

جامعة الحاج لخضر – باتنة –

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

السياسة المتوسطة الفرنسية " التطور – الأبعاد – الاستراتيجيات "

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية :

فرع دبلوماسية و علاقات دولية

إشراف الدكتور :

عمر بغزوز

إعداد الطالبة :

مريم مولا هم

لجنة المناقشة:

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
حسين قادري	استاد التعليم العالي	جامعة باتنة	رئيسا
عمر بغزوز	استاد محاضر	جامعة باتنة	مشرفا و مقررا
رياض بوريش	استاد محاضر	جامعة قسنطينة	عضوا مناقشا
عبد النور بن عنتر	استاد محاضر	جامعة باتنة	عضوا مناقشا

السنة الدراسية : 2009-2010

خطة البحث

الفصل الأول: اطر السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية.....	ص10
المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة.....	ص11
المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية في فترة الحرب الباردة.....	ص22
المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية لما بعد الحرب الباردة.....	ص29
المبحث الثاني : عملية صنع السياسة الخارجية الفرنسية.....	ص37
المطلب الأول: مؤسسات السياسة الخارجية الفرنسية.....	ص37
المطلب الثاني: اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الفرنسية.....	ص49
المبحث الثالث: تفسير المقترحات النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية.....	ص51
المطلب الأول: تفسير الواقعية للسياسة الخارجية الفرنسية.....	ص51
المطلب الثاني: تفسير الليبرالية للسياسة الخارجية الفرنسية.....	ص57
المطلب الثالث: تفسير البنائية للسياسة الخارجية الفرنسية.....	ص61
<u>الفصل الثاني : السياسة الخارجية الفرنسية إزاء المنطقة المتوسطة</u>	
المبحث الأول: أولوية سياسة متوسطة فرنسية.....	ص70
المطلب الأول: الخلفية التاريخية للسياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص71
المطلب الثاني: ديغول و السياسة العربية الفرنسية.....	ص75
المطلب الثالث: أوربة السياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص79
المبحث الثاني: محددات السياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص86
المطلب الأول: الأمن القومي كمحدد للسياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص88
المطلب الثاني: الأمن الاقتصادي كمحدد للسياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص96
المطلب الثالث: الأمن الثقافي كمحدد للسياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص102
المبحث الثالث: استراتيجيات السياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص104
المطلب الأول: الاستراتيجيات الأمنية و السياسية.....	ص105
المطلب الثاني: الاستراتيجيات الاقتصادية (الشراكة الاورو – متوسطة).....	ص115
المطلب الثالث: الاستراتيجيات الثقافية.....	ص124
المبحث الرابع : التوجهات الفرنسية بالمتوسط :	ص132

السياسة المتوسطة الفرنسية

المطلب الأول: خصوصية المغرب العربي في السياسة الفرنسية.....	ص133
المطلب الثاني: سياسة فرنسا إزاء القضية الفلسطينية.....	ص143
<u>الفصل الثالث: تحديات, انعكاسات و أفاق السياسة المتوسطة الفرنسية :</u>	
<u>المبحث الأول:</u> تحديات السياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص 151
المطلب الأول: على الصعيد الدولي.....	ص152
المطلب الثاني: على الصعيد الداخلي.....	ص166
المطلب الثالث: على الصعيد الإقليمي.....	ص169
<u>المبحث الثاني:</u> انعكاسات السياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص173
المطلب الأول: أثار السياسة الفرنسية على الدول المتوسطة.....	ص174
المطلب الثاني: طرق مواجهة الدول المتوسطة للسياسة الفرنسية.....	ص181
<u>المبحث الثالث:</u> أفاق السياسة المتوسطة الفرنسية.....	ص183
خاتمة.....	ص 190

شكر و عرفان

للأستاذ المشرف على تقبله مسؤولية الإشراف على
هذا البحث، على نصائحه، توجيهاته و تشجيعاته.
إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية على
المجهودات المبذولة لتكويننا في فترتي ما قبل
التدرج و ما بعد التدرج.
إلى كافة زملاء الدراسة على التشجيع و التمنيات
بالتوفيق.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين .

إلى أخواتي العزيزات .

إلى أصدقائي و صديقاتي .

إلى كل طالب علم

إلى كل من يشاركني فلسفة الحياة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع .

المقدمة

السياسة المتوسطة الفرنسية

لقد شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تحولات في بنية النظام الدولي وخصوصا ظهور العولمة كنظام بديل بما حمله من تغيرات على مختلف المستويات، ومنذ ذلك الوقت عرفت العلاقات الدولية موجة من التحولات مست العديد من المستويات التي شملت كل من المفاهيم، الفواعل، و حتى أشكال التفاعلات و طبيعتها . فتبقى السياسات الخارجية للدول من القضايا التي تحظى باهتمام مختلف الدراسات في العلاقات الدولية إلا أن طريقة تحقيق مصالح السياسة الخارجية هي التي عرفت نوعا اخر، من علاقات صراعية، بمعنى مسيطر و مسيطر عليه، إلى علاقة سلمية، تهدف من خلالها تحقيق أهدافها و مصالحها بطريقة مختلفة أكثر سلمية، تحت عدة مسميات شراكة، تعاون، تكامل.... الخ و لعل هذا التغير في السياسة الخارجية للدول أثار اهتمامنا خصوصا بين القوى الغير متكافئة (دول قوية و دول اقل قوة). ولعل أحسن مثال عن ذلك السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة المتوسطة- بمعنى السياسة المتوسطة الفرنسية- أين كانت تعرف فرنسا علاقة مسيطر و مسيطر عليه في فترة سابقة مع بعض و أهم دول المتوسط، في شكل استعمار، انتداب، حماية، ليتحول الآن شكل العلاقة إلى علاقات تبدو للوهلة الأولى تركز على مبادئ التعاون .

و يستدعي تدقيق البعد التعريفي للموضوع ضبط بعض الملاحظات الموضوعية و المنهجية :

- فالبحث يدرس السياسة الفرنسية اتجاه المتوسط، و يتخذ من تميز و خصوصية السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المتوسط كمعطى موضوعي مسبق يحاول تفسيره، لذا فالبحث لن يقوم في تناوله للموضوع برصد مختلف المواقف التي تثبت هاته الخصوصية في السياسة الفرنسية، و حتى و إن تم تناول بعض الحجج، فليس هدف للبحث في ذاته و إنما لأهداف أخرى، فخصوصية هاته العلاقة تعتبر معطى مسبق.

- لا يهدف البحث إلى الوصول إلى فهم سيرورة هاته السياسة في حد ذاتها، حتى و إن يظهر ذلك من خلال الدراسة التاريخية، لها فالهدف منها هو فهم أحسن بالرجوع إلى ماضي الحاضر. فلا يبحث حول كيف تصنع هاته السياسة إزاء المنطقة أو من يصنعها، و لكن يهدف في المحل الأول لفهم لماذا جاءت بهذا الشكل أي أهدافها، أي محاولة تفسيرها و ماهي نتائجها خصوصا على المنطقة المتوسطة. و هو ما يظهر

السياسة المتوسطة الفرنسية

من خلال عنوان البحث، حين استعمل كلمة "أبعاد" بمعنى أهداف و هو ما يعني تفسير السياسة من خلال معرفة أبعادها.

- يظهر من خلال عنوان موضوع البحث أننا لم نحدد فترة زمنية للدراسة، و يرجع ذلك أساسا لأن الدراسة تهتم بتطور هاته السياسة في الجزء الأول، و الدوافع و الاستراتيجيات في أجزاء لاحقة و ذلك انطلاقا من تأكدا خاص بنا أن فهم حاضر سياسة الدول يستوجب معرفة تاريخهم. و كذلك السبب الثاني أيضا أننا حاولنا في شق أول معرفة مدى استمرارية هاته السياسة و هو ما يتطلب منا دراسة تطويرية لها.

تم اعتماد في الدراسة بعض المتغيرات التابعة التي ساعدتنا على فهم السياسة الفرنسية إزاء المنطقة و هي أساسا " المصلحة " " الأمن " " القوة " التي اعتمدناها في فصول و مباحث مختلفة و التي قد تساعدنا على فهم و تفسير أحسن للسياسة الخارجية الفرنسية إزاء المتوسط.

1- أهمية الموضوع

تتلخص أهمية دراسة هذا الموضوع في جملة من الأهداف :

- محاولة اعتماد مقارنة علمية في دراسة السياسة الخارجية الفرنسية من بين المقاربات المعتمدة في دراسة السياسة الخارجية، خصوصا و أن معظم الدراسات في السياسة الخارجية تهتم بالسياسة الخارجية الأمريكية على عكس السياسة الخارجية الفرنسية التي لم تحظى بالاهتمام الكبير، رغم أنها تتمتع بخصوصية تميزها على باقي السياسات الخارجية .

- على اعتبار أننا ننتمي إلى المنطقة المتوسطة فإنه يهمننا أكثر التعرف على نوايا فرنسا اتجاه المنطقة عبر التاريخ، و هو ما تهدف إليه دراسة تطور السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه المنطقة.

- محاولة تفسير السياسة الخارجية الفرنسية كنموذج لأحد اعقد و أهم السياسات الخارجية للدول من خلال البحث في الإجابات التي تزودنا بها أهم مقتربات العلاقات الدولية و التي، تمثل إحدى أهم الفرص في اختبار قدرة نظريات العلاقات الدولية في تفسير السياسة الخارجية للدول، أي بتحديد طبيعة العلاقة بين النظري و التطبيقي. كما أن النموذج الفرنسي للسياسة الخارجية كان من بين احد أهم النماذج الذي يستدعي

السياسة المتوسطة الفرنسية

الاستعانة بنظريات العلاقات الدولية لتفسيره. و بالتالي فالدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية ذات أهمية لإثراء دراسات العلاقات الدولية و الحكم على صحة النظرية في الواقع , كما أنها ذات أهمية لتفسير العديد من السلوكات الخارجية الفرنسية نظريا.

- بعد تحديد أهداف و أبعاد السياسة الخارجية تهدف الدراسة إلى تحديد الأساليب و الاستراتيجيات التي تعتمد عليها فرنسا في تحقيق مصالحها بالمنطقة, و هو ما يساعدنا على التعامل معها . و على اعتبار أن المنطقة من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية, فتحاول الدراسة الوصول إلى طريقة تساعدنا الاستفادة من هذا الوجود و الذي لا يتم إلا من خلال معرفة أهداف و استراتيجيات السياسة الفرنسية.

- كما أن الدراسة ستحاول القيام بدراسة استشرافية لمستقبل السياسة المتوسطة الفرنسية خصوصا في ظل التوترات و المشاكل التي تعرفها المنطقة خصوصا (الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي) و بالتالي فهم توجهات و مصالح و آليات السياسة الفرنسية بالمنطقة المتوسطة و هو ما يخدمنا كجزائريين ننتمي لهاته المنطقة على معرفة انعكاسات هاته السياسة و مواجهتها .

2 - الإشكالية

إن السياسة الخارجية الفرنسية سياسة تتميز بخصوصياتها التي تميزها عن باقي السياسات الخارجية خصوصا ما يخص منها المنطقة المتوسطة, فقد أثبتت فرنسا اهتمامها سابقا بالمنطقة من خلال استعمار العديد من دول المنطقة (خصوصا الجزء الغربي منها), الانتداب و الحماية (خصوصا بالجزء الشرقي) في ظل علاقات مسيطر و مسيطر عليه, إلى علاقات ترتكز و لو شكليا على التعاون و الشراكة الخ.

وهو ما جعلنا نهتم بهذا الموضوع , فتحول السياسة الفرنسية إزاء المنطقة من علاقات قوة إلى علاقات تعاون يحمل في طياته العديد من الأسرار و الدوافع, و هو الإشكال الذي يدور حوله بحثنا , وعلى هذا الأساس ارتأينا أن نطرح الإشكالية كالتالي:
انطلاقا من دراسة الأطر التاريخية, المؤسساتية و النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية ما مدى دمج هاته الأخيرة للبعد المتوسطي خدمة لمصالحها و تحدياتها الراهنة و المستقبلية ؟

السياسة المتوسطة الفرنسية

و على هذا الأساس يحاول الموضوع طرح عدة تساؤلات يدور حولها الموضوع و تخدم الإشكالية :

* فهل فرنسا تتمتع بما يكفي من القوة لكي تستطيع بناء سياسة متوسطة بالمنطقة, و من يتحكم في صنع السياسة المتوسطة الفرنسية و كيف فسرت المقاربات النظرية هاته السياسة .

* متى ظهر الاهتمام الفرنسي بالمنطقة المتوسطة و كيف تم دمج البعد المتوسطي في السياسة الخارجية الفرنسية, و هل هذه السياسة تعد من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية .

و كذا ماهي الدوافع وراء الاهتمام الفرنسي بالمنطقة , و ماهي الاستراتيجيات التي تتبعها لأجل تحقيق ذلك. و هل المواقف الفرنسية إزاء المنطقة سواء في قضية الصحراء الغربية أو القضية الفلسطينية أثبتت جدارة السياسة المتوسطة الفرنسية. * ماهي التحديات التي واجهتها السياسة المتوسطة الفرنسية , و هل أثرت على فعالية هاته السياسة, و ماهي الانعكاسات الايجابية و السلبية لهاته السياسة على دول المنطقة, و كيف يمكن التعامل مع هاته السياسة و الاستفادة منها و كذا ماهي آفاق هاته السياسة .

3- الفرضيات

الفرضية الأولى:

- تتبنى فرنسا سياسة خارجية منفتحة رغم أن إمكانياتها لا تتماشى مع توجهها الخارجي و يرجع ذلك أساسا لعقدة العظمة التي تشحن سلوكها الخارجي.

الفرضية الثانية:

الاهتمام الفرنسي بالمنطقة المتوسطة يرجع لأبعاد ومصالح اقتصادية, تاريخية و إستراتيجية أكثر منه اهتمام بتفعيل الشراكة و التعاون بين الجانبين .

الفرضية الثالثة:

- من أهم أسباب تفعيل فرنسا للاتحاد الأوروبي إدراكها عدم قدرتها بمفرها على تحقيق أهدافها بالمنطقة المتوسطة و لذا فهي تعمل على وضع سياسة متوسطة فرنسية في إطار أوروبي.

الفرضية الرابعة :

السياسة المتوسطية الفرنسية

- تفعيل فرنسا لسياستها الخارجية على البعد الإقليمي بالمتوسط هو قفزة أولى كمحاولة فرنسية لإثبات نفسها على الساحة الدولية.

4 - منهج الدراسة :

المنهج التاريخي و يتم اعتماد هذا المنهج حين دراسة تطور السياسة المتوسطية الفرنسية و ذلك بالوقوف على مختلف المحطات التي مرت عليها السياسة المتوسطية الفرنسية منذ القدم إلى ميثاق برشلونة إلى غاية الاتحاد من أجل المتوسط .
المنهج الوصفي التحليلي لأجل دراسة طبيعة السياسة المتوسطية الفرنسية.
المنهج المقارن و سيتم اعتماده أحيانا في مقارنة السياسة الخارجية الفرنسية بباقي السياسات الخارجية.

5- مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الموضوعية:

- يهدف الموضوع مناقشة مسألة طرحت في مناسبات عدة حول سبب الاهتمام الدائم و المستمر لفرنسا بالمنطقة المتوسطة تحت تسميات عدة عربية, متوسطة, مغرب عربي . فنلاحظ أن السياسة الخارجية أخذت تضع من بين أهم سلوكياتها هاته المنطقة خصوصا و أن هاته المنطقة كانت منطقة مستعمرة سابقا لها و هو ما يجعلنا نتساءل في نفس الوقت حول الأهداف الحقيقية لاهتمام فرنسا بمنطقة كانت نفوذ تاريخية لها .

- كما أن مشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي يعتبر في الأصل إستراتيجية فرنسية جديدة ضمن سياستها بالمتوسط , و هو ما جعل السياسة المتوسطية الفرنسية تطفوا من جديد إلى السطح و تثير اهتمام الدارسين من جديد حول الموضوع. و لذا جاءت الضرورة إلى محاولة دراسة هاته السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة, و محاولة كشف نواياها اتجاهها.

المبررات الذاتية:

-لعل السبب الرئيسي في اختيار هذا الموضوع يرجع للميل المزدوج إلى كل ما يتعلق بالدراسات المتوسطية و الدراسات في مجال السياسة الخارجية . و يعود هذا الاهتمام إلى القراءة المتكررة لمثل هذه المواضيع ,مما سمح بتكوين نظرة

حول الموضوع كما انه و على اعتبارنا منتمون للمنطقة المتوسطة فمن مهمتنا الاهتمام بالسياسات التي تمس منطقتنا أكثر من الاهتمام بالقضايا البعيدة عنا .
- إضافة إلى رغبة جامحة و قديمة في محاولة إيجاد إجابة مقنعة و تفسير واضح لأسباب الاهتمام الفرنسي من جديد بمنطقة كانت تخضع في أغلبها لفرنسا قديما , على اعتبار أننا جزائريين و ننتمي للمنطقة المتوسطة, فهناك رغبة ذاتية تدفعني نحو محاولة تفسير, هاته المحاولة في التعاون و الشراكة بعد أن كانت علاقة مستعمر .

6- الصعوبات المواجهة لإعداد البحث:

في الحقيقة معظم الصعوبات التي وجدها في البحث ناتجة عن طبيعة الموضوع و لعل أهمها:

- قلة المراجع المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية بمكتباتنا, رغم أن ه كان من المفترض وجود دراسات كافية على السياسة الفرنسية نتيجة اهتمام هاته الأخيرة و بكثرة بالمنطقة المتوسطة و خصوصا الجزائر , التي تحتل أهمية كبيرة لدى الباحثين و القادة الفرنسيين, فكان من المفروض وجود دراسات كافية حول فرنسا و سياستها خصوصا إزاء الجزائر .
- معظم المراجع التي تحصلنا عليها كانت مراجع أجنبية, فقد فرضت طبيعة الموضوع منا الاعتماد كثيرا على الترجمة, و هو ما أدى بنا إلى صعوبتين الأولى لها علاقة بمصداقية هاته المراجع الأجنبية و التي كانت خصوصا فرنسية, أين غلب عليها الطابع المدحي للسياسة الفرنسية دون تناول كثيرا من سلبياتها و نقاط ضعفها, و هو ما أجبرنا على حذف العديد من الدراسات الخاصة بالموضوع. أما ثانيها فلها علاقة أساسا بصعوبة تعريب بعض المصطلحات التقنية نتيجة عدم وجود ترجمة دقيقة لها باللغة العربية.

6- خطة البحث:

محاولة منا للبحث في موضوع السياسة الفرنسية المتوسطة وضعنا الخطة التالية :

- **ففي الفصل الأول :** تطرقنا للسياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة على اعتبار أن السياسة المتوسطة الفرنسية ما هي إلى سياسة خارجية فرنسية إزاء المنطقة

السياسة المتوسطة الفرنسية

المتوسطة, فلأجل فهم هاته السياسة وجب فهم السياسة الخارجية الفرنسية بصفة عامة كخطوة أولى, ونحاول من خلال هذا الفصل التعرف على مدى قوة فرنسا في ظل المنظومة الدولية و ذلك لأجل معرفة كيفية التعامل معها, و من ثم نحاول من خلال دراسة تاريخية و مؤسساتية ونظرية لهاته السياسة للتعرف و لو نسبيا على ميكانيزمات السياسة الخارجية الفرنسية. و لذا قسمنا الفصل الأول إلى : دراسة تاريخية و تهدف لدراسة تطور السياسة الخارجية الفرنسية من قبل الحرب الباردة لحد الآن. دراسة مؤسساتية و تهدف الى التعرف على عملية صنع القرار الخارجي الفرنسي. دراسة نظرية اعتمادا على مقاربات العلاقات الدولية لتفسير هاته السياسة .

- **أما الفصل الثاني:** فنتطرق فيه إلى السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة المتوسطة و ذلك بدراسة تطور هاته السياسة و كذا الدوافع و المصالح الفرنسية في هاته المنطقة, و من ثم الاستراتيجيات التي اتبعتها فرنسا لاجل تحقيق ذلك و أخيرا نتطرق إلى التوجهات الفرنسية إزاء قضايا المنطقة خصوصا القضية الصحراوية و الفلسطينية

أما الفصل الثالث: فيتطرق إلى التحديات التي تواجه فرنسا خصوصا و أن فرنسا تواجه تحديات على مستويات مختلفة, و من ثم نحاول دراسة الانعكاسات الايجابية و السلبية هاته السياسة على دول المنطقة , و كذا كيف يمكن لهاته الدول المتوسطة مواجهة هاته السلبيات و من ثم نحاول التطرق لأفاق هاته السياسة

الفصل الأول: إطار السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الأول: التطور التاريخي للسياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الثاني: عملية صنع السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الثالث: تفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية

الفرنسية

مقدمة الفصل الأول :

تكمّن أهمية دراسة السياسة الخارجية في كونها واحدة من أهم الفروع الكبرى في حقل العلوم السياسية. فإذا كانت العلاقات الدولية تُعبر بشكل عام عن التفاعلات الجارية بين مُجمل الوحدات الدولية والفاعلين الدوليين؛ فإن السياسة الخارجية تُعبر عن السلوك الذي تتبناه الدولة الواحدة في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات أو الفاعلين الدوليين.

فتعرف **صدقة فاضل** السياسة الخارجية على أنها: "عملية وضع الأهداف التي تسعى حكومة الدولة لتحقيقها خارج حدودها الإقليمية إزاء وحدات خارجية أخرى، وتحديد واتخاذ الوسائل التي تتبعها لتحقيق تلك الأهداف"¹. كما ذهب بعض المُحدثين من علماء السياسة إلى أن السياسة الخارجية هي: "تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول"².

ومن بين التعريفات ما تناوله **محمد السيد سليم** بشكل مُتكامل وملائم لدراسة وتحليل موضوع السياسة الخارجية ، وقد شملها بسبعة أبعاد أساسية.³

- فقد ميزها عن العلاقات الدولية مُعتبراً أن السياسة الخارجية هي مجموعة البرامج التي تتبعها الوحدة "الدولة" تجاه العالم الخارجي.
- وهي سياسة يصوغها الممثلون الرسميون فقط، أما ما يفعله غيرهم من الأشخاص غير الرسميين في الوحدة الدولية فلا يُعبر عن السياسة الخارجية لتلك الوحدة.
- اعتبر أن السياسة الخارجية هي مُجمل الأقوال والأفعال الصادرة عن صانعي تلك السياسة، والتي وظفوا مواردهم لتحقيقها.
- وهي تلك السياسة التي لا تكون مفروضة من خارج النظام السياسي، بل تتسم بعنصر الاختيار بين سياسات بديلة مُتاحة.
- إن السياسة الخارجية ليست مُجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية، ولكنها عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على تلك البيئة، أو التأقلم معها، وتحقيق مجموعة من الأهداف وبالتالي فإنه لا يدخل في نطاق السياسة الخارجية إلا ما ارتبط بشكل مباشر بعملية تحقيق تلك الأهداف.

¹ - صدقة فاضل، "موجز نظرية السياسة الخارجية"، التعاون، (العدد 38، 1995م)، ص 120

² - بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1982، ص 209

³ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1989م، ص 11 - 12.

السياسة المتوسطة الفرنسية

- إنها تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، وهو ما يُميزها عن السياسة الداخلية التي ترمي إلى تحقيق أهداف داخل المجتمع المدني، ومع العلم بأنه يوجد كثير من الترابط والتشابه بين السياستين في كثير من الجوانب.
- إنها تشمل برنامجاً ذا بُعدين أساسيين: البعد الأول، وهو البعد العام، ويشمل التوجيهات والأدوار والأهداف والاستراتيجيات. أما البعد الثاني، وهو البعد المحدد، فإنه ينصرف إلى مجموعة القرارات والسلوكيات والمعاملات التي تتضمنها السياسة الخارجية.

وهناك اتجاه آخر يُعرف السياسة الخارجية على أنها "عملية تحويل المُدخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات مُعينة". وقد ذكر أيضاً محمد السيد سليم في كتابه "تحليل السياسة الخارجية" أن بعض أنصار هذا الاتجاه ومنهم مودلسكي الذي يُعرف السياسة الخارجية بأنها: "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، ولأقلمة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية"، وفي هذا الإطار هناك نمطان أساسيان من الأنشطة: المُدخلات والمخرجات.⁴

ويُقدم روزناو أكثر التعريفات شمولاً، فهو يُعرف السياسة الخارجية على أنها: "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفاً".⁵

وواقع أن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها. إلا أنه تبقى السياسة الخارجية من بين أهم أبعاد فهم العلاقات الدولية و يرجع ذلك أساساً لكون الدولة تبقى أهم الفواعل في النظام الدولي فالدول تسعى بصفة عامة إلى تحقيق أهدافها من خلال التوجه الخارجي

و نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة بـ :

1- المحافظة على استقلال الدولة و سيادتها و أمنها القومي

2- زيادة قوة الدولة

3 - تطوير المستوى الاقتصادي للدولة

⁴ - المرجع السابق، ص 15

⁵ - المرجع السابق، ص 16

إضافة إلى الأهداف السابقة نستطيع القول بوجود جملة أيضا من الأهداف الثانوية للسياسة الخارجية نذكر منها :

- 1- العمل على نشر الأيديولوجية و الثقافة الخاصة بالدولة خارج حدودها.
 - 2- العمل على تدعيم أسس السلام الإقليمي و الدولي .⁶
- و بالتالي فرغم أن الدول تسعى كلها إلى تحقيق هاته الأهداف إلا أن سياساتها الخارجية تبقى مختلفة في توجهاتها و لعل من أهم السياسات الخارجية التي تحتاج الدراسة السياسة الخارجية الفرنسية التي تعتبر احد اعقد السياسات الخارجية و هو ما أثار اهتمامنا فماهي اطر السياسة الخارجية الفرنسية

المبحث الأول : الخلفية التاريخية للسياسة الخارجية الفرنسية:

"لفهم حاضر الدول و التنبؤ بمستقبلها وجب معرفة ماضيها"

نابليون بونابارت

يقصد بذلك أن ماضي الدول هو سر سلوكها الحاضر و المستقبل, ففهم الماضي يعطينا نظرة عامة على سلوك هاته الدول في الحاضر و المستقبل. و لذا فدراسة مضامين السياسة الفرنسية يستوجب منا دراسة في تاريخ سياستها الخارجية, و هو ما سنحاول التطرق له في هذا المبحث حيث أن إشكالنا يدور حول نقطتين أساسيتين :

- الأولى تدور حول مدى قوة فرنسا على مرور الوقت على اعتبار أن القوة هي المحرك الأساسي للسلوك الخارجي للدول, وبالتالي لأجل معرفة و تفسير السلوك الفرنسي وجب دراسة قوتها لاقتراح هذا بذاك .

- الثانية تدور حول مدى استمرارية توجهات السياسة الخارجية الفرنسية , و بالتالي إثبات صحة مقولة نابليون أي استمرارية الماضي بالحاضر و بالمستقبل.

المطلب الأول : السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما قبل الحرب الباردة :

لم تعرف فرنسا تطور تقديمي واضح في الفترة التي سبقت (لويس 14) , بل كانت تعاني من عدة مشاكل اقتصادية و اجتماعية كانت السبب في قيام الثورة الفرنسية عام 1789 , لتكون البوابة أمام سياسة خارجية جديدة لفرنسا لم تعرف لها مثيل و هي عهد القنصلية (1799-1807)⁷, و ذلك بتولي نابليون بونابرت زمام الحكم . فقد اثر بشكل

⁶ - بطرس, غالي ومحمود خيرى, عيسى, مرجع سابق الذكر, ص 102

⁷ - Jean Paul bertaud, La révolution française, Paris : librairie académique, pemin, 2000, p 30

السياسة المتوسطة الفرنسية

كبير على السياسة الخارجية الفرنسية و أعطاهما بعدا عالميا اكثر توسعية ⁸ . ففي هاته الفترة كانت السياسة الفرنسية لا تتعدى الإقليم الأوروبي, فقد كانت تهدف أساسا للتخلص من عدوتي فرنسا في تلك المرحلة و هما النمسا و انجلترا, بعد خروج بروسيا من الحرب بصلح بازل 1795 ليلة خروج باقي الحلفاء, مما عدا الأخيرتين ⁹ . و ابتداء من هاته الفترة بدأت تظهر معالم سياسة فرنسية توسعية , فقد كانت ترى في إلحاق بلجيكا و سافوى و افيينيون توطيدا للحدود الطبيعية. كما أنها كانت تظن أن التوسع من داخل ألمانيا في اتجاه فيينا و في غير ذلك من الممتلكات النمساوية , هو الكفيل في أن يرغم النمسا ثم انجلترا على عقد صلح مشرف لمصلحة فرنسا ¹⁰ . و تظهر ملامح السياسة الفرنسية من خلال الحروب الاستعمارية التي قادتها فرنسا, فقد ألحقت هزيمة بالجيش البعيد منتي . كما هزم نابليون الجيش النمساوي, فأصبحت فرنسا و كأنها طوفان يجتاح أوروبا حيث شرعت حكومة الإدارة الفرنسية في إتباع سياسة الضم. إلا انه سرعان ما اصطدم المد الفرنسي بعدو جديد و هي روسيا التي كانت تنتظر بعين الحذر للتحركات الفرنسية. ففي هاته الفترة تغلب نابليون و أصبح على رأس فرنسا , إلا بريطانيا حملة دعائية ضد سياسة فرنسا الخارجية ¹¹ . فقد كانت بريطانيا من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية, فهي الوحيدة التي لم تستطع توجيه ضربة مباشرة لها و هذا بسبب التفوق البحري الانجليزي . و لذا اعتمدت فرنسا خطة تقوم على ضرب الجيوش المعادية في القارة و تجميع الأسطول الفرنسي الاسباني من موانئ طولون و رتشفورت و برست, لمواجهة الأسطول البريطاني تمهيدا لغزو بريطانيا لاحقا .

و لقد نجحت فرنسا نجاحا باهرا في الخطة حين انتصرت فرنسا على الجيش النمساوي ثم الجيش النمساوي الروسي, و من تم انتصرت على روسيا و التي أصبح بعدها قيصر روسيا حليفا لفرنسا بمده يد المساعدة في فترة الحرب ¹² .

فيظهر أن فرنسا كانت تتمتع بقوة في هاته الفترة تسمح لها باعتماد سياسة توسعية , فكانت من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية بسط نفوذها على القارة و الحصول

⁸ - « chronologie de l'histoire de la France »:

www.e-chronologie.org/france/france.php

⁹ - عبد العزيز سليمان نوار, التاريخ الحديث لأوروبا منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789- 1871, القاهرة: دار الفكر العربي, 2002, ص 115.

¹⁰ - نفس المرجع, ص 121

¹¹ - Archibald Alison , histoire de l'Europe depuis le commencement de la révolution française en 1789 jusqu'à a nos jours, paris :alim, 1855. p 45

¹² - عبد العزيز سليمان, المرجع سابق الذكر, ص 130-131

على اكبر قدر ممكن من المستعمرات لتأمين حدودها, في فترة كان فيها امن الدولة مرهون بحدودها لا غير. كما أن السياسة الفرنسية في هاته الفترة كانت أوروبية لا تتعدى القارة , مختلفة تماما على ما هي عليه الآن .

أما أبعاد السياسة الخارجية فكانت تتحكم فيها المعايير الجيوبوليتيكية , من التوسع و الحصول على اكبر قدر ممكن من الأراضي خصوصا و أن معيار القوة يختلف عن المعايير الحالية . إلا أن هذا لا ينفي باقي الأبعاد الاقتصادية و الثقافية..... الخ.

فالعلاقات بين الدول في القرون الماضية لم تكن تتحكم فيها نفس المعايير, فمعايير الحكم على قوة أو ضعف دولة يختلف عن المعايير الحالية , و لذا وجب معرفة معايير القوة والتي تظهر من خلال النظريات السائدة آنذاك و طبيعة النظام الدولي, أي مسرح العلاقات الدولية. فكانت النظريات التي تعتمد على الجيوبوليتيك هي الأساس النظري لقوة أو ضعف دولة, فقد اقر معظم منظريها على أهمية الجغرافيا و الموقع في تحديد السياسة الخارجية للدول و مكانتها الدولية . فإن ركز **ماهان** على البحر كعامل محدد لقوة الدولة, فتفسر زيادة قوة بريطانيا نتيجة قوة أسطولها ; أما **ماكيندر** فأعطى الأهمية للبر بدليل تغلب روما البرية على قرطاجنة البحرية , ليأتي بعدها الألماني **كارل هوشوفر** الذي دعى إلى توسيع القوى العظمى لحدودها و الحصول على اكبر قدر ممكن من المساحة البرية, لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الخام و الأسواق و السكان . و قد أكد **ماكيندر** أن السيطرة على القلب يؤدي للسيطرة على العالم¹³, و هو ما يمكن الاستناد عليه لتفسير السياسة التوسعية الفرنسية في هاته المرحلة خصوصا في البر.

و تقوم نظرية الجغرافيا السياسية على 5 مبادئ :

- الحكم المطلق و الاكتفاء الذاتي من الناحية الاقتصادية (الاقتصاد).
- المجال الحيوي : وجود مساحة و موارد طبيعية كافية لسد الحاجات.
- استبدال المفهوم التقليدي للحدود بجعله يعني مساحات حدودية.
- اعتبار البر أو الأراضي التي تشمل أوراسيا و إفريقيا هي المركز للسيطرة على العالم و القصد الزيادة في عدد السكان (الديموغرافيا).

¹³ - ناصيف يوسف حتى , النظرية في العلاقات الدولية, بيروت : دار الكتاب العربي, 1985 ص 23

- للدولة الحق في الحدود الطبيعية التي ترسمها الطبيعة¹⁴ .

و من خلال هاته المبادئ, يمكن الحكم على قوة فرنسا في هاته المرحلة استنادا لمعايير القوة السائدة آنذاك.

أ- الموقع الجغرافي :

لقد لعب الموقع الجغرافي الفرنسي دورا مهما في تحديد الدور العالمي الفرنسي و النظرة الفرنسية للعالم,

فقد سير الموقع الجغرافي الفرنسي علاقاتها على منحى معين, فوجودها على الجانب الشمالي الغربي من الساحل الأوروبي اثر على استراتيجياتها و أبعاد سياستها الخارجية لعدة قرون , و هو ما يمكننا من تفسير اختلاف أولويات السياسة الخارجية الفرنسية عن البريطانية¹⁵ , إضافة إلى موقعها من الناحية الجنوبية من نهاية الإقليم الأوروبي هو ما جعلها من تلك الجهة آمنة من الهجمات البرية , و من الجهة الشرقية محمية بـجبال الألب و الجورا (le jura) على طول 300 كلم و من جهة الشمال الشرقي الحدود الألمانية¹⁶ .

و بالتالي فالموقع الجغرافي الفرنسي كان له تأثير كبير في سلوكها الخارجي, فكان سببا في توجهاتها الخارجية خصوصا من الناحية الجنوبية التي تعتبرها غير آمنة .

كما أن المساحة الجغرافية لعبت دورا مهما و لازالت تلعبه لحد الآن في زيادة قوتها, فكانت تستحوذ فرنسا في هاته المرحلة على 536.000 كيلومتر مربع¹⁷ .
فقد كانت مساحة فرنسا من بين مرتكزات قوتها , فالتمتع بمساحة واسعة يسمح بزيادة الموارد الطبيعية و هو ما ينعكس على سياستها الخارجية¹⁸ .

Randall Collins, "conflict and geopolitical theory":

¹⁴

<http://www.pineforge-com/upm-data/13296-chapter-randall-collins-pdf>.

¹⁵ - فقد كانت بريطانيا جزيرة و هو ما ساعدها على أن تكون محمية طبيعيا (في مرحلة لازالت لم تعتمد فيها فرنسا الطائرات في الحروب فلم تعتمد حتى 1930)

¹⁶ - سعد الدين إبراهيم و آخرون, ديغول و العرب, العلاقات العربية الفرنسية بين الحاضر و الماضي و المستقبل, عمان: منتدى الفكر العربي, 1990, ط1, ص 55

¹⁷ - كانت فرنسا من أوسع الأقاليم الأوروبية فقد كانت مساحتها اقل بكثير من مساحة روسيا, إلا أنها كانت مقاربة لمساحة ألمانيا و ضعف مساحة بريطانيا.

¹⁸ - لويس دوللو, فرنسا و مكانتها في عالم اليوم, ترجمة: الأب مارون خوري و بهيج شعبان, منشورات عويدات, بيروت: لبنان, ص 21.

السياسة المتوسطة الفرنسية

و رغم ذلك فيرى عالم التاريخ فرنان برودل (Fernand Braudel) أن "هاته المساحة كانت عائقا أمام توحيد فرنسا , و أدت إلى تعطيل تكوين سياسة اقتصادية موحدة, و التوجه إلى التبادلات الاقتصادية العالمية مقارنة ببريطانيا".¹⁹ و منه فقد اثر الموقع و المساحة الجغرافية على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية , فكلما زاد المجال الحيوي زادت قوة الدولة و هو ما أدى بها للتوسع على طول نهر الرين (rhéne) حتى تمنع الهجمات الألمانية , و هو ما عبر عنه الألماني فريديريك راتسل (Frederick Ratzel) " تاريخ دولة ما , هو دوما جزء من تاريخ جيرانها".



خريطة 1: موقع فرنسا في أوروبا

المصدر: <http://www.hist-geo.com/Carte/Cartes-de-France.php>

¹⁹ - Rêne Souriac et Patrik Cabanel, Histoire de la France-1750-1995 , paris :presse universitaires du

السياسة المتوسطة الفرنسية

اللغة الرسمية :	الفرنسية
العاصمة :	باريس
أكبر مدينة :	باريس
- نوع الدولة : - رئيس الجمهورية : - الوزير الأول :	- جمهورية - نيكولاس ساركوزي - فرانسوا فيو
b-المساحة : - الإجمالي : - مساحة الماء :	- مرتبة 41 - 675417 كلم مربع. - 0,26 %
<u>الديموغرافيا</u> الإجمالي - الكثافة	65 073 482 ساكن 96,3 ساكن/كلم مربع.

الجدول 1: فرنسا في العالم

المصدر la France : <http://fr.wikipedia.org/wiki/France>

2- الديموغرافيا :

في القرن 19 كان عدد السكان من بين أهم العوامل المؤثرة في وزن و قوة الدولة , فأكثر من أربعة قرون كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية كثافة سكانية , فهي ثاني أقوى دولة ديموغرافيا من بين القوى الست الكبرى (استراليا , بروسيا , ألمانيا , فرنسا , بريطانيا , إيطاليا روسيا) وذلك في فترة 1850 إلى 1938.²⁰

في الحقيقة لقد تأثرت السياسة الخارجية الفرنسية بالديموغرافيا , ففي القرن العشرين قامت فرنسا بسياسة التعبئة عن طريق فتح الأبواب نحو الهجرة , حيث ضمت في فترة (1881 – 1900) أكثر من 38500 مهاجر , التي كانت تمثل نسبة 2.66 بالمئة من عدد السكان , إضافة إلى 0.59 بالمئة من المواطنين المجنسين.²¹ و يرجع الهدف من هاته السياسة الفرنسية أساسا لأبعاد دولية , و ذلك لأجل جعل أكبر عدد ممكن من السكان قابليين للخدمة الوطنية و محاربة عدوها الأساسي ألمانيا.

فسياسة فرنسا في زيادة الديموغرافيا هي التي سمحت لها بالتوجه نحو العالم الخارجي في مركز قوة , خصوصا و انه في هاته الفترة كانت اليد العاملة مهمة (و ذلك لعدم

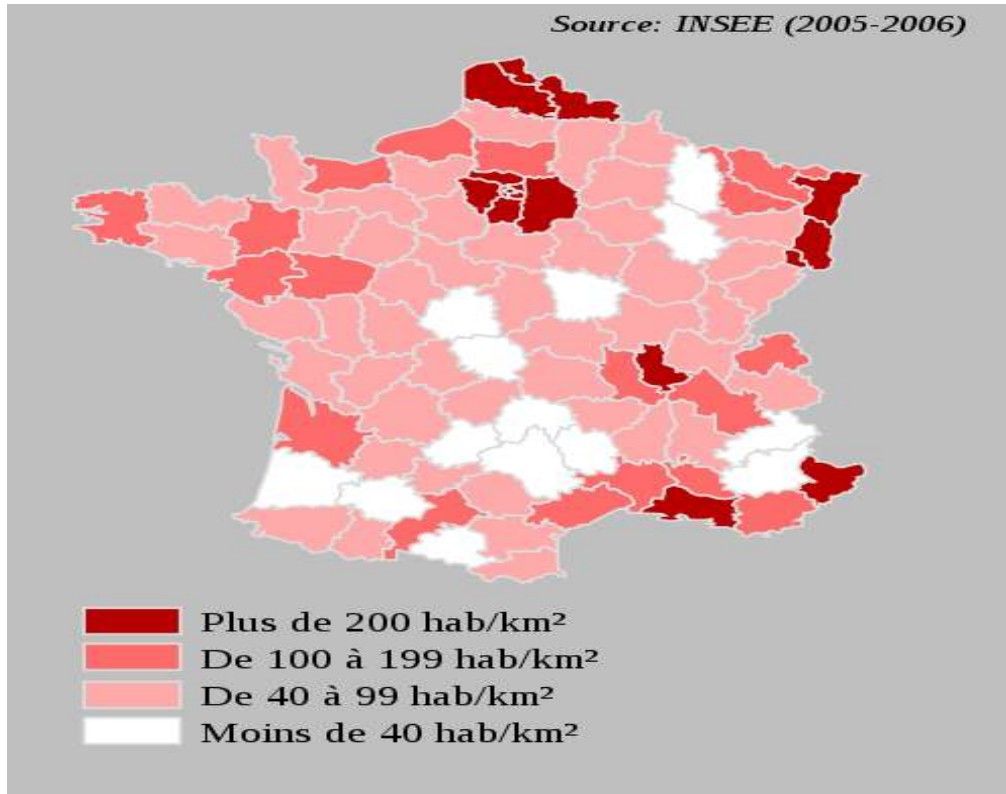
²⁰ - la France : <http://fr.wikipedia.org/wiki/France>

²¹ -Population de la France : http://www.ined.fr/fr/pop_chiffres/france/

السياسة المتوسطة الفرنسية

تعميم استعمال الآلة في المجال العسكري و الحروب) أين كانت تحسب مدى قوة دولة ما في الحرب بعدد جنودها و ليس بعدد الطائرات كما هو الحال عليه الآن. فزيادة عدد السكان هو ما سمح لفرنسا التوجه نحو سياسة خارجية توسعية و اعتماد مبدأ الحروب المشروعة.

إلا أن هذا التزايد سرعان ما توقف , ففي بداية الحرب العالمية الأولى في حين جندت فرنسا 80 بالمائة من شبابها لم تجند ألمانيا سوى 53 بالمائة ; كما أن التناقص الديموغرافي الذي عرفته فرنسا وصل إلى ذروته في 1930 فأصبح مشكل يثير اهتمام السلطات الفرنسية , و هو ما اثر على قوتها فقد صرح وزير الخارجية الايطالي **Le Comte Ciano** في جانفي 1939 " القيمة السياسية الفرنسية كقوة كبرى سوف تزول, نتيجة الاختلال الذي تعاني منه سنويا في الولادات مثل خسارة معركة".²²

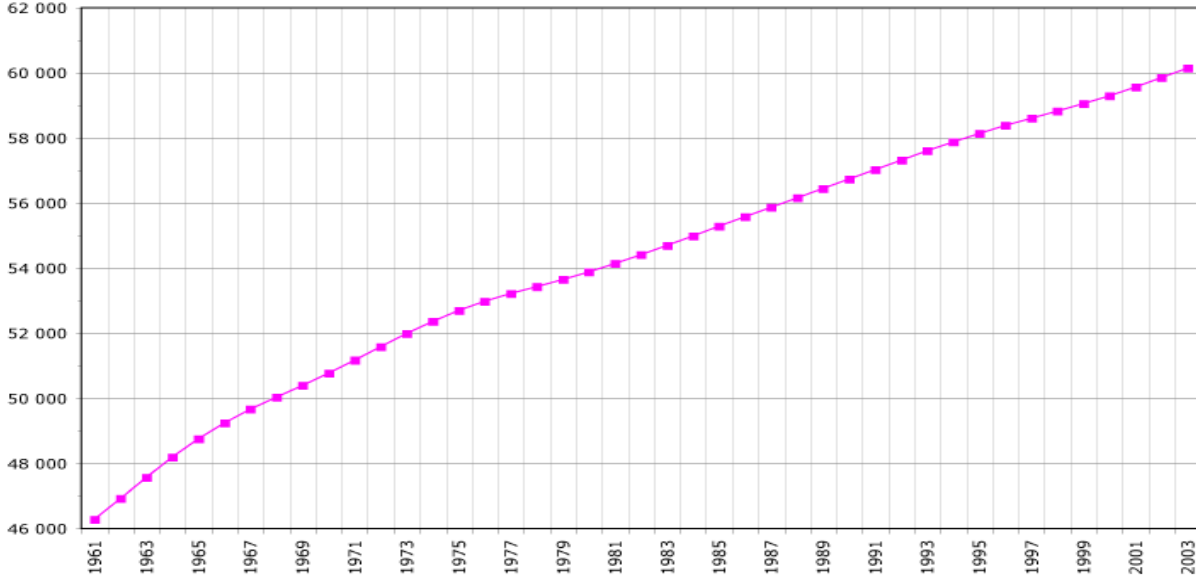


خريطة 2 : التوزيع السكاني بفرنسا 2005-2006

المصدر : <http://www.insee.fr/>

²²-Berbard ,Braum,Franis Collignon, La France en fiche ,Paris : Hermatan, 2008, p62

السياسة المتوسطة الفرنسية



منحنى 1 : تطور نمو السكان ما بين 1961-2003

المصدر : http://www.ined.fr/fr/pop_chiffres/france

3- الاقتصاد :

إذا كانت قوة دولة على القيام بالحرب هي معيار قوتها، فقد كانت فرنسا و لمدة قرون من بين أغنى و أقوى دول العالم و ذلك لثراء زراعتها و تجارتها، و هو من بين أهم الأسباب التي ساعدتها على القيام بالحروب. ففي القرن السادس عشر وصلت مدة الحروب التي شاركت فيها فرنسا ب 44 سنة ، أما القرن السابع عشر كانت 52 سنة و بالقرن الثامن عشر قدرت هاته المدة ب 51 سنة ، أما القرن التاسع عشر و العشرين كانت 10 سنوات . فقد حسب الاقتصادي الفرد سوري (Alfred Saurry) القدرة الإنتاجية لخسائر الحروب ، و توصل إلى أنها كلفت فرنسا بين (1914-1918) 21 شهر من المداخل السنوية في حين بين (1939 و 1945) كلفتها مدخول 50 شهر . و هو ما يثبت تأثر التوجه الدولي لفرنسا خصوصا الحربي، على اعتبار أن العلاقات الدولية آنذاك كان يغلب عليها الطابع الصراعى اعتمادا على الإمكانيات الاقتصادية.²³ ففي 1850 كانت بريطانيا مصنعة أكثر من فرنسا ، حتى و إن كانت لهاته الأخيرة إمكانيات صناعية واسعة، و لكن في 1870 ظهرت ألمانيا على الساحة الدولية و نافست فرنسا فقد استخدمت ألمانيا قوتها الصناعية لأهداف عسكرية لتصبح بمجي 1890 أقوى دولة عسكريا بالقارة الأوروبية . فقد كان الاقتصاد أساسا هو العامل الذي ساعد فرنسا

²³ - Rêne, Souriac et Patrik ,Cabanel,op.cit.p 70 .

السياسة المتوسطة الفرنسية

على إثبات قوتها في المجال العسكري و تبني سياسة توسعية , كما أن القوة الاقتصادية الألمانية كانت السبب في تبني فرنسا سياسة دولية معادية لها.²⁴

كان عام 1807 يمثل ذروة قوة فرنسا, و لكن من وراء ذلك بدأت عوامل التدهور تفعل فعلتها بسرعة و بقوة في هذا البناء الضخم. و يرجع ذلك لعدة عوامل أهمها الحرب الدائمة ضد انجلترا التي كانت تملك قوة عسكرية اكبر من قوة فرنسا , إضافة للعامل الاقتصادي الذي له علاقة بالعامل العسكري فقد طبقت فرنسا خصوصا سياسة "الحصار الاقتصادي" كوسيلة لإرغام انجلترا في الدخول في مفاوضات , أين ردت عليها انجلترا بنفس الوسيلة بمحاصرة الموانئ الفرنسية وهو ما اثر سلبا على فرنسا.²⁵ ففي هاته المرحلة كانت اسبانيا من أكثر الدول الأوروبية رجعية , نتيجة مباشرة للإذلال الذي انزله نابليون بالملكية الاسبانية فانتهزت فرنسا الفرصة في غزو البرتغال. فردت عليها مقاومات شعبية اسبانية , إلا أن الجيش الفرنسي كانت تغلب عليه عقدة العظمة فلم يضع اعتبارات عسكرية عديدة موضع الدرس و العناية , فقد كانت اسبانيا هضبة وعرة و أدت في الأخير إلى نهاية أسطورة الجيش الفرنسي . فقد انهزم ليلحقه انهزام آخر بروسيا مما أدى إلى تحالف روسيا/بروسيا/نمسا ثم انجلترا لاحقا ضد فرنسا (9 مارس 1815) لتختفي الإمبراطورية الفرنسية.²⁶ أما بالنسبة لمكانة فرنسا الخارجية فلم تقضي حكومات الحلفاء على فرنسا نهائيا , فقد اتفقوا أن يفرضوا عليها الحدود التي كانت عليها في 1792 فقد خسرت العديد من مستعمراتها لصالح انجلترا .

لكن رغم خلافاتها مع باقي الدول الأوروبية, استطاعت إقناعهم بأن مكانتها ضمن صفوف الكبار يجب أن تحترم. و فعلا شاركت فرنسا في مؤتمر فيينا في فترة نفي فيها نابليون للالبا ليحل محله لويس 18 , إلا أن نابليون حاول إعادة استرجاع مجده في حرب ال100 يوم و التي فشلت في النهاية و انتهت بمؤتمر فيينا , الذي يعتبر نهاية حقيقية للإمبراطورية الفرنسية و السياسة الخارجية التوسعية , و بهذا انتهى الحلم الفرنسي.²⁷

²⁴- Guillaume ,Thibault, quelle stratégie industrielle pour la France face a la mondialisation ,Paris :éditionsThecnip,2008,p 44

²⁵-Ibid p 45

²⁶- عبد العزيز سليمان نوار, المرجع سابق الذكر, ص 139.

²⁷- عبد العزيز, سليمان نوار, المرجع السابق الذكر , ص 186.

لتنبع بعدها فرنسا سياسة خارجية مرنة حاولت من خلالها إعادة ثقة الحلفاء بها , فقد دامت هاته السياسة لمدة سنوات أين قامت فرنسا بعد التمرد الذي حدث باسبانيا في 1823 ضد الأسرة الحاكمة البوربونية بالتدخل و إعطاء التدخل طابعا فرنسيا لا أوروبيا, خصوصا و أن فرنسا لم ترد التدخل خوفا من أن تصبح سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للدول مبدأ بأوروبا . فقد اتبعت فرنسا سياسة الحمل الوديع المستعد لمساعدة كل الدول الأوروبية لإثبات حسن نيته ,²⁸ أما بريطانيا فقد قدرت خطورة تصاعد مكانة فرنسا دوليا و خصوصا من خلال تعاظم الدور الفرنسي في حوض البحر الأبيض المتوسط و من حيث آمال فرنسا في استعادة مكانتها في العالم الجديد . و لكن مع مجيء لويس فيليب بعد شارل العاشر اتبع سياسة خارجية رشيدة اهتمت بالعلاقات الفرنسية البريطانية , فانتهجت فرنسا سياسة سليمة تهدف لربح ود بريطانيا و إقناعها أن فرنسا ليست دولة نشيطة إيديولوجيا , فابتعدت عن سياسة رفع لواء تحرير الشعوب التي كانت من مرتكزات السياسة الخارجية الفرنسية منذ الثورة الفرنسية.²⁹

إلا أن القضية المصرية عادت و أرجعت العداءات بينهما , حيث أن تطور الأحداث بمصر أصبح يشكل جزءا من العوامل الموجهة للسياسة الخارجية الانجليزية في نفس الوقت الذي شنت فيه فرنسا حملة في مصر لتنمية روح القومية بها . و من تم أنزلت فرنسا قواتها إلى الجزائر, و هناك وطدت فرنسا سياستها الاستعمارية بدول المنطقة المتوسطة , و كثر الحديث عن إمكانية تعاون فرنسا مع مصر و إمكانية مد السيطرة الفرنسية إلى تونس فطرابلس لتصل إلى مصر, و التي يمكن أن تقوض من الوجود الانجليزي بالمنطقة المتوسطة و يهدد التفوق الانجليزي في المشرق العربي , و يحول دون قيام الانجليز بحماية خطوط مواصلاتهم المفصلة إلى ذرة المستعمرات البريطانية, وهو الأمر الذي كان يرفضه محمد علي(مصر) فقد عملت فرنسا على تضخيم الدور الذي لعبه الفرنسيون في دعم علي محمد في بناء مصر الحديثة . و هو ما كاد أن يؤدي بفرنسا لحرب ضد انجلترا عقب انتصار القوات المصرية على الجيش العثماني في

²⁸ - نفس المرجع, ص 200.

²⁹ - Réne Souriac et Patrik Cabanel, op.cit.p 89

السياسة المتوسطة الفرنسية

موقعه نزيب في يونيو 1839؛ مما أدى لتصاعد الأزمة بين فرنسا و مصر من جهة و بريطانيا و الدولة العثمانية من جهة أخرى.³⁰

فقد حاولت السياسة الخارجية الفرنسية مرة أخرى ضرب بريطانيا رغم أن إمكانياتها لم تعد تسمح , مما أدى بهاته الأخيرة إلى تهميشها في حل المشكلة المصرية العثمانية (مبادئ معاهدة بلطة ليمن لفتح مصر رغما عنها أمام النشاط البريطاني الاقتصادي) .

و بمجيء لويس نابليون في انتخابات 1848 كانت نهاية لزمناً الجمهورية الثانية , التي استمرت من سبتمبر 1870 و هي إمبراطورية أوتوقراطية حتى يناير 1870. أما على المستوى الدولي فقد ظهرت اعتبارات جديدة في السياسة الخارجية الفرنسية , و هو العملاق الجديد بروسيا أين كانت إمكانات التفاهم معدومة بينهما, فقد فقدت فرنسا احترام الدول الكبرى حين حاولت الحصول على أرض ألمانية و قدمت بياناً بالمطالب لبسمارك³¹; و انطلاقاً من هاته الفترة بدأت تظهر ألمانيا في أجنادات السياسة الخارجية الفرنسية كعدو جديد لها , خصوصاً و أن بسمارك كان يهدف إلى تكوين ألمانيا متعددة كبرى , و هو ما كان يشكل أكبر تهديد للسياسة الخارجية الفرنسية في تلك الفترة , فقد أكد بسمارك أنه لن تستطيع أن تقوم ألمانيا موحدة إلا إذا قامت حرب بين فرنسا و بروسيا , فعمل على وضع ملك اسباني باسبانيا و بهذه الطريقة كانت فرنسا بين شقي الرحى (بروسيا.اسبانيا) و هو ما اجبر فرنسا إما بقبول الهزيمة أو شن الحرب.³²

فيمكن القول أن السياسة الفرنسية في هاته المرحلة كانت مهتمة فقط بإثبات للجميع أنها أقوى من بروسيا, فقد اتسمت السياسة الخارجية الفرنسية منذ الثورة الفرنسية بعقدة العظمة , فكان شغلها الشاغل إثبات للجميع أنها الأقوى . في حين كان بسمارك يخطط لورطة سياسية اشتهرت باسم "برقية أمز", لنظهر فرنسا على أنها عدوانية أمام العالم و هو ما أدى لقيام حرب بينهما . فرفضت النمسا الدخول فيها لجانب فرنسا أما بريطانيا فقد كانت تخدمها هاته الحرب ضد فرنسا , خصوصاً و أن بروسيا لا تهدد مصالحها فانتهت بانتصار الجيوش البروسية و انتهت باستسلام فرنسا و تأسيس الإمبراطورية الألمانية 1871/1/18.

³⁰ - « chronologie de l'histoire de France » :

www.e-chronologie.org

³¹ - عبد العزيز سليمان نوار, المرجع سابق الذكر, ص 392

³² - نفس المرجع, ص 200.

إلا أن هاته الخسارة أدت لتحول فرنسا إلى النظام الجمهوري تحت شعار الجمهورية الثالثة التي دامت من 1871 إلى 1940 , أين تميزت فرنسا في هاته المرحلة بالتفوق الدبلوماسي في المجالات الدولية.³³

فيمكن القول أن السياسة الخارجية الفرنسية حتى هاته الفترة كانت سياسة توسعية أوروبية , رغم أنها لم تكن اكبر قوة بالمنطقة . و هو ما أدى بها إلى تحالف باقي الدول الأوروبية ضدها و الذي انتهى بهزيمتها, لتبقى سياستها الخارجية بعدها مشحونة بالعظمة, ففرنسا كانت في هاته الفترة تخلق عدواتها حتى و إن لم تكن لها مصالح مضادة معها. كما كان الأمر مع بريطانيا التي كانت تتبع سياسة سلمية آنذاك, و التي كانت تدعي سياسة الميزان فقد كانت تعمل على توازن القوى في حالة الخلافات (أي التحالف مع الطرف الأضعف لأجل الردع) و هو ما يبعد احتمال الحروب. و رغم ذلك وضعت السياسة الفرنسية بريطانيا في خانة الأعداء حتى انتهى بها الأمر إلى توقيع اتفاقية فيينا و كذا ألمانيا التي كانت تسعى إلى تحقيق وحدتها إلا أن فرنسا وضعتها هي الثانية في خانة الأعداء لتؤدي بها إلى تحالف القوى الأوروبية ضدها, فقد كانت السياسة الفرنسية على مر هاته المرحلة مشحونة بعقدة العظمة و القوة رغم أنها لم تكن أبدا على مر التاريخ أقوى دولة .

فرنسا لازالت تتعامل من منطلق القوة حتى و إن لم تبقى الموازين على ما كانت عليه, فسياسة فرنسا لما قبل الحرب الباردة و في ظل الموازين التقليدية للقوى لعبت دورا اكبر من إمكانياتها ,خصوصا مع بريطانيا و ألمانيا أين انتهى بها الأمر مهزومة . فعقدة العظمة هي من كانت تشحن السلوك الخارجي الفرنسي, فهل كانت رغبة الانتساب إلى صفوف الأقوياء سذاجة في السياسة الفرنسية انتهت بها في خانة الصغار, أم هي إستراتيجية فرنسية ذكية ساعدتها على إبعاد الأطماع عليها ? و هو ما سنتبته لنا هاته الدراسة خصوصا في فترة الحرب الباردة , أين تغيرت موازين القوى باحتلال الو م ا و الاتحاد السوفيتي مكانة بريطانيا في نظر فرنسا.

³³ - Réne Souriac et Patrik Cabanel, op.cit.p78

السياسة المتوسطة الفرنسية

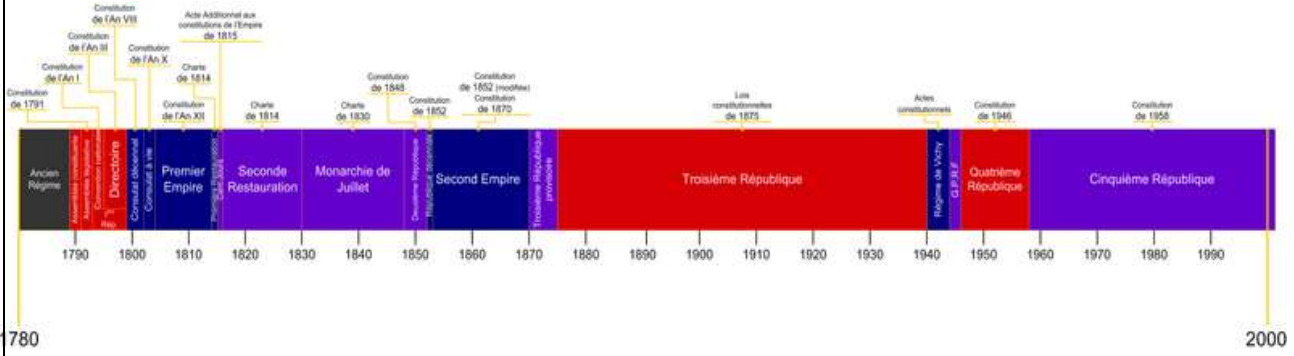
الدساتير	النظام السياسي
دستور 1791	الملكية الدستورية
دستور العام الاول 1793	الجمهورية الأولى
دستور العام الثالث 1795	Directoire
دستور العام الثامن 1799	القنصلية
دستور العام العاشر 1802	القنصلية
دستور العام الثاني عشر 1804	الإمبراطورية الأولى
ميثاق 1814	إصلاح
العقد الإضافي ل 1815	المائة يوم
ميثاق 1830	ملكية جوبيلية
دستور 1848	الجمهورية الثانية
دستور 1852	الإمبراطورية الثانية
القانون الدستوري ل 1875	الجمهورية الثالثة
القانون الدستوري ل 1940	الدولة الفرنسية
القانون الدستوري ل 1945	GPRF
دستور 1946	الجمهورية الرابعة
دستور 1958	الجمهورية الخامسة

الجدول 2: الدساتير و الانظمة الفرنسية

الجدول 2 الأنظمة و الدساتير الفرنسية من 1791 إلى يومنا

المصدر : www.constitution-conseil-fr

السياسة المتوسطة الفرنسية



الجدول 3 : كرونولوجيا تطور الأنظمة السياسية الفرنسية

المصدر : www.constitution-conseil-fr

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة الحرب الباردة:

كان محور تفكير فرنسا يتلخص في أن النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية و سيطرة القوتين الكبرتين لا يحقق سلاما دائما لفرنسا. و من تم كان من الضروري تعديله, بحيث لا تقوم علاقاتها على حساب الدول الأخرى. فنظام الحرب الباردة شكل خطرا على السياسة الخارجية الفرنسية التي طالما تداعت القوة لمدة قرون لتظهر في هذا النظام الجديد قوتين اكبر منها بكثير³⁴. ففي ظل هذا النظام حاولت فرنسا جاهدة المحافظة على استمرارية سياستها الخارجية, فقد كانت تخشى الحرب الباردة التي تؤدي بها إما للصدام بين هاتين القوتين الذي لا محال يهدد استقرارها أو بالوافق بينهما الذي يهدد استقلالها ويؤدي لتبعيتها³⁵.

فسنحاول التطرق أساسا إلى موقع قوة فرنسا في ظل تغير موازين القوى, و مدى تأثير ذلك على استمرارية سياستها الخارجية.

أدركت فرنسا ضرورة إعادة هيكلة العلاقات الدولية و النسق الدولي, و ذلك بقيام نظام غربي بمشاركة فعالة لفرنسا, يهتم باتخاذ السياسات العليا و الاستراتيجيات العالمية وخاصة ما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية. فلم ترد فرنسا أن تتوقف مسؤولياتها عند الحلف الأطلسي بل أرادت أن تمتد سياستها الخارجية إلى المحيط الهندي و عبر البحر المتوسط و إفريقيا.

³⁴ - لمعرفة المزيد حول الحرب الباردة ارجع إلى : Pierre Grosser, les temps de la guerre froide : réflexions sur l'histoire de la guerre froide, paris : editions complex, 1995

³⁵ - Edgar Furniss, de Gaulle and the French army: a crisis in civil military relations; the 20th century fund, New York: 1964, p23

السياسة المتوسطة الفرنسية

و لقد ضمنت فرنسا فكرتها من خلال بعث الرئيس الفرنسي ديغول رسالة إلى الرئيس الأمريكي إيزنهاور شرح فيها ذلك , إلا أن الوم لم تكن على استعداد لكي تغير نظام التحالف الغربي و تعطي فرنسا دورا متميزا عن حليفتها, و لما لم تكن فرنسا على استعداد هي الثانية للتسليم بالهيمنة الأمريكية في مواجهة احتمالات تهديد سوفياتي , فقد قررت منذ مارس 1989 سحب الأسطول الفرنسي من القيادة الأطلنطية في البحر المتوسط و خفض الوجود النووي الأمريكي بفرنسا³⁶.

إلا أن فرنسا قبل تبني سياسة خارجية متصدية للوم ا و جب عليها تبني سياسة داخلية متينة, فقد قامت بإعادة بناء و تشييد مؤسساتها , ففي دستور 1958 أصبحت الجمهورية الخامسة مركز السلطة السياسية و شارل ديغول صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية³⁷.

و اقترن ذلك بنشاط فرنسا في مجال التسليح من اجل توفير ردعها النووي الذي يرمز لسياستها الوطنية المستقلة , و كذا إرساء الوفاق بين فرنسا و ألمانيا الفدرالية ليصبح نواة أوروبا المستقلة و القوية من الناحيتين السياسية و الاقتصادية³⁸.

ففي نظام جديد تتمركز في مقدمته الوم ا و الاتحاد السوفياتي أين يحاول كل منهما الهيمنة و استقطاب باقي الدول , وجدت فرنسا نفسها رغم انتمائها لنادي الوم ا في وضعية أصعب فوجب عليها الحفاظ على خصوصيتها و استمرارية سياستها فكيف واجهت فرنسا ذلك ؟

لقد ظهرت فرنسا من اشد معارضي الحرب الباردة نتيجة لما تفرضه عليها من تغييرات, فقد واجهت :

- من جهة الهيمنة الأمريكية على كل ما هو أوروبي من خلال سياسة الهيمنة الأمريكية على حلف الناتو مما أدى إلى انسحاب فرنسا منه عسكريا في 1966 تاركة المجال أمام ألمانيا³⁹ , رغم أن العلاقات الفرنسية الأمريكية بقت كما هي عليه حتى الثمانينات مع

³⁶ - Edgar Furniss, France troubled ally: de Gaulle's heritage and prospects. harper and Row, 1960, p217

³⁷ - « chronologie de l'histoire de France » :

www.e-chronologie.org

³⁸ - Serge Bernstein, Pierre milza , histoire de la France au xx siècle, librairie académique perrin ,1999,V3,p 32

مجيء فاليري جيسكار ديستان (d'Estaing Valery Giscard) ليتغير الأمر بعد ذلك مع مجيء ميتران و الآتي من اليسار الاشتراكي, فقد عمل تحت دوكترين ديغولية من خلال محاولة إبقاء دوما فرنسا في الصفوف الأولى في العالم .

- و إضافة للمشكل الأمريكي كان من الجهة الأخرى المشكل السوفياتي , خصوصا وأن طبيعة نظام الحرب الباردة يفرض على الدول الانحناء إلى احد القطبين الأمر الذي كانت ترفضه فرنسا, و هو ما جعل السياسة الخارجية اتجاه الاتحاد السوفيتي معقدة .⁴⁰ فقد شكل تهديد على فرنسا الغربية و هو ما اجبر فرنسا على إتباع نفس السياسة التي اتبعتها القوى الكبرى الغربية وهي سياسة التسلح, فقد شكل الاتحاد السوفيتي تهديدا للمنطقة الأوروبية و كان آخرها قنبلة SS-20 التي جعلت أوروبا الغربية رهينة لها. فكانت السياسة الفرنسية معادية للاتحاد السوفياتي, رغم أن الرئيس جيسكار ديستان حاول الإبقاء على العلاقات الفرنسية السوفيتية بعيدة عن هاته المشاكل مثل الجنرال ديغول والذي اتهمه ميتران بالضعف⁴¹.

فقامت فرنسا ببعض التنازلات للحفاظ على موقعها في العالم, فالعالم قد تغير كثيرا مع بداية الحرب الباردة, أما السياسة الخارجية الفرنسية فقليلًا فقد عملت فرنسا في محافظتها على استمرارية سياستها الخارجية على أولويتين أساسيتين :

*** الحفاظ على قوتها و مكانتها أمام الخطر الشيوعي و الأمريكي عن طريق**

التوجه نحو أوروبا :

فقد أدركت فرنسا مرة أخرى في تاريخها أن قوتها لا تضاهي قوة العملاقين السوفيتي و الأمريكي , و أثبتت مرة أخرى فرنسا ذكاء سياستها من خلال بعض التغيرات الضرورية التي قامت بها رغم استمرارية سياستها الخارجية عموما . و كمحاولة من فرنسا للتصدي إلى القطبين فقد اتجهت نحو الجهة الأوروبية مدركة أن قوتها بمفردها لن تمكنها من التصدي لهما فتبنت سياسة سلمية مبنية على الصداقة و التعاون مع

³⁹- E.A.Kolodziej, French international policy under de Gaulle and pompidou:the politics of grandeur,cornell univercity,press:athaca and London p28.

⁴⁰- Henri Froment Maurice, « une politique étrangère pour qoui faire », Politique étrangère, n 262, été 2000

⁴¹- Serge Bernstein, Pierre milza.op.cit.p 34

السياسة المتوسطة الفرنسية

عدوها التقليديين بريطانيا و ألمانيا , عن طريق تفعيل الاتحاد الأوروبي .⁴² فوجئت فرنسا سياستها الخارجية اتجاه أوروبا فاستطاع ديستان الملاحظة في 1980 أن أوربة السياسة الفرنسية لازالت لم تلحق إلى أتمها , إلا أنهم قد وصلوا على الأقل إلى سياسة تجارية و زراعية و تكوين المجلس الأوروبي, و بالتالي فالتوجه الفرنسي أوروبا كان أهم تغيير تميزت به السياسة الفرنسية لفترة الحرب الباردة كوسيلة للتأقلم مع ظروفها و انعكاساتها⁴³.

* تبني فرنسا سياسة جديدة اتجاه المستعمرات القديمة و المنطقة العربية :

منذ احتلال الجزائر ثم معاهدة تقسيم المشرق العربي "سايكس بيكو"⁴⁴ ثم الموقف من القضية الفلسطينية و العدوان الثلاثي على مصر, كل هاته السلوكات الفرنسية أثبتت عداء فرنسا للمنطقة العربية , إلا انه تم تغيير نوع العلاقة فجأة في فترة حكم ديغول حيث عرفت وجه جديد , و هي من بين أهم التغييرات الواضحة في السياسة الخارجية الفرنسية ففي 1943/6/3 في فترة بسطت فيها فرنسا سيطرتها على الجزائر قال ديغول: "على شمال إفريقيا أن يتخلص من جاذبية الشرق و يدور في فلك فرنسا" و هو ما يثبت أن الجزائر و باقي المستعمرات من أولويات السياسة الخارجية الفرنسية , فما لبث بعدها بسنتين صرح ديغول في 1945/6/2 بأنه يؤيد فكرة تجمع عربي له امتداد بإفريقيا , و أن الدول العربية تسعى بشكل مشروع إلى توحيد مصالحها. هاته الفكرة التي لم تكن متوقعة تماما من فرنسا حتى و إن لم تكن صادقة⁴⁵.

فالساسة الخارجية الفرنسية في هاته الفترة كانت مرتبطة شديد الارتباط بشخصية ديغول , فقد كان له تأثير كبير على سياسة بلاده الخارجية فيجمع باحثوا علم الاجتماع أن لشخصية رجل الدولة القيادية دورا لا ينكر في صنع و تعزيز قواعد العلاقات الدولية⁴⁶. فانطلاقا من فهم شخصية ديغول يمكن فهم و تفسير العديد من المواقف الفرنسية خصوصا اتجاه المستعمرات و المنطقة العربية .

⁴² - Stanley Hoffman, « la France dans le monde de 1979-2000 », politique étrangère, été 2000.

⁴³ - Thierry de beaucé, « France :une diplomatie de sang froid », politique internationale, n 80 ,été 1998.

⁴⁴ - سايكس بيكو هي معاهدة تم فيها تقسيم المنطقة العربية بين إنجلترا و فرنسا, و الخريطة رقم 3 , تبين تقسيم المنطقة فيما بينهما.

⁴⁵ - سعد الدين إبراهيم و آخرون , المرجع سابق الذكر, ص 40

⁴⁶ - Guillaume le quintrec, la france dans le monde depuis 1945, editions du seuil, janvier 1998. p 29.

و في هاته المرحلة وقعت فرنسا في إشكالية الحفاظ على مكانتها السابقة بعد ظهور
الوم ا و الاتحاد السوفياتي من جهة و عدم الاحتكاك مباشرة مع الوم ا من جهة
أخرى.

و منه ربما يمكن أن نصل إلى أن سياسة فرنسا الخارجية كانت أساسا مبنية
على علاقاتها مع

الوم ا, و ربما أحسن ما يفسر ذلك سياسة فرنسا إزاء مستعمراتها.
فقد عرفت السياسة الفرنسية تطورا ايجابيا نسبيا اتجاه مستعمراتها, فيعتبر مؤتمر
برازافيل 30 يناير 1944 نقطة تحول في الموقف الفرنسي من المستعمرات , فجاء في
خطاب ديغول بأن : "الواجب الوطني يقتضي مساعدة شعوب الإمبراطورية لتتقدم شيئا
فشيئا حتى تصبح قادرة على الاشتراك في إدارة شؤونها الخاصة"⁴⁷

فبعد مضي 15 عاما من خطاب ديغول في مؤتمر برازافيل أين اكتفت فرنسا بحق
الشعوب المستعمرة بإدارة شؤونها , تعاظمت الثورة الجزائرية و اتخذت بعدا دوليا
واسعا و أصبحت عبئا على فرنسا فأدرك ديغول بواقعيته , أن تقرير المصير هو
السبيل الوحيد لحل المسألة الجزائرية فقد قال في ذلك : "أن عبقرية القرن تبدل أيضا
ظروف تصرفاتنا في ما وراء البحار"⁴⁸ و تقودنا لوضع حد للاستعمار و انه من
الطبيعي أن نحن إلى أيام ما كانت عليه الامبراطورية , كالذي يأسف على عصر
المصاييح التي كانت تشتعل على الزيت أو زمن القوارب الشراعية و لكن ليس هناك
سياسة بعيدة عن الواقعية..."⁴⁹ فالتحول المفاجئ للسياسة الفرنسية اتجاه مستعمراتها و
على رأسها الجزائر لم يكن لاعتبارات إنسانية , فلا يمكن توقع 130 سنة من القمع
يليهما تأنيب الضمير, بل لقد كانت لشخصية ديغول دور قي حل هاته المسألة و هو نفسه
الشخص الذي كان قد صادق على أعمال إرهابية ووحشية ضد الشعب الجزائري , فهو
يدعوا بعدها إلى حقوق الشعوب في تقرير مصيرها فإن دل هذا على شيء فهو يدل
على واقعية ديغول لا لإنسانيته فيقول بنفسه في ذلك : "كلفتنا الجزائر أكثر مما نتحمل
و أن تصفية الاستعمار يعتبر من حيث النتيجة لصالح سياستنا."⁵⁰

47 - سعد الدين إبراهيم و آخرون, المرجع سابق الذكر, ص 41 .

48 - ما وراء البحار هي مناطق تحت السيطرة الفرنسية في مناطق مختلفة من العالم و الجدول رقم 4 يبين هاته المناطق.

49 - أناروه مالور, أنا و ديغول, ترجمة ; عويدات , بيروت, ص 91.

50 - نفس المرجع, ص 34

السياسة المتوسطة الفرنسية

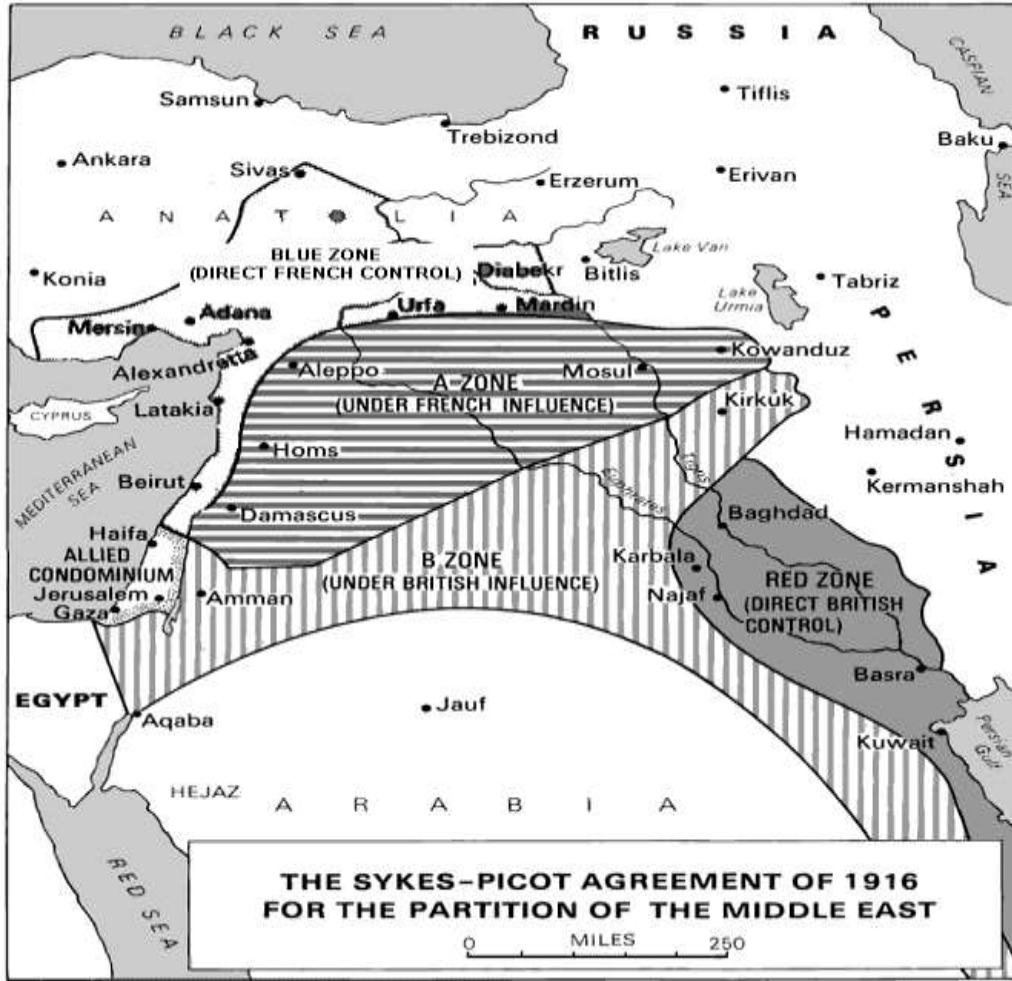
فخلفية هاته السياسة ترجع إلى ظروف نهاية الحرب العالمية الثانية التي اقترنت باتجاه دولي مطالب لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها و استقلالها , و لاسيما من بعض الجهات الأمريكية التي طرحت في نهاية عام 1943 بأن منظمة الأمم المتحدة المستقبلية يجب أن تمارس حق الوصاية المؤقتة على المستعمرات القديمة, بالإضافة لمطالب الجزائريين بالاستقلال .فاعتبرت فرنسا هاته المقترحات تهديدا مباشرا لها ⁵¹. و لذا حاولت و ضع سياسة تمتص الموجة الاستقلالية بطرح تنظيم جديد لفرنسا , يحافظ على وحدتها و يعتبر هذا التحول أهم تغير في السياسة الخارجية الفرنسية أي التخلي عن الأفكار التوسعية التي كانت مشحونة بها سياستها الخارجية , و الذي يرجع أساسا إلى ظروف الحرب الباردة أين أدركت فرنسا قوتها مقارنة بغيرها. و لذا فضلت التخلي عن مستعمراتها الحيوية قبل أن تجبر على ذلك و هذا ما سوف يجبرها للتصدي للوم ا, التي أصبحت أقوى دولة و هو ما يمكن أن يظهر قوة فرنسا الفعلية أمام كل العالم .

ففي الدورة ال15 للجمعية العامة تقدم الاتحاد السوفيتي بمشروع لمنح الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة , و تقدمت مجموعة الدول الافرو-اسياوية بمشروع موازي اعتمد نتيجة التصويت بأكثرية 89 صوتا, أين امتنعت 9 دول على التصويت من بينها فرنسا. و قد تدخل مندوب فرنسا حينذاك السيد بيرار Berard قائلا : "أن فرنسا غيرت منحى سياستها منذ سنتين إلى طريق تحرير الشعوب." ⁵²

⁵¹ - كوف دو مرفيل, "مبادئ السياسة الخارجية عند الجنرال ديغول", مجلة الأمل, عدد 61, عام 1987.

⁵² - نفس المرجع .

السياسة المتوسطة الفرنسية



الخريطة رقم 3 : خريطة لاتفاقية سايكس بيكو 1916 تبين مناطق النفوذ
الفرنسية و البريطانية.

المصدر: http://fr.wikipedia.org/wiki/Accords_Sykes-Picot

السياسة المتوسطة الفرنسية

الموقع	المساحة	عدد السكان	اسم الاقليم
أمريكا الشمالية Amérique du Nord (Petites Antilles)	1 628 km ²	405 500	Guadeloupe
أمريكا الجنوبية Amérique du Sud (Amazonie)	86 504 km ²	221 500	Guyane
أمريكا الشمالية Amérique du Nord (Petites Antilles)	1 128 km ²	402 000	Martinique
إفريقيا (المحيط الهندي) Afrique (Océan Indien Ouest)	2 512 km ²	802 000	Réunion
إفريقيا (قناة الموزمبيق) Afrique (Canal du Mozambique)	374 km ²	186 452 (2007)	Mayotte
المحيط الجنوبي (بولينيزي) Pacifique Sud (Polynésie)	4 167 km ²	259 596 (2007)	Polynésie française
أمريكا الشمالية Amérique du Nord (Petites Antilles)	25 km ²	8 450 (2007)	Saint-Barthélemy
أمريكا الشمالية Amérique du Nord (Petites Antilles)	53 km ²	35 263 (2006)	Saint-Martin
Amérique du Nord (Est de Terre-Neuve-et-Labrador, Canada) أمريكا الشمالية	242 km ²	6 125 (2006)	Saint-Pierre-et-Miquelon
Pacifique Sud (Polynésie) المحيط الجنوبي (بولينيزي)	274 km ²	13 484	Wallis-et-Futuna
Pacifique Sud (Mélanésie) المحيط الجنوبي (ميلانيزي)	19 058 km ²	244 410	Nouvelle-Calédonie

الجدول 4 جدول أقاليم ما وراء البحار الفرنسية (outre mër)

المصدر: <http://fr.wikipedia.org/wiki/France-france> d'outre mër:

الأبعاد المستقبلية للسياسة الخارجية الفرنسية إزاء حقوق الشعوب على

موقعها الدولي:

لقد كان تغيير السياسة الفرنسية إزاء المستعمرات لفئة ذكية أثرت إيجاباً على موقع فرنسا الدولي من النواحي السياسية والاقتصادية والثقافية ويمكن إجمال هذه الآثار فيما يلي:

- تخلص فرنسا من الصفة الاستعمارية التي عرفت بها سابقاً، وإقامة علاقات تعاون متوازنة مع العالم الثالث، فيمكن القول أن هاته السياسة كانت بوابة عبور فرنسا إلى العالم الثالث، وبالتالي بداية سياسة متوسطية فرنسية فأدركت فرنسا أنه في ظل النظام الجديد فإتباع علاقات حديثة مع هذه الدول أحسن من إتباع علاقات استعمارية.

- الاستقلالية النسبية لسياسة فرنسا عن مجموعة الدول الغربية في مواقفها اتجاه العديد من القضايا والنزاعات في العالم وخاصة النزاع العربي الإسرائيلي، وهاته الاستقلالية ساهمت في إقامة علاقات دولية غير خاضعة للنهج الاستعماري أو ما يسمى بتصفية الاستعمار في العلاقات الدولية " décolonisation des relations internationales"⁵³

- استعادة فرنسا لدورها الثقافي والحضارة الفرنسية في دول العالم الثالث من منظور التعاون والتبادل الثقافي والحوار بين الحضارات وليس من منظور الهيمنة الثقافية الاستعمارية.

- تمكنت فرنسا من إقامة علاقات اقتصادية واسعة مع دول العالم الثالث مما عاد عليها بالفائدة الاقتصادية.

- إقامة علاقات متميزة (relations privilégiées) مع بعض دول العالم الثالث ولاسيما العربية منها.

السياسة المتوسطة الفرنسية

كانت السياسة الفرنسية في مجال حقوق الشعوب منهاجا ثابتا في السياسة الخارجية الفرنسية بالرغم من تبدل الحكومات فاعتبرت السياسة الديغولية منهج ثابتا استراتيجي في الممارسات السياسية الفرنسية⁵⁴.

و بالتالي فإن تغير السياسة الخارجية الفرنسية من توسعية إلى مصفية للاستعمار مهتمة بحقوق الإنسان من بين التغيرات الجذرية التي عرفت فرنسا , و ذلك لأنها أصبحت تشكل عبئا على فرنسا فلم تعد تستطيع حماية مناطق نفوذها من جهة و من جهة أخرى فهاته المناطق التي أصبحت محل طمع القوتين الكبرتين , و هو ما يمكن أن يعرض فرنسا لمواجهة مباشرة الأمر الذي تخشى منه فرنسا أن يظهر قوتها الفعلية. فالسياسة الفرنسية أثبتت مرة أخرى مدى قوتها و ذكائها و مرونتها و قدرتها على التكيف, فقد استطاعت التكيف مع الظروف الدولية الجديدة المختلفة تماما على ظروف ما قبل الحرب الباردة, من خلال التخلي على ما يثقلها (المستعمرات) و أوربة السياسة الخارجية الفرنسية. إلا أنها من جهة أخرى أثبتت أنها محكومة و مقيدة بالوم ا , فأتتبت انه أين تكون المصالح الأمريكية تزول المصالح الفرنسية , و بالتالي فالسياسة الفرنسية لازالت تعاني من التبعية الأمريكية.

و بالتالي فالسياسة الخارجية الفرنسية في هاته المرحلة استطاعت الحفاظ نسبيا على موقعها , و ذلك من خلال الابتعاد عن التصادم المباشر مع هاتين القوتين حتى و لو كانت حقيقة العلاقات خصوصا الأمريكية الفرنسية بعيدة عن ذلك . فهل استطاعت مرة أخرى فرنسا المحافظة على هاته الصبغة في ظروف أوعر لما بعد الحرب الباردة أين أصبحت الوم ا القوة العظمى و بدون منافس ففي ظل هاته المعطيات الصعبة كيف كان سلوك فرنسا للحفاظ على موقعها و الانفلات من الهيمنة الأمريكية ؟

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة:

مع انتهاء الحرب الباردة ظهرت تحولات بنيوية عديدة شملت بنية النسق الدولي و التوزيع الدولي للقوة و حتى طبيعة القوة. فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تشكيل نظام دولي جديد مختلف تماما على النظام السابق الثنائي القطبية ليترك المجال إلى نظام آخر, و إذا سنحاول كأول خطوة رصد أهم التغيرات التي طرأت على نظام ما بعد الحرب الباردة :

أ - هيكل النظام الدولي الجديد :

يعتقد البعض أن التحولات الدولية التي حدثت بعد الحرب الباردة شكلت فرصة للوم
الفرض نظريتها في تفسير واقع العلاقات الدولية و لإعادة رسم مراكز القوة على
المسرح الدولي, حيث قام عدد من المنظرين الأمريكيين بوضع تصور جديد لعالم ما
بعد الحرب الباردة يصورون فيه الوم القوة الأكثر قدرة على تحقيق الاستقرار على
المستويين الإقليمي و الدولي. فلاشك أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى وجود أمريكا
قوية عسكريا , و التي لا شك أنها ستظل بلا منافس في المستقبل القريب و الأرجح أن
يكون الاقتصاد الأمريكي قويا بعد مرور فترة غير قليلة على ولوج القرن ال20.⁵⁵ ففي
ظل هذه التحولات الدولية مازالت الدولة القومية تكون الوحدات الأساسية للنظام
العالمي, و على الرغم من أن تدهور قومية الدولة العظمى و اضمحلال إيديولوجيتها قد
قلل الشحنة الوطنية في السياسة العالمية , إلا أنها لازالت تلعب دورا هاما فأصبحت
اليوم تتخذ أشكالا أكثر تمدنا.

فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى إعادة توزيع القدرات داخل النظام الدولي لينتقل من
نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية , فمراجعة البعد الهيكلي للتحولات الدولية
بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وضعنا في نسق مختلف تهيمن فيه الوم ا, فهي تنفرد
بامتلاك تجمع فريد لعناصر القوة عسكريا و اقتصاديا و ثقافيا.⁵⁶

ب - طبيعة القوة في النظام الدولي الجديد:

تحدد بنية النظام الدولي بصفة عامة بتوزيع القدرات بين الأطراف, مما قد يسبغ أهمية
خاصة على بعض وحدات النظام دون غيرها باعتبارها أهم الأطراف المحركة لسلوك
الآخرين , و على هذا النحو تختص بنية النظام بدور أساسي في توجيه التفاعلات
الدولية في إطار مفهوم القوة سواء قصد بها القوة المادية المتمثلة في القدرة الاقتصادية
أو العسكرية , أو القوة المعنوية التي تتضمن القدرة على التأثير و توجيه سلوك
الآخرين.⁵⁷

⁵⁵ - على الحاج, سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة, سلسلة أطروحات الدكتوراه, بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية

2005, ص 51

⁵⁶ - سعد حقي توفيق, النظام الدولي الجديد :دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة, عمان : الأهلية للنشر و التوزيع, 2002, ص

45

⁵⁷ - نفس المرجع, ص 47

فمع نهاية الحرب الباردة ظهرت الو م ا كقوة عسكرية تستطيع فرض هيمنتها يقابلها تفوق اقتصادي لقوى أخرى موجودة على المسرح الدولي , فقد أثبتت عدة أحداث بعد الحرب الباردة أن فرضية التهدة السريعة للصراع عبر السيطرة على مصادره بفضل القوة العسكرية التي تتمتع بها الو م ا بدت من خلال التجربة اقل صدقية و قدرة على الحياة . وهو ما دفع إلى ضرورة نشوء قوى دولية جديدة لها تأثيرات في الأحداث الإقليمية و الدولية و بإمكانها الحد من المضاعفات السلبية الناتجة منها⁵⁸. و برزت تبعا لذلك مواضيع جديدة أثارت اهتمام الممارسين و الاكاديميين في أجنحة العلاقات الدولية الجديدة :

- رجوح العامل الاقتصادي على غيره من العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية, فأصبحت القوة الاقتصادية هدفا تسعى إليه كل الدول و أساس تقوم عليه قوتها الراهنة و معيارا أساسيا من معايير قياس قوتها , و في نفس الوقت أداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية.⁵⁹

إضافة إلى ذلك من بين المواضيع الجديدة التي ظهرت :

- بروز توجه عالمي لنزع الأسلحة النووية توخيا لسلم دولي أكثر رسوخا.
- تزايد أهمية المؤسسات و المنظمات الدولية و هو ما يظهر من خلال تبني الإقليمية على المستوى العالمي مثل :الاتحاد الأوروبي بأوروبا و النافتا بأمريكا الشمالية .

- ظهور قيم سياسية جديدة مثل: الديمقراطية , حقوق الإنسان ...الخ و تطور مفاهيمها مما أدى إلى تعديل في بعض المفاهيم القديمة كالسيادة التي أصبحت تتصادم بحق التدخل الإنساني و حماية حقوق الإنسان⁶⁰.

ففي ظل تحول النسق الدولي الذي كانت تظهر فيه السياسة الخارجية للدول و في ظل تغير حتى المبادئ التي كانت تبني عليها السياسة الخارجية للدول (طبيعة القوة ,عدد القوى) فكيف استطاعت فرنسا باعتبارها جزءا من هذا النظام التعامل مع النظام الدولي الجديد بعد أن ظنت أن فترة الحرب الباردة هي أصعب اختيار لسياستها الخارجية , جاء نظام جديد مختلف تماما عما كان يتوقعه الممارسين و المنظرين, فهل

⁵⁸ - Martin ,tolchin, “ New focus for CIA: Global economic”, international Herald tribune , 14,4,1992

⁵⁹ - علي الحاج ,نفس المرجع سابق الذكر, ص53.

⁶⁰ - سعد حقي توفيق, المرجع سابق الذكر, ص ص 59-60

السياسة المتوسطة الفرنسية

استطاعت فرنسا التكيف و النظام الدولي الجديد و الحفاظ على قوتها و مكانتها الدولية و الالتحاق بالتطورات و التحولات السريعة , أم أن النظام الجديد عرى غطاء العظمة الفرنسي لتظهر قوتها الحقيقية و نوع علاقاتها مع الو م ا ؟

على مر التاريخ استطاعت فرنسا إثبات ذكائها أكثر من إثباتها لقوتها , فقد استطاع الجنرال ديغول إعطاء عظمة لقوة فرنسا أكثر مما هو عليه الحال , فاستطاع تحويل نقاط ضعف فرنسا إلى نقاط قوة , و لكن سقوط جدار برلين غير الكثير في فرنسا فأصبح الاقتصاد معيار أساسي في العلاقات الدولية : فتح الأسواق , تحركات رؤوس الأموال عبر الحدود, أقطاب جديدة (اقتصادية) , تطور وسائل الاتصال , ضغوطات الإعلام . ففي ظل هذا الإطار الجديد أصبحت فرنسا تشعر و كأنها دخيلة, فحتى دبلوماسيتها التقليدية لم تعد فعالة , فقد أصبحت مقولة "البقاء للأسرع" الأجدر لفرنسا أصبحت تواجه عراقيل من نوع لم تتعود عليه, لا حروب , لا تحالفات و لا غير ذلك, فهو نوع جديد من العراقيل.

إلا أن ما يلاحظ على السياسة الخارجية الفرنسية أنها لازالت تظهر على الساحة الدولية, فيرى في ذلك ستانلي هوفمان أن نهاية الحرب الباردة لم تأثر في السياسة الخارجية الفرنسية , فقد بقت متجهة نحو بناء أوروبا المندمجة تحت رعاية الثنائي الفرنكو-ألماني و لكن مع حذر من الجهتين. فقد كانت نهاية الجدار الحديدي 1989 و تحرير شعوب أوروبا المركزية و الشرقية التي كانت تحت الاتحاد السوفيتي ما تخشاه فرنسا , فحتى و أن رحبت بهم في ميثاق باريس لأجل أوروبا جديدة و إنشاء مصرف البنك الأوروبي لإعادة الاعمار و التنمية⁶¹ (BERD), إلا أنها بقت تخشى ما قد يؤدي ذلك إلى توحيد ألمانيا و هو الأمر الذي كانت ترفضه فرنسا ,خصوصا في ظل تغير الظروف الدولية و اعتماد المعيار الاقتصادي كمعيار أساسي لقوة الدولة , و هو الأمر الذي تتوفر عليه ألمانيا , و هو ما قد يجعلها في المراتب الأولى بعيدا عن فرنسا⁶².

إلا أن ميتران حاول التعامل سلميا مع ذلك حتى و إن اجبر ألمانيا على تقديم تأمينات و الاعتراف بخط ligne order-Neisse كحدود شرقية, (1990) كما أن هوفمان

⁶¹ - نفس المرجع

⁶² - للمزيد من المعلومات حول النظام بعد الحرب الباردة :

-Anne marie ,le Gloannec.l'Allemagne , après la guerre froide :le vainqueur entraré .bruxelles,complex ,1993.

يرى من مظاهر استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية سياستها النووية حيث استمرت في البحث عن استقلالية نووية و المشاركة في التحالف الأطلنطي (دون اندماج) , و المثابرة حول إنشاء سياسة خارجية موحدة. كما أن الرغبة في الظهور عالميا بالمشرق و إفريقيا فرغم بعض الاختلافات بين الجنرال ديغول و الرؤساء اللاحقين , إلا أن السياسة الخارجية الفرنسية بقت محتفظة على احد أولويات سياستها و هي توجيه سياسة خارجية نحو أوروبا مندمجة . فيرى هوفمان أن أوروبا أصبحت الآن الهدف و المشروع الأكبر لفرنسا. فقد بقى احد أهم أساليب السياسة الخارجية الفرنسية تداعي العظمة و القوة و الهيبة , و يفسر ستانلي هوفمان استمرارية هذا الأسلوب إلى "الحشمة من الاوفول" la hantise du déclin⁶³

و ذلك لسببين :

- الحشمة من الظهور كدولة ضعيفة خصوصا أمام ألمانيا منافستها التقليدية , خاصة و انه أصبح ينظر إلى ألمانيا كقوة اقتصادية حيث أن هاته السياسة ليست بالجديدة فقد اتبعها ديغول و واصل ميتران العمل بها.
- لأنه لم يكن هناك حل آخر أمام فرنسا سوى إتباع هاته السياسة رغم أنها أصبحت صعبة في ظل ظهور فرنسا على حقيقتها و هو ما كانت تخافه فرنسا , و لذا اتجهت بعد أن أدركت ضعفها أمام تقوي ألمانيا إلى سياسة تطويق ألمانيا و احتواء قوتها بما يخدمها في إطار "أوربة ألمانيا" و لذا عجلت فرنسا من سياسة الاندماج رغم الظروف التي كانت تعاني منها فرنسا. فقد عجلت ذلك لأجل منع إعادة توطين "renationalisé" السياسة الألمانية, فكان من الأفضل لفرنسا ألمانيا اقوى في ظل الاتحاد الأوروبي على ألمانيا قوية حرة التصرف⁶⁴.

أما بالنسبة للعلاقات الفرنسية الأمريكية فقد وجدت فرنسا نفسها بعيدة جدا عن قوة الو م ا, فقد كانت السياسة الخارجية الفرنسية و لازالت مستمرة على نحو عدم قبول القوة الأمريكية بالقارة الأوروبية , و في نفس الوقت عدم الدخول في خلاف مع أمريكا إلا انه ابتداء من ربيع 1995 بدأت السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه الو م ا تتغير مجددا في 1999 , حين وجد الأمريكيين و الفرنسيون أنفسهم متساعدين بكوسوفو رغم

⁶⁴ -thierry de France, « France :une diplomatie de sang froid », politique internationale, n 80 ,été 1998.

مرارة الوضع بباريس بسبب هيمنة الوم ا على العملية سواء دبلوماسيا أو عسكريا خصوصا في ظل اختلاف الآراء الأوروبية نتيجة غياب سياسة أمنية و عسكرية موحدة.⁶⁵

مظاهر ضعف السياسة الخارجية الفرنسية :

بعد نهاية الحرب الباردة بدأت تظهر مظاهر اوفول القوة الفرنسية حيث ظهر ذلك خصوصا في الأزمات التي عرفت تلك المرحلة نذكر من أهمها :
أ - حرب الخليج :

فدخول العراق على الكويت في أوت 1990 كان بمثابة الفحص الأول للنظام الدولي الجديد حسب الرئيس السابق بوش, و يظهر ضعف السياسة الخارجية الفرنسية و ضعف قوتها من خلال موقفها من الوم ا. فهل وجب على فرنسا أن ترضخ أمام رغبة الوم ا في عقاب صدام حسين و تظهر أمام الأمم المتحدة على أنها حامية حقوق الإنسان أم تلعب دور الوسيط في العراق .

في الحقيقة قد اختار ميتران التضامن مع الغرب فقد بعث قوات مشاركة في الصدام ضد العراق (الذي أدى إلى استقالة وزير الدفاع **جون بيير شوفانمون** Jean Pierre Chevenement) , حيث أن هاته الأزمة برهنت محدودية التصرف الفرنسي في الساحة الدولية , خصوصا و أنها في النهاية لم تستفد من هذا التدخل . فقد كانت عملية السلام بالشرق الأوسط تحت إدارة الوم ا بمفردها (اتفاق واشنطن 1993) و رغم هاته الخسارة وضعت فرنسا في نفس الموقف في 2003 لتسلك نفس السلوك.⁶⁶

ب - أزمة يوغوسلافيا:

إن أزمة يوغوسلافيا وضعت أيضا الدبلوماسية الفرنسية تحت الاختبار حين دخلت فرنسا في خلاف مع ألمانيا التي اعترفت باستقلال كرواتيا و سلوفينيا في حين تمسكت فرنسا بفكرة دولة يوغوسلافية فيدرالية , قادت للحرب في كرواتيا (1991) ثم بالبوسنة (1992) لتصل أخيرا إلى تدخل أوروبي . هاته الأخيرة التي كانت تنقصها

⁶⁵ - Pierre-Michel, Durand, l'Afrique et les relation franco-américaines, Paris : L'Harmattan, 2007p 43.

⁶⁶ - Philippe Moreau, Defarges, « les états unis et la France : la puissance entre mythes et réalité », Ifri (ins, France ;des r.i)

السياسة المتوسطة الفرنسية

سياسة خارجية موحدة مما أدى إلى تدخلها تحت غطاء الأمم المتحدة , إلا أنها مرة أخرى انتهت بالتدخل الأمريكي الذي مسح الدور الفرنسي نهائيا بتولييه عملية السلام⁶⁷ . و بالتالي فالقوة الفرنسية بدأت تعرف مرحلة من الازوال و الضعف في مواجهة كل القضايا التي تتدخل فيها الو م ا , فبمجرد تدخل الو م ا لا تظهر فرنسا على الساحة و هو ما أدى بفرنسا من جهة إلى هيمنة الو م ا على قضايا العالم بأسره و من جهة أخرى إلى تقاوي ألمانيا خصوصا اقتصاديا و التي لطالما كانت منافستها التقليدية . و أمام هذا الوضع الجديد وجب على فرنسا المرونة و الذكاء و هو ما جعلها تفعل فكرة أوروبا مندمجة تحت غطاء التعاون , و لذا كانت من أولويات سياستها الخارجية كوسيلة للتكيف و الوضع الدولي الجديد.

تفسير تحلي فرنسا سياسة أوروبية:

- يمكن تفسير الاهتمام الكبير بأوروبا مندمجة و بطريقة مكثفة إلى سببين أساسيين :
- لقد اتجهت ألمانيا بعد إدراكها أنها لم يبق لها فرصة كبيرة في الهيمنة أمام إمكانياتها المحدودة إلى تفعيل الاندماج الأوروبي كوسيلة لتطويق ألمانيا و احتواء قوتها بما يخدمها , و الإطار في ذلك "أوروبا أوروبا" و لذا عجلت من سياسة الاندماج رغم الظروف التي كانت تعاني منها فرنسا , و ذلك لأجل منع إعادة توطين "renationalis" السياسة الألمانية فكان من الأفضل لفرنسا ألمانيا أقوى في ظل الاتحاد الأوروبي من ألمانيا قوية حرة التصرف⁶⁸.
 - كما أن الظروف الدولية الجديدة جعلت فرنسا تدرك الفرق بين قوتها و قوة الو م ا , و هو ما اجبر فرنسا للتعامل بتواضع و بطريقة مرنة مع الو م ا خصوصا و أن العلاقات الأمريكية الفرنسية كانت تعرف فترة توتر . فقد كان الاندماج في ظل الاتحاد الأوروبي الوسيلة الناجح في زيادة قوة فرنسا ضمن الاتحاد الأوروبي كقوة موحدة لمواجهة الوجود الأمريكي⁶⁹.
 - و بالتالي إن التوجه الفرنسي أوروبيا كان من أذكى السياسات التي تبنتها فرنسا في فترة ما بعد الحرب الباردة.

⁶⁷-Guillaume, le quintrec ,op.cit. p 29

⁶⁸-Ibid. P31

⁶⁹- Ibid .p 32

السياسة المتوسطة الفرنسية

صعوبة تحديد الدور الجديد لفرنسا :

إن تحديد الدور الجديد لفرنسا أمر صعب في ظل النظام الدولي الذي يتميز بالفوضى، إلا أنه ظهر تفسيران للدور الفرنسي في عالم ما بعد الحرب الباردة: أ - فرنسا كقوة من نوع خاص: يرى البعض أن فرنسا كانت تعرف محدودية التصرف أمام الصدام شرق - غرب الذي لم يترك لها مجال كبير للتحرك، و بالتالي فإن نهاية الحرب الباردة سوف تسمح لفرنسا في لعب دور جديد كقوة مستقلة ذات خصوصية. فالدبلوماسية الديغولية استطاعت التنبؤ بعالم ما بعد الحرب الباردة فهاته المرحلة أحسن مرحلة يظهر فيها التميز الفرنسية، من خلال التركيز على أوروبا، الحوار شمال - جنوب، الفرنكوفونية وهي سياسات لم تظهر عند دول أخرى كما أنها لم تظهر بفرنسا في فترة متوترة (الحرب الباردة).⁷⁰

ب - فرنسا كقوة عادية :

يرى البعض الآخر أن نهاية الحرب الباردة على عكس الرأي الأول أدت بفرنسا إلى أن تصبح قوة عادية، ففكرة العظمة التي وضعها ديغول لم تعمل سوى بتأخير إدراك فرنسا باو فولها وفشلها فقد حان الوقت لفرنسا لإدراك أن قوتها متوسطة و "عادية". و لذا وجب على فرنسا التعامل مع المعطيات الجديدة على هذا المنوال، و ذلك بالاهتمام بالمرتكزات الاقتصادية للقوة و ذلك بالتكيف مع العولمة.

• نحو دور دولي جديد :

إلا أن هاتين المدرستين يمكن التخلي عنهما إذا ما درسنا الدور الجديد الذي تلعبه فرنسا و الذي لم تكن تلعبه من قبل، و هو من أعطى لها وجه و هبة دولية من نوع آخر.

أ - فرنسا و القانون :

رغم إثبات ضعف فرنسا في العديد من الأحداث خصوصا بأحداث العراق الأخيرة، إلا أن فرنسا لا تريد أن تتخلى على مكانتها السياسية و العسكرية القديمة رغم تأثيرها الاقتصادي المتوسط خصوصا و أنها لا تريد الاقتناع أنها أصبحت قوة من النوع العادي.

⁷⁰-Stanley hoffman ,op,cit

و لذا وجب على فرنسا أن تضع قوتها لخدمة القانون و أن تلعب لعبة الأمن الجماعي, فالأمم المتحدة تسمح لفرنسا أن تحتفظ بقوتها المتوسطة. ففي مجلس الأمن تظهر فرنسا و بريطانيا كأعضاء دائمين و مثاليين, في حين الوم تستعمل الأمم المتحدة كوسيلة لشرعنه قراراتها, أما روسيا و الصين فهي لا تتماشى أساسا مع اللعبة. فباريس و لندن تدفع إسهاماتها بطريقة منظمة كما أنها اكبر ممول للقبعات الزرق (casques bleus) ⁷¹, و بهذه الطريقة يمكن أن تبقى فرنسا مخلصه لاسمها العالمي كحامية لحقوق الإنسان . فقد اختارت فرنسا لنفسها وسيلة خاصة لأجل الإبقاء على هيمنتها, فحتى و إن فقدتها عسكريا فهي تحاول كسبها في المجال الإنساني و القانوني فهي تعتبر نفسها البنت الكبرى للأمم المتحدة, و تظهر و كأنها تنتمي إلى نادي مسيري العالم .

ب - بعد اوفول نجم فرنسا لم يبق لها سوى ماضيها الامبريالي الذي ترك لها لغة عالمية و ثقافة عالمية, و هو الدور الذي تلعبه فرنسا فب0.5 بالمائة من المساحة الإجمالية و 1 بالمائة من سكان العالم إلا أنها تلعب دور يتعدى إمكانياتها, فقد ورثت مكانة دولية رغم أنها لم تعد كذلك. و من بين ميراثها القديم الثقافة الفرنسية, و هو ما تحاول الحفاظ عليه و نشره إلى اكبر عدد ممكن, أي الظهور و كأنها دولة ذات ثقافة عالمية و هو ما يمكن أن يحفظ لها نوعا من التأثير حتى و إن كان ثقافي. و يظهر ذلك جليا من خلال تصديدها للعولمة الأمريكية في المجال الثقافي و نشر الفرنكوفونية خصوصا في مناطق مستعمراتها القديمة و المحافظة على الهوية الأوروبية.

لقد أدركت فرنسا أن قوتها لم تعد كما هي عليه , و حتى لا تظهر كقوة مهزومة وجب على فرنسا أن تكون واقعية و ذلك بوضع أهداف لا تتعدى إمكانياتها , و بهذا يمكن أن تحافظ على خصوصيتها و لا تدخل في صدام مع دول أقوى . و هو ما تحاول القيام به من خلال ربح المكانة والاحترام الدوليين من خلال نشر الثقافة الفرنسية والمثالية في المجال القانوني و المثالي وهو الدور الذي لا تجيد لعبه أمريكا و بهذا تستطيع كسب احترام الجميع, فقد انتقلت فرنسا من العظمة العسكرية إلى العظمة الإنسانية و الثقافية.

⁷¹ - « la France a l'ONU » : <http://www.franceonu.org>

السياسة المتوسطة الفرنسية

المبحث الثاني: عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية :

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية صنع السياسة الخارجية و قد قسمها د. أكريد إلى ثلاث مراحل:

1- المرحلة الأولى (المدخلات) : و تشمل المعلومات و الملاحظات و نقل المعلومات و تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية .

2- المرحلة الثانية (القرارات) : و تشمل استعمال المعلومات و عملية التخطيط و عملية التحليل التي تركز على الأهداف و الاستراتيجيات البديلة و المناقشة و المساومة و النصح و التوصيات .

3- المرحلة الثالثة (المخرجات) : و تشمل الخيارات السياسية و التنفيذ و المتابعة و الإعلام و المفاوضة و التعلم من خبرة التطبيق.

و قد فرق د. عبد الهادي التهامي بين صنع السياسة الخارجية و صنع قرار السياسة الخارجية و تنفيذ السياسة الخارجية حيث وجد أن:

1- صنع السياسة الخارجية : يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه و مبادئه و توجيهاته العامة . و هي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة و قوى و جماعات عديدة رسمية و غير رسمية .

2- صنع قرار السياسة الخارجية : يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين . و جوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسؤولة عن توصيل المعلومات ، والتقارير الكامنة و السليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم و الملائم .

3- تنفيذ السياسة الخارجية : يعني تحويل القرارات و السياسات إلى برامج و آليات و نشاطات و يرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل .

نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على صنع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية و ذلك بالتركيز على نقطتين أساسيتين مؤسسات صناعة القرار الخارجي الفرنسي و هيكل أو عملية اتخاذ القرار و معرفة مدى تأثير هاته المؤسسات في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية و أي مؤسسة تأثر أكثر.

المطلب الأول : مؤسسات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية بفرنسا:

الفرع الأول : الأجهزة الرسمية :

1 - الجهاز التنفيذي:

لقد تميز وضع المؤسسات الدستورية في ظل الجمهورية الثالثة و الرابعة بهيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية , فيما شهد دور الرئيس في ظل الدستورين 1875 و 1947 تطورات مهمة خصوصا بعد تعديل 1984 و ذلك اثر استقالة المارشال ماك ماهون بعد حله مجلس النواب و انتصار الجمهوريين. إذ أصبح الرئيس في هاته الفترة محدود التأثير في صنع سياسة الدولة و توجيهها . فعرفت فرنسا حالة عدم استقرار وزاري و شهدت 100 أزمة حكومية⁷², إلا أن الظروف الحرب العالمية الأولى و آثار الأزمة الاقتصادية 1929 أجبرت البرلمانين التنازل عن جزء هام من سلطاتها لصالح السلطة التنفيذية⁷³, إلا أن تصاعد مركز رئيس الدولة في فرنسا يبدأ ضمن الإطار العام للتوجهات الفكرية التي تحكم دستور 1958 . فطموح مؤسسي الجمهورية الخامسة كان يتضمن إنعاش سلطة الدولة و هو ما كان هدفا و لم يكن ليتمثل وسيلة من اجل تحقيق إرادة سياسية⁷⁴. فيؤكد الأستاذ ميشيل مياي أن سلطة الرئيس في ظل دستور 1958 تبدو قوية لتجد مكانها فوق الأحزاب و الطوائف و الطبقات الاجتماعية⁷⁵. فقد عمل ديغول على جعل السلطة التنفيذية أقوى من السلطة التشريعية حتى في مجال السياسة الخارجية , فيرجع ذلك إلى عام 1932 عندما وضع كتابه الشهير "حد السيف" حيث يرى انه من اللازم على رئيس الدولة أن يمتلك صلاحيات أوسع لأجل تحقيق المصلحة الوطنية.⁷⁶

فالجهاز التنفيذي يملك اكبر الصلاحيات في تسيير و صنع السياسة الخارجية خصوصا بعد أن تم توسيع صلاحياته التشريعية, فيرى الأستاذ مياي: "إن تقوية سلطة الهيئة التنفيذية في ميدان التشريع يرجع لعدم قدرة البرلمان في مسايرة التغييرات الدولية"⁷⁷, خصوصا في قضايا السياسة الخارجية التي تتسم بحالة عدم اليقين و سرعة التغيير, و هو ما أدى لإعطاء السلطة التنفيذية صلاحية أوسع و دورا مركزيا في صنع هذه السياسة لمواجهة الأزمات و الظروف المتغيرة للعلاقات الدولية . و ما ساعد على ذلك

⁷² - منصف السليمي , القرار السياسي الأمريكي, باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي, 1997, ط1, ص 58

⁷³ - نفس المرجع , ص 59

⁷⁴ - عبد الرحمن حسين الطعاز , تركيز السلطة لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة-نودج فرنسا- , منشورات , جامعة

قازيونس , 2001, ط1, ص 171.

⁷⁵ - نفس المرجع , ص 173

⁷⁶ - نفس المرجع , ص 191.

⁷⁷ - نفس المرجع, ص 311.

تفرغ السلطة التنفيذية و اتصافها بالوحدة التنظيمية و امتلاكها المعلومات.⁷⁸ ف دستور 1958 زاد من صلاحيات الرئيس في ميدان صنع السياسة الخارجية على حساب الجهاز التشريعي في الدولة مما زاد من تداخل الممارسات بين السلطات الثلاث على الرغم من مبدأ الفصل بينها دستوريا , حتى أصبح يطلق على النظام السياسي الفرنسي بأنه نظام شبه دستوري و شبه رئاسي. و هكذا أصبح ميدان السياسة الخارجية ميدانا خاصا بالرئيس ليترسخ ذلك بتعديل دستور 1962⁷⁹.

فقد كانت لتعديلات ديغول في ظل الجمهورية الخامسة اكبر الأثر في صيرورة السياسة الخارجية الفرنسية , فقد عمل من وراء ديغول كل من جورج بومبيدو , فاليري جيسكار ديستان , فرانسوا ميثيران , جاك شيراك و ساركوزي على إتباع نفس مبادئ ديغول في قيادة فرنسا رغم خصوصية كل منهم⁸⁰.

فالرئيس الفرنسي يتولى عملية صنع القرارات الخارجية فوزارة الشؤون الخارجية الفرنسية دورها يتلخص في تجميع المعلومات القادمة من طرف البعثات الدبلوماسية و إرسال التوجيهات إليها و حق التصدر لاستقبال رؤساء الدول و الوفود الدبلوماسية و تمثيل فرنسا بالخارج⁸¹. فوزارة الشؤون الخارجية تقتصر مهامها في عملية صنع و اتخاذ القرارات الخارجية على جمع المعلومات و التخطيط ثم التنفيذ في العديد من القضايا الهامة.⁸²

فيرى الأستاذ القادري أن رئيس الدولة له نفوذ خاص في ميدان العلاقات الخارجية الفرنسية بما كان يسمى أقطار ما وراء البحار و هي دول افريقية و اسياوية عديدة كانت خاضعة للاستعمار الغربي .

⁷⁸ - محمد السيد سليم , مرجع سابق الذكر, ص 453

⁷⁹ - سعيد بوشعير , القانون الدستوري و النظم السياسية, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, 2003, الطبعة الخامسة, ص 228

⁸⁰ - Bernard Andrien , « point de vue : un problème majeur : le démembrement de la politique étrangère »
relation internationales (n 3 , 1997).p 975

⁸¹ - Jean- J Chevallier et autres, l'encyclopédie de la France et du monde, Paris :éditions de l'encyclopédie de l'empire français tome second 20.

⁸² - سعود صالح, السياسة الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 - 1981 , مذكرة ماجستير, جامعة بغداد كلية الحقوق و السياسة,
1984 ص 178

أما المؤسسة الثانية بالجهاز التنفيذي "الحكومة" فهي تمارس قرارات رئيس الجمهورية⁸³، فالرئيس يتولى تعيين السفراء و المندوبين فوق العادة لدى الدول الأجنبية و يعتمد السفراء و المندوبين فوق العادة للدول الأجنبية كما يصدر العفو الخاص و يعين كبار الموظفين المدنيين و العسكريين ، كما يبرم المعاهدات مع الدول الأخرى و يطلع على المفاوضات التي تجري لعقد اتفاق دولي و ينشر رئيس الجمهورية هذه المعاهدات و تلك، التي تتجح إلى الإقرار بقانون من البرلمان لتعلقها بأمر هامة ، مثل المعاهدات التي تتعلق بحقوق السيادة. فالرئيس له حق التشريع و التنفيذ إذا قام خطر جسيم أو أصبحت أنظمة الجمهورية أو استقلال ارض الوطن أو الوحدة الوطنية في حالة خطر⁸⁴.

و بالتالي فالسلطة التنفيذية تعتبر من أهم المؤسسات المؤثرة و الفعالة في عملية صنع السياسة الخارجية.

⁸³ - منصف السليمي ، المرجع السابق الذكر، ص 62.

⁸⁴ - سعد الدين إبراهيم و آخرون، مرجع سابق الذكر ، ص ص 154, 155.

السياسة المتوسطة الفرنسية

الحزب	إلى	حكم من	فترة حياتهم	الرؤساء
UNR UDR ثم	28 أفريل 1969 (resigned)	8 جانفي 1959	1890–1970	شارل ديغول (Charles de Gaulle)
PDM	15 جوان 1969 (interim)	28 أفريل 1969	1909–1996	الان بوهي (Alain Poher)
UDR	2 أفريل 1974 (died in office)	15 جوان 1969	1911–1974	جورج بومبيدو (Georges Pompidou)
PDM	19 ماي 1974 (interim)	2 أفريل 1974	1909–1996	الان بوهي (Alain Poher)
UDF	10 ماي 1981	19 ماي 1974	1926–	فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing)
Socialist	17 ماي 1995	10 ماي 1981	1916–1996	فرانسوا ميتران (Francois Mitterrand)
RPR UMP ثم	16 ماي 2007	17 ماي 1995	1932–	جاك شيراك (Jacques Chirac)
UMP	لا زال	16 ماي 2007	1955–	نيكولاس ساركوزي (Nicolas Sarkozy)

جدول 5 : رؤساء الجمهورية الخامسة

- الديغوليين بالأحمر
- الاشتراكيين بالأزرق الغامق
- الوسط بالأزرق الفاتح

المصدر : www.constitution-conseil-fr

2- الجهاز التشريعي أو البرلمان:

إن فعالية السلطة التشريعية تختلف من بلد إلى آخر و من نظام إلى آخر، فهي لا تملك نفس الصلاحيات خصوصا في ميدان السياسة الخارجية. ففي الدول الديمقراطية عكس الأنظمة التسلطية أهمية البرلمان في صنع القرار يمكن تجسيدها في عملية المراقبة و التقييم . ففيما ينص دور السلطة التشريعية في صنع القرار الخارجي فقد فقدت العديد من صلاحياتها لصالح السلطة التنفيذية , فقد تضاعف دوره في مجال "صنع و تنفيذ السياسة العامة" كما أصبح عاجزا عن الدخول في تفاصيل السياسة الخارجية.⁸⁵ فترى الأستاذة **لمازورييه** : " انه فيما يتعلق باختصاصات الهيئة التنفيذية و الهيئة التشريعية, فإن الدستور كان قد فرض لمصلحة السلطة اللائحية حدودا صلبة يقف عندها اختصاص البرلمان المشرع ."⁸⁶ فحتى الرقابة العسكرية التي كان يتمتع بها لم تعد سوى من الأمور الشكلية, ففي حالة هجوم مباغت عن طريق صواريخ أثناء الحرب العالمية الأولى فإن موافقة المجالس المنتخبة على إعلان الحرب ستكون من قبل الشكلية فقط. خصوصا و أن قراره الرد عن طريق نفس الوسائل ينبغي أن يتقرر أثناء ثواني معدودة.⁸⁷ فلا يسمح ذلك باستشارة البرلمان و لذا من المعقول ما قاله **مسمر Messmer** (وزير الدفاع الفرنسي) : " أن تحديد المهام و إطلاق القوة النووية الإستراتيجية لا يمكن أن يتعلقا إلا برئيس الدولة نفسه"⁸⁸. فالمبدأ الديمقراطي صعب التطبيق في مجال السياسة الخارجية, إلا أن هذا لا ينفي تدخل السلطة التشريعية في السياسة الخارجية. فحتى لو كانت السلطة التنفيذية من تحضر و تقرر فإن هنالك مرحلة أين تكون موافقة البرلمان ضرورية , و هو ما يقوله **بيير كوت Pierre Cot** : "إن السياسة الخارجية كانت سواء قبل عام 1958 أو بعده تمثل شئنا حكوميا, لاسيما حينما يتعلق الأمر بتحديددها." ففي موضوع من هذا النوع كانت مبادرة الحكومة هي الشاخصة و لعل ذلك يرجع إلى أنها تمثل الجهة الأفضل تزودا بالمعلومات, كما أن النظام الفرنسي يعطي للسلطة التشريعية صلاحية الموافقة على بعض القرارات مثل إعلان الحرب, حتى و إن عملت السلطة التنفيذية على تجاوز

⁸⁵ - عبد الرحمن حسين الطعاز, نفس المرجع السابق الذكر, ص 375.

⁸⁶ - نفس المرجع,

⁸⁷ - نفس المرجع, ص 488.

⁸⁸ - نفس المرجع , ص 491.

حق البرلمان في تحضير قرار إعلان الحرب عن طريق تسميته بتسميات أخرى .
فيؤكد ميرل انه من الهند الصينية إلى الزائير مروراً بالجزائر و التشاد و دول أخرى ,
فإن القوات الفرنسية تدخلت في نزاعات مسلحة دون علم أم موافقة البرلمان⁸⁹.
و على هذا الأساس فالسلطة التنفيذية في صنعها للسياسة الخارجية الفرنسية , فهي تضع
في الحساب مدى موافقة البرلمان عليه و هنا تظهر أهمية السلطة التشريعية في صنع
السياسة الخارجية. مثل ما هو الحال أيضا في ضرورة موافقة البرلمان في ميدان
المعاهدات الدولية التي ترجع لعهد الملكية البرلمانية في
فرنسا , و التي لعبت دورا مهما في تجاوز مبدأ الدبلوماسية السرية , فقد عمل دستور
1946 على توسيع قائمة المعاهدات التي ينبغي أن تخضع لموافقة البرلمان .
فالبرلمان يعتمد وسائل متعددة للتدخل في مجال السياسة الخارجية من أهمها :
• وسيلة المعارضة: فمعارضة البرلمان لقرارات الحكومة في السياسة
الخارجية قد تؤدي لإضعاف تنفيذ قرارات هذه الأخيرة حيث يصل لحد
سحب الثقة خاصة إذا قرر أغلبية النواب ذلك. و في النظام الرئاسي
البرلمان لا يمكنه استعمال وسيلة الضغط و معارضة الحكومة, كل ما يفعله
هو ممارسة ضغوط على وزراء لإجراء تعديلات على مواقف السياسة
الخارجية.⁹⁰
• رفض اعتماد الأموال و الميزانية الضرورية لتنفيذ قرارات السياسة
الخارجية مما قد يشل حركة الحكومة .
• إجراء المصادقة على بعض الأعمال خاصة التي ينص عليها الدستور :
فيعتمد البرلمان الفرنسي على "سحب الثقة" حسب ما سمح له دستور 1958
كوسيلة ضغط لفرض أو تغيير سلوك معين, إضافة إلى رفض اعتماد
الميزانية الضرورية لتنفيذ القرارات. كما يقوم بمهمة المصادقة على
المعاهدات حسب ما نصت عليه المادة 35.1.49 فالبرلمان يعمل على
مراقبة السياسة الخارجية⁹¹.

⁸⁹ - نفس المرجع , ص 502.

⁹⁰ - بوقارة حسين , محاضرات في السياسة الخارجية, السنة الأولى ماجستير , جامعة قسنطينة, علاقات دولية 2003-2200, ص 7
⁹¹ - Marie- Christine kessler, La politique étrangère de la France: acteurs et processus, paris: presse de la
fondation nationale des sciences politique.1999,pp 52,70.

السياسة المتوسطة الفرنسية

الرئيس	ابتداء من	إلى	الحزب السياسي
Vincent Auriol	3 ديسمبر 1946	21 جانفي 1947	SFIO
Édouard Herriot	21 جانفي 1947	12 جانفي 1954	RADICAL
André Le Troquer	12 جانفي 1954	11 جانفي 1955	SFIO
Pierre Schneider	11 جانفي 1955	24 جانفي 1956	MRP
André Le Troquer	24 جانفي 1956	9 ديسمبر 1958	SFIO
Jacques Chaban-Delmas	25 June 1969	9 December 1958	UDR
Achille Peretti	2 April 1973	25 June 1969	UDR
Edgar Faure	3 April 1978	2 April 1973	UDR
Jacques Chaban-Delmas	2 July 1981	3 April 1978	RPR
Louis Mermaz	2 جويلية 1981	2 افريل 1986	PS
Jacques Chaban-Delmas	2 افريل 1986	23 جوان 1988	RPR

السياسة المتوسطة الفرنسية

PS	22 جاتفي 1992	23 جوان 1988	Laurent Fabius
PS	2 افريل 1993	22 جوان 1992	Henri Emmanuelli
RPR	12 جوان 1997	2 افريل 1993	Philippe Séguin
PS	29 مارس 2000	12 جوان 1997	Laurent Fabius
PS	25 جوان 2002	29 مارس 2000	Raymond Forni
UMP	2 مارس 2007	25 جوان 2002	Jean-Louis Debré
UMP	19 جوان 2007	7 مارس 2007	Patrick Ollier
UMP	لا زال	26 June 2007	Bernard Accoyer

جدول 6 : رؤساء التجمع الوطني من 1946 إلى يومنا

المصدر : www.constitution-conseil-fr

الفرع الثاني: الأجهزة الغير رسمية:

1- الأحزاب السياسية:

السياسة المتوسطة الفرنسية

تعتبر الأحزاب السياسية اتحاد بين مجموعة من الأفراد ذات مصالح واحدة، و أفكار واحدة و اتجاهات و مواقف واحدة، بحيث يكون هدفها الوصول إلى السلطة.⁹² و للأحزاب السياسية تأثير على صنع السياسة الخارجية حتى بفرنسا، فبمقتضى القانون الصادر في 1 يوليو 1901 تحضي الأحزاب السياسية في فرنسا بوضعية قانونية. فيعتبرها دستور الجمهورية الخامسة في المادة الرابعة، احد أهم دعائم الديمقراطية،⁹³ فما مدى تأثير برامج الأحزاب الفرنسية على توجه السياسة الخارجية الفرنسية ؟

الأحزاب السياسية الفرنسية تلعب دور في اختيار صانعي القرارات عن طريق الترشيح و الانتخاب، مما يجعل السياسات الخارجية الفرنسية تتأثر ببرامج أحزاب صانعي القرار ، كما أن الأحزاب تستطيع من خلال مؤتمراتهم و لجانها المختصة و كتلتها في المجالس التشريعية تستطيع صياغة إستراتيجيتها و تحديد مواقفها من أهم الأحداث.⁹⁴ فنتقسم الساحة السياسية الفرنسية ثلاث أقطاب رئيسية هي: يمين الوسط الليبرالي، اليسار الاشتراكي، و اليمين القومي المتطرف.⁹⁵ فيمكن معرفة مدى تأثير هاته الأحزاب على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية من خلال برامجها⁹⁶ و مدى مطابقتها للسياسة الخارجية الفرنسية.

أ- اليمين:

فيتوجه أصحاب اليمين خارجيا توجه ديغولي ، محاولة المحافظة على الوضع القائم و خاصة مبدأ

" الاستقلال الوطني"، فيروا ضرورة بناء علاقات قوية مع الحليف الأمريكي في حدود الاستقلالية . كما يرى أصحاب اليمين ضرورة تعزيز جهود الوحدة الأوروبية من

⁹² - « الأحزاب السياسية في فرنسا » :

www.amba-france-eg.org/spia.php?article.

⁹² - « partie politique en France » :

www.francee.politique.fr/partie-politique.htm

⁹⁴ - منصف السليمي، المرجع السابق الذكر، ص 233.

⁹⁵ - اليمين و اليسار مصطلحان سياسيان يرجعان تاريخيا إلى مكان جلوس النواب البريطانيين في البرلمان، أين المعارضون يجلسون إلى يسار الرئيس البرلمان في حين يجلس المؤيدون في المقاعد الواقعة إلى يمين رئيس البرلمان، و أصبح يطلقان على الاتجاهات المحافظة أو الثورية.

⁹⁶ - Marie christine kessler, op.cit.pp 82.

خلال قبول العملة الأوروبية الموحدة EURO و الدفاع عن الدستور الأوروبي الموحد⁹⁷; و تظهر عدة أحزاب داخل مجموعة اليمين:

* الاتحاد الديمقراطي من أجل الجمهورية (UDR): و هم أكثر من يرفض الهيمنة الأمريكية بأوروبا و يدعوا لتدعيم الحوار مع دول العالم الثالث.

* حزب التجمع من أجل الجمهورية (RPR): و هو الحزب الذي تزعّمه جاك شيراك و طالما نادى لضرورة تطوير العلاقة الفرنسية العربية دون الدخول في المشاكل الدولية.⁹⁸

فيظهر من خلال التطرق لأهم التوجهات الخارجية لأحزاب اليمين كيف أن العديد من أفكارهم ظهرت على الساحة الدولية , و أثرت في صانعي القرار خصوصا و أن ممثليها مثل جاك شيراك استطاعوا الوصول إلى رئاسة السلطة التنفيذية .

ت - اليمين المتطرف:

و هي تعارض اليمين و اليسار معا , و يمثلها حزب *الجبهة الوطنية* الذي يتزعّمه "جان ماري لوبان" و التي تعيب على باقي الأحزاب عدم الاهتمام بالهوية الفرنسية .

فيتسم توجهها الخارجي بالعداء للأجانب و المهاجرين و اللاجئين و خاصة المسلمين منهم. و هو ما يفسر بعض التوجهات الفرنسية المعادية للأجانب خصوصا المسلمين, كما أنها تطالب بسياسة استقلالية لفرنسا عن النظام العالمي الجديد. و تأمل في استقلالها عن المنظمات الدولية كالاتو والمنظمة العالمية للتجارة (OMC) و الاتحاد الأوروبي.⁹⁹

ج- اليسار:

يشاطر اليساريين سياسة ديغول "الاستقلال الوطني" لتأكيد تميز فرنسا كما أنها الأحزاب ذات التوجه المعادي للسياسة الانفرادية الأمريكية في مجال الاقتصاد , التجارة العالمية و تسيير العولمة . كما أنهم أصحاب الرأي الأقل حدة اتجاه الأجانب و الهجرة. كما يطالبون ببقاء الدولة متحكمة في زمام المجالات الاقتصادية , إلا أن موقفهم اتجاه اليهود هو موقف متسامح معهم نوعا ما , فقد ضغطوا على حكومة بلادهم سابقا لتقبل قرار التقسيم الاممي 1947 .

⁹⁷ - سعود صالح , السياسة الخارجية الفرنسية حيال الجزائر, مرجع سابق الذكر, ص 101.

⁹⁸ - «قائمة الأحزاب السياسية في فرنسا» :

www.babylon.com/difinition/D9/D2/D8.

⁹⁹ - نفس المرجع .

و يضم اليسار الحزب الاشتراكي الفرنسي PSF و الحزب الشيوعي الفرنسي PCF
100

و كلاهما يتقاسم نفس الآراء و التوجهات الدولية سابقة الذكر .
و من خلال هاته الأحزاب يمكن الوصول إلى أن الأحزاب السياسية ذات التأثير
الملحوظ في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية , خصوصا و أن ممثلي هاته الأحزاب
(خصوصا اليمينية و اليسارية) كانوا رؤساء الجمهورية مثل: جاك شيراك اليميني و
ميتيران اليساري, و بالتالي تأثروا ببرامج أحزابهم في صنعهم للسياسة الخارجية.
2- الرأي العام :

يعتبر الرأي العام حسب **فلويد اولبورت** في مؤلفه نحو علم الرأي العام " Toward a
science of public opinion " على انه : " تعبير حجم كبير من الأفراد عن آراءهم
في موقف معين أما من تلقاء أنفسهم, أو بناء على دعوة توجه إليهم تعبيراً مؤيدا أو
معارضاً لمسألة أو شخص " و اقترح ذي أهمية واسعة¹⁰¹ فيحتل الرأي العام مكانة
أساسية داخل المجال السياسي . و ينظر للرأي العام في سياق صناعة القرار السياسي
كعامل مهم في اتخاذ القرارات¹⁰² و يتأثر الرأي العام في تأثيره في صنع السياسة
الخارجية بمدى قوة الرأي العام, بمعنى حجم أو درجة التفاعل الشعبي نفسه. و هل
يبرز الرأي العام كمعبر عن الأغلبية الساحقة أم البسيطة و العلاقة الطردية بين هذا
الأمر و قوة تلك الطاقة¹⁰³, و كذا طبيعة النظام السياسي و نوع القضية التي يلتف
حولها الرأي العام و مدى حساسيتها بالنسبة لمصالح الجماعة. إلا انه و بصفة عامة
يعتبر الرأي العام الغربي الأكثر فعالية¹⁰⁴. بما في ذلك فرنسا فما مدى تأثير الرأي
العام الفرنسي في صنع السياسة الخارجية الفرنسية.
إن الرأي العام الفرنسي يستطيع التأثير في صنع السياسة الخارجية الفرنسية من
خلال:

¹⁰⁰ - La France a la loupe :les parties politique en France, janvier 2007,ministre des affaires étrangère :

www.france-France.politique.fr/partie politique.htm.

¹⁰¹ - قحطان احمد سليمان الحمداني , الأساس في العلوم السياسية , دار مجدلاوي للنشر و التوزيع , ط1. 2004 , ص 346

¹⁰² - منصف السليمي, مرجع سابق الذكر, ص 257

¹⁰³ - قحطان احمد سليمان الحمداني, نفس المرجع , ص 347.

¹⁰⁴ - يونس ذكور , " الرأي العام وقفة تصيلية " :

www.alwatan voice.com/content-66172

- التأثير في أجندة السياسة الخارجية : فيؤثر الرأي العام في ترتيب أولويات القضايا لدى صانع السياسة الخارجية أو ما يسمى agenda-setting
- التأثير في الأطر العامة للسياسة الخارجية: أي يحدد الرأي العام الأطر الرئيسية للخيارات الممكنة فإذا تخطى صانع السياسة الخارجية هذه الحدود فيستطيع مواجهة ثورة الرأي العام عليه.
- التأثير في خيارات السياسة الخارجية: فقد يؤثر على نوعية الخيارات السياسية التي يتبناها صانع السياسة الخارجية أو ما يسمى بتحديد السياسات policy-setting.¹⁰⁵
- فاستطاع الرأي العام الفرنسي التأثير المباشر من خلال مشاركته المباشرة في الاستفتاءات الدستورية أو التشريعية العامة, كما أن التمثيل البرلماني أو في الهيئة الرئاسية من أهم صور التي يشارك بها الرأي العام عندما يقوم بالتصويت لشخص ما أو حزب, لأنه يقوم في الحقيقة على موافقة برنامج و الاعتراض على آخر¹⁰⁶. إضافة إلى التأثير الغير المباشر فأصبحت العديد من القضايا الدولية تتأثر بآراء الرأي العام كتوسيع الاتحاد الأوروبي , حرب الخليج, البلقان, العلاقات شمال- جنوب.
- إلا أن رغم ذلك فإن الرأي العام الفرنسي يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع:
- صانعي الرأي: و هم الذين يملكون سبل الوصول إلى قنوات نظام الاتصال و من تم التأثير في اتجاهات الرأي العام, و هم الأفراد الذين يشغلون مناصب قيادية و يبلغون بين 1 إلى 2 بالمائة من مجموع المواطنين.
- الشريحة المهتمة بالرأي العام: و هم الذين تتوفر لديهم المعلومات و الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية, و هي شريحة رغم إدراكها للمواضيع إلا أنها صغيرة الحجم فلا تتعدى 10 بالمائة من المواطنين الفرنسيين.
- الرأي العام الجماهيري: و هم المجموعة التي لا تهتم و لا ترغب بالمشاركة في المسائل السياسية الخارجية, و لا تتوفر لهم المعلومات و هي الشريحة الكبرى تضم من 75 إلى 90 بالمائة من المواطنين الفرنسيين, إلا أنه رغم نقص معلوماتهم بقضايا السياسة الخارجية تكون لديهم مواقف عامة . و رغم افتقارها لأهداف محددة إلا أن صانعي القرار يشعرون بضرورة أخذها بالحسبان.

و هو المشكل الذي يعاني منه الرأي العام عامة و الفرنسي خصوصا و هو التأثير السلبي للرأي العام في العديد من القضايا الخارجية نتيجة اتخاذ الأغلبية الجماهيرية، اراءا تجبر متخذ القرار التحرك في نطاقها رغم غياب الإدراك الكافي لديهم بهاته المعلومات و عدم توفر المعلومات الأزمة.

3- جماعات الضغط:

لقد عرفت الفواعل الغير حكومية قوة متزايدة بفرنسا , مما أدى إلى توسيع مجال نشاطاتها ليمس السياسة الخارجية و ذلك بالتأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي تعكس مصالحها¹⁰⁷.

و تقوم فكرة مجموعات المصالح كما يعرفها ماكس سكيدمور:"على افتراض أن المصالح التي تدعمها المنظمة أجدر بالنجاح من غيرها , و توخي التنظيم الفعال لإتاحة الموارد للأزمة للمجموعة من اجل استخدامها في عملية الضغط . و تستخدم الجماعات الضاغطة مجموعة من أدوات النفوذ: القوة المالية القوة العددية أو النوعية بحسب الفئة المعرفة و المعلومات"¹⁰⁸. و بالتالي فلجماعات الضغط عدة وسائل في تأثيرها في عملية صنع السياسة الخارجية، إما من خلال المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال مشاركتها في أجهزة صنع تلك السياسة أو عن طريق مصادر القوة الاقتصادية و العسكرية و السياسية و أما عن طريق لعب دور الوساطة بين السلطة السياسية و المواطنين، و قد تلجا حتى هاته الجماعات للمظاهرات¹⁰⁹.

و تعرف الساحة السياسية الفرنسية عددا من جماعات الضغط الذي يختلف تأثيرها في مجرى السياسة الخارجية الفرنسية فهناك:

النفابات العمالية كالكونفدرالية العامة للشغل (CGT) الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (CFDT) و حركات سياسية أخرى، مثل المنظمة السرية العسكرية (AOS). إلا أن ما يهمنها هي الحركات اليهودية و الجاليات العربية و ذلك لمعرفة ما مدى تأثيرها في توجيه السياسة الخارجية الفرنسية لصالحها , فهل استطاعت الحركات اليهودية توجيه السياسة الفرنسية لصالح إسرائيل في القضية الفلسطينية و هل يرجع الدور لهاته الجاليات العربية في تفعيل المشاريع المتوسطة؟

¹⁰⁷ - إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية و السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق، الطبعة الثانية، بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية، 1985، ص 90.

¹⁰⁸ - منصف السليمي , نفس مرجع , ص 241.

¹⁰⁹ - محمد السيد سليم , تحليل السياسة الخارجية , مرجع سابق الذكر, ص 197

السياسة المتوسطة الفرنسية

أ- اللوبي الصهيوني: تتميز الجالية اليهودية بفرنسا بحيويتها و نشاطها, حيث يظهر بفرنسا عدة جمعيات يهودية من أهمها:

- الوكالة اليهودية من أجل إسرائيل: و هي ذات مهمة ثقافية فتعمل على تشجيع استعمال و إنعاش العبرية كما أنها تشجع الهجرة إلى إسرائيل¹¹⁰.

- المجلس التمثيلي للمؤسسات اليهودية بفرنسا CRIF: و هي ذات مهمة تنظيمية تنسيقية فتعمل على تنسيق مختلف التنظيمات و المؤسسات اليهودية في فرنسا.¹¹¹

- الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد FSJV: يعمل على جمع الأموال و التبرعات و توزيعها¹¹².

فلا يمكن نفي الدور الذي تقوم به هاته الجمعيات رغم أنهم يمثلون 1 بالمائة من سكان العالم, إلا أن نشاط هاته الجمعيات و انتماءها الداخلي لإسرائيل يجعل منها عدو لازل لم يتقوى ليشكل خطرا و قوة مثل ما هو الحال بالوم ا, ليصبح يسير التوجهات الخارجية الفرنسية. إلا أن هذا يستدعي الحذر منهم خصوصا و أن اليهود لا يترددوا في استعمال كل الأساليب لتمرير رغباتهم.

ب- الجالية العربية الإسلامية: في الحقيقة رغم أن الجالية المسلمة تشكل أكثر من 5 مليون مسلم , إلا أنها لا تشكل قوة ضغط فعلية على توجهات السياسة الخارجية الفرنسية عكس الجماعات القليلة اليهودية. و ذلك نتيجة الضعف التنظيمي و التمويلي و حتى ضعف الإيمان بالقضية عكس اليهود, كما أنها تلقى رفض داخل المجتمع الفرنسي مما يجعلها تسعى للابتعاد من جذورها و الاندماج داخل المجتمع الفرنسي.¹¹³

المطلب الثاني : عملية اتخاذ قرار السياسة الخارجية الفرنسية :

تتفاعل ادوار الأجهزة و الهياكل المختصة في صناعة السياسة الخارجية مع بعضها البعض كل حسب صلاحياته و قوة تأثيره لتضع في النهاية ما يسمى بالقرار

¹¹⁰ - "Agence juive pour Israel" :

www.jewish-agency.org/jewish

¹¹¹ - « conseil représentatif des institutions juives de France ».

www.crif.org

¹¹² - الصندوق الاجتماعي اليهودي الموحد : www.fsjv.org

¹¹³ - للمزيد من المعلومات حول مؤسسات السياسة الخارجية الفرنسية ارجع إلى :

* George vedel, Les institutions politique de la France, paris, 1964.

الذي يعتبر جزء لا يتجزأ من السياسة الخارجية. فعملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية تتم وفق مجموعة إجراءات و عمليات .

و عملية اتخاذ القرار الخارجي بصفة عامة تعني مجموعة القواعد و الأساليب التي يستعملها المشاركون في هيكل اتخاذ القرار لتفضيل بديل معين.¹¹⁴ أي الأسس الرسمية و الغير رسمية التي يتم بمقتضاها تقييم الاختيارات المتاحة و التوفيق بين الاختلافات المتاحة و التوفيق بين اختلافات الرأي بين مجموعة اتخاذ القرار .¹¹⁵

و يقصد بأسلوب الاتصال الرسمي أو الغير الرسمي داخل مجموعة اتخاذ القرار : مدى وجود قواعد و نظم لاجتماع مجموعة اتخاذ القرار بشكل دوري و مدى توافر الأجهزة لجمع المعلومات و عدد أعضاء المجموعة بها و كيفية تبادل المعلومات بين هؤلاء الأعضاء¹¹⁶ و هل تنتقل المعلومات إلى أعضاء المجموعة من خلال القائد وحده أم لهؤلاء الأعضاء مصادر مستقلة لجمع المعلومات و تبادلها ؟

و قد وصل الدارسين للسياسة الخارجية الفرنسية إلى أن عملية اتخاذ القرار ابتداء من الجمهورية الخامسة يتحكم فيها رئيس الجمهورية فهو الوحيد الذي يضع و يحدد الأطر العامة للسياسة و الدبلوماسية الفرنسية بحيث أنه ينعدم مسار أو عملية محددة لاتخاذ القرار . وهذا لأن كل من يصل للرئاسة يعتبر أن مجال اتخاذ قرار السياسة الخارجية خاص بالرئيس و هو ما يطلق عليه "Le domaine réservé".

فيرى **Herbert Simon** أن قرارات الرئيس تتصف بالاعقلانية نتيجة عدم إلمام الرئيس بكل جوانب القضية أو المسألة فالرئيس يختار أول قرار يرضي و يطابق مواصفات قيمه و مفهومه للواقع.¹¹⁷

خصائص عملية صنع القرار الفرنسي:

- 1 - الطابع غير الرسمي لعملية اتخاذ القرار ففي حالات عديدة لا يلتزم الرئيس الفرنسي بقواعد محددة واضحة أمام الأعضاء المشاركين في اتخاذ القرار .

¹¹⁴ - جيمس دوروتي روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 1985، الطبعة الأولى، ص305

¹¹⁵ - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق الذكر، ص473.

¹¹⁶ - نفس المرجع، ص476

¹¹⁷ - Marie kristine kessler.op.cit.pp 17.

- 2 مركزية تأثير النسق العقيدي فيمثل دستور 1958 المركز الفعلي لاتخاذ القرارات السياسية و كان كل من رؤساء الجمهورية الخامسة يتمتع بسلطات واسعة في تحديد قواعد اتخاذ القرار إلا أن هذا لا يعني ذلك أن الرئيس كان يتمتع بالحرية التامة في اتخاذ القرار و لكنه يعني أن إدراك الحوافز و المتغيرات في البيئتين الداخلية و الخارجية للنظام السياسي و تفسير المعلومات و تعريف البدائل المتاحة ثم تحديد قاعدة اتخاذ القرار و التي يتم بموجبها تفضيل بديل عن آخر إنما يتم من خلال العقائد و الحسابات السياسية الكامنة في النسق الفرنسي العقائدي.
- 3 سيطرة نموذج اختيار الرئاسي و هو نموذج لعملية اتخاذ القرار يقوم بمقتضاه صانع القرار المركزي بالمبادرة في اقتراح موضوعات المناقشة و تحديد مجموعة من البدائل أمام أعضاء جهاز اتخاذ القرار و قد ميز هذا النموذج عملية اتخاذ القرار في النظام السياسي الفرنسي بحيث أن رئيس الجمهورية كان في اغلب الأحيان يبادر بتعريف المشكلات الرئيسية التي تحتاج إلى اتخاذ قرار بشأنها.
- و رغم ذلك فالرئيس ليس المسؤول الوحيد على عملية اتخاذ القرار الخارجي فنفس النصوص التشريعية لدستور 1958 سمحت لبقية هياكل صناعة السياسة الخارجية بالتدخل في هذه العملية على حسب صلاحيته . بالإضافة إلى الدور النشط كما تطرقنا له لجماعات الضغط و الأحزاب السياسية و الرأي العام.

المبحث الثالث : الدراسة النظرية للسياسة الخارجية الفرنسية :

جاءت نظريات العلاقات الدولية أساسا لتفسير السلوك الدولي و شرح و فهم أحسن للعلاقات الدولية , و اختلفت هاته النظريات فيما بينها في اعتماد كل واحدة منها متغير تابع مختلف عن الأخريات, ففي حين اعتمدت الواقعية على: القوة, ميزان القوى و فوضى النظام الدولي و غيرها من المتغيرات في تفسير السلوك الدولي, اعتمدت الليبرالية على متغيرات ومفاهيم مختلفة, فترى في الاقتصاد و المؤسسات الدولية و غيرها أساسا لفهم العلاقات الدولية, في حين اهتمت البنائية بالهوية و المعايير كأساس لفهمها للسلوك الدولي. فرغم أن نظريات العلاقات الدولية لم تهتم بميدان السياسة

الخارجية إلا أنه يمكن استشفاف أهم آراءها حول السياسة الخارجية من خلال تحليلها للسلوك الدولي، و ننطلق في تفسيرنا النظري للسياسة الخارجية الفرنسية من متغير تابع و هو " المصلحة" أين نرى أنه المتغير المشترك بين النظريات الثلاث فيما يخص تحليل السياسة الخارجية، فالدول تتوجه أساسا نحو العالم الخارجي لأجل تحقيق دوافع و مصالح سواء مصالح خارجية (الواقعية) أو داخلية (الليبيرالية النفعية) أو شخصية (البنائية) و بالتالي كيف فسرت المقتربات النظرية السياسة الخارجية الفرنسية فهاهي مصالح فرنسا استنادا للمقتربات النظرية في التفاعل خارجيا ؟

المطلب الأول : المقرب الواقعي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية:

رغم أن الواقعية الكلاسيكية جاءت أساسا كرد فعل على التيار المثالي، حتى تفسر العلاقات الدولية تفسيراً أكثر واقعية خصوصاً للحروب و النزاعات، التي كانت تميز العلاقات بين الدول، فقد جاءت أساساً لفهم و إستيعاب الظواهر الدولية¹¹⁸.

فالواقعية لم تكن نظرية مخصصة لفهم السياسة الخارجية، و يرجع ذلك أساساً إلى كون ميدان السياسة الخارجية آنذاك جزءاً من العلاقات الدولية، و لم تكن فرعاً مستقلاً بذاته كما هي عليه الآن¹¹⁹، فاعتبرت آنذاك فرعاً من السياسة الوطنية للدول، تطبق خارج حدود الدول¹²⁰.

و بالتالي يمكن أن نستنتج أهم مبادئ السياسة الخارجية عند الواقعية الكلاسيكية و بالتالي تفسير السياسة الخارجية الفرنسية انطلاقاً من تفسيرها للعلاقات الدولية، و ذلك انطلاقاً من أن العلاقات الدولية هي تفاعل مجموعة من الوحدات الدولية، في محيطها الخارجي معتمدة سياسة محكمة وهي ما تسمى بالسياسة الخارجية. فكيف فسرت الواقعية السلوكيات الدولية و السلوك الفرنسي لفترة ما قبل الحرب الباردة (التعددية القطبية) ؟

إن التركيز على السياسة الخارجية في المدرسة الواقعية يؤدي بالضرورة إلى دراسة المصلحة، فهي الأساس الذي اعتمد عليه الواقعيون في تفسير سلوك الدول حيث يرى هالز مورغاننو " أنه يمكن فهم سلوك أي دولة اعتماداً على دوافعها (motifs) ".

¹¹⁸ - ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 23

¹¹⁹ - Charillon Frédéric, politique étrangère-nouveaux regards, France : presses des science po, 2000., p

35

¹²⁰ - Hill C. the changing politics of foreign policy, basingstoke. palgra; 2000. p 23

السياسة المتوسطة الفرنسية

و الدوافع هنا يقصد بها مصالحها فلأجل فهم السياسة الخارجية الفرنسية يرى الواقعيون ضرورة تحديد مصلحتها من التفاعل الدولي¹²¹.

فينطلق الواقعيون في تفسيرهم من النسق الدولي فهو بمثابة غاية، نتيجة غياب سلطة مركزية تحتكر السلطة و تستطيع فرض إرادتها على الكل مثل الدولة، و تتسم العلاقات الدولية بالفوضى التامة ففي ظل الفوضى الدولية تجد الدول نفسها وحدها في النظام معرضة لتهديدات الدول الأخرى مما يؤدي إلى تهديد أمنها و بقائها، ومن هنا تصبح مصلحة الدول في تحقيق الأمن و الحفاظ على نفسها¹²²، و يقول E.Garr في 1939: "إن النظام الدولي هو الذي أدى للتصادم بين الدول و هو الذي يضع نهاية لنظام فرساي، و أن هذا النظام لازال يرفض الاعتراف أن القانون هو نتاج الأقوياء". فالأقوياء حسبهم في النظام الدولي هم الذين يسيرونه و بالتالي الرافضون لقوانين الأقوياء يعلنون الحروب نتيجة التصرفات العادلة التي يمارسها الأقوياء لأجل إعادة تعديل النظام، وهكذا يذهب السلم ليترك المكان للحروب، فالطبيعة الشريرة و الأنانية للإنسان هي سبب الحروب إضافة للنظام الدولي، فالدول تدرك هذا المبدأ، و على هذا الأساس تحاول الحفاظ على أمنها عن طريق امتلاك القوة فامتلاك القوة هو سلوك عقلاني، لأنه يهدف إلى ضمان البقاء في ظل عالم غير آمن¹²³ حيث أن هذا العالم يخلق ضغوطا على الدولة للحصول على أكبر قدر ممكن من القوة و هو توجه السياسة الخارجية للدول.

و بالتالي فإن السياسة الخارجية الفرنسية في ظل انعدام الأمن في نظام دولي فوضوي فهي توجه مصلحتها نحو القوة، فوصلوا أن علاقات القوة هي التي تدير السياسة الخارجية، فسياسات القوة مطبقة من طرف الجميع، فيرى هالس مورغانتيو أن هناك 3 أنواع من السياسات الخارجية:

- تهدف الأولى إلى زيادة القوة

- الحفاظ على القوة

- التباهي بالقوة¹²⁴.

¹²¹- Hans Morgenthau , Politics Among Nations, The struggle for power and peace, New York: Alfred Knopf, 1985. 5ed. pp13

¹²²- Aziz Hasbi , Théories des relations internationales , Paris : L'Harmattan, 2005, p54

¹²³- Jean Jaques Roche . Théories des relation internationales . Paris : Montchrestien , 5 édition . 2004. p34.

¹²⁴- Hans Morgenthau , op.cit. pp19

فمن تحليل السياسة الخارجية الفرنسية لتلك الفترات نجد أنها اعتمدت على سياسة زيادة القوة، و يظهر ذلك جليا من خلال العمليات التوسعية العديدة التي قامت بها فرنسا خصوصا في عهد نابليون بونابرت (النمسا ايطاليا....) . و يفسر ريمون ارون السلوك الفرنسي التوسعي في هاته الفترة بالرجوع إلى نوع النظام الذي يضم مجموعة دول متماثلة ترضخ لنفس المفاهيم السياسية، فالنظام يمكن أن يكون مستقر في ظل التهديدات الدائمة للحرب و هو شعور تحسه كل الدول مما يجعلها تتطلق من مبدأ "البقاء هو الانتصار". (يقصد بالانتصار هنا ربح اكبر قدر من المستعمرات) و هو ما فسر به السلوك التوسعي الفرنسي¹²⁵.

كما أن سياسة الحصول على القوة للتباهي أيضا كانت من مظاهر السياسة الخارجية الفرنسية بل لعلها أحسن من يعتمد هذا النوع من السياسات ، فقد كانت و لا زالت تتباهى بالعظمة و القوة حتى و إن لم يكن دوما حالها.

فنتيجة لفوضى النظام ظهر مفهوم توازن القوى، الذي تحدث عنه مرارا مورغانتو في 1942 ، فهي وسيلة عقلانية تقوم بها الدول لأجل التوازن بين مصالحها و الحفاظ على

السلام¹²⁶، فيفسر بذلك **David Hume** الذي وضع في 1714 دراسة " Essais moraux et politiques" و الذي يرى أن الدول تعتمد سياسة "توازن القوى" لأجل الحفاظ على بقاءها و استقلالها أمام دول أكبر قوة ، و ذلك من خلال مساعدة الطرف الأضعف حتى لا يتقوى أكثر، "ليس فقط على أساس إنساني أو العدالة ، و لكن للمدافعة على الطرف الأضعف، الذي يمكن أن يخسر الحرب، و ينضم إلى الطرف الأقوى"¹²⁷ و بالتالي يمكن تفسير سياسة التحالفات التي كانت قائمة آنذاك في أوروبا، خصوصا من طرف إنجلترا و فرنسا، في ظل إدراك فرنسا أن إنجلترا قوة تستحق التخوف منها .

إلا أن مورغانتو يرى أن على الدول أن تضع مصلحتها على أساس قوتها و إمكانياتها و هو ما أطلق عليه "L'égoïsme sacré" و هي سياسة دولية تركز على عقلانية المصالح¹²⁸ : الأمن، استقلالية الإقليم، الدفاع على الهوية الثقافية، و هي مصالح مشتركة بين كل الدول فهاته المصالح عقلانية و يمكن تحقيقها لأنها جزء من السيادة ،

¹²⁵ - Jean Jaque Roche .op.cit.p 37

¹²⁶ -Ibid .p 38

¹²⁷ - Frediric charillon.op.cit.p 47.

¹²⁸ - Ibid .p 38.

إما غير ذلك من المصالح (التوسع) فوجب على الدولة أن تكون عقلانية و تحسب مدى قوتها مع أهدافها. وكذا مدى قوة الطرف الآخر¹²⁹، و هو السلوك الذي لم تتقنه فرنسا في طوال سنوات كانت تضع في أولويات أهدافها التوسع على حساب إنجلترا وألمانيا وهو الأمر الذي لم تستطع القيام به و ذلك يرجع لأنها لم تحسب حسابات القوة وأهداف الأطراف الأخرى (ألمانيا) إلا أن فرنسا بعد الحرب الباردة سرعان ما أدركت ذلك أمام قوة ألمانيا و رغم اختلاف النظام الدولي إلا أنها انتهجت سياسة مرنة و ذكية من خلال الاستفادة من قوة ألمانيا ضمن الاتحاد الأوروبي أحسن من جعلها عدوة لها. وبالتالي فالواقعية الكلاسيكية ترى في المصلحة أساس السلوكيات الدولية و هو ما يفسر السياسة الخارجية الفرنسية التي كانت طالما تبحث عن الأمن و البقاء و ذلك عن طريق القوة العسكرية، و بالتالي حسب الواقعية المصلحة الأمنية هي هدف السياسة الخارجية الفرنسية.

• مقترح الواقعية الجديدة لتفسير السياسة الخارجية:

بالرغم أن بعض الواقعيين الجدد رفضوا أن تستعمل نظرياتهم كنظرية للسياسة الخارجية أمثال **كينيث والتز** (Kenneth Waltz)، فإن مجي نظريات تحليل السياسة الخارجية (FPA) كنظريات ترى أن نظريات العلاقات الدولية لم تقي بالغرض هو ما جعل العديد من منظري الواقعية الجديدة يقدمون أعمال لشرح السياسة الخارجية للدول مستندة في ذلك لفرضيات الواقعية¹³⁰، فيعتبر الواقعيون الجدد و على رأسهم **جيمس فيرون** (James Fearon) أنه لدراسة السياسة الخارجية يمكن الاعتماد على فرضيات المقترح الواقعي، ففحص الطريقة التي تفهم بها النظرية الواقعية النظام الدولي ككل يمكن الاعتماد عليها لفهم السياسة الخارجية للدول كجزء، فالعلاقات الدولية هي الكل و السياسة الخارجية هي الجزء¹³¹ فرغم الانتقادات التي وجهتها نظريات تحليل السياسة الخارجية إلى نظرية الواقعية على كونها تفتقد للعلمية في تفسيرها

¹²⁹ - ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق الذكر، ص 25.

¹³⁰ - Frédéric Charillon.op.cit.p 34

¹³¹ - Charles Todd Kent, Policy decision taking, A dissertation submitted of the office of graduate studies of texas A and M university in partial fulfillment of the requirement of the degree of doctor of philosophy, august , 2005,p 18.

السياسة المتوسطة الفرنسية

لسلوك الدول خارجيا، إلا أن الواقعية الجديدة قدمت تفسيراً يمكن الاستناد عليه في فهم السياسة الخارجية الفرنسية¹³².

و في تفسير الواقعية للسلوك الخارجي للدول فهي تبني نظريتها حول المصلحة، فمثل ما هو الحال مع التقليديين فالمصلحة هي التي تسيّر السلوك الخارجي للدول، فلأجل فهم السلوك الخارجي لدولة وجب فهم وإدراك مصلحتها، إلا أن هاته الدول تقترض أن الدول تتفاعل في نسق دولي يتميز بالفوضى،¹³³ و لذا فكل الدول تنتهج مبدئياً سياسة خارجية متماثلة، و هي الاعتماد على الذات و ذلك اعتماداً على القوة التي هي وسيلة ضرورية لوصول الفاعل لهدف تحقيق أمنه و بقاءه.

و على هذا الأساس تنطلق الواقعية الجديدة كمقرب للسياسة الخارجية أن المصلحة هي التي تحكم السياسة الخارجية للدول و التي في مقدماتها تحقيق الأمن و البقاء إلا أنها ليست المصلحة الوحيدة من التفاعل الدولي¹³⁴، إلا هذا لا يعني أن سلوكيات الدول تكون متشابهة فيرى في ذلك فريد زكريا، أحد أهم رواد الواقعية الجديدة أن النظام الدولي يؤثر على الدول بطريقتين إما "التحول الاجتماعي" الذي يؤدي إلى تشابه الدول وظيفياً أو "المنافسة و الانتقاء" نظاماً دولياً يتفوق أداء بعض الدول عن أداء أخرى¹³⁵، و في تفسير الواقعية الجديدة لذلك فهي تركز على القوة فعلى الرغم من أن القوة وسيلة في تحقيق المصلحة إلا أن اختلاف الموقع النسبي لقوة الدولة في التنسيق الدولي هو سبب اختلاف السلوكيات الخارجية للدول فيمكن من خلاله تفسير التوجه العالمي للسياسة الخارجية الأمريكية مقارنة بالسياسة الإقليمية الفرنسية و مقارنة بالسياسة الجوارية المالية.

و انطلاقاً من متغير القوة كيف فسر الواقعيون الجدد السياسة الخارجية الفرنسية ؟

¹³² - Frédéric Charillon.op.cit.p 35

¹³³ - Rittberge Volker, Approaches to study of foreign policy ,derived from international relation theories," Tubinger Arbeitspapier Zur internationalen politik und Friedens forschung,Tubingen,Germany,Working paper , n30. p 10

¹³⁴ - Reiner Baumann and others , power and power politics:Neorealist foreign policy theory and expectation about German foreign policy, Tubinger Arbeitspapier Zur internationalen politik und Friedens forschung,Tubingen,Germany,Working paper , n30,p 4 .

¹³⁵ - فريد زكريا، من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: شركة الأهرام للترجمة و النشر، 1990 ص 39.

في الحقيقة تبقى القوة عند الواقعين الجدد وسيلة، فالعلاقات الدولية هي صراع مستمر بين الدول لزيادة قوتها . و استغلال القوة لتحقيق مصالحها بغض النظر عن ما قد يؤثر ذلك على مصالح الدول الأخرى.¹³⁶

فالمصلحة ليست في الحصول على القوة و إنما القوة وسيلة لتحقيق المصلحة ، فالحياة الدولية ليست من القوة و إنما البحث عن الأمن ، يرى جون هيرز (John Herz) "الشعور بعدم الأمن الناتج عن الخوف و الشك المتبادلين، يجبر الدول على التنافس حول مزيد من القوة لتوفير المزيد من الأمن"¹³⁷ ومن هنا ظهرت مدرستين داخل الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الخارجية انطلاقاً من متغير القوة و التي يمكن استغلالها في طريقتين، إما للمحافظة على الوجود أي الاستقلال أو زيادة القوة للتوسع أي الحصول على النفوذ:

أ- الواقعية الدفاعية: و التي تركز على استقلال الدول أي مدى قدرة الدول على تجنب سيطرة الدول الأخرى في النسق الدولي، على إقليمها، توجهاتها، قراراتها، فتري في ذلك أن أقل الدول حركة هي الأكثر تقيداً من طرف الدول و المنظمات الدولية و بالتالي المهددة أكثر في أمنها، فتري الدفاعية إن الدول تعطي أولوية لاستقلالها، بحجة أن الدول تضع خيارات سياستها الخارجية بناءً على أسوأ السيناريوهات الممكنة فالدول تخشى على أمنها¹³⁸، فهي تتخذ موقع الدفاع "Defense Positional" في النظام الدولي ، و هو ما يدفعها نحو نهج سياسية خارجية تقوم على الحد الأدنى، أي أن تكون لها مصالح خارجية محدودة و مقيدة و تتوسع فقط لتحديد الأمن.¹³⁹

فالسياسة الخارجية من هذا النوع تتبعها الدول الأقل قوة في النظام الدولي، حيث تصبح اهتماماتها و مصالحها تنحصر على المجال الأمني (الاستقلال) .

ب- الواقعية الهجومية: و التي تفسر السياسة الخارجية انطلاقاً من متغير القوة على مدى قدرة الدولة ممارسة التأثير في بيئتها، سواء على السياسة الخارجية للدول الأخرى

¹³⁶ - Dario Battistella, *Théories des relations internationales*, Presses de sciences po, 2003p32

¹³⁷ - فريد زكرياء , نفس المرجع السابق , ص 30.

¹³⁸ - Volker , Rittberg, *Approaches to study the foreign policy*.op.cit.p14.

¹³⁹ - Baumann Rainer and others ,power and power politics: Neorealist foreign policy theory and expectation about German foreign policy,op,cit p6

أو في القرارات الجماعية التي تخدم مصالحها، و بالتالي تتوقف مدى قدرة الدولة على تحقيق مصالحها على مدى قدرتها في التأثير داخل النسق الدولي، و هو ما يسمى بالنفوذ، ويتحقق إما بطريقة مباشرة (علاقات ثنائية) أو على الأقل توفر لها فرص لإسماع صوتها "Voice Opportunities" و في ظل النظام الفوضوي تسعى الدول في تحقيق أمنها عن طريق زيادة قوتها "Maximum the Power"¹⁴⁰.

فالدول لا تشكل سياسة خارجية بناء على أسوأ السيناريوهات، بل تعتبره احتمالا ، و باعتبار أن هذا الاحتمال قابل للتطويع فالحل هو تعزيز سيطرتها على البيئة الدولية، ويشير روبرت جيلبين Robert Gilpin أن كل الدول تسعى للسيطرة على العالم إلا أن الدول الغنية وحدها تستطيع ذلك .

فالسياسة الخارجية إذن تتعدى أمن الدولة لتذهب نحو التأثير على باقي الدول¹⁴¹. فكلما الاتجاهين يريا أن هدف السياسة الخارجية هو تحقيق الأمن إما عن طريق تطويق الدول الأخرى حتى لا تهدد مصالحها أو بالاهتمام بأمنها دون الاكتراث بالدول الأخرى، إلا أن الموقع النسبي لقوة الدولة هو الذي يحدد السياسة الخارجية. و ما يجعلنا نتساءل عن نوع السياسة التي اتبعتها فرنسا هل هي هجومية أم دفاعية. و لأجل معرفة ذلك وجب تحديد قوة فرنسا في ظل المنظومة الدولية الجديدة. خصوصا وان تغير هذا النظام شكل اختبارا جديدا للنظرية الواقعية الجديدة و بالتالي ما مدى قدرة الواقعية الجديدة في تفسير السياسة الفرنسية لفترة ما بعد الحرب الباردة و ما موقع فرنسا من هاته التغيرات ؟

- الموقع النسبي لقوة فرنسا:

يرى الواقعيون الجدد أن الفاعل عقلاني يستطيع حساب مصلحته استنادا للقوة، فتفسير السياسة الخارجية الفرنسية يدور الأمر حول القوة , فالقوة سابقا هي التي جعلت فرنسا تلعب دور هجومي

¹⁴⁰ - Volker Rittberger.op.cit.p15 .

¹⁴¹ - Baumann Rainer and others.op.cit.p6.

(الحصول على النفوذ) حيث أن سياستها الخارجية تمتد إلى التأثير في الدول الأخرى و لذا وجب دراسة الوضع الحالي لفرنسا انطلاقا من متغيرين أساسيين و هما مدى قوة فرنسا في ظل تغير مفهوم القوة و موقع فرنسا في النظام الدولي الجديد.

* تغير مفهوم القوة :

قبل نهاية الحرب الباردة كانت القوة العسكرية هي أساس قدرة الدولة، فالحرب الباردة كانت مرتكزة أساسا على القوة النووية، إلا أن تغير النظام الدولي و ظهور مواضيع جديدة على الساحة الدولية¹⁴²، كالمواضيع الاقتصادية، الديمقراطية، حقوق الإنسان زيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات غير المفهوم القديم للقوة. فكل هاته المواضيع الجديدة لم تكن لتخدم المقرب الواقعي و خاصة أن الأمن لم يعد يؤدي للمنافسة.

في ظل إمكانات التعاون، فالقوة بالمفهوم الواقعي القديم (عسكرية) لم تعد الوحيدة القادرة على تحقيق المصالح إلا أن الواقعيون تكيفوا و هذا التغير، فالواقعية تتعامل مع المنافسة على أنها ميزة قائمة، فالمنافسة لازالت حتى و إن لم تعد على الأسلحة فأصبحت على الموارد، الأسواق، النفوذ، الهيبة، التكنولوجيا. فلأجل فهم السلوك الدولي حاليا لم يعد ذلك استنادا للقوة العسكرية بل القوة الاقتصادية و الثقافية. فيرى جوزيف ناي أن القدرات المادية ليست الوحيدة التي تحكم العالم، وقد استخدم مفهوم القوة الغير مادية "soft power" مثل: الثقافة، اللادبلوماسية، جاذبية الأفكار¹⁴³.

وهو ما يفسر السياسة الخارجية الفرنسية الحالية فلكي تضمن مكانة عالمية فهي تحتاج إلى قدر من النفوذ السياسي و الاقتصادي و الثقافي الخارجي، و هو ما يفسر أهمية بعض المفاهيم مثل. العظمة، النفوذ، القدرة، في السياسة الفرنسية الخارجية، و بالتالي قد استطاعت الواقعية الجديدة تفسير السياسة الخارجية الفرنسية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي ظل تغير قيم القوة استطاعت فرنسا التكيف مع هذا المتغير من خلال إتباع سياسة الجاذبية الثقافية و نشر الفرنكوفونية و المحافظة على الهوية

¹⁴² - سعد حقي توفيق، مرجع سابق الذكر، 2002، ص 59-60

¹⁴³ - Jean Jaque Roche.op.cit.p 40.

* للمزيد من المعلومات انظر :

* Kinith Waltz . theory of international relation.p8.

الفرنسية لأجل الإبقاء على قوتها الثقافية. و من جهة أخرى عملت على زيادة قوتها الاقتصادية من خلال إنشائها للاتحاد الأوروبي لأجل تدعيم فرنسا لقوتها الاقتصادية.

***قوة فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد :**

من جهة أخرى النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ، أدى إلى إعادة توزيع القدرات فيه، وإعادة ترتيب الوحدات فيه بالنسبة لبعضها البعض، فمراجعة البعد الهيكلي للتحويلات الدولية بعد الانهيار السوفياتي، فأحداث ما بعد الحرب الباردة تؤكد أن الوم. ا باتت القوة العظمى الوحيدة عالميا، فهي تنفرد بامتلاك تجمع فريد من عناصر القوة، عسكريا، اقتصاديا، ثقافيا، إضافة إلى احتلالها مركز القوة في التحالفات الدولية، ففي ظل تغير النظام إلى أحادي القطبية تهيمن عليه الوم. ا فالواقعية استطاعت التكيف و التحويلات الدولية الجديدة حيث يرى مؤلفي كتاب الواقعية بعد الحرب الباردة بعنوان "سياسات الأحادية القطبية" الواقعية واستراتيجيات الدول بعد الحرب الباردة" :أن النظام الدولي لازال يشكل و يؤثر على سلوكيات الدول ، فالأحادية القطبية، تفرض على الوم. ا إتباع إستراتيجية تسعى من خلالها للحفاظ على موقعها من مواجهة للدول النووية(إيران)، الدخول و السيطرة على المؤسسات الدولية. فمبدأ ميزان القوة لازال قائما و أحسن ما يثبت ذلك التوجه الفرنسي نحو محاولة التكيف و النظام الدولي الجديد ، ففي الظروف الدولية الجديدة يرى الواقعيون أن على الدول إحدى السياسات الثلاث اتجاه الوم. أ إما الاندماج، الحياد، الرفض، فعلى فرنسا إما الانضمام تحت الهيمنة الأمريكية لضمان أمنها، أو رفضها و هو ما قد يؤدي لنتائج سلبية عليها، أو الحياد، فالسياسة الخارجية الفرنسية قررت عدم الاندماج مع الوم. أ و في المقابل قررت الاندماج في المؤسسات السياسية الاقتصادية التي يقودها القطب الأمريكي حتى لا تظهر رافضة للقوة الأمريكية و في نفس الوقت عدم الرضوخ لها ، و هذا ما أدى بها إلى إتباع سياسة موازنة القوة و ذلك ما يدفعنا للحديث عن الإتحاد الأوروبي، كونه يجسد احد المحاولات الجماعية لموازنة القوة الأمريكية، فهو ضرورة لتدعيم قوة فرنسا و موازنة قوة الوم. أ¹⁴⁴ فيري ستايلي هو فمان " أن موقع فرنسا مرهون بموقع الإتحاد الأوروبي ، و هو أمر صعب خصوصا و انه يظهر تارة قوي (أجهزة مؤسساتية

¹⁴⁴ - Frediric Charillon, « peut il avoir une politique étrangère française. » politique étrangère . Paris : Institut français des relation international(IFR).2002.v67.n4.p917.

محكمة) و أخرى ضعيفة (سياسة خارجية غير موحدة) و هو ما يمكننا بالتنبؤ أن السياسة الخارجية الفرنسية مستقبلا سوف تضع إمكانياتها لتفعيل الاتحاد فهو حلها الوحيد لموازنة أمريكا.¹⁴⁵

و منه فالسياسة الخارجية حسب الواقعية لفترة ما بعد الحرب الباردة تتحكم فيها قوة فرنسا في ظل تغير النظام الدولي، فقد استطاعت الواقعية الجديدة التكيف مع التحولات الجديدة كما أن المصلحة هي التي تدير السياسة الخارجية الفرنسية فالمصلحة لازالت دوما هي من تحقق الأمن و ذلك بواسطة امتلاك القوة :عسكرية،اقتصادية، ثقافية.

المطلب الثاني: المقرب الليبرالي في تفسير السياسة الخارجية:

تعتبر الليبرالية من أقدم نظريات العلاقات الدولية، فلها جذور تسبق ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية كإسهامات إنمانويل كانت في مشروع السلام الدائم 1795، آدم سميث في الميدان الاقتصادي، و كذا جيريمي بينتام و آخرون، فالليبرالية موجودة في الميدان الاقتصادي، السياسي و كنظرية للعلاقات الدولية. فقد كانت العديد من فرضياتها الأساس الذي شكل عليه العالم لفترة طويلة من المثالية إلى الليبرالية إلى الليبرالية الجديدة،¹⁴⁶ إلا أن ما يهمننا في هاته النظرية هو كيف وظفت مفاهيمها لخدمة دراسات السياسة الخارجية.

لقد ظهرت عدة نظريات داخل النظرية الليبرالية و إن اختلفت فيما بينها فهي تنتمي لنفس المبادئ العامة، فكلها تعني بالدولة كالمستوى أو النسق الذي تتشكل فيه التفاعلات الدولية ، ففي حين كانت ترى الواقعية أن النسق الدولي هو الذي يحدد الأولوية في التحليل، فالمقرب الليبرالي يتبنى الرؤية التي تفترض علاقة الدولة بالسياق الداخلي على أنها ذات التأثير الكبير على سلوكها الخارجي.¹⁴⁷

إلا أن هناك عدد كبير من النظريات داخل الليبرالية من:ليبرالية مؤسساتية، الليبرالية الجمهورية، الليبرالية التجارية فهي تشترك كلها في مسلمة أن السياسة الخارجية لا يمكن أن تفهم سوى بفهم التفاعل الداخلي أي كنتائج للشروط و الظروف

¹⁴⁵ - Pascal Bonifac . « La France est elle encore une grande puissance ». politique étrangère. Paris : Institut français des relation international(IFRI).2002. v67.n4.p540

¹⁴⁶ - Jean Jaques Roche ,op.cit . p94

¹⁴⁷ - Gideon rose ,”Neoclassical realism and theories of foreign policy”, world politics , vol 51, N 1, 1998 , p14.

و الديناميكية الداخلية، إلا انه و كما يرى داريو باستيلا (Dario Bastistella) "لا توجد كتابات من الليبرالية التي اهتمت بشكل جيد و محكم بدراسة السياسة الخارجية والمصلحة مثل دراسة اندرو مورافيسك (Andrew Moravisk) "148. و لذا اخترنا الليبرالية النفعية كمقرب لتفسير السياسة الخارجية و ذلك خدمة لهدف المبحث و هو الوصول إلى وضع تصور نظريات العلاقات الدولية حول المصلحة على اعتبار أنها من تسير السياسة الخارجية للدول عامة و فرنسا خاصة , فالليبرالية النفعية تقدم تفسيراً محكم لعملية تشكيل المصلحة القومية انطلاقاً من المصالح الفردية.

إلا إن هذا لا ينفي انه يمكن أن نستشق من النظريات الليبرالية الأخرى ما يفسر السلوك الدولي. ففي حين الليبرالية الجمهورية أكثر الحديث عن إسهامات الحكومات الديمقراطية في صنع السلام العالمي, فالدراسات حول الديمقراطية أثارت اهتمام العديد من الليبراليين أمثال مالفين سمال (M Elvin Small) و دافيد سينغر David Singer¹⁴⁹ أين يفسر السلوك الخارجي للدول بالرجوع للديمقراطية فالدول الديمقراطية تتبع سلوكيات سلمية في علاقاتها مع الدول الديمقراطية, في حين أن الدول الغير ديمقراطية تتبع سياسة حربية. فقد اعتبروا أنفسهم قدموا قانون امبريقي للعلاقات الدولية, بمعنى أن السلوك الخارجي الفرنسي مرهون بديمقراطيتها من جهة و ديمقراطية الدول التي تتوجه لها. فسلوكها مع دولة ديمقراطية يغلب عليه السلم عكس سلوكها مع دول غير ديمقراطية وذلك حتى وان كانت الدول الديمقراطية لا تقوم بالحروب. و هو ما يفسر السياسة السلمية اتجاه الدول الديمقراطية التي تنتمي لنفس المنظومة فهو نتيجة اقتناع ذاتي لهاته الدول بهاته الفكرة و تطبيقها. فهي نظرية تعتمد على الأفكار المشتركة بين الدول الديمقراطية, و هو متغير تعتمد عليه البنائية وسوف نتناوله بالتحليل في ظل المقرب البنائي و لذا أبعدنا هاته النظرية عن اختيارنا.

¹⁴⁸ - Frédéric Charillon , op.cit,p 148.

¹⁴⁹ - مقال نشر في Jérusalem journal للعلاقات الدولية في 1976 للمزيد من التفصيل انظر : Melvin Small et David « war the -regimes Democratic of proneness 1816- » 1965 - Singer relations international , vol1 ,n 4été 1976pp 50-69 .
[jurisalem in](http://jurisalem.in)

أما الليبرالية التجارية فقد اعتمدت على تفسير متميز للسياسة الخارجية فتتطلب من نظريات الاعتماد المتبادل، ففي عالم يعتمد على التعاون في جوانبه الاقتصادية أدى ذلك لوجود علاقات تأثير و تأثر بين الدول مما أدى إلى تنظيم سياسة خارجية بطريقة تخدم المصالح المشتركة و تستبعد استخدام القوة في السياسة الخارجية للدول و بالتالي الحروب.

فيمكن تفسير السياسة الخارجية الفرنسية اتجاه ألمانيا التي طالما كانت عودتها على أن العلاقات الاقتصادية في إطار الاتحاد الأوروبي و التي تخدم مصالح الطرفين، اجبرها على أن تكون في نفس القطار (المصلحة من الإتحاد الأوروبي) و بالتالي لا يتوقع من أي منهما أن يستعمل القوة ضد الآخر بسبب حقوق تاريخية، فليس من مصلحة أي منهما ذلك.¹⁵⁰ ففي كتاب Transnational relation and world politic وصل كيوهن و ناي في 1972 أن العلاقة بين الدول لم تعد تختصر في العلاقات الدبلوماسية بل يعتمد على مستويات جديدة لتفسيرها و هو الاعتماد المتبادل الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي،..الخ.

أما الليبرالية المؤسساتية فقد ركزت على شرح دور المؤسسات الدولية في تبني الدول سياسات أنانية قد تكون عدوانية ، فالانضمام إلى المؤسسات الدولية يساعد للحد من المأزق الأمني الذي أساسه نقص المعلومات من الطرف الآخر مما يؤدي إلى إتباع سياسة عدوانية نتيجة لجهل ما سيقوم به الطرف الآخر، فهو ما يساعد الدول على اتخاذ قرارات السياسة الخارجية استنادا إلى إدراك أحسن .

وهو ما يفسر انضمام فرنسا للعديد من المؤسسات و ذلك كوسيلة للحصول على المعلومات التي تلزمها حين اتخاذ القرارات، إلا أن هاته النظرية تهتم بالمؤسسات الدولية أكثر من اهتمامها بالدول، و بالتالي تعنتي بنسق دولي أكثر منه نسق داخلي و هو ما لا يتماشى والهدف الذي حددناه في اعتماد نظرية ليبرالية تعتمد على النسق الداخلي على اعتبار أننا تناولنا الواقعية كنظرية للنسق الدولي. كما أنها تركز على المصالح المشتركة للدول أكثر من تركيزها على مصلحة الدولة، و هو ما يصعب علينا

¹⁵⁰ - للمزيد من المعلومات انظر :

-Robert Keohane et Joseph S Ney ,transnational relation and world politics, combridge , Harvard university , press, 1972,pp428.

السياسة المتوسطة الفرنسية

من خلاله فهم السياسة الفرنسية مفردة. كما أن مورافيسكي يعتبرهما دراسات تتقاسمها معها الواقعية و هي ما تسمى باسم الواقعية اللينة "soft realism".¹⁵¹

أما الليبرالية النفعية فهي تنطلق في تفسيرها للسياسة الخارجية للدولة انطلاقاً من نسق داخلي فتفترض أن الفواعل الرئيسية في السياسة هي الأفراد و المجموعات المختلفة ضمن الدولة وليست الدولة موحدة، وهذا ما يعني أن الدول هي مجرد مؤسسات سياسية تمثل مصالح هذه الفواعل المجتمعية، لذا فإن هذه المصالح هي العوامل الأكثر رجوحاً لأنها تشكل السياسة الخارجية للدول أكثر من غيرها من العوامل و بالتالي ليست قوة الدولة التي تؤثر على مكانتها الدولية و إنما مصالح الفواعل المجتمعية.¹⁵² إلا أن الفواعل المجتمعية كثيرة داخل الدولة، فكل منها ترتيبات ، علاقات، أفضليات، أولويات و خيارات، و لذا فإن الأكثر سلطة هو الأقدر على تحقيق مصالحه مع افتراض أنها تتصرف بطريقة عقلانية، أي بعد حساب دقيق للتكاليف و النتائج واختيار البديل الذي يؤدي لتحقيق أكبر ربح بأقل تكلفة¹⁵³.

فالليبرالية النفعية لا تتظر للدول كوحدات "Unités" بل هي مؤسسات سياسية و هذا في كل أنواع الأنظمة السياسية سواء استبدادية أو ديمقراطية، وبالتالي فالمؤسسات السياسية مجرد أدوات يتمكن عبرها الأفراد من الولوج إلى الحقل السياسي و ترجمة خياراتهم و أفضلياتهم إلى سياسة الدول الخارجية في نهاية المطاف، و بالتالي فالدول مؤسسة تمثيلية معرضة بالاستمرار للاستيلاء و إعادة التوزيع من طرف الفواعل المجتمعية¹⁵⁴ ،

و يمكن تحليل السياسة الخارجية الفرنسية من خلال أهم فروض الليبرالية النفعية في السياسة الخارجية.

¹⁵¹ - Frédéric Charillon , op. cit. p 149.

¹⁵² - Andrew Moravisk , "Liberal international relation theory: A scientific assessment" , in colin eliman and mariam

findus elman , progress in international theory , appraising the field combridge .mit press.p 162.

¹⁵³ - Andrew Moravisk , op.cit.pp163.

¹⁵⁴ - Andrew Moravisk , "taking preference seriously: a liberal theory of international politics", international organization, 4-51 autumn, p516.

طبيعة الفواعل المجتمعية و علاقتهم بالنسق الدولي:

ترى الليبرالية النفعية أن هاته الفواعل أفراد عقلانيون، و جماعات المصالح الخاصة، الذين ينظمون إلى جماعات لتعزيز و تحقيق مصالحهم ،و بالتالي هم الذين يحددون خيارات و أفضليات الدولة في سياستها المحلية و الخارجية،و ذلك في ظل تضارب مصالح هؤلاء الجماعات و المنافسة، مما يؤدي إلى تفاوت القدرة على التأثير¹⁵⁵، ففحص العلاقة بين هذه الفواعل و مصالحهم هو المدخل الأساسي لفهم الطريقة التي ترسم بها السياسة الخارجية فمن خلال فهم مضمون أهدافهم يمكن تحديد و فهم عملية صنع القرار الخارجي، إلا أن هاته الجماعات في تحديدها للسياسة الخارجية تصطدم بالنسق الدولي حتى و إن لم يكن بيئة صنع القرار.

إلا أن أهداف الفواعل المجتمعية تطبقها في المحيط الدولي و بالتالي تتصادم بمصالح دول أخرى و بذلك فإن كل دولة تدرك أولوياتها بناء على القيود التي تفرضها خيارات الدول الأخرى¹⁵⁶ أي أنها لا تنفي القيود البنوية على السياسة الخارجية فيرى **مورافسكي** انه أداء فرض على الدول انتهاج سياسة "حماية التجارة"، فيفسره انه تدخل مصالح و أولويات مجتمعية محلية توظف هذا القرار الخارجي لخدمة أهدافها و تحقيق منافعها الخاصة، و هذا ما يثبت وجود علاقة بين كل ما هو داخلي مع ما هو خارجي¹⁵⁷. فيمكن تفسير انتهاج فرنسا لسياسات قد تبدوا غير مفهومة في منطقة إفريقيا إلى جماعات لها مصالح بالمنطقة، أو عدم الاستثمار في أوروبا الشرقية رغم أنها تنتمي إلى نفس الثقافة و تفضيل الاستثمار في شمال إفريقيا لمصالح بعض الفواعل المجتمعية بفرنسا و المتحكمة في السياسة الخارجية، فرغم أننا تعرضنا في المبحث السابق إلى تأثير هاته المؤسسات، فالرئيس بعد نظام الجمهورية الخامسة أصبحت له صلاحية في وضع السياسة الخارجية إضافة إلى الأحزاب فبالنظر لمكانة هذه الأحزاب و التي هي ثلاث اليمين، اليسار الوسط، التي أصبحت تتمتع بمكانة في تفسير السياسة الخارجية، فقد أدت المطالبة المتزايدة للفواعل الغير حكومية بالحكومة الفرنسية إلى الاعتراف بالكيان الصهيوني، خصوصا وان اليهود يمثلون المرتبة الثالثة من حيث

¹⁵⁵ - Andrew Moravisk , "Liberal international relation theory: A scientific assessment", op.cit. p 162.

¹⁵⁶ - Idem

¹⁵⁷ - Frédéric Charillon, op.cit. p 150.

العدد بفرنسا، أما الجالية العربية الإسلامية خصوصا المغاربية فرغم عددها الكبير إلا أنها لا تشكل مجموعة ضغط كافية للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الفرنسية، فالسياسة الخارجية الفرنسية يحكمها عدد من الفواعل فرغم اختلاف درجة تأثيرها على صنع القرار الفرنسي إلا أنها تؤثر في السياسة الفرنسية¹⁵⁸.

وبالتالي فإن مثل هذه الفواعل المجتمعية المهيمنة على الشبكة السياسية المتعلقة بصنع القرار الخارجي هي من تصنع قرار السياسة الخارجية في قضية ما، فالتغيير الذي قد يلحق في السياسة الخارجية الفرنسية، إنما هو تغيير في خيارات، أولويات هذه الفواعل المهيمنة، فالتغيير مثلا نحو سياسة أكثر تعاونية متوقع إذا ما كانت إحدى هاته الفواعل المهيمنة، تنقسم مصالح مشتركة مع فواعل مجموعة من دول أخرى¹⁵⁹ مثل ألمانيا، إلا أن هاته القرارات وحتى وإن كانت تغلب عليها مصالح الفاعل المهيمن إلا أنه أكثر ما يحدث عدم توافق داخلي حول قرار السياسة الخارجية اتجاه قضية بين هذه الفواعل قد تصل حتى لاستخدام العنف، إلا أن هاته الفواعل عقلانية تختار أحسن بديل بأقل تكلفة .

و من هنا يمكن الوصول إلى أن المصلحة أيضا هي التي تحكم السياسة الخارجية حتى عند الليبراليين فحتى وإن تختلفت المصلحة من مصلحة الدولة عند الواقعية إلى مصلحة الفواعل المجتمعية عند النفعيين، فيرى *مورافسكي* أن الدولة هي الإطار الذي يعمل على تحقيق مصالح الفواعل المجتمعية، فخيارات السياسة الخارجية هي انعكاس عن مصالح وأولويات الفواعل المجتمعية و الذي تتأثر بمدى قوة و استقلالية هاته الجماعات.

فالطريقة التي تحلل بها الليبراليين تفهم بالمصلحة الفردية فهي تفسر سلوك الفواعل بضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية والنزوع نحو تحقيق المنفعة المادية ، إلا أن معنى البقاء مختلف عن معناه عند الواقعية فهو لا يتعلق بضمان وجودها أو بقاءها ماديا، بل أساسا للحفاظ أو تحسين وضعها الاجتماعي وذلك برعاية مداخلها وزيادة مقدرتها على التأكيد. فضمان البقاء هو الهدف المركزي لجميع الفواعل المجتمعية

¹⁵⁸- الحسان بوقطار , السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1967 بيروت مركز دراسات الوحدة العربية 1987
ص207

¹⁵⁹ - Aziz hasbi , op.cit. pp 67.

السياسة المتوسطة الفرنسية

والتي تحتاج لتحقيقه بالحصول على موارد مادية أو معنوية وبذلك فهدف السياسة الخارجية الفرنسية هو تحقيق مصلحة الفواعل المجتمعية فالمصلحة تبقى مرة ثانية الأساس الذي تفهم من خلاله السياسة الخارجية الفرنسية.

المطلب الثالث : المقترح البنائي في تفسير السياسة الخارجية الفرنسية:

مع نهاية الحرب الباردة وتغير الظروف الدولية، عرفت نظريات العلاقات الدولية تصدعا كبير خصوصا وأنها فشلت أمام عدم قدرتها بالتنبؤ بنهاية الحرب الباردة، وهو الأمر الذي فتح المجال للنظرية البنائية للدخول لحقل العلاقات الدولية ، فرغم بداية ظهورها في السبعينات بمجال العلاقات الدولية مع أعمال جون روجي (John Ruggie) ، إلا أن هاته الظروف ساعدتها على اكتساب أهمية كبيرة¹⁶⁰ ، فالمقاربة البنائية حديثة العهد في مجال العلاقات الدولية وبالتالي لم يسبق لمنظرها وان اهتموا بصفة مباشرة بالسياسة الخارجية ، إلا أنها من النظريات التي تتضمن أفكارا مهمة حول الموضوع خصوصا فيها يخص المصلحة القومية.

و سوف نركز كما سبق الذكر على متغير المصلحة في تفسير السياسة الفرنسية استنادا للمقترح البنائي.

فإن كانت تميل النظريات التقليدية إلى التركيز على العوامل المادية في تفسير السياسة الخارجية ، فإن الجديد الذي جاءت به النظرية البنائية هو اهتمامها بالعوامل الغير مادية ، و اهتمامها بالأفكار و الهويات و الخطاب السائد¹⁶¹ .

فكيف يمكن لعوامل معيارية أن تسير السياسة الخارجية و بالتالي كيف يمكن فهم السلوك الخارجي الفرنسي انطلاقا من عوامل معيارية؟

1 - المعايير في فهم السياسة الخارجية :

تتعلق البنائية في دراستها للسياسة الخارجية دراسة اجتماعية ففواعل العلاقات الدولية تتفاعل أساسا في بيئة اجتماعية، فالأجل فهم سلوك الدول لابد من فهم البيئة التي يعيشون فيها ، و انطلاقا من هذا فهي تناقض التيارات العقلانية السابقة فيما يخص

¹⁶⁰ - Stephen M Walt “,international relations: one world many theory”, foreign policy :

www.geocities.com

¹⁶¹ - Henning Boekle and others, “ norms and foreign policy :construct foreign policy theory” .tübinger arbeits papier zur international politik und friend forschung.Germany .working paper.n 34.pp3

العالم¹⁶²، فهاته الفواعل تشكل و تعيد تشكيل العالم الاجتماعي الذي يتفاعلون معه و لذلك فهي تعتقد بأن البنيات، المعتقدات و المصالح ليست بعوامل ثابتة بل قابلة للتغير باستمرار (عكس الواقعية و الليبرالية)، و بأن للفواعل دورا محتملا اكبر في السياسة الخارجية وهو ما جاء في مقال "الكسندر وانت": "الفوضى هي نتاج ما تصنعه الدول" ، فالفوضى هي المعنى الذي أعطته إياها الدول¹⁶³ ، و بالتالي فليست البنية المادية هي التي تحدد السلوك الخارجي للدول بل البنية المعيارية من تقوم بذلك، أي المعايير (التوقعات القيمة المشتركة حول السلوك الملائم) هي التي تشكل أفكار، هويات، مصالح و بالتالي السلوك الخارجي للفاعل و يقسم البنائين هاته المعايير إلى الدولية و مجتمعية، فالدول هي فواعل اجتماعية ، و تنتظر للنسق السياسي الداخلي و الخارجي الذي تتفاعل ضمنه على انه بناء اجتماعي أساسا، و بالتالي فكل من الفاعل و البنية actor/structure بناءات اجتماعية أو منشأة اجتماعية، فالمعايير هي التي تحدد هوية الدولة، خياراتها أهدافها، و سلوكها الخارجي، فهاته المعايير تتمتع بالاستمرارية فلا بد أن تكون قد تكررت مرات عديدة وأبدت من عند الأغلبية الاجتماعية وهو شرط أساسي¹⁶⁴.

فمن خلال تحديد مفهوم للمعايير، و جب التطرق للطريقة التي يعتمد بها الفاعل المعيار و يظهر في تصرفاته الخارجية، فكيف تضيف فرنسا على المعايير صفاتها الذاتية وتتخذ منها موجهها لسلوكياتها؟

تأثير المعايير عند البنائية :

تظهر قوة المعايير من خلال ربطها بمتغيرات القوة و المصلحة على التوالي، فعلى عكس الواقعية التي ترى أن "الأفكار من صنع الأقوياء" أي أن الأقوياء هم الذين يفرضون على الضعفاء معاييرهم، ترى البنائية أنه ليست المعايير من تخدم المصالح، بل المصالح من تخدم المعايير، فالمعايير تسبق المصالح¹⁶⁵.

¹⁶² - Stephen walt.op.cit.

¹⁶³ - kaori Nakajima Lindeman, " what makes a revisionist state revision the relief ,norms in state identity": formation ,paper prepared for presentation at the 43rd annual studies association convention- new Orleans.march 2000.p9

¹⁶⁴ - Henning Boekeland others op.cit.p9

¹⁶⁵ - Michel Barnett, social constructivism, from jhone baylis and smith, The Globalization of world politics , university press, 3ed edition ,Oxford :oxford , 2003, p 255.

كما أن هناك علاقة وطيدة بين هذه المعايير و الفاعل فيرى الكسندر و انت أن البنية المعيارية الدولية (كالديمقراطية التدخل الإنساني...) هي التي تشكل هوية و مصالح الدول، لكن الدول من خلال سلوكها تعطي معنى آخر للمعايير ، فكل فاعل يعطي معنى لهذه المعايير و يريد تثبيتها، و هو ما يخلق معايير جديدة، وبالتالي بنية جديدة، ومن هنا فإن العلاقة بين الفاعل و البنية علاقة طردية فكما يؤثر الفاعل في بنيته تؤثر البنية في الفاعل¹⁶⁶ فمدى تأثير هذه المعايير يحدد توجهات السياسة الخارجية.

و بالتالي فالبنائية ترفض معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلاً من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس "المعايير و القواعد" التي تعكس عوامل ذاتانية و تجارب تاريخية ثقافية و مضامين مؤسسية،¹⁶⁷ و بالتالي فالسياسة الخارجية الفرنسية لا تتحكم فيها حسابات عقلانية كما أن المصالح الفرنسية ليست ثابتة بل تتغير فالسياسة الخارجية الفرنسية إذن تبني اجتماعياً و ما يؤكد ذلك تغير السياسة الخارجية بتغير القادة، ففترة حكم نابليون جاءت نتيجة المعايير التي كانت سائدة آنذاك من أفكار و أما في 1958 مع مجيء ديغول غير من تقاليد الحكم بفرنسا بولادة الجمهورية الخامسة. و كما تطرقنا فالمعايير هي من تفرض على الفاعل سلوك معين ، فلأجل فهم السياسة الخارجية ركز البنائيون على مفهوم سياسة الثبات على الهوية وهو ما سوف نتطرق له

الهوية كأساس السياسة الخارجية:

فالبنائية تقترح مجالات جديدة للتحليل و التي كان لها تأثير على السياسة الخارجية ، حيث حاولوا إيجاد علاقة بين المعايير من جهة و الهوية من جهة أخرى ففي تعريفهم للهوية وجدوا أنفسهم أمام عدة تعريفات معقدة ، فقد اقترح جولتا والدر (jutla weldes) إطار أبسط لتعريفها و ذلك بعد تحليل الهوية على الممثلين الرسميين للدولة.¹⁶⁸

¹⁶⁶ - Idem.

¹⁶⁷ - K Lisbeth Aggestam , " role conception and the politics of identity in foreign policy" . Arena working papers. series n08, p 99: www.arena.uio.no/publication.

¹⁶⁸ - Alex Macleod , " French policy toward Iraq since the Gulf war, A Realist Dream Case ?" paper prepared for the 40 th Annual Convention of the international studies association (I S A) , Washington ,D C, Febuary ,16-20-1999

فمن الضروري دراسة تطور الهوية داخل المجتمع مثلما اقترح ذلك **hopf** لكن من زاوية العلاقات الدولية خصوصا تلك التي تؤثر مباشرة على صناع القرار في مجال السياسة الخارجية، فهاته الهوية تجعل متخذي القرار ينتهجون سياسة خارجية على هذا الأساس، أين تكون هاته الهوية مقبولة من عند أغلبية المجتمع و هو ما يعطي شرعية للسياسة، رغم أن هناك أقلية معارضة داخل المجتمع لهاته الهوية، إلا أنها لا تملك الإمكانات لاقتراح هوية جديدة.¹⁶⁹

فالهوية لا يكون مصدرها داخلي فقط، خصوصا في ظل السؤال الذي طرح على البنائين حول الكيفية التي تجمع بها البنائية الهوية بين التوقعات القيمة المجتمعية و الدولية، ليجيب البنائيين أن هناك هويتين إضافة للهوية الوطنية التي تطرقنا لها الهوية التي يكون منبعها داخلي، هناك هوية تسمى هوية الدولة و هي مجموعة المعايير المشتركة التي تتلقاها الدولة ضمن المجتمع الدولي مثل الديمقراطية، حقوق الإنسان، و بالتالي فالهوية تتكون أساسا من عدة عناصر من جهة المعايير المشتركة داخليا، الدور الذي يظن متخذي القرار أن الدولة تقوم به في النظام الدولي (هوية خارجية)¹⁷⁰. فالهوية الداخلية و الخارجية هي من تصنع السياسة الخارجية للدول و ذلك انطلاقا من وجود معايير داخلية و خارجية.¹⁷¹

ومن هنا يكمن تحديد العلاقة الموجودة بين المعايير و الهوية، فالهوية تتكون أساسا من عدة معايير البعض منها مصدرها المجتمع لتكون بذلك الهوية الوطنية، و الأخرى مكتسبة من النظام الدولي (ديمقراطية ، حقوق إنسان) أين تقوم الدولة باحترامها حتى و إن لم تكن تحبها.

ومن هنا يظهر إشكال أساسي يدور حول المصلحة، فما علاقة الهوية بالمصلحة في السياسة الخارجية ؟ و بالتالي هل يمكن فهم مصالح السياسة الخارجية الفرنسية انطلاقا من هويتها؟

العلاقة بين الهوية و المصلحة في السياسة الخارجية:

¹⁶⁹ - Idem.

¹⁷⁰ - henning boekel, op.cit. p10

¹⁷¹ - frédéric charillon, politique étrangère-nouveaux regards, op, cit. p 72

تفترض البنائية أن الهوية تخدم باستمرار هدف تحديد مصلحة الدولة لأنها توفر تصورات خاصة حول غايات ووسائل سياستها الخارجية، و هذه العلاقة لا تختزل في تأثير القيم و المعايير القائمة أو التجارب السابقة فمثلا انضمام فرنسا إلى منظمة دولية فإنها تعين أولا معايير مثل: نمط التعاون بين الدول، درجة الاستشارة بين الأجهزة.... الخ، فإذا ما توافقت هاته المعايير و هويتها الوطنية فهاته المعايير سوف تصبح مصالح الدولية و أهداف السياسة الخارجية¹⁷². فيرى **وانت** أن كل دولة تبحث عن 4 أنواع من المصالح الوطنية:

- البقاء المادي .
- الاستقلالية بمعنى القدرة على ممارسة السلطة.
- التصرف في الموارد الاقتصادية.
- التقدير الجماعي حول "من نحن".

فهاته المبادئ الأربعة تشكل أهداف أية دولة إلا أنها لا تكون بنفس المقدار من الأهمية من دولة إلى أخرى، وهذا له علاقة بالمبدأ الأخير "**معرفة من نحن**" فهل المصلحة القومية كان لها نفس المعنى في فترة ستالين كما كانت في فترة غورباتشوف و أيضا الأمر بالنسبة لفرنسا في فترة بيتان Pétain فنظرة ديغول حول من نحن "أي من هم فرنسا ، عظمة فرنسا جعلته يتصرف على هذا الأساس¹⁷³ .

فبتحليل السلوك الخارجي الفرنسي يرى وانت أن الهويات هي أساس المصالح و كما ذكر فإن "**المصالح تتأثر بالهويات لأن الفاعل لا يستطيع أن يعرف ما يريد حتى يعرف من هو**"¹⁷⁴

و بالتالي فالسياسة الخارجية للدول لا تحدد مصالحها حتى تحدد دورها من النسق الدولي و أحسن دليل على صحة ذلك السياسة الخارجية الفرنسية، ففي فترة ما قبل الحرب الباردة كانت تظن أنها ذات مكانة مرموقة وقد كان يظهر ذلك في سياستها الخارجية (سياسة عظمة) أما فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت تظن فرنسا أنها لم تعد دولة العظمة و هو ما ظهر على سياستها الخارجية.

¹⁷² - Idem

¹⁷³ - Jean Jaque Roche , « la France et l'universel » .paris ;annuaire française des relation inetnational ,(ifri)vol 1 ,2000.p390

¹⁷⁴ - Henning Boekle and others, op.cit. p 4

وبالتالي يمكن اختصار العلاقات الدولية في البحث عن المصلحة و الهوية، فحسب البنائية نحن نبتعد عن المصالح المادية، فالمصالح ظاهرة و ليست مبدأ مجرد فهي تستطيع التطور و التغير فهي نتائج عملية سياسية فيقول **Bill Mc Sweeny** : " أن هناك تفاعل بين المصلحة و الهوية فكلا منهما يلعب دور في تشكيل الآخر، ومن هنا فالمصالح تتغير و ليست ثابتة كما يتوقعه العقلانيون " ، ففي حين يرى الواقعيون الجدد مثلا أن المصلحة القومية لا تتغير حتى بتغير النظام الدولي¹⁷⁵ ، فالسياسة الخارجية لدولة تبقى كما هي عليه تهدف لتحقيق نفس المصالح فلا تتغير و إنما تتكيف، ترى البنائية عكس ذلك فالمصلحة تتحكم فيها الهوية التي قد تكون مجتمعية (داخلية) أو دولية (خارجية) فتغير الهوية الخارجية أي النظام الدولي أوتوماتيكيا تتغير المصالح¹⁷⁶ ويمكن اعتماد هذه الفرضية في تفسير تغير أو استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية مع تغير النظام الدولي بعد الحرب الباردة فهل تغير الهوية أدى لتغير مصالح السياسة الخارجية الفرنسية؟.

يرى **Alex Mcleod** في تحليله للسياسة الخارجية الفرنسية على ضوء المنظور البنائي أن مجيء ديغول في 1958 شكل اكبر تغير في السياسة الخارجية الفرنسية، إلا أن هذا لم يؤدي إلى إعادة تشكيل هوية جديدة، وذلك لأن هناك معايير كثيرة كانت موضوعا من قبل مجتمعية دولية. فقد كانت العلاقات مع الم.ا داخل الحلف الأطلسي، قرار تطوير سلاح نووي مستقل، تشكيل الاتحاد الأوروبي ، ضعف الحكومة السابقة، تعدد الأحزاب هي أمور جعلت من الصعب إعادة تشكيل هوية جديدة، إلا أن ديغول استطاع تحديد هوية وطنية تعتمد على بعض المعايير الهوياتية من الجمهورية الرابعة بحيث كانت و لا زالت ثلاث معايير شكلت الهوية الفرنسية في فترتي الجمهورية الرابعة و الخامسة.

1 - التقليد الجمهوري مع تركيزها على قيم السيادة و الاستقلال.

2 - مفهوم العظمة: فكانت مهمة بالنسبة لقوة متوسطة كفرنسا .

3 - مفهوم مهمة التحضير¹⁷⁷ .

¹⁷⁵ - Frédéric Charillon, op.cit.p

¹⁷⁶ - wrich Krotz ,” National role conceptions and foreign policies, France and germany compared”, Mindaa de gunzbing for European studies.harvard

¹⁷⁷ - Frédéric Charillon , op.cit.p 74

فهااته المفاهيم تشكل الهوية الفرنسية لتلك الفترة والتي كانت تتماشى و المصالح الفرنسية و التي تظهر من خلال السياسة الخارجية الفرنسية من مصالحها من تدعيم الدفاع¹⁷⁸، فكرة العظمة فرضت أيضا الاهتمام بالعلاقات الثنائية على مستوى عال مع القوى الكبرى، الحفاظ على العلاقات الفرنكوفونية، تدعيم الإتحاد الأوروبي ، أيضا الحفاظ على اللغة الفرنسية كلغة عالمية، و فيما يخص مهمة التحضير ظهرت من خلال محاولة الحفاظ على الدور الفرنسي في إفريقيا.

و بالتالي فان بعض المعايير استطاعت الصمود أمام تغير الهوية المجتمعية (من الجمهورية الرابعة إلى الخامسة) و قد ظهرت هاته الهوية من خلال أهداف في السياسة الخارجية الفرنسية لتلك الفترة.

و لكن نهاية الحرب الباردة، هزت النقاط الأساسية في الهوية الفرنسية على المستوى الدولي، أولهما نهاية الثنائية القطبية من جهة المعسكر الشيوعي و من جهة أخرى الليبرالي و ثانيها توحيد ألمانيا.

فهل شكل تغير الهوية الدولية لفرنسا تغير في السياسة الخارجية كما تظن البنائية ؟ في الحقيقة الحكم على استمرارية أو تغير السياسة الفرنسية أمر صعب، خصوصا و أننا للحكم عليها مجبرين الاختيار بين النظرية الواقعية من جهة التي ترى أن المصالح و بالتالي السياسة الخارجية لا تتغير بل تتكيف و من جهة البنائية التي ترى أن المصالح تغيرت و بالتالي تغير السياسة الخارجية.

فيرى البنائيين أنه بعد الحرب الباردة , ظهر نسق دولي جديد فرض على فرنسا بدا عملية إعادة و ضع الهوية الفرنسية و بالتالي و ضع مصالح جديدة أمام السياسة الخارجية الفرنسية.

1- المشاركة في المؤسسات الدولية:

فأصبح الآن مجال صنع القرارات و الاختيارات لأجل ممارسة التأثير الفرنسي و يدخل ذلك في رغبتها في موازنة قوة أمريكا، فظهرت معايير جديدة فرضت هويات مشتركة بين مجموعة من الدول، مثل ظهور الاهتمام بحقوق الإنسان، الديمقراطية، حرية التجارة، التنمية... الخ كلها معايير ظهرت داخل هاته المؤسسات و التي فرضت على نفسها التعامل معها و حسبها فتم تكيف سياسة الخارجية طبقا لهاته الهويات.

¹⁷⁸ - Jean Jaques Roche, théories des relation international , op.cit.p 54

2-أوربة السياسة الخارجية الفرنسية:

ترى البنائية أن فهم السياسة الخارجية لدولة يتم عن طريق استيعاب الطرق الذي تدرك بها مختلف المجموعات هوياتها و مصالحها،فنهاية الحرب الباردة أثرت على الهوية الفرنسية فوق قومية¹⁷⁹، فأصبح الاتحاد الأوروبي مرجعية معيارية هامة للسياسة الخارجية الفرنسية، فالاتحاد الأوروبي أصبح الحل الوحيد أمام فرنسا ، فنظرة فرنسا لنفسها إي إدراك نحن هو الذي يشكل السياسة الخارجية الفرنسية و بالتالي معرفة إن كانت سوف تتغير أم لا؟

فترى البنائية في انضمام فرنسا للاتحاد الأوروبي نظرة تذاثانية، فالأنظمة الموجودة الآن ماهي إلا ما يفترض أولئك الذين يتحدثون باسمها يفترضون وجودها، فالاتحاد الأوروبي موجود الآن أعضائه يفترضون وجوده، فالبنائية ترى في هاته المنظمات الدولية فاعل نسبيا مستقلا له سلطة تسمح له بوضع أجنداث وتطبيقها سياسيا ، فلالاتحاد الأوروبي هوية فوق قومية على السياسة الفرنسية لما بعد الحرب الباردة.

فترى البنائية ضرورة دراسة الاتحاد الأوروبي على انه كتلة واحدة بعلاقات خارجية متعددة، و بالتالي الدولة لا تملك حرية مطلقة في سياستها الخارجية، و هو ما يسمى بالاوربة أي تأثير فوق قومي لمسار التكامل الأوربي على السياسة الخارجية لدول الاتحاد، فالبنائية تسلط الضوء بعيدا عن الاقتراب للسياسة الخارجية الأوروبية كقواعد و إجراءات بين حكومية ،بل تدركها على أنها أساسا مجموعة غير مقبولة و بالتالي فأوربة السياسة الخارجية الفرنسية يعني تأثير الاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية الفرنسية مما يجعله يضع أهدافه و مصالحه و بالتالي سياسته الخارجية طبقا للهوية الأوروبية بحيث أن هذا التأثير يؤدي بالسياسة الخارجية الفرنسية إما لتعديل سياسي بما يتمشى و الاتحاد أو تحويلها أو تبديلها. و بالتالي فالمصلحة عند البنائية متعلقة أساسا بالهوية المجتمعية أو فوق قومية.

خاتمة الفصل الأول :

بعد دراسة السياسة الخارجية الفرنسية يمكن الوصول أنها من اعقد السياسات الخارجية, فقد استطاعت التكيف و الاستمرارية رغم التغيرات الدولية المختلفة سواء قبل الحرب الباردة , أثناءها أو بعدها, إلا انه يمكن الوصول إلى أن السياسة الخارجية الفرنسية كانت دوما تفهم في إطار فهمنا لعلاقاتها مع باقي القوى الكبرى خصوصا الو م ا و ألمانيا .

فيمكن القول أن الاتحاد الأوروبي هو أحسن من خدم المصالح الفرنسية في العشرين سنة الأخيرة , إلا أن هذا لا ينفي عدة هفوات فيها خصوصا و ان فرنسا ما تتدخل في قضية تسيرها الو م ا فهي تريد الانفراد و التميز, إضافة إلى فشل السياسة الفرنسية الإفريقية و هو ما استخلصه **François Bayart** فيما يخص سياسة ميتران في المنطقة الإفريقية مثل : السياسة الفرنسية في الروندا قبل الإبادة, فرغم أنها كانت تهدف إلى إبقاء الاستقرار بالمنطقة, إلا أن ضعف التأثير الفرنسي كان واضحا. إضافة إلى أخطاء في يوغوسلافيا بين 1991 و 1995 فيحللها **Pierre Hassner** أن الامتناع عن التدخل و الارتباط بفكرة يوغوسلافيا فيدرالية و منع الإبادة و عدم احترام حقوق الإنسان , اين كان بإمكانها الوقوف في وجه صربيا و لكن لم يقم بذلك احد , و كذا أن تدخل عسكري في فترة قذف dubrovrik كان سوف يمنع المعاناة بالبسنة . و منه يمكن الوصول إلى أن فرنسا حاولت على مر التاريخ أن تحتل مكانة اكبر من قوتها و إمكانياتها فهل السياسة المتوسطة الفرنسية تتطلق من نفس المبدأ ؟

الفصل الثاني: السياسة الفرنسية ازاء المنطقة المتوسطة

المبحث الأول: أولوية سياسة متوسطة فرنسية

المبحث الثاني: أبعاد السياسة المتوسطة الفرنسية

المبحث الثالث: استراتيجيات السياسة المتوسطة الفرنسية

المبحث الرابع: التوجهات الفرنسية بالمتوسط

"كنت أخلق بأفكار بسيطة نحو الشرق المعقد، وكنت أعلم أنه في وسط هكذا عوامل متشابكة أن ثمة لعبة جوهرية ستلعب هناك، كان يجب أن نكون إذن فيها".
شارل ديغول

يقال منذ زمن بعيد جدا أن البحر الأبيض المتوسط قد كان على الدوام مهد الحضارات و موضع مرور و مركزا لتبادل الأفكار و الخيارات و الرجال و نقطة التقاء سواء في حالة السلم أو الحرب. و أنه يعتبر منذ زمن بعيد بأنه المركز الاستراتيجي للعالم وواحد من أهم نقاطه الحساسة , فهذا البحر لم يفقد شيئا من أهميته و إن كان شاطئه الجنوبي قد توقف عن أن يكون بالنسبة لشاطئه الشمالي تلك الطريق الأسطورية للحريز و التوابل, فانه لم يتوقف عن أن يكون حوضا أساسيا و حيويا للذهب الأسود , فحسب ما يرى ريشارد نولت " فإن المنطقة المتوسطية مازالت احد النقاط الحساسة حيث مازالت تسمع فيها أصداء تضارب المصالح منذ زمن بعيد" و هو يمتد من الشمال الدول الأوروبية , و من الجنوب هناك العالم العربي الإسلامي الذي يمتد حتى تركيا , و هي تنقسم إلى المغرب العربي و كذا في المشرق مصر و السودان من القارة الإفريقية و على القارة الاسياوية ما وراء لبنان, الأردن و سوريا و كذا أيضا إسرائيل التي تنتمي لهذه المنطقة جغرافيا.

و مما لا شك فيه فقد أدركت فرنسا أيضا أهمية هاته المنطقة خصوصا و أنها تطل عليها من الناحية الجنوبية و يظهر ذلك جليا من خلال تبنيها لسياسة متوسطة ضمن سياستها الخارجية . فما مدى أولوية السياسة المتوسطية في السياسة الفرنسية و ما هي دوافعها و استراتيجياتها لتحقيق ذلك و كيف عبرت عن ذلك إزاء قضايا المنطقة ؟

المبحث الأول : أولوية سياسة متوسطة فرنسية :

المطلب الأول: الخلفية التاريخية للسياسة المتوسطية الفرنسية

يمكن رد السياسة الفرنسية إزاء المنطقة المتوسطية إلى شارلمان و هارون الرشيد اللذان كان أحدهما من أكس لاشابيل Aix la chapelle والآخر من بغداد, حيث كانا يتبادلان الرسل والهدايا فقد كانت فرنسا تحاول فرض سيطرتها على المنطقة بحجة حماية الأماكن المقدسة في فلسطين والطريق إليها أمام الحجاج المسيحيين بشكل عام،

والفرنسي بشكل خاصة، فقد افتتحت تاريخ العلاقات الدولية بين الشواطئ الشمالية والجنوبية للبحر المتوسط، في الوقت الذي كانت فيه روما غائبة تماما¹⁸⁰، ومن ثم في ظل الحملات الصليبية (1096 – 1270) تم إنشاء دويلات فرنسية بفلسطين وسوريا، حينها أدركت فرنسا أهمية المنطقة وثرواتها وحضارتها، فقد كانت تحظى بتطور علمي فكان العلماء العرب في تلك الفترة متطورين أكثر من الأوروبيين في المجال العلمي سواء الطب، الرياضيات، جغرافيا، الفلسفة، والتطور التقني في مجال الزراعة والصناعة،¹⁸¹ ومنذ القرن الثامن حتى القرن التاسع وقبل انطلاقة أول حملة صليبية كانت العلاقات بين العالم الأوروبي المسيحي عموما وفرنسا خصوصا والمنطقة المتوسطة المسلمة لم تنقطع رغم المناوشات المحصورة¹⁸²، فقد استمرت التجارة، كما أن البابوية حرصت على المحافظة على العلاقات مع الطوائف المسيحية في ما وراء المتوسط، وخاصة الإفريقية ومع السلاطين العرب حيث كانت تعيش هذه الطوائف تحت رعايتها¹⁸³.

فقد كانت الحملات الصليبية الثمانية هي السبب في الاهتمام الفرنسي بالمنطقة فقد كانت حتى هاته الفترة ذات طابع تجاري وديني¹⁸⁴، فيرى **Faucher De Drartres** "أن البروز الإسلامي بقوة كان السبب في زيادة الاهتمام الأوروبي عامة وفرنسي خاصة بالمنطقة المتوسطة رغم أن هذا لا ينفي الإهتمامات الجيوبوليتكية"، ومن ثم تعددت مبادلات فرنسا ونشطت، فأقامت لها شيئا فشيئا قناصل أو ممثلين في أماكن متعددة¹⁸⁵. ففي القرن 16 بدأ يظهر دون أي غموض الإهتمام الفرنسي بالمنطقة وذلك مع تباشير تكوين النظام الرأسمالي العالمي، فقد كان فرنسوا الأول هو الذي حدد بطريقة فاصلة علاقة فرنسا إتجاه العالم الإسلامي، وبسبب خوفه من هيمنة آل هابسبورغ (Habsbourgs) قام بقفزة هائلة وذلك بالتحالف مع سلطات تركيا، سليمان الكبير، وهذا العمل بالنسبة لملك متمسك بمسيحية أعاد الاعتبار للبلد وأدخل فرنسا للمتوسط، وهنا بدأت الامتيازات الأجنبية بالظهور، أي منذ 1535 والتي بقيت سارية

¹⁸⁰ - بول بالطا، كلودين ريللو، مرجع سابق الذكر، ص 9

¹⁸¹ - علي الحاج، مرجع سابق الذكر، ص 114

¹⁸² - Charles Saint-Prot, la politique arabe de la France : www.ipse-eu.org/Dossier-PDJ-19juillet07-Saint-Prot.pdf

¹⁸³ - بول بالطا، كلودين ريللو، المرجع السابق الذكر، ص 12

¹⁸⁴ - نفس المرجع، ص 13

¹⁸⁵ - علي الحاج، مرجع سابق الذكر، ص 144

السياسة المتوسطة الفرنسية

المفعول حتى عقد اتفاقية لوزان 1923¹⁸⁶، فقد كانت هاته الاتفاقية معلمة بارزة في بداية التغلغل الفرنسي بالمنطقة المتوسطة، حيث منحت لفرنسا عدة امتيازات عرفت بالامتيازات الأجنبية، ويتعلق الأمر بحرية الملاحة والتجارة للفرنسيين في الموانئ العثمانية ومعاملتهم حسب تشريع قنصلي في الشؤون المدنية والجنائية، كما أن هذه المعاهدة أقرت للمستوطنين الفرنسيين الحرية المطلقة لممارسة شعائرهم الدينية وحماية الأماكن المقدسة، فضلا عن امتيازات قيمة أخرى في شؤون التملك والملاحة، وقد تم تجديد هاته المعاهدة عدة مرات خصوصا معاهدة 1838 والتي تعطي لفرنسا حق أن تشتري من أي مكان في الإمبراطورية العثمانية كافة السلع دون استثناء¹⁸⁷، كما أنه من بين ملامح الاهتمام الفرنسي بالمنطقة فتح أول كرسي عربي بباريس في 1587، ولقد كانت حملة نابليون على مصري القرن الـ 18 (1798 - 1801) إيذانا بتركيز نفوذها في المنطقة المتوسطة من خلال مواجهتها للمنافسة الجديدة التي اشتدت على الإمبراطورية العثمانية مع بداية الأعراض الأولى لتفككها وانحطاطها، وعلى الرغم من قصور هذه الحملة النابليونية عن تحقيق أهدافها العسكرية، فإن هناك شبه إجماع لدى المؤرخين على أنها تركت بصماتها واضحة على الفضاء الثقافي في مصر، وساهمت بحظ وافر في نشر الثقافة الفرنسية بالمنطقة¹⁸⁸.

فبعد هاته الحملة، اتصل نابليون مع لاحقي ابن سعود لأجل تحالف فرنسي - عربي ضد تركيا حليفة إنجلترا التي كانت تواجه معها خلافات وتنافسها، وبعد الإصلاحات الملكية التي عرفتتها فرنسا، وصلت فرنسا الجزائر، وقدمت مساعدتها لمحمد علي الذي أراد تحرير مصر، فلسطين، وسوريا من السلطة التركية، فقد شاركت العديد من الجنود الفرنسية لجانب العرب ضد الترك والإنجليز، وخلال القرن الـ 19 تمكنت الإمبريالية الفرنسية من إكتساح أجزاء مهمة من المتوسطة، وهكذا بما أن إحتلال الجزائر في عام 1830 مؤشرا على سقوط باقي أجزاء شمال إفريقيا، فبعد سلسلة من التحرشات والمناوشات والتوترات وضعت تونس تحت الحماية في 1883 تلاها بعدئذ المغرب رسميا في 1912¹⁸⁹.

¹⁸⁶ - Charles Saint-Prot, la politique arabe de la France : www.ipse-eu.org/Dossier-PDJ-19juillet07-Saint-Prot.pdf.

¹⁸⁷ - جورج لينوفسكي , الشرق الأوسط في الشؤون العالمية, ترجمة: جعفر خياط , بغداد: مكتبة المتنبّي, 1964. ص 22.

¹⁸⁸ - حسان بوقنطار , المرجع سابق الذكر, ص 9

¹⁸⁹ - سعد الدين إبراهيم, مرجع سابق الذكر, ص 18

فقد أدركت فرنسا أهمية هاته المنطقة في تحقيق أمنها وقد اشتد مسلسل إخضاع المنطقة المتوسطة للنفوذ الإمبريالي بحدة أثناء الحرب العالمية الأولى، حيث اشتد التنافس ما بين الإمبرياليات لإقتسام مراكز النفوذ في هاته المنطقة، لا سيما بين بريطانيا وفرنسا اللتين إضطرتا في بعض الأحيان إلى تجميد خلافاتهما مرحليا والإتفاق على صيغة مشتركة لبسط سيطرتها، عكستها اتفاقية سايكس بيكو (Sykes – Picot) والتي نصت على منح :

- فرنسا القطاع الساحلي المشتعل على لبنان والأناضول.
- بريطانيا القطاع الجنوبي من بلاد ما بين النهرين مع بغداد ومينائي حيفا وعكا في فلسطين .
- إعلان الإسكندرية ميناء واحد.
- تدويل فلسطين .
- تأليف إتحاد لدول عربية صغيرة في المنطقة الكائنة بين الممتلكات الفرنسية والبريطانية مع ترك المجال لهاتين الدولتين للتحكم وتقرير المشاريع والقروض.

ومن تم في مؤتمر سان ريمو (san Remo) في 1920 وضع سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسي والعراق وفلسطين تحت الإنتداب البريطاني¹⁹⁰.
فيمكن القول أن سياسة فرنسا في المنطقة المتوسطة رغم أنها من أوليات السياسة الفرنسية إلا أنها لم تتسم بالإستمرارية فقد كانت تتأثر بالظروف، فقد اضطرت في النهاية إلى الانسحاب تدريجيا من المنطقة مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي أفرزت تحولات جذرية في موازين القوى الدولية، وفي العلاقات بين الدول الاستعمارية الكلاسيكية المتداعية والشعوب المستعمرة، وتم هذا الانسحاب عبر مراحل كانت بدايتها تصفية وجود فرنسا في المشرق العربي، بإعلان إستقلال سوريا ولبنان عام 1942 و1943 وخاتمتها في المغرب العربي الذي شهد آخر جلاء لفرنسا مع تصفية الإستعمار في الجزائر سنة 1962.

فكانت المصالح الإستراتيجية هي التي تحرك السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة العربية فأرادت بسط سيطرتها على بلاد أن تكون قريبة من قناة السويس لما تمثله هذه

القناة من أهمية في ربط الشرق بالغرب، كما أن للمغرب العربي أهمية حيوية بالنسبة إلى فرنسا، وذلك لقربه الجغرافي منها ولأهميته الإستراتيجية و الاقتصادية بالنسبة لها، ولم تكن مصلحة فرنسا في نفط الخليج أقل أهمية من مصلحتها الإستراتيجية في المغرب العربي، فمع تزايد أهمية البترول في الحياة الاقتصادية العصرية للدول الصناعية، هدفت فرنسا في البداية من وراء الحصول على امتيازات في نفط الخليج العربي، إلى تهديد المصالح الأمريكية والبريطانية في المنطقة العربية، ولكنها أخفقت في ذلك¹⁹¹.

فخلال الحرب العالمية الثانية ونتيجة للوضع الداخلي الفرنسي المتمثل في هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في بداية الحرب، ووجود حكومة موالية لألمانيا عرفت بحكومة فيشي وتأسيس حكومة فرنسا الحرة في المنفى بزعامة شارل ديغول، تراجعت مكانة فرنسا أمام بريطانيا في المنطقة العربية على الرغم من إحتفاظها بوجود ثقافي واقتصادي فيها، إلا أن وضعها السياسي أصبح مهددا في المشرق والمغرب العربيين على حد سواء، وبإنهاء الحرب العالمية الثانية ثم جلاء القوات الفرنسية من سوريا ولبنان في الوقت الذي كانت تواجه فيه صعوبات مع دول المغرب العربي.¹⁹²

وبالتالي تميزت حتى هاته المرحلة السياسة الفرنسية في المتوسط بعدم الثبات والتردد خشية على مصالحها وهو ما يظهر جليا من خلال موقفها المتردد من قرار تقسيم فلسطين 1947، وأيضا كان موقفها مترددا وغير ثابتا عندما أعلن عن إنشاء دولة إسرائيل عام 1948، فلم تعترف فرنسا بإسرائيل عند إنشائها ولم تؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وذلك لإدراكها أن هذا سوف يعزز من النفوذ البريطاني بالمنطقة من جهة ومن جهة أخرى لأنها كانت تخشى إثارة العرب باعترافها بإسرائيل ما قد يهدد من نفوذها بشمال إفريقيا، لذا انتظرت أشهر عدة قبل الإعتراف بإسرائيل بعد ضغط أمريكي ومن الحركة الصهيونية.¹⁹³

فقد إنتهت هاته المرحلة بخسارة فرنسا لكل مكانتها وكذا مستعمراتها وفشل سياستها بالمنطقة وإنتهى ذلك بشن حملة تشهيرية ضد الرئيس جمال عبد الناصر، والمشاركة إلى جانب بريطانيا وإسرائيل في الإعتداء الثلاثي على مصر من خلال

¹⁹¹ - جورج لينوفسكي , المرجع سابق الذكر, ص 25

¹⁹² - علي الحاج , مرجع سابق الذكر , ص 115.

¹⁹³ - حسان بوقنطار , مرجع سابق الذكر, ص 19.

سيناريو مفتعل إنتهى بالفشل، نظرا لاصطدامها بالتحذير السوفياتي الصارم ومعارضة
الوم ١ ، وبهذا انتهت الجمهورية الرابعة بإنهاء الحضور التاريخي لفرنسا في المنطقة.
لقد كانت فرنسا من بين أكثر الدول إهتماما بالمنطقة المتوسطية وهذا يرجع إلى
اعتبارين من جهة أهمية المنطقة المتوسطية عموما ومن جهة الثانية أهمية المنطقة
استراتيجية وتأثيرها في المصالح الفرنسية، وقد استندت فرنسا منذ القدم لتفسير سياساتها
بالمنطقة المتوسطية إلى ثلاث نظريات معروفة، جعلت المنطقة المتوسطية محور
استراتيجية مركزيا ذا أهمية قصوى في السياسة العالمية في السلم والحرب على حد
سواء.

النظرية الأولى : وضعها ألفريد ماهان (Alfred Mahan) وهي تفسر دور

القوى البحرية في السيطرة على خطوط المواصلات العالمية، ومن تم التحكم في
التجارة الدولية، ولما كان الموقع الجغرافي للمنطقة المتوسطية يسمح لها بالسيطرة على
عدد من المضائق والقنوات والخلجان التي تتحكم في طرق المواصلات والتجارة
الأوروبية، وهذا ما فعلته البرتغال في أوائل العصر الحديث ، وقامت به بريطانيا بعد
امتلاكها مصر وسيطرتها على قناة السويس (1882 - 1956)، فموقع المنطقة البحري
لا زال يلعب دورا رئيسيا في علاقاتها.

فيقول في ذلك ماهان "جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط، يلعب دورا تجاريا
وعسكريا في تاريخ العالم أكبر مما يلعبه أي سطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته، فقد
سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرا" ¹⁹⁴.

أما النظرية الثانية : فصاحبها هالفورد ماكيندر (Halfort mackindes) فتجعل

هاته النظرية المنطقة المتوسطية تمثل النصف الشرقي من محور العالم الذي يشمل
أوروبا والجزء الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى منطقة المغرب
العربي الكبير من ليبيا إلى المغرب الأقصى، ويرى ماكيندر أن من يسيطر على قلب
العالم الذي يضم شرق أوروبا وأوكرانيا ووسط أوروبا، يستطيع أن يسيطر على محور
العالم وعلى الجزيرة العالمية التي تشمل القارات الثالث : أوروبا وآسيا وإفريقيا ومن
يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم، وقد حاولت ألمانيا النازية تطبيق هاته

¹⁹⁴ - t. mahan , The problem of asia and its Effect upon international Politicies, Boston: MA
.,little.Brozn and company.1990-pp 19-45

النظرية أثناء الحرب العالمية الثانية، غير أنها فشلت وذلك لكون المنطقة تحت السيطرة البريطانية والفرنسية.

النظرية الثالثة : وضعها نيكولاس سبيكمان (Nichlas spykman) وهي تعطي

أهمية إستراتيجية لما أطلق عليه منطقة "الرمالند" وهي تشتمل شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان والهند وجنوب شرق آسيا، فمن يسيطر على هاته المنطقة سيطر على العالم، وذلك لأن هاته المنطقة شهدت في تاريخها قيام قوى دولية هيمنت على مناطق واسعة من العالم القديم ونجحت بالتوغل في وسط وجنوب أوروبا مثل ما قامت الدولة العثمانية التي وصلت جيوشها إلى شرق ووسط أوروبا.¹⁹⁵

فقد مثلت هاته النظريات الثلاث الخلفية الإستراتيجية للسلوك الفرنسي إزاء المنطقة المتوسطة قديما وحديثا.

المطلب الثاني : ديغول و السياسة العربية الفرنسية:

لقد شهدت السياسة الفرنسية اتجاه المنطقة المتوسطة تحولا بدءا من عام 1958 بمجيء الرئيس الفرنسي شارل ديغول للسلطة، خصوصا وأن هذا الأخير أعطى صلاحيات أكبر للسلطة التنفيذية ببداية الجمهورية الفرنسية الخامسة،¹⁹⁶ فأى محاولة لتحليل السياسة المتوسطة الفرنسية لا يمكن أن تتم بمعزل عن التصور الديغولي لمكانة فرنسا ودورها في العالم كقوى لا ينبغي أن يقتصر نفوذها على نطاق محدود، ولذا فقد سخرت الجمهورية الخامسة طاقاتها لإنعاش الرأسمالية الفرنسية وتزويدها بإستراتيجية عالمية تمكنها من المحافظة والدفاع على مصالحها، خصوصا بالمنطقة المتوسطة التي فقدت فيها مكانتها تاريخيا نتيجة عدة عوامل أهمها كما ذكرنا سابقا سلوك الجمهورية الرابعة بالمنطقة وسياسة عدم الثبات التي انتهجتها.¹⁹⁷

فما مدى التغيير الذي عرفته السياسة المتوسطة الفرنسية وإلى أي مدى استطاع ديغول أن يجعل منها إحدى أولويات السياسة الخارجية الفرنسية ؟

في الحقيقة لا يمكن فصل السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة المتوسطة في فترة ديغول عن منظوره الشامل لوضعية فرنسا وصيرورة تطورها في ظل الحقائق

¹⁹⁵ -علي الحاج , مرجع سابق الذكر , ص ص 132-133

¹⁹⁶ - احمد سعد نوفل , " العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية , الكويت:شركة

كاظمة للنشر و التوزيع, 1984 ص 43

¹⁹⁷ -حسان بوقنطار, المرجع السابق الذكر, ص 25

الوطنية والدولية¹⁹⁸، فقد كانت هاته السياسة رد فعل عن سياسة الجمهورية الرابعة التي أدت للعزلة والتبعية والعجز السياسي، فيرى **ألفريد غرويسر** (A. Grasser) أن فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية أصبحت تواجه مشكلتين إحداها التناحر بين معسكرين متصارعين (رأسمالي وشيوعي) والأخرى تصفية الاستعمار والتي كانت إحدى إفرازاتها القضية الجزائرية¹⁹⁹.

فبمجيء ديغول للسلطة كانت السياسة المتوسطية الفرنسية لا تحتل أولوية كبيرة، بل بالعكس كانت العلاقات الفرنسية متوترة مع العديد من الدول العربية، فقد كانت معظم البلدان العربية قد قطعت علاقاتها مع فرنسا وذلك بسبب أزمة السويس (Suez) وأيضا بسبب القضية الجزائرية خصوصا وأن عدد كبير من دول العالم الثالث كانت تتضامن مع الجزائر، فقد أدرك ديغول أن فرنسا قد فقدت مكانتها دوليا ودخلت مرحلة عزلة، فقد عزلت في العديد من الأزمات بمنطقة الشرق الأوسط، وأحسن مثال التدخل الأمريكي بلبنان والبريطاني بالأردن دون استشارة فرنسا وهو ما أثر على سياستها الخارجية خصوصا بالمنطقة، وهو ما أدى إلى إنتهاج فرنسا ابتداء من هاته الفترة سياسة معاكسة لسياسة الو.م.أ خصوصا بالمنطقة، كوسيلة لإثبات الاستقلالية وسلطة فرنسا.

وبالتالي لقد أدركت فرنسا أن مكانتها عالميا مرهونة بمكانتها بالمنطقة المتوسطية، ولذا اعتمدت سياسة متوسطية ذات بعد عالمي خصوصا وأنها لاحظت بداية فقدانها نفوذها التاريخي بسبب سياستها القديمة. فمنذ 1958 ذهبت فرنسا نحو سياسة منفتحة نحو العالم الثالث، أين تحتل المنطقة العربية أهمية كبيرة فقد قبل Quaid'or « say » في 10 جوان 1958 إعادة تعديل العلاقات الفرنسية العربية، رغم أن عداوة جمال عبد الناصر لفرنسا كانت عاملا مؤخرا لها²⁰⁰، وهو ما أجبر فرنسا إلى الإقتناع أن الحل لأجل الوصول إلى علاقة فرنسية عربية جيدة وبالتالي الحفاظ على نفوذها بالمنطقة ما يسمح لها بالوصول إلى مكانة عالمية هو حل المشاكل العالقة مع العالم العربي، وهو ما قام به ديغول حين وصل إلى إتفاق Zurich في 22 أوت 1958

¹⁹⁸ - نفس المرجع، ص 27

¹⁹⁹ - نفس المرجع .

²⁰⁰ - سعد الدين إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 39

كحل لمشكلة السويس، وفي نفس الوقت اقترحت فرنسا ملتقى رباعي حول المشرق العربي والذي كان الطريقة الوحيدة لإثبات نفسها كقوة بالمنطقة²⁰¹.

إلا أن فرنسا أدركت أنه ما دامت الحرب الجزائرية دائمة فسياستها المتوسطية سوف تبقى معطلة ولن تقبل دول المنطقة سياستها فيقول في ذلك ديغول "إن حرب الجزائر مثل شوكة عالقة برجل فرنسا والتي أثرت على كل جسدها، فهذا النزاع السخيف يمنع من احتلال فرنسا مكائتها في العالم، ولذا يجب أن تهتم فرنسا بمشاكلها الحقيقية، بدلا من هاته الحرب التي تكلف أكثر مما تربح"²⁰².

فقد أدرك ديغول أن القضية الجزائرية تشكل عبئا على فرنسا خصوصا في ظل موجة الاستقلال التي عرفتتها دول العالم الثالث والتي أيدتها الو.م.أ بدءا من مؤتمر برازفيل.

فمعالجة ديغول للمسألة الجزائرية استمت بالواقعية والجرأة فكانت أقواله وممارسته إنعكاسا للظروف التاريخية التي يعيشها العالم بعد الحرب العالمية الثانية واستشفافا لمستقبل فرنسا ودورها في العالم وخاصة بين دول العالم الثالث وبصورة أخص البلدان العربية.²⁰³

فعملت فرنسا على تصفية المسألة الجزائرية خصوصا وأنه إضافة للضغط الدولي لحل المسألة كانت الثورة قد وصلت لأوجها من الداخل، فأصبحت فرنسا غير قادرة على تكاليف هاته الحرب التي بدأت تظهر ملامح فشلها فيها وهو الشيء الذي لم تسمح أن تظهر عليه فرنسا خصوصا في هاته الفترة التي تعرف فيها مكانتها تدهورا²⁰⁴، فقبل بدء المفاوضات بين فرنسا وجبهة التحرير الجزائرية قال ديغول في مؤتمره الصحفي يوم 11 أفريل 1961 :

"إن الجزائر كلفتها أكثر مما نتحمل، وإن تصفية الاستعمار يعتبر من حيث النتيجة لصالح سياساتنا" فقد ساعد حل المسألة الجزائرية على تبديل صورة فرنسا اتجاه المنطقة المتوسطة، وبداية تطبيع العلاقات معها تمهيدا لاسترداد مكانتها السياسية والتجارية والعسكرية في هذه المنطقة الإستراتيجية في العالم.²⁰⁵

²⁰¹ - نفس المرجع

²⁰² - بول بالطا , كلودين ريللو , المرجع سابق الذكر, ص 28

²⁰³ - سعد الدين إبراهيم , المرجع سابق الذكر, ص 36 .

²⁰⁴ - Charles Saint-Prot, la politique arabe de la France : www.ipse-eu.org/Dossier-PDJ-19juillet07-Saint-Prot.pdf .

²⁰⁵ - سعد الدين إبراهيم , مرجع سابق الذكر, ص 40

فهاته اللفتة الذكية سمحت لفرنسا أن تجني ثمار سياستها الجزائرية بسرعة، فقد عوضت عن طريق فتح مجالات علاقات جديدة في العالم العربي، حيث أعلنت سوريا في فيفري 1962 رفع الحجز عن الممتلكات الفرنسية، وفي نفس الشهر تم توقيع اتفاق ثقافي بين باريس وتونس، وبعد ذلك بأيام وضعت ليبيا حدا لمقاطعة البضائع الفرنسية وأعادت العلاقات التجارية معها، وفي السياق نفسه، فقد أقدمت مصر على إطلاق سراح بعض الموظفين الذين تم اعتقالهم ومحاكمتهم بتهمة التجسس لحساب فرنسا، ومن جهة أخرى فقد عمل الرئيس الفرنسي منذ استلامه للسلطة بوضع حد لبعض مظاهر التعاون المبالغ فيه مع إسرائيل، فقد شهد عام 1959 بعض الإجراءات كانت بمثابة دليل على هذا المنحنى الجديد للعلاقات بين الدولتين، فقد توقفت المساعدات الفرنسية لبناء المفاعل النووي في "ديمونا" كما وضع حد لتدريب بعض الخبراء الإسرائيليين العاملين في مجال الطاقة النووية، كما أعلنت الشركة الفرنسية لصنع السيارات « Renault » رينو في أكتوبر من نفس العام عن توقيف نشاطها في إسرائيل بعد الإنذار الذي وجهته إليها الجامعة العربية بمقاطعة نشاطها في البلدان العربية إذا استمرت في العمل بالعقد الذي أبرمته لتركيب السيارات مع الشركة الإسرائيلية (kaiser razer) في حيفا، إلا أن هذا لا يعني أن فرنسا قطعت علاقتها مع إسرائيل بل حرصت على ضمان الصداقة والتعاطف والتضامن بين الجانبين²⁰⁶.

فقد لعبت فرنسا في فترة الحرب الباردة في المنطقة المتوسطة لعبة "الحل الثالث" خصوصا وأن دول العالم الثالث كانت معظمها دول عدم الانحياز، فكانت الطريقة للتخلص الفرنسي من وطأة الثنائية القطبية وذلك بالإتجاه نحو منطقة أقل توترا وهي المنطقة المتوسطة، كمنطقة لإثبات قوتها، فعمل ديغول على إظهار فرنسا كالطريق الثالث أمام دول عدم الانحياز في ظل الحرب الباردة بدلا من القطبين وذلك حسب مبادئ سياسة ديغول : التعاون، الإستقلال والسلام.²⁰⁷

إلا أن التحولات التي شهدتها السياسة المتوسطة الفرنسية لم تكن سوى نتيجة بواعث مرتبطة بشخصية ديغول رغم أن لهذا الأخير دورا مهما خصوصا في ظل التغييرات الدستورية لصالح السلطة التنفيذية أين أصبح للرئيس صلاحيات أوسع، إلا أن الضرورات الاقتصادية والثقافية والإستراتيجية والنفطية في مواجهة الظروف الدولية

²⁰⁶ -حسان بوقنطار، المرجع سابق الذكر، ص 37

²⁰⁷ - نفس المرجع، ص 35

هي من كان لها تأثير كبير في هذا التغيير، فلا يجب إرجاع تغيير سياستها الخارجية وتنازلات التي قدمتها (القضية الجزائرية، العلاقات الإسرائيلية) إلى رغبات شخص ديغول أو إعجاب بريء بالحضارة العربية فهذا ليس سوى تغطية إيديولوجية لحقيقة المشروع الديغولي الذي وضع نصيب عينه مناهضة النموذج الأمريكي بكل أتعابه. فبالإضافة للمصالح الفرنسية المكثفة مع المنطقة المتوسطية (سوف نتحدث عنه في المبحث اللاحق) فإنه يشكل ضرورة لأنه يندرج ضمن خيار فرنسي آخر وهو الخيار المتوسطي في مواجهة الخيار الأطلسي والمرتبط نفسه بمشروع بناء أوروبا²⁰⁸ فإتجاه فرنسا إلى بناء قوتها بالاعتماد على تحالفات جديدة لضمان ما عرف في القاموس الفرنسي "بأمن البحر الأبيض المتوسط" قادها إلى الاهتمام بما يجري في هذا البحر المغلق الذي يربط بين 3 قارات : أوروبا، إفريقيا، آسيا، ويطل على بعض الواجهات الأساسية : الشرق الأوسط، أوروبا المتوسطية وإفريقيا الشمالية.

وبالتالي فالخيار الفرنسي في توجيه السياسة الفرنسية متوسطيا كان يعود أساسا لعدة اعتبارات تبقى الظروف الدولية في مقدمتها فقد أدركت فرنسا بعد خسارتها نفوذها التاريخي بالمنطقة المتوسطية نتيجة لسياسة الجمهورية الرابعة وحركات التحرر من جهة أخرى والظروف الدولية من جهة ثالثة إلى ذهابها نحو سياسة عزلة، فقد كانت السياسة المتوسطية الفرنسية الحل الوحيد لكسب فرنسا مكانتها دولية، ومن هنا يمكن الوصول إن الاهتمام الفرنسي بالمنطقة المتوسطية هو أساسا وسيلة لهدف استعادة مكانة عالمية مرموقة.

المطلب الثالث: أورة السياسة المتوسطية الفرنسية:

مع إختفاء الجنرال ديغول من السلطة، تساؤل العديد حول استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية وخصوصا السياسة العربية الفرنسية، وهو في الحقيقة فهم خاطئ لمحددات السياسة الديغولية فهي وإن كانت تخضع لشخصية مهندسها، فقد هندست أساسا لكي تتماشى مع الواقع الفرنسي، وهو ما نحاول التطرق له حول مدى استمرارية سياسة ديغول في المنطقة المتوسطية، وهذا باختلاف الرؤساء الذين تولوا السلطة بعده وهل أثر وصول اشتراكين معادين للمنظومة السياسية الديغولية في تغيير نهج السياسة

الخارجية المتوسطية، ومنه يمكن الحكم حول إن كانت السياسة المتوسطية الفرنسية إحدى أولويات ومرتكزات سياسة فرنسا أم مجرد سياسة مؤقتة.

الفرع الأول : بومبيدو : سياسة عربية في ظل مشروع متوسطي:

لقد تميز سلوك الرئيس جورج بومبيدو بمحاولة لتأطير تحركه في اتجاه يناسب القدرات الحقيقية الرأسمالية الفرنسية، وهكذا وإذا كان المحتوى قد استمر، فإن السياسة الخارجية فقدت كثيرا من بلاغة ورمزية الحقبة الديغولية، وصبت اهتمامها على قضايا ملموسة، فأحداث ماي 1968 كشفت أن فرنسا لا تستطيع تبني إستراتيجية مستقلة، تدخلها في منافسة حاسمة مع الرأسمالية الأمريكية فبالنسبة لبومبيدو وجب على فرنسا تبني سياسة تعتمد أكثر على تحقيق الفعالية الاقتصادية، أو بشكل أدق، إتباع أسلوب يوازي إمكانيات الرأسمالية الفرنسية، ولقد برر بومبيدو هذا الخيار كما يلي: "..... لأن المتوسط بحر يشاطئ فرنسا، ولنا كثير من المصالح هناك، وهو واجهة بالنسبة لنا، حيث لنا علاقات جدية وواسعة مع أغلب الدول المشاطئة ولنا تقليديا حضور في جزئيه الشرقي والعربي ...". وهنا قد كانت أول مرة تظهر سياسة متوسطية فرنسية بدلا منها عربية رغم أن الهدف بقي عربي²⁰⁹.

فقد عمل بومبيدو على إعادة تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع المغرب، والتي كانت قد قطع بسبب قضية الزعيم المغربي لمهدي بن بركة وقد بذلت في الوقت نفسه محاولات للحيلولة دون تردي العلاقات مع الجزائر بسبب بعض الخلافات التي برزت حول بعض القضايا أهمها النفط ، فعلى الرغم من فشل المفاوضات في المرحلة الأولى فقد أعلنت الحكومة الفرنسية عن رغبتها في المحافظة على التعاون مع الجزائر، أما العلاقات مع إسرائيل فقضية الزوارق الحربية التي سرقها كامندو إسرائيلي وهي 5 بواخر حربية كانت راسية في ميناء يسبورغ الفرنسي، أدت إلى توتر العلاقات من جديد مع إسرائيل بعد أن كانت بواذر الإنفراج تلوح في العلاقات الفرنسية.²¹⁰ كما أن فرنسا اتجهت نحو ليبيا كمول جديد ورخيص للنفط بعد صفقة الطائرات التي باعها فرنسا لليبيا، فكانت هاته الصفقة محاولة لقطع الطريق أمام الوجود

²⁰⁹ - Daniel Collard, " La politique méditerranéenne et le proche orientale de George Pompidou", politique étrangère n 3.1978 .

p 285.

²¹⁰ - Claude Bourdet , " la politique arabe de la France a l'heure de la vérité" témoignage chrétien 15/1/1970.

السوفيياتي في المنطقة، خصوصا وان رفض فرنسا بيعها الطائرات، سيدفع بالقادة الليبيين إلى التوجه نحو السوفيياتيين، الذين كانوا سيسارعون لملأ الفراغ الذي تركه الأنجلو - أمريكيين، فكانت وسيلة لاكتساب موقعا متميزا في البحر المتوسط فليبيا تعتبر خط التواصل بين المشرق والمغرب العربيين وفرنسا بحكم إرتباطاتها التقليدية مع المنطقة لا يمكن لها أن تفوت هذه الفرصة ²¹¹.

فقد ظهرت أن السياسة البومبيدية ظلت تدور في سياق الاختيارات الديغولية في ظل مشروع متوسطي أكثر منه عربي.

الفرع الثاني: الحقبة الجسكاردية : البعد الأوروبي في السياسة المتوسطية

الفرنسية :

في الحقيقة الموت المفاجيء لجورج بومبيدو 12 أبريل 1973، وصعود جيسكاردستان إلى السلطة أثار تساؤل حول مستقبل السياسة المتوسطية الفرنسية، فعلى الرغم من الانحسار الذي عرفته الديغولية حتى في خطابات الديغوليين إلا أن هاته السياسة لا زالت تعرف استمرارية ففي ظل ظروف دولية صعبة منها أزمة الطاقة والتي أثبت مدى هشاشة الإقتصاد الفرنسي، وكذا تزايد أهمية العلاقات الإقتصادية في النظام الدولي، فأستطاع الرئيس الجديد استعادة مرتكزات السياسة الفرنسية ليصبغ عليها منحى جديدا، اصطلح على تسميته بالعالمية (mondialisation) أي اعتماد فرنسا إستراتيجية ذات بعد عالمي ليست ضد الو.م.أ بل لإعادة صياغة العلاقات الأطلسية.

212

وأهم ما يميز سياسته هو البعد الأوروبي إزاء المنطقة المتوسطية فإطلاقا من هاته الفترة لم تعد هناك سياسة فرنسية متوسطة واضحة ومنفردة ، بل ظهر البعد الأوروبي وذلك كما تناولنا في الفصل الأول نتيجة لإدراك فرنسا أن إمكانياتها منفردة لا تسمح لها بلعب الدور الذي تريده وهو ما جعلها تلبس غطاء الاتحاد الأوروبي، فقد أدركت القيادة الجديدة، أنه لا مناص لها من إشتراك أوروبا في مشروعها القاضي بترسيخ سياستها المستقلة، وذلك بخلق نوع من التناسق بين مختلف السياسات الأوروبية المنتمية إلى السوق الأوروبية المشتركة.

²¹¹ - Daniel Collard. .op. cit. p 278.

²¹² - حسان بوقنطار, المرجع سابق الذكر, ص 62

وفي الواقع، فقد بدأت الإرهاصات الأولى لإتخاذ موقف موحد إزاء المنطقة العربية بشكل خجول قبل حرب أكتوبر 1973 في إجتماع اللجنة السياسية لدول السوق المشتركة الستة في ماي 1971 وعرفت حينها باسم "وثيقة السوق الأوروبية المشتركة"²¹³

ولقد تم التعبير عن هذه السياسة الأوروبية في المجال الاقتصادي من خلال الحوار العربي الأوروبي.

ومن هنا كانت المرحلة الجديدة من السياسة المتوسطة الفرنسية ذات البعد الأوروبي إضافة إلى اعتمادها أسلوب جديد من العلاقات التي يتضمن الجوانب الاقتصادية والثقافية إضافة للجوانب السياسية في ظل قالب أوروبي فعمل الجانب الأوروبي على حصر هذا الحوار في جوانبه الاقتصادية في جويلية 1974 رغم أنه لم يحقق نتائج سياسية نتيجة التصور الاقتصادي الأوروبي الذي يقابله تصور سياسي عربي واستمر الحوار نحو إقرار ضمني للطرف الأوروبي عام 1975 بمركزية المسألة الفلسطينية عند العرب²¹⁴ إلا أن هذا الحوار سرعان ما اهتز بفعل الإنفاق الاقتصادي بين السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل ماي 1975، حيث اعتبره العرب حركة سياسية تمكن إسرائيل من الخروج عن عزلتها الدولية، إلا أن الأوروبيين اعتبروه اتفاق ضمن إطار التوجه السياسي الجديد الشامل في الشرق الأوسط. وقد حددت في جويلية 1975 المذكرة التي تضمنت أهداف الحوار والمبادئ ومبادئ التعاون التي يشتملها الحوار، وبدأت تظهر على الرغم من التقدم الإيجابي في عملية الحوار، بعض الخلافات التي تتعلق بالأفضليات التجارية والاستثمارات العربية في أوروبا²¹⁵.

فكان واضحا أن فرنسا لعبت دورا بارزا في إقناع حلفائها الأوروبيين بالتحرك للمساهمة في إيجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط، من خلال موازنة التحرك الأمريكي.

الفرع الثالث : وصول الاشتراكيين للحكم , فرانسوا ميتران :

لقد أثار وصول اليسار الفرنسي إلى السلطة نتيجة فوز مرشحه فرانسوا ميتران، تساؤلات متعددة حول طبيعة السياسة الخارجية التي ستمارسها القيادة اليسارية في

²¹³ - بول بالطا، كلودين ريللو، المرجع سابق الذكر، ص 51.

²¹⁴ - Daniel Collard. Op.cit p 280.

²¹⁵ - علي الحاج، مرجع سابق الذكر، ص 70

تعاملها مع الوطن العربي خصوصا وكما هو معروف فالأحزاب الاشتراكية بفرنسا كانت لها ميول إسرائيلي وهو الأمر الذي عاتبه على الديغوليين²¹⁶ فقد تميزت الفترة الممتدة بين عامي 1981 و 1989 بجملته من الوقائع والأحداث التي تضافرت بعضها ببعض، حيث أدت إلى بطئ الحوار الأوروبي العربي والحد من التدخل النشط للجماعة الأوروبية في المسعى إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ففي هذه الفترة توترت العلاقات بين الشرق والغرب مع وصول الرئيس ريغان إلى الرئاسة الأمريكية، وازدياد أثر الحرب الباردة بين الو أ م الاتحاد السوفياتي السابق، حيث ازدادت الأهمية الإستراتيجية لهذه الحرب، فقد تركت تأثيرا في العلاقات بين الشرق والغرب، وهذا ما أدى إلى إمساك الو أ م بالمعسكر الغربي، وإخضاع كل المسائل السياسية والاقتصادية والتجارية للأولوية الإستراتيجية.²¹⁷

وفي أوروبا، كبح وصول الرئيس الفرنسي ميتران إلى سد رئاسة الحوار الأوروبي العربي فقد عمل الرئيس ميتران على الابتعاد عن السياسة العربية التقليدية لفرنسا (مع ديغول - بومبيدو - ديستان) حيث رفضت فرنسا كل مبادرة أوروبية إن لم تكن ناتجة من طلب جميع أطراف الصراع.

ودعمت عملية كامب دافيد وأعلنت عن موافقتها عن المشاركة في القوة الدولية لحفظ السلام في ميناء وهذا ما أدى إلى تأثير السياسة الفرنسية في مواقف الدول الأوروبية الأخرى، وبالتالي انعكس ذلك على سياسات الجماعة الأوروبية من الصراع العربي - الإسرائيلي إلى تراجع الدعم الأوروبي للعرب، كما كان سائدا خلال فترة الخطر النفطي.

تميز عام 1987 بإعادة انطلاق الحوار الأوروبي العربي بخاصة مع إنضمام أعضاء جدد إلى الجماعة الأوروبية كما أدت أحداث الإنتفاضة الشعبية داخل الأراضي المحتلة في فلسطين كإعادة بلورة السياسة الأوروبية من الصراع إلا أن ظروف الحرب الباردة كان لها تأثيرا إيجابيا على تفعيل السياسة الفرنسية المتوسطة خصوصا والسياسة الأوروبية عموما، فقد اقترح الرئيس الفرنسي فرنسوا ميتران على الجانب الأوروبي إعادة تنشيط الحوار الأوروبي والذي كان له أثر بالغ في تفعيله من خلال تشكيل مجموعات عمل متعددة من أجل تفعيل التعاون الإقتصادي

²¹⁶ - حسان بوقنطار، المرجع سابق الذكر، ص 71.

²¹⁷ - علي الحاج، المرجع سابق الذكر، ص 144.

والتقني والإجتماعي، فقد أدت لهاته الدعوة الفرنسية إلى إعطاء بريق ساطع للسياسة الفرنسية لتثبيت دعوتها المتوسطة وتفعيل دورها في الجماعة.²¹⁸

الفرع الرابع : انعكاسات التحولات الدولية على السياسة المتوسطة الفرنسية :

إن نهاية الحرب الباردة أدت إلى تغيير نمط التفاعلات في المنطقة العربية عامة والمتوسطة خاصة أهمها :

- تصاعد الدور الإقليمي لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط، وطموحها إلى القيام بدور نشط وفعال في إدارة شؤون هذه المنطقة الحساسة من العالم، ومن هذه الدول : إيران، تركيا، إسرائيل.

- تزايد احتمالات إنتشار الأسلحة غير التقليدية بين دول الشرق الأوسط، ولا شك في أن بعض هذه الدول تملك بالفعل صواريخ بعيدة المدى، خصوصا وأن هذه الأسلحة في منطقة مفعمة بالمشاكل، حيث يوجد فيها ثلثا احتياطي العالم من النفط، فضلا عن أهميتها الإستراتيجية في السياسة الدولية.

- تصاعد ظاهرة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وبقاء عدد من الصراعات والنزاعات القائمة بين بعض دولها من دون تسوية تحقق السلام والاستقرار مثل ما كان قائم بين سوريا والعراق من ناحية وتركيا من ناحية أخرى حول مشكلة المياه والنزاع بين الإمارات العربية المتحدة وإيران التي احتلت جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى.

- طموح الوم أ للقيام بالدور القيادي الأول في إدارة وتوجيه الشؤون الدولية، وقد وقفت بعض دول الاتحاد الأوروبي وما زالت تقف موقفا ناقدًا وأحيانا معارضا لهذا الدور الأمريكي الذي غالبا ما يتعارض والمصالح الأوروبية.

219

وهو ما أدى إلى إنقسام الدول الأوروبية حول الموقف المتبع إزاء المنطقة المتوسطة وقد كانت فرنسا إلى جانب إيطاليا وإسبانيا واليونان أكبر من دعى إلى القيام بدور أوروبي قوي في إعادة تنظيم العلاقات مع دول البحر الأبيض المتوسط وخاصة العربية منها، ودعم الموقف العربي في عملية السلام.²²⁰

²¹⁸ - نفس المرجع، ص 146.

²¹⁹ - Walter Laqueur, Confrontation: the middle East and the world politics , London: Abacus, 1974,

pp216-217

²²⁰ -Idem

وهنا كانت المفارقة في السياسة الخارجية الفرنسية فبدل أن تقبل حقيقة الهيمنة الأمريكية في المنطقة، راحة تبدي تمسكا أكبر بسياستها ومواقفها اتجاه العالم العربي في إطار "السياسة العربية لفرنسا".

فقد ساعد وصول الرئيس جاك شيراك للسلطة العامة 1995 على تبني نسبيا سياسة هجومية لأجل استعادة مكانة فرنسا الديغولية في العالم العربي. فقد سعى إلى إعادة تشكيل السياسة الخارجية الفرنسية وصياغتها بالشكل الذي يتناسب والمعطيات الشرق الأوسطية الجديدة، وهو ما يفسر اختيار شيراك القاهرة في أبريل 1996 ليوضح الخطوط العريضة لسياسته الخارجية في المنطقة حين صرح: **"سياسة فرنسا العربية يجب أن تكون ركنا مهما في سياستنا الخارجية، إنني أرغب في إعطائه بعدا جديدا"** وكذا أمام البرلمان الأردني في أكتوبر 1996 حين صرح بأن عملية السلام في الشرق الأوسط لن تتحقق دون قيام دولة فلسطينية مستقلة.²²¹ فقد عمل شيراك على المواصلة على نفس السياسة الديغولية، ومن المفيد الإشارة إلى أن التقارب الفرنسي العربي في عهد شيراك لم يقتصر على البعد السياسي، فقد ساهم في تعزيزه أيضا البعد الإقتصادي والتجاري، فمع نهاية عام 2002، جاءت فرنسا ضمن أحد أول ثلاث شركاء إقتصادييين وتجاريين للدول المتوسطية، فاحتلت المرتبة الأولى بالنسبة لأغلب دول المغرب العربي، والثانية بالنسبة للعراق، والثالثة بالنسبة لدول الخليج العربي ومصر، فضلا عن الشركات الفرنسية إحدى أهم شركات الاستثمار في أغلب البلدان العربية.²²²

كما أن البعد الأوروبي في السياسة الفرنسية لازال نشطا، فقد كانت السمة المميزة لسياسة فرنسا المتوسطية منذ نهاية حرب الخليج الثانية هي نجاحها في إضفاء بعد أوروبي هام على توجهاتها بفضل آلية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة « PESC » التي أدخلتها اتفاقية ماستريخت 1992، فاستطاعت فرنسا إقناع دول الاتحاد بتبني العديد من مواقفها ومشاركتها رؤاها لطبيعة الأزمات بالمنطقة. فاستطاعت إقناع الأطراف الأوروبية بتبني رؤية جديدة للشرق الأوسط خاصة ما تعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، كما أن البعد الأوروبي في السياسة المتوسطية

²²¹ - Abdellah AL Ashaal, quelle réflexions sur la politique de la Française dans le monde arabe : www.archives.diplomatie.gouv.fr/cap/.../FD001169.pdf

²²² - مالك عوني، "موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط" السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، القاهرة : العدد 118، أكتوبر 1994. ص 105.

السياسة المتوسطية الفرنسية

الفرنسية. لم يكن سياسيا فقط بل عملت في إطار الاتحاد الأوروبي على صياغة عدة اتفاقيات للشراكة ذات طابع إقتصادي .²²³

وخصوصا في فترة ما بعد الحرب الباردة بدأت تتبلور السياسة المتوسطية الفرنسية بشكل واضح بدلا من السياسة العربية لفرنسا رغم عدة اقتراحات سابقة لفرنسا في عهد ميتران إلى إحياء فكرة منتدى دول منطقة البحر الأبيض المتوسط الغربية التي أطلقها مع وزير خارجيته آنذاك كلود شيسون، والتي أدت إلى إنشاء مجموعة (5+5) حيث عقدت دول المنتدى (5+5) أول لقاء لها في عام 1990 بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط وبخاصة في بلدان اتحاد المغرب العربي²²⁴ المنطقة الشواطئ ومن تم عقد مؤتمر برشلونة (27-28 نوفمبر 1995) فشاركت فيه 27 دولة متوسطة الذي وضع الأسس لإنطلاق الشراكة بين ضفتي المتوسط وحدد مجالاتها وأبعادها، فقد سعت فرنسا من وراء هذا المؤتمر الوصول إلى خلق مجال أوروبي متوسطي²²⁵

فأهمية إعلان برشلونة تكمن في أنه يتضمن مفهوما جديدا للعلاقات الأوروبية مع دول المنطقة المتوسطة، من حيث أنها ركزت على مبدأ المشاركة بدلا من التعاون. ليليها عدة مؤتمر تبقى في نفس الإطار أهمها:

- مؤتمر مالطا Malta : الذي انعقد خلال الفترة 15-26/04/1997.
 - باليرمو Palerme (إيطاليا) الذي انعقد خلال الفترة 3 - 4 جوان 1998
 - أستوتغارت Stultgart (ألمانيا) الذي انعقد خلال الفترة 15-16 أفريل 1999
 - مرسيليا Marseille (فرنسا) الذي انعقد خلال الفترة 15-16 أفريل
 - مؤتمر بروكسل الذي انعقد في نوفمبر 2001.²²⁶
- وانطلاقا من هذه المؤتمرات ظهرت أبعاد السياسة المتوسطية الفرنسية حيث أنها لم تعد تشمل المجال السياسي فقط بل حتى الإقتصادي، والثقافي الإنساني .

الفرع الخامس : سياسة ساركوزية مبهمة

²²³ علي الحاج، المرجع السابق الذكر، ص 152

²²⁴ - محمد صالح المسفر، الاتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطية في العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها،

باريس: مركز الدراسات العربية العربي- الأوروبي ط1، 1997، ص 17

²²⁵ -F. Bozo, La politique étrangère de la France depuis 1945, Paris : La Découverte, 1997 pp. 105-108

كل المعطيات تشير إلى أن الجالية العربية في فرنسا ستعاني من قوانين صارمة ورادعة إذا أخذنا بعين الاعتبار سياسة ساركوزي إزاء الهجرة والمواقف الاستفزازية التي اتخذها قبل سنوات عندما واجه أبناء المهاجرين في مظاهرات ضواحي باريس ووصفهم بالحثالة ووعد بتنظيف فرنسا منهم. فيظهر الانحياز الفرنسي في عهد ساركوزي لأميركا ودعم إسرائيل خصوصا وأن ساركوزي ينتمي لأصول يهودية، وهو ما قد يعني نهاية الاستثناء الفرنسي، ونهاية الديغولية ومحور فرنسا ألمانيا²²⁷. فقد زار ساركوزي أميركا عدة مرات طالبا بطريقة غير مباشرة ودها ورضاها ومعبرا عن نيته في إعادة بناء العلاقات الفرنسية الأميركية بعيدا عن الديغولية وسياسة شيراك. وفي زيارته لأميركا في ظل حملته الانتخابية لم يفوت ساركوزي الفرصة لمقابلة زعماء المؤتمر اليهودي العالمي حتى يكسب ودهم وبذلك مساندة يهود فرنسا له، الذين اشتهروا بمساندتهم لليسار. إضافة إلى أن رئيس الدولة الفرنسية انتقد مرارا وتكرارا حركة حماس وحزب الله في لبنان والفكر القومي العربي المناهض لإسرائيل والسياسة الأميركية في المنطقة. فعلى الصعيد الداخلي عمل ساركوزي فيما يخص قضية الهجرة باتخاذ إجراءات صارمة و ذلك بتطبيق قانون الهجرة الاختيارية و ذلك بتحديد شروط للهجرة نحو فرنسا و كذا قد أبدى مواقفه الاستفزازية إزاء الحجاب بفرنسا²²⁸.

أما على الصعيد الدولي فنلاحظ توجه فرنسا للانضمام في عهد ساركوزي للمحور الأميركي البريطاني وهذا ما يعني الانحياز لإسرائيل على حساب العرب، والتواطؤ مع أميركا للانفراد بقيادة العالم وهذا ما سيقضي على محور ألمانيا- فرنسا الذي كان موجود في عهد شيراك.

فساركوزي يعكس أطروحة منظر الإمبريالية الفرنسي «جول فيري» الذي قسم الشعوب والأمم إلى شعوب متحضرة ومتفوقة خلقت لتقود شعوبا وأمما أخرى متخلفة وجاهلة وغير قادرة على إدارة وحكم نفسها بنفسها. فقانون الهجرة المختارة وأعمال الشغب التي شهدتها فرنسا في خريف 2005 مؤشرات تعكس أزمة سياسة فرنسا المتوسطة بين شخصية ساركوزي العنصرية إزاء هاته الدول و مصالح فرنسا التقليدية

²²⁷ - حيان احمد سلمان الاتحاد من اجل المتوسط بين الأهداف السياسية والاقتصادية :

<http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=479>

²²⁸ - نبيل شبيب، الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي
http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758029153&pagename=Zone-Arabic

إزاء المنطقة²²⁹ إلا أن تفعيل ساركوزي للاتحاد من أجل المتوسط جاء في عكس ذلك فقد دعى ساركوزي منذ حملته الانتخابية إلى تفعيل الاتحاد من أجل المتوسط و تحويل هاته المبادرة من فرنسية إلى أوروبية أين انتهت بعقد مؤتمر الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 بحضور ثلاثة و أربعين دولة من دول العالم ولم تتغيب سوى ليبيا من الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط التي أعلنت عن عدم رغبتها في الانضمام والمشاركة في هذا الاتحاد فهذا المشروع أحسن من يثبت لنا نقطتين أساسيتين :

أولا : أن ساركوزي استطاع تقديم مصلحة فرنسا في التعامل مع هاته الدول المتوسطة على آراءه العنصرية.

ثانيا: أن أساس الاتحاد من أجل المتوسط هو لأهداف و مصالح فرنسية لا غير و أحسن دليل هو كره ساركوزي لهاته الدول و رغم ذلك تفعيله لهذا الاتحاد و هو ما سنتطرق له لاحقا .

و يمكن تفسير استمرارية السياسة المتوسطة الفرنسية رغم التحولات الداخلية و التغيرات الإقليمية و العالمية الذين اثروا على العلاقات الدولية أساسا إلى مصالح فرنسا بالمنطقة في الميدان السياسي والاقتصادي الثقافي و التجاري كما أنها تتماشى و رغبة فرنسا في الحفاظ على دور عالمي فديمومة مصالح فرنسا بالمنطقة هي كانت أساسا سببا في استمرارية السياسة المتوسطة الفرنسية رغم تغير الرؤساء .

المبحث الثاني : محددات السياسة المتوسطة الفرنسية :

كانت المسائل الأمنية منذ القدم و لحد الآن من أولويات سياسة الوحدات الدولية اتجاه محيطها الخارجي , بل إن الدول تتفاعل في محيطها الخارجي أساسا لضمان أمنها.²³⁰ و لعل من احد أهم التعريفات للأمن بعد الحرب الباردة و الأكثر تداولاً في الأدبيات الأمنية المتخصصة تعريف باري بوزان فيعرف الأمن على انه " العمل على التحرر

²²⁹ - حيان احمد سلمان ,الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية و الاقتصادية :

<http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=479>

²³⁰ - Niagalé Bagayoko-penone, Afrique : les stratégies française et américaine, l'Harmattan, décembre 2003 , pp 17

من التهديد". و في سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كياناتها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".²³¹ فالتهديد إذن هو الأساس الذي تنطلق منه الدول للحفاظ على أمنها فقد يكون التهديد أحيانا حول البقاء, فأساس الأمن هو البقاء لكنه يحوي أيضا على جملة من الاهتمامات الجوهرية حول شروط الوجود. بمعنى أن الأمن القومي يبقى هو احد التهديدات الموضوعية إلا انه توجد تهديدات أخرى إلى جانب التهديد في البقاء, من تهديدات اقتصادية إلى تهديدات ثقافية و حضارية و التي تكون ضمن شروط الوجود لجانب البقاء.²³² فتعريف بوزان تبسيطا لمعنى تعريف ارلوند ولفرز لعام 1952 و هو أقدم تعريف للأمن نال نوعا من الإجماع بين الدارسين,²³³ فيرى أن "الأمن, في أي معنى موضوعي, يقيس غياب التهديدات ضد القيم المركزية, في معنى ذاتي, غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".

و هو ما يجعلنا نتساءل عن نوع هاته القيم التي يتعين حمايتها : البقاء الدولاتي, الاستقلال الوطني, التوسع العظمة و الرفاه الاقتصادي, الهوية الثقافية, الحريات الأساسية.....²³⁴ فبتعدد هاته القيم الذي يشكل غيابها تهديدا امنيا , فإن الدول تسعى إلى المحافظة على بقاءها و استقلالها و عظمتها - إن أمكن الأمر - و رفاهها الاقتصادي و المحافظة على هويتها الثقافية و نشرها أيضا - إن أمكن الأمر - و هي دوافع أي سياسة خارجية لدولة ما²³⁵. وهو ما أدى إلى تنوع مفهوم الأمن و توسع مفهومه فتبنى الباحث الفلسطيني يزيد الصانع صيغة موسعة لأمن تشمل الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية كأبرز جوانب الأمن²³⁶. و قد ميز بوزان بين أربعة

²³¹ - Barry Buzan, People. State and fear: an Agenda for international Security Studies in the post-cold War Era, 2nd Boulder, Lynne Reinner Publishers, 1991, pp 18-19

²³² - Weaver ole, Buzan Barry, Lemaitre Pierre, Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe, New York: st Martin's press, 1993

²³³ - عبد النور بن عنتر, البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر, أوروبا و الحلف الأطلسي, الجزائر : المكتبة العصرية للطباعة ,

النشر والتوزيع 2005, ص 14

²³⁴ - نفس المرجع .

²³⁵ -Frédéric Chillion.op.cit.pp 12.

²³⁶ - عبد النور بن عنتر, المرجع سابق الذكر. ص 17

أبعاد أساسية للأمن²³⁷ الأمن العسكري: و يخص المستويين المتفاعلين أو المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية, و كذلك مدركات الدول لنوايا أو مقاصد بعضها تجاه البعض الآخر .الأمن السياسي: و يعني الاستقرار التنظيمي للدول و نظم الحكومات , و الإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها. فيدخل هاذان البعدين للأمن ضمن أولويات الدول لأنها تتعلق بالبقاء و هما المفهومين القديمين لأمن, و كذلك الأمن الاقتصادي : و يخص النفاذ أو الوصول إلى الموارد الأولية و الأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه و قوة الدولة. و الأمن الاجتماعي : و يخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة , الثقافة , الهوية الوطنية و الدينية و العادات و التقاليد و كذا التهديدات و الانكشافات التي تؤثر في أنماط هوية المجتمعات و ثقافتها. و الأمن البيئي: و يتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي (الكائنات الحية و محيطها)²³⁸.

و هاته الامونات تشكل أولويات السياسة الخارجية لدولة ما بحيث أن الوضع لا يختلف فيه بالنسبة لفرنسا اتجاه المنطقة المتوسطة , فالتوجه المتوسطي الفرنسي يبقى لدوافع أمنية باختلاف أنواعها من إستراتيجية و سياسية إلى اقتصادية نحو ثقافية و حضارية. إلا انه لابد الإشارة أن مفهوم الأمن لا يتناقض و مفهوم المصلحة الذي انطلقنا منه في التفسير النظري للسياسة الخارجية الفرنسية في الفصل الأول , فهدف السلوك الخارجي للدول هو تحقيق المصلحة التي لا تتعارض و أمنها بل أن المصلحة أساسها هو الحفاظ على أمنها, و بالتالي عند الحديث عن مصالح قومية فنحن بصدد التخلص من التهديدات العسكرية و السياسية نحو تحقيق امن قومي و نفس الشيء بالنسبة للمصالح الاقتصادية , فهي الوصول إلى الرفاه و التخلص من تهديد نقص الموارد الأولية أو الموارد الطاقوية لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي أما حين نسعى لتحقيق مصالح ذات أبعاد حضارية و ثقافية فالدولة تحمي هوياتها و قد يصل ذلك إلى

Gérard Dussouy, quelle géopolitique au 20 ieme siècle, paris :complex, 2001,

²³⁷ -pp21

²³⁸ - عبد النور بن عنتر ,نفس المرجع , ص 15

غاية نشرها كوسيلة لتحقيق الأمن الاجتماعي . و هو ما نحاول التطرق له فما هي الأبعاد الأمنية للسياسة المتوسطة الفرنسية و هل هناك تكامل بين الامونات الفرنسية في المنطقة المتوسطة .

المطلب الأول : الأمن القومي كمحدد للسياسية للسياسة المتوسطة الفرنسية:

يرى بوزان انه " نظرا لكون بنية النظام الدولي فوضوية (بدون سلطة عليا في معظم أبعاده التنظيمية سياسية, اقتصادية, اجتماعية....الخ) فإن البؤرة الطبيعية لقضايا الأمن هي الوحدات", و بما أن الدول هي الوحدات المسيطرة فإن الأمن القومي هو القضية المركزية²³⁹. و نلاحظ أن مقولة بوزان يغلب عليها ختم المدرسة الواقعية , حيث اقر انه في حالة الفوضى (إحدى أهم مسلمات الواقعية) يصبح الأمن القومي هو أهم امن تسعى الدول له , فالدوافع الجيوستراتيجية هي تحقيق الأمن القومي و هو الأمن الذي ركزت عليه الواقعية , و الذي تطرقنا له مما سبق في الفصل الأول, ووصلنا إلى استنتاج أن فرنسا تسعى من خلال سياستها متوسطة إلى تحقيق مصلحة الحفاظ على الأمن القومي . و بالتالي لن نحتاج إلى تفسير السياسة المتوسطة الفرنسية نظريا استنادا إلى الواقعية , على اعتبار أننا قمنا بذلك في الفصل الأول.

1- فرنسا بوابة لمنطقة غنية و متوترة :

منذ زمن بعيد جدا كان البحر الأبيض على الدوام مهدا للحضارات , و موضع مرور, و مركز لتبادل الأفكار و الخيارات و الرجال و نقطة التقاء . فإن إستراتيجية أية دولة تبدأ بأن تأخذ بعين الاعتبار بين جملة من الحقائق الجغرافية و الإنسانية لجيرانها الرئيسيين , و فرنسا بالرغم من تطلعها لما وراء الأطلسي أو الشرق الأقصى, رغم أن مساعيها كانت متواضعة نسبيا من وجهة نظر التاريخ, فقد تطلعت دوما نحو نهر الراين و حوض المتوسط²⁴⁰. فموقع أوروبا مقارنة بالبحر الأبيض المتوسط يجعل هناك

-B. Buzan, People, state and fear, op.cit. pp 21.
239

²⁴⁰- بول بالطا , المرجع سابق الذكر , ص 42.

السياسة المتوسطية الفرنسية

سبيلا لمهاجمة أوروبا من الجنوب أي عن طريق المتوسط نفسه ,²⁴¹ و بالنتيجة فمن الطبيعي أن مسألة الدفاع عن أوروبا تطرح في هذه المنطقة كما في مناطق أخرى.



خريطة 4: منطقة البحر الأبيض المتوسط

المصدر : www.marseille-innov.asso.fr/AMM/medit16.jpg

²⁴¹ - Annette Juneman, Euro Mediterranean relation after September 11: international, regional, and domestic Dynamics Edition Junemann.2003 , pp54

السياسة المتوسطية الفرنسية

 [إسبانيا](#),  فرنسا,  موناكو,  إيطاليا,  مالطا,  اليونان,  البانيا,  [Chypre](#),  تركيا,  البسنة,  كرواتيا,  سلوفينيا,  مصر,  اسرائيل,  لبنان,  سوريا,  تونس,  الجزائر,  المغرب

الجدول 7: الدول المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط

المصدر: [fr.wikipedia.org/wiki/Mer Méditerranée](http://fr.wikipedia.org/wiki/Mer_Méditerranée)

و كما توضحه الخريطة ,لعل ما يفسر الاهتمام الفرنسي أكثر من غيرها من الدول الأوروبية بالمنطقة المتوسطية يرجع لدوافع أمنية , فموقع فرنسا الجغرافي من الجهة الجنوبية في نهاية الإقليم الأوروبي مطلة على البحر الأبيض المتوسط يجعلها تكثر أكثر من باقي الدول الأوروبية على الحفاظ على الأمن بالمنطقة المتوسطية. و هو ما يفسر لنا الدفع الفرنسي الدائم للدول الأوروبية للاهتمام بالمنطقة المتوسطية و كذا يفسر لنا لحد بعيد رغبة فرنسا في قيادة قوات الحلف الأطلسي الجنوبية , فقد صرح ذلك من قبل بومبيدو أمام نادي الصحافة الوطنية في واشنطن في 24 شباط 1970 ملخصا فيه أهم اهتمامات فرنسا الثابتة و ذلك من وجهة نظر جغرافية محضة.²⁴²

و هو ما صرح به أيضا ميتيران في ماي 1982 : "تبقى الدول المتوسطية و الإفريقية أصدقاءنا

التقليديين" , فهي مناطق ذات أولوية بالنسبة لفرنسا في الميدان الأمني و قد أضاف " أنه من الواضح أن فرنسا ستسهر و تحترم ليس فقط التزاماتها لضمان امن أصدقائها , بل ستسهر على أن تكون شروط هذا الأمن مضمونة أفضل إذ أصبح ذلك ضروري.²⁴³

²⁴² - بول بالطا , المرجع سابق الذكر , ص 42.
²⁴³ - خطاب ألقاه في النيجر في 1982/5/20 :

السياسة المتوسطية الفرنسية

فالمنطقة المتوسطية تعتبر مصدرا لعدد من الصراعات , إذ أنها أكثر المناطق العالمية سخونة ليس فقط لأهميتها الإستراتيجية كونها تشكل إحدى مناطق العبور الأساسية إلى بقية مناطق العالم (كما تطرقنا له), و إنما من خلال الأحداث التي جرت و تجري فيها , نتيجة للرهانات المتنوعة و المتصارعة (الاقتصادية السياسية و الأمنية...الخ) لدى مختلف البلدان العربية المتوسطية و غيرها²⁴⁴. و غدت في ضوء ذلك مسرحا لحروب الإمبراطوريات و النزاعات الإقليمية و الدولية , و ساحة للتنافس الحاد تارة بين الدول الاستعمارية و تارة أخرى بين الشرق و الغرب (بين الرأسمالية و الشيوعية), و فوق ذلك فإنها إحدى مناطق الاحتكاك المباشر بين العالم الصناعي في شماله و بلدان العالم الثالث في جنوبه²⁴⁵.

و مثلما كانت بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط في الماضي المركز الحيوي و منطقة تأثر مستمرة على مر العصور , فإن السلام فيها يعد اليوم سلاما لكل العالم ليس لأنها واحدة من اقل مناطق العالم استقرارا , و إنما لكونها تضم مجموعة من العلاقات الصراعية بين بلدانها و الدول المجاورة لها , و لتنوع مشاكلها و تشابكها و بالتالي فالمنطقة من وجهة النظر الفرنسية منطقة غير مستقرة و غير آمنة²⁴⁶. و على اعتبار أن المنطقة تشكل امتدادا جغرافيا لغالبية الأراضي و الشواطئ الأوروبية, إضافة إلى ما تشكله المنطقة المتوسطية من بحيرة هائلة من الطاقة البترولية التي تشكل عصب الاقتصاد العالمي و الأوروبي خصوصا²⁴⁷, فإن فرنسا أدركت أهمية الأمن بالمنطقة المتوسطية و تأثيره على الأمن القومي الفرنسي فالاستقرار في المنطقة يؤثر على استقرار و امن فرنسا و هو ما جعلها تأخذ بعين الاعتبار امن المنطقة المتوسطية.

* Politique étrangère de la France, textes et document , la documentation – française .Avril- Mai-Juin.1982.pp69

-Annette Juneman , op. cit .pp 55

244

-Ibid P 56

245

246 - علي الحاج ,المرجع السابق الذكر , ص 273

247 - نفس المرجع , ص 374.

السياسة المتوسطة الفرنسية

فالمنطقة وجهين لعملة واحدة , فمن جهة تشكل منطقة إستراتيجية و قوية, و من جهة أخرى منطقة غير مستقرة. و أمام هاذين الوجهين كانت فرنسا مضطرة إلى الاهتمام بالمنطقة و جعلها من أولويات سياستها الخارجية , خصوصا و أن المنطقة تشهد قضايا إقليمية فرعية متميزة لا يمكنها أن تسقط أو تزيل أهمية المقاربات الإقليمية الواسعة لمشاكل الأمن.

فقد أدركت فرنسا منذ مؤتمر هلسنكي 1973 - مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا- CSCE أين تبنت الدول الأوروبية العضوة مسار هلسنكي Helsinki Process , مقارنة أمنية تعتمد على تعدد أبعاد الأمن و كذلك منح أهمية لإجراءات الوقاية و بناء الثقة²⁴⁸. إن اعتماد سياسة متوسطة فرنسية في إطار الاتحاد الأوروبي, هي إحدى أهم الآليات التي يمكن من خلالها تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي.²⁴⁹ فقد أدركت فرنسا أن الضفة الجنوبية للمتوسط هي المصدر الحقيقي للاستقرار (l'instabilité) و الامن

(l'insécurité) , من خلال الهجرة السرية, الجريمة المنظمة التطرف و الإرهاب....الخ و هو ما يعرف بالمصادر الجديدة للخطر²⁵⁰. الذي لم يعد نابعا من التهديدات التقليدية التي تطرقنا لها (الموقع الجغرافي) فحتى حالات الاستقرار التي تميز البيئة الداخلية لدول الجنوب تعتبر مصدرا محتملا لتهديد امن المنطقة المتوسطة ككل. فالعلاقات الدولية تشهد حالة من الربط Linkage بين الأنظمة الفرعية أو الإقليمية و هو ما لطلق عليه اسم " نظرية الأمن الشامل",

التي تؤكد أن ثورة المعلومات و تكنولوجيا الاتصالات زادت من احتمالات انتشار الاستقرار, فهو ينتشر تلقائيا إلى المناطق المجاورة بنفس الدرجة و بنفس الحدة²⁵¹

²⁴⁸ - العميد إبراهيم حماد, "اتفاقيات التعاون الأمني العربي و الأوروبي : رؤية مستقبلية". في: العلاقات العربية و الأوروبية حاضرها و مستقبلها, باريس: مركز الدراسات العربية العربي- الأوروبي, ط1, ص 173

²⁴⁹ - نفس المرجع , ص 172

²⁵⁰ - علي الحاج , مرجع سابق الذكر , ص 289.

²⁵¹ - العميد إبراهيم حماد, المرجع سابق الذكر, ص 173

السياسة المتوسطة الفرنسية

خصوصا و أن المنطقة من وجهة نظر فرنسية تعاني من الاستقرار في عدة ميادين و هي التي تشكل المخاطر الجديدة و يمكن حصر أهمها في :

- تنامي الحركات الأصولية في بلدان المنطقة المتوسطة و امتدادها , ما يهدد الوجود الفرنسي خاصة و الأوروبي عامة (ذا الماضي الاستعماري) و استثماراته الهائلة في المنطقة.
- النزاعات و الصراعات ذات الطبيعة الإقليمية أو المحلية و في مقدمتها الصراع العربي - الإسرائيلي , و استشراف ظاهرة العنف بشتى صورها في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط.
- التحدي الديموغرافي المرتبط بالأوضاع السكانية و الهجرة من الجنوب المتوسط إلى شماله نتيجة الفوارق الكبيرة بين كلا الطرفين , و عدم انتشار الاستقرار السياسي لأنظمة المنطقة المتوسطة و انعدام الديمقراطية و انتهاكات حقوق الإنسان.
- الإدراك الأمريكي بأهمية المنطقة و العمل على إقامة النظام " الشرق الأوسطي " و توجيه الحلف الأطلسي جنوبا تحت رئاسته, و هو ما يهدد الهيمنة الأوروبية عموما و فرنسية خصوصا بالمنطقة.
- امتلاك هاته الدول الدول للأسلحة الدمار الشامل و هو ما يهدد الأمن القومي الفرنسي²⁵².

2 الإرهاب و الأمن القومي الفرنسي:

إذا كان الإرهاب الدولي يوقع ضحايا كثيرة , فإن الإرهاب الوطني أو الداخلي هو اشد فداحة, و الأوسع انتشارا, فله القدرة على التأثير على المصالح الفرنسية بالمنطقة المتوسطة , إضافة إلى سرعة انتشار انعكاساته إلى البيئة الداخلية الفرنسية و لعل ما حصل في الجزائر, مصر و تركيا أفضل دليل على ذلك²⁵³. فبعد الحرب الباردة لم يعد التهديد ناجم عن الثنائية القطبية , و بهذا تغير التهديد إلى "العدو الأخضر" بدلا من "

²⁵² - علي اومليل , "الحلف الأطلسي و الإسلام", الشرق الأوسط , العدد 114. مارس 1995, ص ص 3-5

²⁵³ - علي الحاج , مرجع سابق الذكر , ص 289.

الخطر الأحمر" , و أصبحت الحركات الإسلامية هي مصدر التهديد الجديد.²⁵⁴ رغم أن الجنوب المغلوب على أمره و المنقسم على نفسه و الذي يعاني من صعوبات جمة على كل الأصعدة كيف يستطيع أن يشكل كل هذا التهديد ليس في فرنسا فقط بل بالعالم بأسره.

و في هذا السياق جاءت أطروحة صدام الحضارات ل صامويل هنتجتون مقترحة قراءة " حضارية أمنية"²⁵⁵ و هو ما زاد الطين بلة حيث أن فرنسا كغيرها من الدول الغربية أصبحت تنتظر للإرهاب من حركات متطرفة تهدد امن هاته الدول الناشئ فيها, و التي تحتاج إلى مساعدتهم للقضاء عليه, إلى النظر إليها نظرة معادية على أنها دول متطرفة و إرهابية (Rogue state). وقد زاد من قوة هذا التهديد التضخيم الأمريكي للظاهرة , و هذا في ظل إستراتيجيتها في البحث عن " العدو الضائع" أو " التهديد الضائع" بدلا من التهديد السوفياتي الذي زال , حتى أن مستشار الأمن القومي السابق , زبيغنيو بريجنسكي لم يجد حرجا في إعلان الجهاد ضد " الهلال الإسلامي" الذي يمكن أن يشكل كتلة اقتصادية بامتداده غير محدد المعالم , إذ يمتد عبر شمال إفريقيا و الشرق الأوسط باستثناء إسرائيل و ربما تركيا أن رفضتها أوروبا نهائيا , أي المنطقة المتوسطة²⁵⁶. و قد أعطت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نفسا جديدا و مصداقية لأطروحة هنتجتون الأمريكية ذات الأبعاد الإستراتيجية و التي لقت قبول و تصديق أوروبي و هو ما انعكس على سياستها . و بهذا أصبحت القراءات ذات المقاربة الثقافية و الحضارية تتعدد و تتكاثر في الغرب خصوصا بعد أحداث ال 11 سبتمبر مما جعل ثنائي " البرابرة و الحضارة" احد ابرز فئات القراءة التحليلية للعلاقات الدولية اليوم, كما يظهر من الدراسة القيمة ل مارك سولتر التي تأثرت بها بسيكولوجيا متخذي القرار الفرنسي, ليروا في البرابرة" الجنوب الإرهابي" و الحضارة" فرنسا العظيمة".

254 - نفس المرجع.

255 - عبد النور بن عنتر , مرجع سابق الذكر , ص 118.

256 - علي الحاج , مرجع سابق الذكر , ص 13

و بالتالي فالإرهاب في الجنوب أصبح يشكل هاجسا أمنيا بالنسبة لفرنسا خصوصا في ظل قرب المنطقة و انتشار التهديدات الأمنية من منطقة لأخرى , و هو ما أدى بفرنسا إلى صياغة سياسة متوسطة لها و بلورتها في إطار أوروبي.

3- فرنسا و حظر أسلحة الدمار الشامل :

إضافة إلى مشكلة الهجرة السرية و الإرهاب اعتبرت الدول الأوروبية و فرنسا خصوصا أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يشكل احد مصادر الخطر على الأمن القومي الفرنسي , أي انه " طبقا لتصورات الفكر الاستراتيجي الغربي فإن استمرار ارتفاع مستويات التسلح في المنطقة المتوسطة , سوف يحدث نوعية عالية من القدرات التسليحية لهذه الدول , و هذا من شأنه أن يغير طبيعة التحديات العسكرية التي تواجهها القوى الغربية من هاته الدول²⁵⁷ . و هو ما قد يؤدي إلى مأزق امني (Security Delimma) , فانتشار أسلحة الدمار الشامل المصحوب بحالات عدم الاستقرار في العلاقات بين دول الضفة الجنوبية للمتوسط تعتبره فرنسا تهديدا مباشرا للأمن الأوروبي, حيث يمكن أن تؤدي هاته الصراعات إلى استعمال محتمل لهاته الأسلحة (رغم استبعاد هذا الاحتمال) , لهذا حاولت فرنسا في ظل الاتحاد الأوروبي إلى جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل , و ذلك في مؤتمر برشلونة 1995 بالدعوة لحد المبالغة في تكديس الأسلحة التقليدية²⁵⁸ . حيث تم الضغط على الدول العربية بما فيها مصر و الجزائر للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية , و استطاعت الوصول على توقيع الدول العربية على تمديد إلى أجل غير مسمى معاهدة حظر الأسلحة النووية عام 1995 , و التي تم إعفاء إسرائيل منها رغم أن الدول المتوسطية أكدت أنها لا تسعى لحياسة أسلحة نووية . فمصر جمدت برامجها عام 1982 ووقعت على معاهدة الحظر النووي , أما

²⁵⁷ - علي ناصر محمد , " دور أوروبا في النزاعات الداخلية العربية " , في : العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها , باريس: مركز الدراسات العربية العربي- الأوروبي ص 165

²⁵⁸ - Christine Parsderfer, " La politique méditerranéenne de l'union européenne":

الجزائر فلم تطور برامج نووية عسكرية و انضمت لنفس المعاهدة , أما ليبيا فقد تخلت مؤخرا عن كل برامجها (المحدودة جدا) بينما ليس لسوريا برامج نووية بل بعض البرامج الكيميائية. و رغم ذلك لازالت مسالة الدمار الشامل في المنطقة تشكل هاجسا امنيا لفرنسا فلازالت قضية امتلاك الجزائر أسلحة نووية تظهر من حين لآخر بدا بالتقرير الذي أصدرته المخابرات الاسبانية في جويلية 1997 تحذر فيه من برنامج نووي للجزائر لتعود من جديد هذه القضية إلى الواجهة بعد صدور مقال لهنري سوكولسكي حول انتشار السلاح النووي²⁵⁹ .

و أخيرا كتاب للفرنسي **Bruno Tertrais** تحت عنوان « le marché noir de la bombe »

ليؤكد لنا من جديد التخوفات الفرنسية من الإمكانات الجزائرية من الوصول إلى تشكيل قنبلة ذرية²⁶⁰.

فلازالت فكرة امتلاك الدول المتوسطة سلاح نووي تخيم على المخيلة الفرنسية و تفرعها حتى فكرة تخيل ذلك. فمثلا بالنسبة للألماني يواخيم كراوز تشكل التهديدات العسكرية المباشرة المرتبطة بالانتشار و المقترنة بالصواريخ الباليستية و أسلحة الدمار الشامل, مشهدا قد تواجهه دول أوروبا الغربية في مستقبل قريب. رغم أن التناقض يكمن في أن إسرائيل التي تمتلك الأسلحة النووية خصوصا و أن نفقاتها الدفاعية لا تؤثر على اقتصادها بشكل كبير بفضل الدعم الأمريكي , لا تشكل في منظومة التفكير الفرنسي خطرا على قدر ما يشكله باقي دول المنطقة المتوسطة²⁶¹ الذين كانوا و لازالوا تابعين لفرنسا و حلفائها.

و هو ما يؤكد لنا أن أي مشاريع للشراكة أو التعاون, بين فرنسا و أوروبا من جهة و دول المنطقة المتوسطة من جهة أخرى , تبقى تخيم عليها عدم الثقة حتى مع الدول ذات الأنظمة القريبة منهم بل و الحليفة لهم, و هو ما يطرح تساؤلات عن جدوى الترتيبات

²⁵⁹ - عبد النور بن عنتر , المرجع سابق الذكر , ص 142
B.Djilali, « Les accusations sur le nucléaire algérien reprennent », revue algérienne
²⁶⁰ -Liberté, 23_09_2009

²⁶¹ - عبد النور بن عنتر , نفس المرجع , ص 147

السياسة المتوسطية الفرنسية

الأمنية بين الضفتين , كما انه يعطينا فكرة مبدئية عن نوع الشراكة التي تكون بين طرفين لا يتمتعان بنفس الصلاحيات رغم أن الشراكة تعني التساوي , رغم أن الطرف الفرنسي و الأوروبي يسمح لنفسه بان يشكل تهديدا على المنطقة المتوسطة ب امتلاكه للأسلحة و يرفض أن يتمتع الطرف الآخر بنفس الصلاحيات.

و بالتالي ففرنسا تهدف من خلال سياستها المتوسطية إلى مراقبة التسلح بالمتوسط , و في ظل

المعضلة الأمنية التي تعيشها فرنسا التي عبر عنها **جون هرز** في بداية ال 50 آت في أن غياب إدراك طرف ما بإمكانات الطرف الثاني و هو ما يشكل تهديدا اكبر من تهديد الإمكانات . فإن فرنسا قد طبقت بجدارة فكرة **كينيث والتز** في أن الاتصال هو أحسن بديل للتخفيف من المعضلة الأمنية, فاهتمام فرنسا بالمنطقة المتوسطة و جعلها من أولويات سياستها الخارجية رغم أنها تشكل تهديدا لها, يدخل في الإطار التعاون الأمني و عقلنة طرق حلها للمشاكل التي تواجهها عن طريق الاتصال و الحصول على المعلومات الضرورية فيما يخص التسلح و كذا الإرهاب بالمنطقة و ميكانيزماته , و كذا التعاون مع هاته الدول للحد من الهجرة السرية , و الجريمة المنظمة , و المخدرات الخ و هذا ما يظهر من خلال اتفاقات الشراكة التي قامت بها و طغيان البعد الأمني فيها - كما سنتناوله لاحقا-

و بالرغم من ذلك فمن أهم أبعاد السياسة المتوسطية الفرنسية أيضا , و كما استطعنا الوصول إليه من خلال دراسة تطور السياسة المتوسطية الفرنسية يمكن أيضا أن نقول هاته السياسة ليست ذات بعد إقليمي متوسطي مثل السياسة الاسياوية الفرنسية مثلا , و إنما هي سياسة إقليمية ذات بعد عالمي. ففرنسا ترى بالمنطقة منطقة نفوذ وراثتها تاريخيا فتري انه من خلال توطيد علاقاتها مع دول المنطقة تستطيع فرنسا التأثير على مواقفها, و بذلك تستفيد من دعمها في المؤسسات الدولية بفضل هذه البلدان , خصوصا و انه الدور الجديد الذي تلعبه كحامية القانون الدولي, ففرنسا تعتبر نفسها قوة عظمى من الحجم المتوسط فاهتمام فرنسا بالمنطقة يتعدى التهديدات ليكون بمثابة سياسة ذكية

فرنسية لإثبات وجودها عالميا و ما زاد من ذلك الاهتمام الأمريكي بهاته المنطقة , و الذي اعتبرته فرنسا و الدول الأوروبية تهديدا مباشرا لها مما أدى إلى إعادة تفعيل مسارات الشراكة الاورومتوسطية²⁶² . فقد أبدت الوم ا اهتمامها بالمنطقة خصوصا المغرب العربي في إطار الحلف الأطلسي , و توجيه الحوار نحو متوسطي- أطلسي. ففرنسا تؤمن بمقولة ماهان " المتوسط لن يكون سوى لقائد واحد قوي و مهيمن و هو الذي يطورها في كل الميادين , و إلا سوف يكون مسرح نزاعات".²⁶³

المطلب الثاني : الأمن الاقتصادي محدد للسياسة المتوسطة الفرنسية

سيطرت و حتى وقت قريب مقاربة تقليدية واقعية التصور على قضية الأمن و ذلك باختزاله في المجال العسكري إلا انه تم تبني خصوصا بعد الحرب الباردة مفهوم اشم للامن يضم الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.²⁶⁴ فحتى وان قام الباحث الفلسطيني يزيد صايغ بإعطاء صيغة موسعة للأمن تشمل الدفاع عن القيم الوطنية , البقاء , الوحدة الترابية, بقاء الدولة, ضمان سلامة السكان, إيجاد ظروف اقتصادية للرخاء ,²⁶⁵ هاته الأخيرة التي تبقى من أهم دوافع السياسة الخارجية للدول فرغم أن البعد الاقتصادي ليس حديثا إلا أن المفهوم الجديد للأمن الشامل و الكتابات الليبيرالية خصوصا النيوليبرالية التي ركزت على أهمية الأبعاد الاقتصادية في العلاقات الدولية كان لها دور كبير في إضفاء هذا البعد على السطح. و جعلها احد أهم أولويات السياسة الخارجية للدول²⁶⁶ . فالأمن الاقتصادي هو القدرة على الاكتفاء و ضمان بقاء الإنسان من خلال توفير له الحاجات²⁶⁷.

و بالتالي فتحقيق الأمن الاقتصادي تبقى احد أهم مصالح الدول و احد أهم مصالح السياسات الخارجية للدول و فرنسا لا تختلف دوافعها عن باقي الدول, فالمصلحة في تحقيق الرفاهية و البقاء و توفير حاجياتها هي التي تحكم شق كبير من سياستها

²⁶² - Stanelly Hoffman.op.cit

²⁶³ - Bernard Ravenel , « Méré commune , Sécurité commune. »:

<http://confluences.ifrance.com/numeros>

²⁶⁴ -عبد النور بن عنتر , المرجع سابق الذكر, ص16

²⁶⁵ - نفس المرجع .

²⁶⁶ - Frédéric Charillon.op.cit.p 193

²⁶⁷ -محمد شريف بشير. الأمن الاقتصادي للناس:

www.islamonline.net/arabic/articles08.html

السياسة المتوسطة الفرنسية

المتوسطة, فما هي أهم النقاط التي يتعلق بها الأمن الاقتصادي الفرنسي بالمنطقة و كيف يمكن للمنطقة المتوسطة أن تجسد المصالح الاقتصادية الفرنسية?
لعل المدرسة الليبرالية أحسن من أدركت العلاقة بين الأبعاد الاقتصادية و السياسية فبتعدد العائلات الليبرالية و اختلاف اتجاهاتها تتفق كلها على أهمية البعد الاقتصادي في العلاقات الدولية فهناك دافع و مصلحة اقتصادية دوما في السياسة الخارجية للدول .
فقد أعطت الليبرالية منظورا جديدا لفهم العديد من التفاعلات الدولية من النزاعات إلى التعاون و الاندماج²⁶⁸. فهذا التفسير ساعدنا كثيرا في فهم البعد الاقتصادي في السياسة المتوسطة الفرنسية . فقد أدركت فرنسا مبكرا الأهمية الاقتصادية للمنطقة و مدى تأثيرها على أمنها الاقتصادي و يمكن حصر أهم الأبعاد الاقتصادية للسياسة المتوسطة الفرنسية في:

- تعتبر المنطقة المتوسطة بالنسبة لفرنسا مصدرا أوليا للطاقة و الموارد الأولية و ذلك على اعتبار أن المنطقة كما تطرقنا له سابقا تتمتع بإمكانيات طاقوية كبيرة .
فلا زال تدفق البترول احد أهم الأبعاد الاقتصادية للسياسة المتوسطة الفرنسية منذ القدم ففرنسا تعتمد على نفط المنطقة فمثلا الجزائر تحتل المركز الثامن بالنسبة إلى احتياطات العالم من الغاز و التي تقي بحوالي ستة و ثلاثين بالمائة من احتياطات فرنسا من الغاز .²⁶⁹

و على هذا الأساس فللمنطقة وضع حساس في الأمن الاقتصادي الفرنسي و أمنها الشامل خصوصا و أن النفط يشكل في العالم الحالي مادة حيوية و إستراتيجية تبنى عليها سياسة الدول الكبرى.²⁷⁰

- إيجاد أسواق لصادراتها من السلع و الخدمات و الرساميل عن طريق إقامة منطقة تجارة حرة مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق المنطقة المتوسطة التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية .²⁷¹ و هو ما يفسر سعي فرنسا في إطار الشراكة الأوروبية المتوسطية إلى إقامة منطقة تجارة حرة فهي تهدف إلى تعميم مبادئ الليبرالية الاقتصادية و تكشف هذا الهدف تقارير الأوروبية الرسمية التي ترسم ل

²⁶⁸ - Frederic Charillon.op.cit. p197

²⁶⁹ - Rodney Wilson,"the economic Relation of the middle East: Toward Europe or Within the Region ?" Middle East.vol 48. no 2(spring 1994) pp 274-275

²⁷⁰ - Samuele Furfari,Le monde et l'énergie: enjeux géopolitique. V1;Paris :L'Harmatan, p

²⁷¹ -علي الحاج, مرجع سابق الذكر , ص 237

السياسة المتوسطية الفرنسية

منطقة للتبادل الحر مع 2010 كتاريخ نهائي للإنشاء التدريجي لهذه المنطقة التي تهدف إلى إرساء التبادل التجاري و إلغاء الحواجز الجمركية على النمط الذي تتبعه أمريكا مع جيرانها ²⁷² . وهو ما طرحته منذ مؤتمر برشلونة 1995 و تبرز أهمية هذا البعد من خلال مقارنة مستوى التبادل التجاري القائم بين دول الاتحاد الأوروبي عموما وفرنسا خصوصا و البلدان المتوسطية من جهة و بين هذه الدول و باقي دول العالم من جهة أخرى ²⁷³ .

الدول	تركيا	إسرائيل	الأردن	لبنان	فلسطين	سوريا	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	تونس
الاستيراد	1,297	0	96	0	0	5	0	0	0	18	44
التصدير	36	42	9	0	0	208	3,055	1,706	562	2	105

جدول 8 تصدير و استيراد الدول المتوسطية للبترو (Billion Cubic Feet)

2008

الجدول رقم 9 : تصدير و استيراد البترول بين دول العالم في 2004

	أوروبا	أمريكا الشمالية	آسيا	أمريكا اللاتينية	إفريقيا	الشرق الأوسط	مجموع
الشرق الأوسط	3094.3	3114.1	10432.0	130.0	586.6	440	179347
إفريقيا الشمالية	1981.3	575.8	92.3	87.1	21	8.6	2785.3
إفريقيا (الباقي)	526.1	961.4	468.2	246.2	221.0	0.0	2422.9
آسيا	0.0	43.4	512.8	0.0	0.0	0.0	556.2
أمريكا اللاتينية	87.2	1356.0	55.2	641.6	0.0	0.0	2140.0
المجموع	22	23	45	4	3	2	100

المصدر Samuele Furfari, Le monde et l'énergie: enjeux

géopolitique. paris, l'harmattan , V1, 2007, p67

²⁷² - Euro-Mediterranean Partnership, " 5 years of Partnership 25 years of cooperation " ,Country Profiles ,EU. Maghreb. Bilateral Relation between the European Union and the three Mediterranean Partnership of the Maghreb (Algeria- Morocco- Tunisia) European commission External Relations. December 2000: <http://www.europa.eu.int/comm/external-relqtion>

²⁷³ -Trade between the European Union an it' s Mediterranean Partners ,European Union and its Partners in the Mediterranean ,Europe commission .Publications unit.Brussels.January.1997.p 2

السياسة المتوسطية الفرنسية

حيث يتبين أن البلدان المتوسطية تشكل سوقا واسعا و أساسيا للصادرات دول الاتحاد الأوروبي عموما التي بلغت نسبتها 50.70مليار يورو عام1995 و 71.827 مليون دولار أمريكي عام 1998 في حين بلغت نسبة وارداتها من بلدان المنطقة 33.40مليار يورو عام1995 و 42.747 مليون دولار أمريكي عام1998.

كما بلغت نسبة المبادلات التجارية لبلدان المنطقة المتوسطية مع دول الاتحاد الأوروبي 52/ من إجمالي مبادلاتها التجارية عام 1999أما نسبة صادرات باقي دول العالم إلى المنطقة فقد بلغت 56.376 مليون دولار أمريكي عام 1998في حين بلغت نسبة وارداتها 34.976 مليون دولار أمريكي في نفس السنة ولقد بلغت نسبة واردات البلدان المتوسطية من دول الاتحاد الأوروبي عام 1999 ما يعادل 39.2/ من إجمالي الواردات المتوسطية.²⁷⁴

و رغم ذلك تبقى فرنسا من أكثر الدول الأوروبية تعاملًا مع المنطقة المتوسطية و خصوصا منطقة المغرب العربي فلم تتوقف فرنسا على تطوير و تعزيز حصتها في التجارة مع المغرب العربي خصوصا الجزائر بالولوج إلى السوق الجزائرية خاصة ففي سنة 1999كانت حصة فرنسا من السوق الجزائرية 25.79/ بعيدا أمام حصة الموم التي تقدر بنسبة 11.2/ و إيطاليا 10.5/ و ألمانيا 8/ و إسبانيا 5.3/ فالجزائر هي الشريك الأول لفرنسا بين هاته الدول حتى أمام تونس و المغرب.²⁷⁵

و تجدر الإشارة أن 96/ من الصادرات الجزائرية إلى فرنسا عبارة عن محروقات . أما التصديرات الفرنسية إلى الجزائر فهي عبارة عن تجهيزات مهنية 24/ مواد استهلاكية 21/ تجهيزات آلية و سيارات 20/ مواد غذائية زراعية 18/ مواد وسيطة 17/²⁷⁶.

و ضمن الإرادة الفرنسية الهادفة إلى الاستفادة من الطاقة الجزائرية تم إبرام عدة اتفاقيات و التوقيع على العديد من العقود كانت بمثابة الإطار القانوني الذي من شأنه أن يقرب أكثر بين البلدين كعقد الشراكة المبرمة بين غاز دي فرانس و

²⁷⁴ -علي الحاج، مرجع سابق الذكر، ص 235

²⁷⁵ - La république Algérienne Démocratique Populaire, Note sur les relation Algéro-Française Alger :Le Ministère des affaires étrangères, mai 2004 ,p05

²⁷⁶ -Les relations Franco- Algérienne. P1 :

<http://www.France- Diplomatie.fr>

سونا طراك حول التنقيب عن حقول الغاز في الصحراء الجزائرية و تسويقه كما وقعت الجزائر مع شركة فرنسية في 2000 على عقد ب 364 مليون اورو حول انجاز أنبوب توصيل البترول ما بين ورقلة وميناء ارزيو و شركة أخرى فرنسية التي وقعت على عقد ب 120 مليون اورو للتنقيب على حقول الغاز.²⁷⁷

و تعتبر الجزائر سوى واحدة من بين باقي الدول المتوسطية التي عملت فرنسا على تحقيق مصالحها الاقتصادية كما يحلوا لها فقد استطاعت فرنسا أن تستفيد من هاته الدول سواء في الصادرات أو الواردات فهي تستورد خصوصا الطاقة و هو ما تحتاجه و تصدر ما تعرف فيه فائض و ما لا تستطيع بيعه في سوقها الداخلي أما تكنولوجيا الأسلحة فهي لا تعترف نفس شدة الوتيرة.

- كما أن فرنسا أدركت و كما قلنا سابقا أن امن المنطقة يؤثر في أمنها و امن المنطقة الأوروبية ككل فقد تأكدت فرنسا أن أمنها مهدد بأمن المنطقة الجنوبية²⁷⁸.

و على اعتبار أنها تعاني من مشاكل عديدة كالإرهاب و البطالة و ضعف مستوى المعيشة فقد خشيت فرنسا من تطورات أحداث الجزائر التي حصلت في منتصف ال 90ات من القرن ال 20 و تنامي التيار الإسلامي في شمال إفريقيا و الخوف من أن تنتهج هاته التيارات سياسات معادية لفرنسا و لذا كانت ترى في أن تفعيل الاقتصادي و تقديم المساعدات أحسن السبل للحد من هاته التيارات.²⁷⁹

- من بين أهم الأبعاد الاقتصادية الفرنسية في المنطقة المتوسطية مشكلة الهجرة فازدياد حدة المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية و نتائجها السياسية على الأمن و الاستقرار في جنوب شرق المتوسط و انعكاس ذلك على أوروبا عامة و خصوصا فرنسا في شكل مباشر الهجرة.²⁸⁰ هو ما دفع الأوروبيين إلى محاولة تشخيص المشكلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي تعانيها البلدان المتوسطية و التي يعتقد أن سببها يعود إلى التخلف و الضعف في البنية الاقتصادية التي تشكل تحديا خطيرا لتنامي ظاهرة الهجرة و ما يمكن لظاهرة الهجرة في بعدها

²⁷⁷ - " <http://www.Sénat.fr> "

²⁷⁸ - Gérard Kebabdjian , Economie Politique du Régionalisme: le cas euro- mediterrannien. Professeure paris5 : [region- developpement.univ-tln_r 19_kebabdjian.pdf](http://region- developpement.univ-tln.fr/19_kebabdjian.pdf) a l'université de

²⁷⁹ - الهاشمي الطرودي, "الفضاء الأوروبي المتوسطي الخلفيات و الأهداف و الاستراتيجيات", الحياة. 1995/11/5

²⁸⁰ - وليد محمود عبد الناصر, "التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف", السياسة الدولية, العدد 12, (أفريل

السياسة المتوسطية الفرنسية

الاقتصادي أن تأثر على مستوى المعيشة ونقل المشاكل الاقتصادية من البلدان المتوسطية إلى فرنسا خصوصا و أن فرنسا تعرف أكبر نسب الهجرة .²⁸¹ لذا ففرنسا و الاتحاد الأوروبي تسعى لمساعدة الدول المتوسطية عبر تنمية اقتصادية لرفع التحديات التي تواجهها و الذي يشكل استمرارها خطرا على الأمن و المصالح الأوروبية فعلى سبيل المثال أدى ازدياد عدد المهاجرين المغاربة إلى دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة إلى عدم قدرة الدول الأوروبية على إعادة هذه الأعداد أم منع تدفق أعداد جديدة و هو ما دفع فرنسا إلى تطوير سياساتها اتجاه هاته المنطقة عبر عقد مؤتمر الشراكة الاورو-متوسطية الذي يهدف إلى تقوية اقتصاد هاته الدول²⁸² . و بالتالي فالدعم الفرنسي الاقتصادي لهاته الدول يرجع أساسا كمحاولة للوقاية من مشاكل الهجرة الاقتصادية و السياسية و الثقافية خصوصا و أنها لم تستطع التحكم في هاته الظاهرة على أرضها و بالتالي فهي تحاول معالجة المشكل من جذوره .

النسبة المؤوية للبطالة	
الجزائر	30 %
مصر	20 %
فرنسا	12.4 %
إسرائيل	7.5 %
لبنان	35 %
المغرب	16 %
سوريا	7.5 %
تونس	16.2 %
تركيا	12.6 %

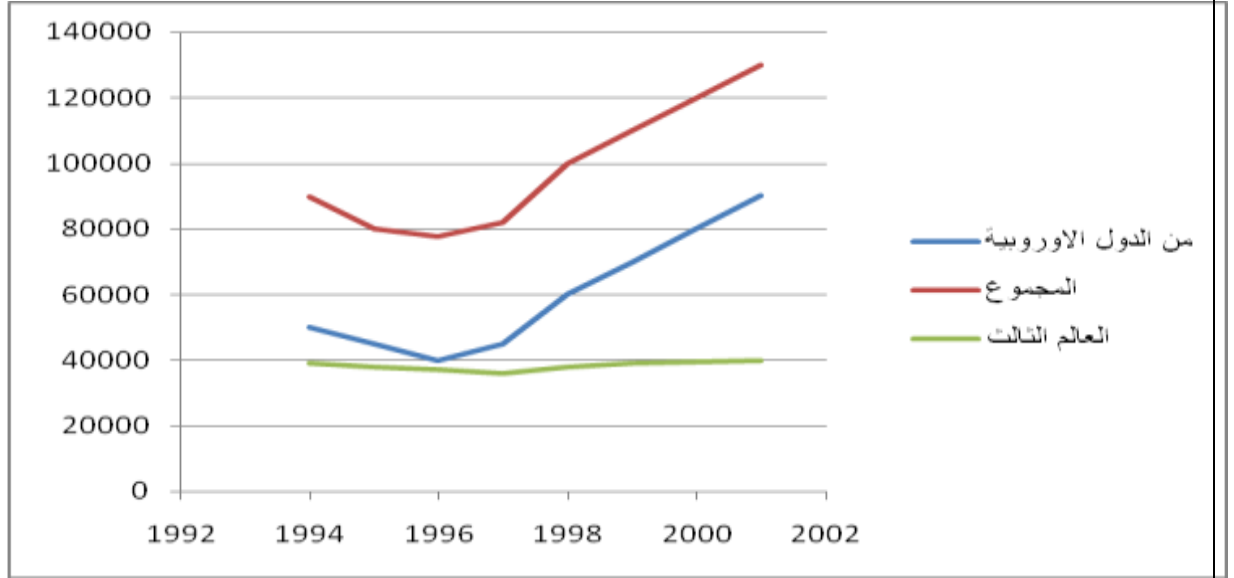
جدول 10 معدلات البطالة في بعض دول المتوسط 2002

المصدر : احمد عبد الله الأمواج العاتية الاضطراب الاجتماعي في منطقة المتوسط
السياسة الدولية العدد 151, 2003 يناير .

²⁸¹ - Stanley Hoffman, "A new World and its troubles», *foreign affaires*, vol 69 .1990, pp 42,61

²⁸² - وليد محمود عبد الناصر, المرجع السابق الذكر, ص 112

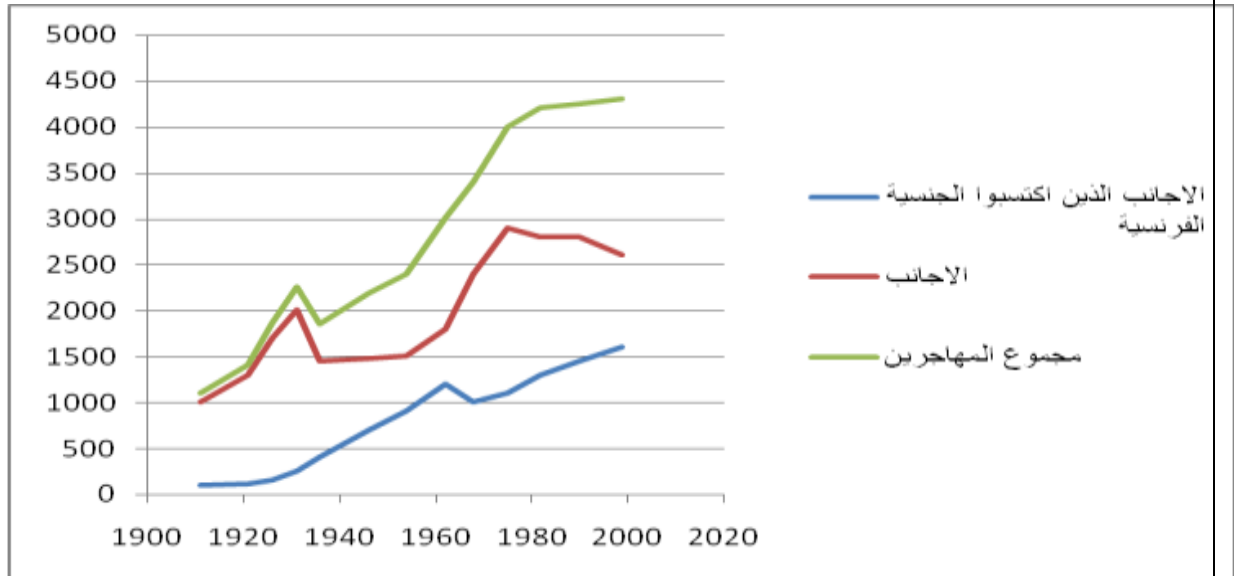
السياسة المتوسطية الفرنسية



المنحنى الثاني منحنى الأجانب المتدفقين لفرنسا

Samuele Furfari, Le monde et l'énergie: enjeux

géopolitiques.paris, l'harmattan , المصدر V1, 2007, PP56



منحنى 3: منحنى نمو عدد المهاجرين في فرنسا

Samuele Furfari, Le monde et l'énergie: enjeux géopolitiques.

Paris, l'harmattan , المصدر V1, 2007, PP56

- تسعى فرنسا من خلال سياسة متوسطية إلى تفعيل الاتحاد الأوروبي و حتى
و إن يظهر أنهما مجالين إقليميين مختلفان و ينتميان إلى سياستان فرنسيتين
مختلفتين إلا أن فرنسا تسعى من خلال توجيه الاتحاد الأوروبي إلى المنطقة
المتوسطة تجريب سياسة أوروبية موحدة فهي تسعى إلى تطوير عملية

الاندماج الأوروبي من خلال الحد من الآثار السلبية التي تنعكس عليه نتيجة تدهور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية لبلدان شرق وجنوب حوض البحر الأبيض المتوسط. فهي تعمل على إبراز الاتحاد الأوروبي كقوة اقتصادية دولية قادرة على التأثير في حل الأزمات الإقليمية الطارئة. فرنسا تسعى إلى تجريب الاتحاد الأوروبي و فعاليته من خلال محاولة توحيد السياسة المتوسطية.

المطلب الثاني : الأمن الثقافي كمحدد للسياسة المتوسطية الفرنسية

إن البعد الثقافي و الحضاري يحتل دورا مهما في السياسة المتوسطية الفرنسية خصوصا وانه احد أولويات السياسة الخارجية الفرنسية منذ القدم. إلا أن الظواهر الدولية الجديدة (من العولمة و الظواهر العابرة للحدود, تدفقات الهجرة, الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية , تحكم مصالح أجنبية في الثروات الوطنية, الاندماج في الكيانات أوسع) جعلت المجتمعات مهددة أكثر من الدول فأصبحت هاته الأخيرة ترى وظائفها تتغير دون مراجعة لسيادتها فالدول ترى هويتها مهددة من طرف هاته الظواهر المتقاطعة . و بالتالي أصبحت الهوية مهددة أكثر من الأمن القومي, فلازال الخوف من انعدام الأمن لكن امن من نوع آخر متعلق بالسلوكيات غير المادية كالهجرة, ضياع القيم الثقافية, وأنماط المعيشة. وبالتالي فالأمن الاجتماعي مرادف للبقاء الهوياتي و هذا يعني التميز بين نحن و هم بمعنى من يشكل تهديدا وجوديا لبقاء "نحن" (سواء كان عرق أو جماعة دينية) يعتبر فرضيا امنيا²⁸³. فالبقاء و الحفاظ على نحن لازال أساس السياسة الخارجية و لكن نحن بالمعنى الهوياتي أي بالجانب الغير المادي. فالمنطق الثقافي الفرنسي في المتوسط لا يختلف عن هذا السياق ففرنسا كانت منذ القدم تعتبر نفسها إمبراطورية ذات حضارة كبرى و هو ما يفسر محاولتها في نشر الفرنكوفونية و القيم الفرنسية²⁸⁴ فالهجوم يبقى أحسن طريقة للحفاظ على أمنها إلا أن الأمن هو امن اجتماعي و هو ما يؤدي بنا إلى الوصول إلى أن فرنسا تحاول نشر الثقافة الفرنسية كوسيلة للمحافظة على هويتها الأمنية ففرنسا لازالت تعتقد أن المنطقة تمثل نفوذا تاريخيا لها تذكر فرنسا بمجدها القديم. إضافة إلى ذلك ففرنسا تعتقد في ظل

²⁸³ -عبد النور بن عنتر, المرجع سابق الذكر, ص 25-26

²⁸⁴ - الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي يحي أبو زكرياء :

التوسع الأمريكي و انتشار المد والثقافة الأمريكية أن المنطقة المتوسطة مهددة. فإثبات هيمنتها على المنطقة خصوصا ثقافيا يثبت و يرجع مكانة فرنسا من جديد فهذا التوجه الإقليمي يساعد فرنسا على احتلال مكانة عالمية²⁸⁵.

إضافة لذلك فمن بين أهم الأبعاد الثقافية الفرنسية في المتوسط مشكلة الهجرة التي لم يتردد ساركوزي منذ توليه السلطة التصريح بها و اتخاذ الإجراءات الخاصة بذلك²⁸⁶. فقد كانت لإسهامات مدرسة كوبنهاغن في تحليل الجوانب الموضوعية و الذاتية حيث وضحت كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية دورا في فهم البعد الثقافي لمسألة الهجرة في فرنسا فالهجرة من قبيل الرهان الأمني بالنسبة لفرنسا خصوصا بعد أن تم أمنتها خلال الثمانينات²⁸⁷ (فيعتبر المهاجرين خصوصا المغاربة تهديدا للهوية الوطنية الفرنسية المحددة ثقافيا) بينما كانت تخضع سابقا لمعالجة اقتصادية (كما تطرقنا له) و هو ما يثبت صحة النظرية البنائية. فالمهاجرين من المنطقة المتوسطة حتى و لو كانوا ذوي جنسيات فرنسية فهم يشكلون بقيمهم و أفكارهم و معتقداتهم جزء من المجتمع الفرنسي نتيجة زيادة عددهم و بالتالي فهوية المجتمع الفرنسي مهددة منهم فالفاعل كما يرى الكسندر وانت يتفاعل بطريقة ت ذاتانية و يتأثر بتشتته الاجتماعية في اتخاذه للقرارات الخارجية فيتأثر بقيم و معتقدات مجتمعه²⁸⁸ فخمسة ملايين مسلم بفرنسا يشكل تهديد كبير على قيم و معتقدات المجتمع و بالتالي متخذي القرار و يرى في ذلك **ديدي بيغو** أن " الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لفرنسا " و أحسن دليل على تأثر قيم متخذي القرار الفرنسيين على سياسة فرنسا متوسطة الأهمية الجديدة التي احتلتها الهجرة مع مجيء الرئيس ساركوزي ذو القيم الراضية للجالية المسلمة بفرنسا و يرى في ذلك **ويفر و بوزان** " أن الهجرة تعتبر خطر عندما تعتبره النخب كذلك " مما يسمح بتعبئة الوسائل الضرورية للتكفل بالمشكلة المعنية فيقول **ويفر** " انه ليس من المستحيل أن يوظف القائمون على النظام مشكلة الأمن لأغراض معينة أو شخصية " و هو ما يمكننا من تفسير التركيز الكبير للرئيس ساركوزي على مسألة الهجرة أي كيف أن

²⁸⁵ -محمد قيراط سياسة فرنسا الجديدة في عهد ساركوزي :

- <http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html>

²⁸⁶ - محمد قيراط سياسة فرنسا في عهد ساركوزي:

<http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html>

²⁸⁷ -عبد النور بن عنتر، المرجع سابق الذكر، ص 31 .

²⁸⁸ - Frederic Charillon .op.cit p79.

أفكار و معتقدات متخذي القرار تأثر حتى في اعتبار متغير ما تهديد أم لا. فهي من أهم إسهامات المدرسة البنائية و حتى الواقعية اهتمت بهذه النقطة فقد لاحظ سابقا كيوهان و جوزيف ناي في السبعينات توظيف القادة الأمريكيين لـ "الأمن القومي" إبان الحرب الباردة كشعار للسياسة الأمريكية لحشد الدعم لسياستهم²⁸⁹.

فتعتبر الهجرة من أهم أبعاد السياسة الثقافية الفرنسية بالمتوسط فلا يمكن إنكار أهمية الهوية في السياسة الدولية و هو ما تدركه فرنسا - كما سنتناوله لاحقا - في إستراتيجية فرنسا كيف أن فرنسا استطاعت بناء سياسة ثقافية استنادا لمفهوم الهوية أي بالتركيز على اللغة, الدين, القيم, كوسيلة للحفاظ على هويتها و التأثير في الهوية المتوسطة خصوصا منها المغاربية فقد أدركت فرنسا أن أحسن وسيلة لتحقيق مصلحتك من الآخر ليس بمحاربته أو معارضته و إنما باحتوائه حتى يفكر و يتخذ نفس السلوك الذي تريده منه.

المبحث الثالث : الإستراتيجيات الفرنسية في المنطقة المتوسطة :

لقد اعتمدت فرنسا للحفاظ على أمنها بالمنطقة و تحقيق مصالحها سواء الاقتصادية أو الجيوإستراتيجية أو الثقافية, عدة إستراتيجيات اختلفت باختلاف المصالح فكيف عملت فرنسا على تجسيد وتحقيق مصالحها بالمنطقة و هل ركزت على الإستراتيجيات الفردية (فرنسا- الدول المتوسطة) أم الإستراتيجية الجماعية (في ظل الاتحاد الأوروبي), و إلى أي مدى استطاعت أن تحقق هاته الإستراتيجيات الأهداف الفرنسية ؟

المطلب الأول : الإستراتيجية الأمنية للسياسة المتوسطة الفرنسية :

غدت المنطقة المتوسطة جزءا حساسا من مسرح إستراتيجي شامل, و شهدت مولد عناصر جديدة للتوتر و عدم الاستقرار. إذ احتل الصراع العربي - الإسرائيلي بؤرة التوتر الهامة بما له من انعكاسات قوية, ليس على البلدان المنطقة فحسب و إنما على مناطق أخرى في العالم بما فيها فرنسا . إضافة إلى مشكلة الإرهاب الذي احتل بعدا حضاريا مهما, و البعد الأمني للهجرة و المخدرات و الخوف من التسليح النووي لبلدان المنطقة²⁹⁰. كل هاته المشاكل التي تطرقنا لها فيما سبق كانت الأبعاد الأمنية التي سعت

-عبد النور بن عنتر, نفس المرجع , ص131
290 - علي الحاج , مرجع سابق الذكر , ص 272

السياسة المتوسطة الفرنسية

فرنسا لحصرها و الحد من امتدادها لها . و هو ما دفعها لتبني إستراتيجية و سياسة أمنية اتجاه المنطقة , فما مفاد هاته السياسة و ما مدى نجاحها ؟
في الحقيقة لقد أدركت فرنسا منذ وقت بعيد أهمية تشكيل سياسة أمنية لها بالمنطقة, تستطيع فرنسا من خلالها الحفاظ على أمنها القومي و الحد من التهديدات التي تهدد مصالحها²⁹¹. إلا أن فرنسا تأكدت منذ فترة الحرب الباردة أن سياستها و إستراتيجيتها الأمنية لفترة الحروب العالمية و ما سبق (الاستعمارية), لم تعد تفي بالغرض خصوصا و أن قوتها لم تعد كما كانت. فقد سعت فرنسا لتأمين أمنها في المنطقة المتوسطة من خلال ربط الأمن بالمنطقة بالهوية الأمنية الأوروبية²⁹² و كان ذلك في شكلين :

1- الشق السياسي: و ذلك عن طريق مؤتمرات عدة:

- مؤتمر هلسنكي 1973: مؤتمر الأمن و التعاون في أوروبا CSCE, أين تبنت الدول الأوروبية و على رأسها فرنسا ما يسمى بمسار هلسنكي Helsinki process. و هي مقارنة أمنية تعتمد على تعدد أبعاد الأمن و كذلك منح أهمية لإجراءات الوقاية و بناء الثقة²⁹³ , وعلى اعتبار أن الشراكة الأوروبية المتوسطة هي علاقات متعددة المجالات بين الدول المتوسطة و الاتحاد الأوروبي فهي إحدى الآليات التي عملت فرنسا من خلالها على تكريس الأمن وفق المفهوم الأوروبي , أي أنها تشكل احد مجالات تأثير الهوية الأمنية الأوروبية . إضافة إلى إمكانية اعتبار الشراكة الأوروبية المتوسطة محاولة أوروبية لوضع ترتيبات إقليمية معينة تمنع التأثيرات الغير مرغوب فيها التي تمارسها الأطراف أو القوى الخارجية , فإن "الإصرار الأوروبي عموما على استبعاد أية مشاركة أمريكية أو روسية في برشلونة دليل على أن الأوروبيين ينظرون إلى الحوض المتوسط و لاسيما ضفته الجنوبية على انه مجال توسعهم الاقتصادي الثقافي و الطبيعي"²⁹⁴.

²⁹¹- بول بالطا , كلودين ريللو , مرجع سابق الذكر, ص 41

²⁹²- Stanley Hofmann, op.cit.

²⁹³- العميد إبراهيم حماد, مرجع سابق الذكر, ص 173.

²⁹⁴- Benoît d'Aboville, L'Occident, l'Europe face aux nouveaux défis ; ancien ambassadeur, représentant permanent de la France à l'OTAN :

مما سبق يمكن القول أن أهم تأثيرات مسار إقامة هوية مشتركة أوروبية للأمن على الشراكة الأوروبية، هو خلق التوافق بين تصورات الأطراف المختلفة للأمن ، بمعنى توسيع مجال تجسيد المفهوم الأوروبي للأمن .

و بالتالي فقد حاولت فرنسا في ظل الاتحاد الأوروبي تبني مقاربة أمنية شاملة اتجاه المنطقة المتوسطة لضمان أمنها أمام التهديدات التي تعرفها ، فقد كان مؤتمر هلسنكي 1973 أول سياسة أوروبية جادة للحفاظ على الأمن الأوروبي عامة و الفرنسي، فهي تصور جديد للأمن الإقليمي يقوم على مقاربة الأمن التعاوني cooperative security approach و كذلك مقاربة الأمن الشامل comprehensive security approach²⁹⁵، أين تلعب الإجراءات الوقائية من خلالهما دورا محوريا في هذا التصور فمنذ تحول الجماعات المتطرفة في فرنسا من جماعات مضطهدة إلى مصدر لتهديد أمنها ، بدأت هاته الأخيرة في إطار الاتحاد الأوروبي تغير من نظرتها للعديد من الظواهر التي تخص المنطقة²⁹⁶.

- من مجلس الأمن و التعاون لغرب المتوسط إلى مجموعة 5+5:

اقترح الرئيس الفرنسي ميتران خلال زيارته للرباط في 1983 مبادرة إنشاء مجلس الأمن و التعاون لغرب المتوسط على أن يضم المغرب الجزائر، تونس، إيطاليا، إسبانيا و فرنسا²⁹⁷. إلا أن بعض الدول مثل الجزائر عارضت هاته المبادرة لاستبعادها بعض الدول مثل مالطا يوغوسلافيا و ليبيا و كذلك لأنها تجاهلت الصراع العربي - الإسرائيلي . و قد أعيد إحياء هاته المبادرة في روما أكتوبر 1990 حين شاركت فيه كل من إيطاليا، فرنسا، إسبانيا، البرتغال و الدول الخمس للاتحاد المغاربي إلى جانب مالطا كعضو مراقب ، و خلاله تم الإعلان عن تشكيل مجموعة 5+4 التي أصبحت مجموعة 5+5 بانضمام مالطا لها²⁹⁸. فقد هدفت فرنسا من خلال هاته المبادرة في بعدها الأمني ، إلى محاولة حصر هاته الدول في إطار محدد المعالم . إلا أنها لم تفعل هاته

²⁹⁵ - العميد إبراهيم حماد، المرجع السابق ، ص 172-173.

²⁹⁶ - la France face aux nouveaux défis globaux :

http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/france_829/politique-etrangere_19080/france-face-aux-nouveaux-defis-globaux_68310.html

²⁹⁷ - مجموعة 5+5

: http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9_5%2B5

²⁹⁸ - Abdenour Benattar, " La sécurité nationale algérienne dans les années 90: entre la méditerranée et Sahara", *The Maghreb Review*. Vol 18. n.3-4. pp 162.

المجموعة إلا في جانفي 2001 , لما اجتمعوا في لشبونة بمشاركة ليبيا هاته المرة . فكانت مبادرة ميتران هاته قد حركتها دوافع كثافة العلاقات بين صفتي غرب المتوسط , إلا انه كان هناك مقصد آخر وهو فك الترابط بين حوضي المتوسط الغربي و الشرقي تفاديا للصراع العربي-الإسرائيلي²⁹⁹. فقد أدركت فرنسا أن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي سوف تجبر فرنسا دوما على ربط القضية الفلسطينية بتفعيل سياستها المتوسطة , فما دامت لا تتخذ مواقف تتماشى و رغبات دول المتوسط الجنوبية فسوف تجد فرنسا صعوبة في تحقيق أهدافها السياسية و الأمنية بالمنطقة, و لذا عملت على تقسيم المنطقة لصفنتين غربية و شرقية.³⁰⁰

- مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط :

لقد حددت هاته الفكرة أكثر فأكثر بعد سقوط جدار برلين , فخلال الاجتماع الوزاري العربي-الأوروبي المنعقد في باريس ديسمبر 1989 , حين اعتبر وزير الخارجية الايطالي "جيانني دي ميكليس" انه حان الوقت لتوسيع نفسها في امن ما دامت الفوارق الاقتصادية و السكانية و على مستوى القيم تتعمق في المتوسط.³⁰¹ كما اعتبرت الورقة أن غزو الكويت اظهر الحاجة إلى آلية للوقاية من الأزمات في المنطقة, فقد حددت أهدافه إلى تحفيز مناخ وفاق عبر مدونة سلوك سياسية و بناء إجراءات ثقة عسكرية و تدابير مصالحة نظام عدم انتشار الأسلحة. إلا أن الأعضاء رأوا انه من غير الواقعي تكليف مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط مهمة معالجة مشاكل المتوسط , فرغم إقرار ايطاليا و اسبانيا صاحبتا الفكرة بصحة هاته الانتقادات إلا أن المشروع لم يكلل بالنجاح,³⁰² خصوصا و أن الوم ا و بريطانيا و ألمانيا اعترضت عليه . فقد أعرضت هاته الأخيرة حتى على فكرة مؤتمر بحري قد يعرض أسطولها السادس في المنطقة للخطر و يعوق المرونة العملياتية للحلف الاطلسي كما رفضت احتمال مشاركة ليبيا في المؤتمر المتوسطي المقترح.³⁰³ فرغم أن الاقتراح كان ايطالي - اسباني إلا أن فرنسا كانت قد رحبت بالفكرة, خصوصا و أن هذا المقترح له دوافع يمكن حصرها في ثلاثة عناصر رئيسية:

299 - عبد النور بن عنتر, مرجع سابق الذكر, ص100.

300 - نفس المرجع.

301 - الاتحاد البرلماني العربي تقارير المؤتمرات الدولية :

<http://www.arab-ipu.org/ipu/cscm/cscm3/index.html>

302 - عبد النور بن عنتر, المرجع السابق, ص 103.

303 - نفس المرجع.

أولها : الهجرة المغاربية إلى أوروبا و النمو السكاني الهائل على الضفة الجنوبية للمتوسط .

ثانيا: نشاطات الحركات الإسلامية في المغرب العربي و امتداداتها الأوروبية عبر الجاليات المغاربية .

ثالثها : التنافس في المتوسط بين الدول الأوروبية , فقد نافست روما و مدريد باريس على الدور الريادي في حوض المتوسط , إلا أن هذا التنافس لم يمنع من تنسيق الجهود للحد من التوجه الأوروبي شرقا (بضغط ألماني)³⁰⁴.

فإن كان المشروع تطورا لمبدأ هلسنكي و رغم أهمية أبعاده في تحقيق الأمن الإقليمي الأوروبي عامة و الأمن القومي الفرنسي خاصة, إلا أنه فشل نسبيا نتيجة شساعة المنطقة التي يغطيها. و بالتالي تعقد و تعدد القضايا اللازم مناقشتها عقبة الصراع العربي-الإسرائيلي و عدم اقتناع بعض الفاعلين الأساسيين (كأمريكا) بالفكرة كان سببا في ذلك.

و بفشل هذا المقترح تم إطلاق عملية مؤتمر الأمن و التعاون في المتوسط البرلماني و قد انعقد اجتماعه الأول في ملاغا بإسبانيا في جوان 1992 بمشاركة وفود برلمانية من الدول المشاطئة للمتوسط³⁰⁵ , فإن هذا المؤتمر البرلماني المتوسطي يشبه عملية هلسنكي من حيث البنية بسلسله الثلاث:

التعاون السياسي في مجال الأمن و الاستقرار الإقليمي , التعاون الاقتصادي و الشراكة , حوار الحضارات و حقوق الإنسان.³⁰⁶

- المنتدى المتوسطي :

و هي فكرة اقترحها الرئيس المصري في نوفمبر 1991 في خطابه أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ , و بعد حوالي ثلاث سنوات تم تجسيدها بمبادرة مصرية-فرنسية, بعقد اجتماع الإسكندرية الذي أعلن بموجبه إنشاء المنتدى المتوسطي. و شارك فيه وزراء خارجية كل من الجزائر, مصر, فرنسا , اليونان , المغرب , البرتغال , إسبانيا , تونس , و تركيا. حيث ناقشوا كيفية تطوير التعاون في المتوسط في مختلف المجالات, و لتحقيق هذه الغاية انشئوا " منتدى للحوار و التعاون في المتوسط" . ففي شقه الأمني

³⁰⁴ - نفس المرجع , ص 104.

³⁰⁵ - الاتحاد البرلماني العربي الاتحاد البرلماني الدولي الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط : <http://www.arab->

ipu.org/ipu/assembly/index.html

³⁰⁶ - عبد النور بن عنتر , المرجع السابق الذكر , ص 104.

السياسة المتوسطية الفرنسية

تم الاتفاق على دعم و توسيع التعاون بين ضفتي المتوسط و إلى العمل على التفاهم المتبادل³⁰⁷. و إلى جانب الاجتماعات الوزارية السنوية هناك اجتماعات لكبار الموظفين تنظم عدة مرات في السنة و اجتماعات على مستوى الخبراء حول قضايا الإرهاب. فيعتبر المنتدى من أقدم المبادرات التعاونية في منطقة المتوسط , و هو إلى حد الآن البنية المتوسطية الوحيدة بالمعنى الجغرافي لكلمة (عكس باقي المبادرات التي تخص المتوسط الجيوسياسي , و هو أوسع من المتوسط الجغرافي) و هي الخاصية التي ينفرد بها المنتدى . فحتى و إن سيطرت عليها المجالات الاقتصادية , كما ظهر في الاجتماع الثاني له في سانت ماكسيم بفرنسا إلا أنه كان يهتم بالمواضيع الاقتصادية كأساس للمواضيع الأمنية.³⁰⁸

مؤتمر برشلونة:

فحتى و إن غلب عليه كما يرى البعض الطابع الاقتصادي من خلال إدراج مصطلح " الشراكة " , فقد أدركت أوروبا عامة في ضوء المتغيرات الدولية التي حصلت في النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة أهمية هاته المنطقة³⁰⁹ , فمثلا أصدرت المفوضية الأوروبية دراسة في سبتمبر 1993 حملت عنوان " العلاقات المستقبلية و التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط " و هدفت إلى بحث الاحتمالات البعيدة المدى في إشراك مصر و إسرائيل و الأردن و لبنان و سوريا و أراضي الحكم الذاتي في فلسطين في عملية تكامل إقليمي تؤيدها دول الاتحاد و تهدف إلى تدعيم التسوية السلمية³¹⁰ . فقد شكل مؤتمر برشلونة الذي انعقد في جويلية 1995 أول محاولة جدية يقوم بها الاتحاد الأوروبي خصوصا في ظروف نهاية الحرب الباردة و ازدياد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة³¹¹. فقد أدركت فرنسا أن أهمية المنطقة أصبحت أكثر مما كانت عليه سابقا , فإضافة للمشاكل الأمنية بالمنطقة تمثل أمل فرنسا في القفز بإمكانياتها المتوسطة لدور عالمي . لذا فإن الجانب السياسي و الأمني لم بهمل

³⁰⁷ - نفس المرجع.

³⁰⁸ - نفس المرجع, ص 107.

³⁰⁹ - Euro-Mediterranean Partnership, European Commission.External Relations.Publications Unit,Brussels.May,1998.pp.3-4.

³¹⁰ - إبراهيم عوض و آخرون , "مستقبل العلاقات العربية -الأوروبية بين الشرق أوسطية و المتوسطية المستقبل العربي,السنة 1996, العدد 205,ص 96

³¹¹ 4-The Economic Impact of the Gulf War ", in ibrahim .ed.The Gulf Crises: Bakground and Consequences (Washington.DC: Georgetown university . Center for Contemporary Arab Stadies.1992.) pp.289.

السياسة المتوسطية الفرنسية

- في مؤتمر برشلونة ; فقد اقر المؤتمر ضرورة تعزيز الحوار السياسي و الأمني فقد تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق ما يلي³¹² :
- العمل وفق ميثاق الأمم المتحدة و الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
 - تطوير حكم القانون و الآليات الديمقراطية داخل النظام السياسي مع الاعتراف بحق كل الشعوب باختيار نظامها السياسي و الاجتماعي و الثقافي.
 - احترام التنوع و التعددية في المجتمعات المتوسطية و ضمانها و تشجيع التسامح بين المجموعات المتباينة³¹³.
 - احترام حقوق الشعوب في تقرير مصيرها.
 - الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للشركاء.
 - تسوية خلافات الأعضاء سلميا و الامتناع عن التهديد.
 - مكافحة المشتركة للإجرام المنظم محاربة المخدرات.
 - إنشاء "مدى للسلام و الاستقرار في المتوسط" و إمكانية عقد معاهدة اورو-متوسطية لهذه الغاية.³¹⁴

فقد شكل مؤتمر برشلونة الخطوة الأولى نحو شراكة تعالج عدة مجالات , فابتداء منه أصبحت لأوروبا عامة مقاربة أمنية تعاونية بالمنطقة فقد ظهر خصوصا مع ظهور التحديات الجديدة الإرهاب الهجرة المخدرات... الخ³¹⁵ .

- المؤتمرات المتوسطية التي تلت مؤتمر برشلونة :

لقد تلى مؤتمر برشلونة عدة مؤتمرات كانت تسير على نفس المنحى , فرغم التركيز على البعد الاقتصادي خصوصا فيها إلا أن قضية التسوية السلمية للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي احتلت المرتبة الأولى في تعريف نوع العلاقات بين الطرفين . فقد كان المؤتمر الثاني بمالطا 1997 فقد طلبت دول الضفة الجنوبية من دول الاتحاد الأوروبي في الضغط على إسرائيل للالتزام بالمواثيق و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية, فلازالت قضية السلام في الشرق الأوسط تأثر على تطور عملية الشراكة

³¹² - علي الحاج , المرجع سابق الذكر, ص 205.

³¹³ - محمد صالح المسفر, " الاتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطية", في العلاقات العربية الأوروبية: حاضرها و مستقبلها, مرجع سابق, ص 126.

³¹⁴ - Euro-Mediterranean Partnership/ Barcelona Declaration". European Commission.Publications Unit .Euro-Mediterranean Conference. Barcelona..27-28 November.1995.pp 2-3.

³¹⁵ - إن تنفيذ هذا البند يتطلب متابعة من قبل الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة. بغية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدوار الشمال و أجهزتها . كما يتطلب دراسة جيدة لآلية تنفيذ خطواتها العملية مع منع تراكم الأسلحة التقليدية. و مع امتناع المشاركين عن تنمية القدرات العسكرية التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروعة لبلوغ الدرجة الطبيعية من تحقيق الأمن و الثقة المتبادلين بما يخدم تطوير علاقات حسن الجوار و التعاون بين دول المنطقة كلها.

³¹⁶ . ليليتها مؤتمر شتوتغارت حين أدركت الدول الأوروبية عدم قدرتها على الفصل بين قضيتي السلام في الشرق الأوسط و برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطة , و مع ترأس فرنسا الاتحاد الأوروبي عام 2000 عقد المؤتمر الرابع للشراكة الأوروبية المتوسطة أين قاطعت كل من سوريا و لبنان أعماله نتيجة مشاركة وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن عامي ³¹⁷ . و على عدم قدرة الاتحاد الأوروبي بإدانة إسرائيل لاستخدامها القوة العسكرية في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية و قطاع غزة. ليليه في 2001 المؤتمر الخامس في بروكسل حيث شهد تطورا نوعا ما في المواقف الأوروبية عامة اتجاه القضايا الأمنية بالمنطقة خصوصا و انه عقد في ظل الحرب الأمريكية على أفغانستان. حيث ترافق هذا الاجتماع مع زيادة مستوى التدخل الأوروبي في عملية التسوية من خلال دعمه إقامة دولة فلسطينية قادرة على الاستمرار ³¹⁸ .

فيمكن القول أن أوروبا عموما و فرنسا من خلال الاتحاد الأوروبي حاولت التركيز على الأبعاد الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية أكثر من البعد الأمني , و ذلك لحساسية هذا البعد و لما له علاقة بالصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. فقد حاولت الاهتمام بالأبعاد الأمنية التي تهمها و محاولة تجاهل القضايا الشائكة من خلال المؤتمرات.

لقد تحدث ساركوزي منذ حملته الانتخابية على مشروع جديد يحقق أهداف فرنسا السياسية و الأمنية بالمنطقة المتوسطة والمشروع لا يختلف جوهريا عن المشروع الأمريكي من اجل "الشرق الأوسط الكبير" ³¹⁹ فيرى الباحث «فرناند برويل» في ملف صحيفة «اللوموند دبلوماسيك الفرنسية» بمقاله المنشور في أيار من عام 1990 بعنوان «ديموغرافيا - ديمقراطية - تنمية» حيث قال: «إنه بحر تزدحم فيه الجزر، تخترقها أشباه الجزر، تحيط به شواطئ مسننة، حياة هذا البحر شديدة الارتباط بحياة البر حيث

- ³¹⁶ سامح غالي, " خطوة جديدة في مسيرة الشراكة الأوروبية - المتوسطة" : مؤتمر فاليتا , " السياسة الدولية, السنة (يوليو 1997) العدد 129 ص 167 .

³¹⁷ - نيرمين النواوي , "الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط", السياسة الدولية, السنة 2000, العدد 142. ص 110, 111.

³¹⁸ - لمعرفة باقي المؤتمرات التي تلت مؤتمر برشلونة بالتفصيل ارجع إلى : علي الحاج , سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ,

ص 216-220

³¹⁹ - نبيل شبيب, الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758029153&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayout

لا يمكن فصل تاريخه عن تاريخ العالم البري الذي يحيط به، إنه بحر محاصر بالأراضي، إنه تناقض مثلث الأضلاع الديموغرافيا والديمقراطية والتنمية»³²⁰. و هو ما أدركه ساركوزي كسابقه من الرؤساء الفرنسيين و لذا تمّ التعبير عن ضرورة إقامة هذا المشروع خلال الحملة الانتخابية للرئيس الفرنسي الحالي «نيكولاس ساركوزي» وقد عبّر عن ذلك بقوله من الضرورة الوصول إلى تحقيق الأمن الجماعي لكل دول المتوسط. وبعد انتخابه رئيساً لفرنسا في 6 أيار عام 2007. صرّح بكلمته الموجهة إلى الشعب الفرنسي قائلاً «أريد أن أطلق نداء إلى جميع الشعوب المتوسطية. لأقول لهم: إنه يجب علينا التغلب على الأحقاد لفسح المجال أمام حلم كبير بالسلام وحلم كبير بالتحضر. وإنه سيكون صلة وصل بين أوروبا وإفريقيا. الأمر ذاته الذي حصل مع الاتحاد الأوروبي منذ 60 سنة، سوف نعيد تكراره اليوم بالنسبة للاتحاد المتوسطي»³²¹. وقد التقت السياسة الفرنسية الأهمية السياسية و الأمنية للاتحاد من أجل المتوسط كإستراتيجية جديدة لتحقيق فرنسا لدوافعها و يمكن رصد أهم الدوافع الأمنية و السياسية الحقيقية و الكامنة وراء إقامة الاتحاد من أجل المتوسط

1- قناعة فرنسا بضرورة إبعاد أو عرقلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ودمجها في الاتحاد من أجل المتوسط. أي دمجها في الفضاء المتوسطي بدلاً من الأوروبي. وهذا ما عبّر عنه في تصريحاته حيث قال «إذا أرادت أوروبا أن تكون لها هوية يجب أن يكون لها حدود. وإذا أرادت أوروبا أن تكون لها القوة لا يجب عليها أن تتمدد من دون نهاية. وتركيا ليس لها مكانة في الاتحاد الأوروبي لأنها ليست بلداً أوروبياً. لكن بالمقابل هي بلد متوسطي كبير وسأعرض عليها الانضمام للاتحاد المتوسطي»³²² إذا أن نقطة الانطلاق هي من الجانب الجيوسياسي.

³²⁰ - حيان احمد سلمان، الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية و الاقتصادية :

<http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=479>

³²¹ - مصطفى نور الدين، عطية الاتحاد من أجل المتوسط : الأهداف والعقبات جريدة السفير اللبنانية :

<http://www.haoamish.com/spip.php?article145>

³²² - نبيل شبيب، الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758029153&pagename=Zone-Arabic

2_ وهناك دون شك هدف أساسي وهو حماية إسرائيل بالتطبيع معها عبر ملتقى يجمعها مع العرب تحت مسمى عام. فهو ليس لقاء عربي إسرائيلي وكأن "الكل المتوسطي" لا يمثل الأعضاء المشكلة له.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن العلاقات الأوروبية الإسرائيلية تشهد تعميقاً متزايداً أقره مجلس وزراء خارجية الإتحاد الأوروبي في منتصف يونيو الماضي ففرنسا تهدف إلى تشكيل وعاء سياسي يجمع العرب والإسرائيليين بعد إخفاق مشروع ما عُرف بإعلان برشلونة دون تحقيق هذا الهدف الجوهري لتأسيسه بعد إخماد الانتفاضة الفلسطينية الأولى وانطلاقة أوصلو على خطى مدريد.³²³

3- قناة ساركوزي مع بعض القادة الأوروبيين وخاصة دول «غرب أوروبا» وبالأخص ما يدعى «القوس اللاتيني» الذي يضم «فرنسا - إسبانيا - إيطاليا - البرتغال - اليونان»، بأن عدم الاهتمام الأوروبي بالصفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط يكمن في توجه دول شمال أوروبا وخاصة «ألمانيا وبريطانيا» نحو أوروبا الشرقية كتجسيد لمصالحهما المشتركة. وتوجيه أكبر قدر من الاستثمارات نحو دول أوروبا الشرقية. وكذلك دعم كل من «السويد وفنلندا» لدول البلطيق أي «لاتفيا - استونيا - ليتوانيا» التي تجاوزهما مباشرة وكانت تتبع «للاتحاد السوفييتي السابق».

4- التراجع الكبير في الشراكة «الأوروبية المتوسطية» في كل المجالات وتبادل الاتهامات. حيث إن دول الشمال تؤكد أن من أهم أسباب الفشل يتجلى في «عدم الاهتمام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونقص الحريات والمعرفة وتجاهل حقوق المرأة والأقليات... إلخ. إضافة إلى تغليب دول الجنوب لأهمية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية والقضائية وبالتالي تراجع معدل الإصلاحات الداخلية. ويضاف إليها عدم احترام حقوق الإنسان وعدم الجدية بمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأميركية. وهذه الأمور تراكمت مع ازدياد شدة كراهية الأجانب والتمييز العنصري... إلخ». أمّا دول الجنوب المتوسطي فإنها ترى في هذه الأسباب أنها تبريرية أكثر مما هي مقنعة. وترى أن المشكلة تتجلى في «تجاهل الدول المتطورة لمشاكل الدول النامية وعدم الالتزام بما

³²³ - محمد قيراط , سياسة فرنسا الجديدة في عهد ساركوزي :

<http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html>

السياسة المتوسطية الفرنسية

تعهدت به من تقديم الدعم المادي والتكنولوجي والمعرفي والعلمي والثقافي ووضع العراقيل أمام انسياب السلع وخاصة الزراعية لها إلى دول الضفة الشمالية بسبب قيود المنع والحظر وإتباع سياسة الإغراق الاقتصادي وغيره، والتأخر الكبير في إقامة منطقة التجارة الحرة التي كان مقرراً إقامتها بشكل فعلي عام 2010 لكن المؤشرات تؤكد أن من الصعوبة تنفيذ ذلك علماً أن بين 50% و 60% من تبادلاتها التجارية تتمّ معها وبأن دول الاتحاد الأوروبي هي الشريك الأساسي لها وخاصة في تجارتها الخارجية أي صادراتها و وارداتها ورغم مرور أكثر من 12 عاماً على انطلاقة برشلونة العملية في عام 1995 لكن لا تزال الهوة كبيرة وتزداد يوماً بعد يوم وخاصة في المستوى المعيشي ومتوسط دخل الفرد والتباين الديموغرافي والثقافي... إلخ».

5- معارضة دول الجنوب لسياسة دول الشمال القائمة على التناقض الأساسي ما بين الأطروحات النظرية لدول الشمال وممارساتها العملية وخاصة في المجال الاقتصادي والسياسي. وعلى سبيل المثال إن هذه الدول لم تخرج عن الإملاءات الأميركية في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية wto أو في إثارة الحروب على الدول الأخرى أو في الادعاءات الباطلة ضدّ الدول التي لا تتفق معها وتتمسك بقرارها الوطني مثل «سورية- إيران- كوريا الشمالية- السودان.. إلخ». علماً أن سورية وقعت بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2004/10/19 ولم تصبح عضواً شريكاً؟! والسؤال هنا هل سيتجاوز هذا الاتحاد هذه الإملاءات التي تتغير من وقت إلى آخر. حتى فقدت مصداقيتها في دول العالم باعتمادها على معايير مزدوجة وأكثر من ذلك. وهنا ترى الإدارة الفرنسية أنه من الممكن استغلال هذا الواقع لترسيخ مصالحها. وكأكيد لكلامنا هذا فإنه أثناء زيارة الرئيس الفرنسي إلى المغرب وقع على اتفاقيات بنحو 4 مليارات يورو شملت مشاريع متعددة. وكشف بنفسه كيف أن أميركا تخطط للسيطرة على الحركة الاقتصادية في المغرب العربي وإفريقيا والشرق الأوسط. وتأكد له هذا في الجزائر حيث وقع عقوداً بمقدار 5 مليارات دولار، لكن التبادل التجاري لم يتجاوز الـ 8.5 مليارات دولار لعام 2007 أما الولايات المتحدة الأميركية فكان نصيبها بحدود 15 مليار دولار. وتعتبر فرنسا أن الجزائر بمنزلة الحديقة الخلفية لها. ولاسيما أن العقود الموقعة كانت في مجالات تعتبر فرنسا رائدة فيها على الصعيد العالمي مثل «عقود النفط - الطاقة النووية - بناء المعامل - السلع المصنعة - السيارات وقطع

تبديل ... إلخ».

6- إن جوهر هذا الاتحاد هو تفعيل دور الدول الأوروبية المتشاطئة للبحر الأبيض المتوسط مع عدم تجاهل أن الفضاء الأوروبي هو «الحضن الدافئ» لهذه الدول وخاصة بعد تمدد الدول الأوروبية الأخرى نحو شمال أوروبا. وهذا ما أكد عليه الرئيس الفرنسي «ساركوزي» بشكل غير مباشر بتأكيد أنه هذا الاتحاد ليس بديلاً من برشلونة بل بمنزلة استمرار له. ورغم هذا عارضته ألمانيا وكانت أول المعارضين الأوروبيين وعلى لسان المستشارة الألمانية «ميركل» حيث قالت «إنني أنظر بعين الشك إلى هذه الأفكار - المشروع المتوسطي - لأنها من الممكن أن تشكل تهديدا للاتحاد الأوروبي على المدى الطويل. ما يؤدي إلى تفكك الاتحاد الأوروبي». لكن قوبلت هذه المعارضة بدعم من قبل كل من «إسبانيا- إيطاليا». وتوج هذا الدرع بحماسة للعودة إلى تجسيد دور فعال في حل مشاكل المنطقة سواء كانت المشكلة الأساسية «المشكلة الفلسطينية» ومشكلة الصحراء الغربية وغيرها ولاسيما بعد التراجع الواضح في الدور الأمريكي والأوروبي. وبأن لفرنسا موقفاً متميزاً حتى ولو كانت عضواً فعالاً في الاتحاد الأوروبي وتترأس قمته الآن. لكن الآن يمكن أن نقول أن الشراكة الأوروبية المتوسطية في حالة ليست على ما يرام فهي بـ«غرفة الإنعاش» فهي تركز على علاقة حسن الجوار بدلاً من تفعيل العلاقات التنموية وتجاوز مجرد الاجتماعات البروتوكولية.³²⁴

7- ربط سوريا من بين "دول الممانعة" بمشروع يحقق لها مصالح اقتصادية، ثمناً للتخلي عن "ممانعتها" سواء على صعيد المقاومة الفلسطينية أو المقاومة اللبنانية أو "التطبيع" غير المشروط مع الإسرائيليين.

8- ترسيخ النفوذ الفرنسي المنافس للنفوذ الأمريكي من جهة، والمتكامل معه من جهة أخرى، في اتجاه المنطقة العربية المجاورة، التي كانت على الدوام هدفاً فرنسياً وأوروبياً وأمريكياً.³²⁵

ويلزم الإشارة أخيراً بأن هناك علاقة ثلاثية الأطراف في طور التكوين وهي : حلف

³²⁴ - حيان احمد سلمان, الاتحاد من اجل المتوسط بين الأهداف السياسية والاقتصادية : <http://www.sawt.net/online/modules.php?>

³²⁵ - نبيل شبيب, الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758029153&pagename=Zone-Arabic

شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي والاتحاد من أجل المتوسط. فالتنسيق على المستويات الثلاثة بشأن الأمن "العسكري" له وجود هام خاصة بعد العودة المنتظرة لفرنسا إلى مجلس قيادة حلف شمال الأطلسي مع آخر العام الراهن. فتأمين البحر المتوسط مسألة حيوية في الإستراتيجية الغربية مجتمعة وضم دول المتوسط لهذه الإستراتيجية هي استعادة لوضع يده عليها تحت قيادة كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بشكل مباشر تحت مسمى جديد "الشراكة" وإلهاء تركيا بدور حيوي في هذا الاتحاد لصرافها عن الانضمام للاتحاد الأوروبي.³²⁶

و بالتالي يمكن الوصول إلى أن فرنسا بعد تعثر عملية برشلونة اتجهت مع مجيء الرئيس الجديد ساركوزي إلى إستراتيجية جديدة في شقها السياسي و الأمني لأجل تحقيق المصالح الفرنسية بالمنطقة و الحفاظ على أمنها الإقليمي فيما يهددها من قضايا إقليمية و عالمية

و منه يمكن الوصول أن فرنسا في ظل عالم لم تصبح لفرنسا القوة اللازمة لتحقيق أطماعها الكبيرة فهي تعتمد على قوة الاتحاد الأوروبي مرة أخرى كغطاء لتحركاتها الجريئة اتجاه المنطقة المتوسطة. فقد أدركت سواء في فترة الحرب الباردة (قبل نشوء الاتحاد الأوروبي 1992 ماستريخت) أو بعدها أنها لم تعد قادرة على حماية أمنها المتوسطي بمفردها و الذي يهدد أمنها القومي خصوصا و أن التهديدات أصبحت من نوع جديد (إرهاب, صراع الحضارات, مخدرات, هجرة) و من جهة أخرى المنافسة الأمريكية لفرنسا بالمنطقة و هو ما قد يشكل نهاية لحلم فرنسا في العظمة . فاعتمدت فرنسا على الشراكة الاورو متوسطية كإطار امني يسمح لها من خلال التعاون الجماعي من إبقاء بصمتها في المنطقة , و الحد من المشاكل الأمنية بالمنطقة التي تنتشر لها. و الحد من المأزق الأمني من خلال الحصول على المعلومات عن طريق هاته الشراكة. فإستراتيجية الشراكة أو التعاون سابقا تحت غطاء أوروبي كانت اذكى سياسة قامت بها فرنسا للحفاظ على مصالحها بالمنطقة حسب قول ستانلي هوفمان.

2- الشق العسكري: أوروبا و تشكيل الاوروفور و الاورومارفور:

³²⁶ - نبيل شبيب, الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي:

إضافة إلى سياسة الشراكة و التعاون فقد اعتمدت فرنسا في إطار التوجه الاورو - أطلسي جنوبا , و هذه القراءة الجديدة للأمن قامت دول أوروبا الجنوبية بإنشاء في 1995 وحدتين للتدخل السريع في المتوسط على أساس مفهوم " مهمات بتسبرغ" , و هو ما أثار انتقادات الدول المتوسطية التي رأت فيها تناقضا مع مسار برشلونة للشراكة و الحوار³²⁷. فقد وقعت فرنسا إلى جانب اسبانيا و ايطاليا الوثائق المؤسسية ل اوروفور و أورومافور في ماي 1995 , حين انضمت البرتغال إليها في نفس الاجتماع و تهدف إلى تزويد أوروبا بقدرة عسكرية قابلة لانتشار في غضون أيام.³²⁸

فإن تشكيل القوتين يعتبر إشارة قوية لعدم استبعاد المقاربات الأمنية الأوروبية المقاربة الهجومية البحثة , حيث أن فرنسا و أوروبا عامة اعتبرت نفسها في خطر مع ظهور تهديدات صاروخية في ليبيا و تطوير سوريا لإمكانات إنتاج أسلحة كيميائية³²⁹. في الحقيقة تخيل تهديد تونسي أو مغربي أو حتى مصري لأمن الأوروبي احتمال ضعيف بسبب استقرار هاته الدول و تحالفها مع الغرب , و هو ما يفسر أن الفكرة الأوروبية لتهديد قائم من هاته الدول هو فكرة لتبرير نظم صاروخية جديدة و الحصول على الأموال اللازمة . فهاته التهديدات إذن مفتعلة أكثر مما هي حقيقة عملياتية و كذا وسيلة للحد من فكرة قيام أسلحة بالجنوب و إعطاء سياسة المكيالين مع إسرائيل هاته الشرعية³³⁰.

و بالتالي ففرنسا ليست معارضة لمبدأ الهجومية في حماية أمنها القومي من التهديدات الجنوبية, إضافة لسياسة الشراكة و التعاون و هو ما يثبت أن فكرة الشراكة هاته ليست بهدف في حد ذاته , و إنما إحدى الوسائل الأوروبية في تجسيد أمنها الإقليمي , حتى و لو أن تطويرها في ظل مثل هاته التشكيلات لنظم أسلحة جديدة أدخلت المنطقة المتوسطة التي تظنها تهددها في مأزق امني يجعل الدول العربية عموما تشعر بمزيد من اللامن و عدم الاطمئنان للنوايا الأوروبية و مع

327 - عبد النور بن عنتر , " الدفاع الأوروبي و الأمن العربي " شؤون الأوسط, عدد 65, سبتمبر 1997, ص 41.

328 - عبد النور بن عنتر, البعد المتوسطي للأمن الجزائري, مرجع سابق الذكر, ص 125.

329 - اوروفور عبارة عن وحدة عسكرية برمائية دائمة و متعددة الجنسية. تتحرك لوحدها أو بالاشتراك مع اورومافور. أصبحت عملياتية في 1998.

أما اورومافور فهي قوة جوية متعددة الجنسيات. في 1996 و لم تقم بمهام لكن تجرى تدريبات بانتظام.

330 - عبد النور بن عنتر, البعد المتوسطي للأمن الجزائري, مرجع سابق الذكر, ص 126

تزايد الشعور بغياب التوازن الاستراتيجي في منطقة المتوسط أفقيا (بين العرب و إسرائيل). فإن الوضع يدفع باتجاه المزيد من مدركات التهديد و المخاوف المتواترة و هو ما يفسر محاولة هاته الدول حيازة بعض الأسلحة المتطورة كالصواريخ تحسبا لاعتداءات على ترابها.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الاقتصادية في السياسة المتوسطة الفرنسية (الشراكة الاورو-متوسطة):

تبقى الدوافع الاقتصادية كما تطرقنا له تحتل أهمية كبيرة في السياسة المتوسطة الفرنسية, و لذا عملت فرنسا على تجسيد دوافعها سواء الاقتصادية أو الأمنية أو الثقافية باستراتيجيات اقتصادية على اعتبار أن النظام الدولي الحالي يعرف انسياب و سهولة حركة اقتصادية أكثر منها سياسية أو ثقافية و هو ما أدركته فرنسا. فتتبع سياسة التوجه الاقتصادي الفرنسية نحو المنطقة المتوسطة إلى تطور ميكانيزمات الاقتصادية خصوصا عملية التكامل و الاندماج الأوروبية. و هو ما دفع فرنسا في ظل تجربتها التكاملية الأوروبية إلى اعتماد سياسة اقتصادية أوروبية في المنطقة المتوسطة بدلا من سياستها المنفردة,³³¹ إلا أن هذا لا ينفي التعاملات الاقتصادية الفرنسية اتجاه هاته الدول منفردة كما هو الحال خصوصا مع دول المغرب العربي الذي سنتناول هاته الخصوصية في مبحث لاحق.

و يمكن إرجاع أساسا دوافع اعتماد سياسة فرنسية أوروبية في المجال الاقتصادي بالمنطقة إلى :

- حتى و إن كانت الغاية الكبرى و النهائية للتجربة الاتحاد الأوروبي ذات طبيعة سياسية محورها تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية و تدعيم دوره السياسي المستقل على الصعيد العالمي . فإن السياسة الخارجية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي تعد أداة مهمة لتحقيق هاته الغاية , و يعد هذا من ابرز التفسيرات لسمة مهمة من سمة السياسات الدولية المعاصرة إلا و هي غلبة و تفوق الأبعاد و الغايات و الأهداف الاقتصادية³³² . فقد أدركت فرنسا انه لأجل تفعيل التجربة التكاملية الأوروبية و وجب اختبارها في الجانب الاقتصادي , و هو ما يفسر السياسات الاقتصادية الأوروبية في المنطقة المتوسطة. فالاتحاد الأوروبي في ظل نظام دولي

³³¹ - علي الحاج , مرجع سابق الذكر, ص 195

³³² - ناصيف حتى , "مؤتمر برشلونة: التمهيد لهلسنكي متوسطة." الحياة, 1995/11/3.

يضم مجموعة من القوى الاقتصادية و السياسات الدولية الصاعدة يسعى لتدعيم تجربته الاتحادية و تفعيل دوره العالمي من خلال السعي لاكتساب مجالات لأنشطتها الإنتاجية و مبادلاتها الخارجية كسبيل لدعم مواقفها السياسية اتجاه القضايا الإقليمية و الدولية و لمنافسة القوى الاقتصادية العالمية الأخرى³³³.

- التحول الذي شهدته المنطقة المتوسطية بعد حرب الخليج الثانية و انهيار الاتحاد السوفياتي السابق و انتهاء الحرب الباردة أدت إلى تعزيز الوجود الأمريكي فيها , من خلال طرح مشاريع اقتصادية سياسية أمريكية لحل النزاعات و الصراعات الدائرة في منطقة الشرق الأوسط تتناسب مع المصالح الأمريكية في المنطقة³³⁴. الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى إعادة إحياء التقارب الأوروبي العربي في إطار أوسع و اشملى ليضم عددا من الدول المتوسطية غير العربية في شراكة اقتصادية أوروبية - متوسطة , تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول الاتحاد الأوروبي و دول جنوب و شرق حوض البحر الأبيض المتوسط³³⁵. و لذا فقد جسدت فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إستراتيجية اقتصادية فقد شهدت علاقات التعاون الاقتصادي بين أوروبا و دول المنطقة المتوسطية حالات من الصعود و الجمود نتيجة للمتغيرات الدولية و الإقليمية. و لكن بعد سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989 و انتهاء مرحلة الحرب الباردة بين الشرق و الغرب أبرزت فرنسا أهمية قيام تعاون متجدد بينها و بين دول منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط الجنوبية و الشرقية.

فاتخذت فرنسا و منذ ديسمبر 1989 زمام مبادرة دبلوماسية مهمة بالدعوة إلى عقد مؤتمر للحوار الاورو-العربي في باريس على مستوى وزراء الخارجية من الجانبين³³⁶, إلا أن حرب الخليج الثانية و ما نتج منها من تطورات و أحداث أدت إلى إيقاف و تعطيل عملية تجديد انطلاقة هذا الحوار. و هو ما دفع فرنسا مع نهاية عام 1990 إلى اتخاذ زمام مبادرة دبلوماسية جديدة لإحياء بعض جوانب الحوار

³³³ -علي الحاج , المرجع سابق الذكر, ص 196

³³⁴ - Euro-Mediterranean Partnership. European Commission.External Relations. Publications Unit.Brussels.May.1998.pp 4.

³³⁵ The Economic Impact of the Gulf War ".in ibrahim .ed.The Gulf Crises: Bakground and Consequences (Washington.DC: Georgetown university . Center for Contemporary Arabe Stadies.1992.) pp.289.

³³⁶ -Jacques Bourrienet , Le dialogue euro- arabe, centre d'études et de recherches internationales et communautaires, université d'Aix-Marseille3,paris, 1979pp134-170

السياسة المتوسطية الفرنسية

الأوروبي- العربي , خصوصا بين الدول الأوروبية و دول الاتحاد المغاربي , إذ دعي الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران إلى إحياء فكرة منتدى دول منطقة البحر المتوسط الغربية التي أطلقها مع وزير خارجيته آنذاك كلود شيسون . و التي أدت إلى إنشاء مجموعة حوار 5+5³³⁷ , إلا أن أزمة لوكربي التي نشبت بين ليبيا و دول غربية أخرى من بينها فرنسا و بريطانيا و الوم ا أدت إلى تعطيل الحوار بين دول المنتدى و بخاصة بعد فرض الحظر الدولي ضد ليبيا³³⁸ . هكذا تعطلت مسيرة الحوار العربي -الأوروبي بجوانبها كافة إلى أن عقد مؤتمر القمة لقادة دول الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 1994 في مدينة أسن الألمانية حيث اتخذ المجلس الأوروبي قرار بتنشيط سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المتوسط , بناء على ذلك دعت القمة إلى عقد مؤتمر للحوار الاورو-متوسطي في برشلونة بحيث يجمع الدول الأوروبية و بلدان عربية و إسلامية و إسرائيل و باقي الدول المجاورة لمنطقة المتوسط 28 نوفمبر 1995 لوضع إستراتيجية طويلة المدى تهدف إلى توسيع و تعميق الشراكة الاورو-متوسطية³³⁹ .

و سوف ننطلق في دراسة الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المنطقة انطلاقا من مؤتمر برشلونة و ذلك يرجع إلى عدة اعتبارات أهمها:

- إن فترة ما بعد الحرب الباردة حملت معها انطلاقة عملية السلام في الشرق الأوسط و التقدم الذي شهدته في مراحلها الأولى و هو ما شجع فرنسا على بلورة فكرة " السياسة المتوسطية" و سهل ترجمتها عالميا . حيث تعد العملية السلمية التي بدأت في أكتوبر 1991³⁴⁰ و هو ما دفع بفرنسا داخل الاتحاد الأوروبي إلى التوجه متوسطيا و ليس عربيا نتيجة التفكك العربي و ضعف العلاقات العربية- العربية . و بالتالي مؤتمر برشلونة 1995 يعتبر بداية إلى سياسة متوسطية بدلا منها عربية.
- إضافة إلى أن مؤتمر برشلونة يعبر عن نقلة نوعية في نوع العلاقات بين الضفتين , فقد عرفت العلاقات الاقتصادية تغيرا مشهودا من علاقات تعاون و مساعدات تسيرها الضفة الشمالية إلى علاقات شراكة تتميز بمشاركة كلا الطرفين.

³³⁷ -علي الحاج , مرجع سابق الذكر, ص 194.

³³⁸ نفس المرجع.

³³⁹ - عماد يوسف و اروى الصباغ , مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط. دراسات 17, عمان : مركز دراسات الشرق

الأوسط, 1996, ص 289

³⁴⁰ -علي الحاج , المرجع السابق الذكر, ص 196.

السياسة المتوسطية الفرنسية

- إضافة إلى ذلك طغيان الجانب الاقتصادي في ميثاق برشلونة فحتى و أن هذا لا ينفي الأبعاد الإستراتيجية و الحضارية , إلا أن فرنسا و دول الاتحاد الأوروبي أدركت فعالية الشراكة الاقتصادية لتحقيق أهداف شتى سياسية و أمنية و اقتصادية و حتى ثقافية. فما مدى فعالية فعالية مؤتمر برشلونة و المؤتمرات الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية من خلال.³⁴¹

- مؤتمر برشلونة و سياسة الشراكة الأوروبية- المتوسطية :

لقد اعتمدت فرنسا بالدرجة الأولى الشراكة الاورو-متوسطية كإستراتيجية اقتصادية , فقد عرف العالم تحولا من التكتلات السياسية و العسكرية إلى تكتلات و تحالفات اقتصادية . فقد أدرك الاتحاد الأوروبي ضرورة تعامله بهاته التقنية لتحقيق أهدافه . ففي عصر يعرف التكتلات الاقتصادية و التعاملات الاقتصادية بدلا منها سياسية و عسكرية جاءت فكرة مؤتمر برشلونة في فترة عرفت فيها الوم ا إستراتيجية جديدة بالمنطقة, التي هدفت من خلاله واشنطن الحد من الإرهاب بالشرق الأوسط و ذلك بنشر الديمقراطية و التبادل الحر من المغرب إلى أفغانستان³⁴². فحاولت فرنسا التصدي لهاته المنافسة بمساعدة اسبانيا و ايطاليا فقد تبنت دعوة المفوضية الأوروبية في بروكسل لعقد مؤتمر برشلونة الأمر الذي لم تكن لتقبله ألمانيا و بريطانيا والذي يعطي الأولوية للتوجه نحو دول أوروبا الشرقية.³⁴³ و بدا التفكير في تغيير طبيعة العلاقات مع المنطقة المتوسطية , فقد أصدرت على سبيل المثال المفوضية الأوروبية دراسة في سبتمبر 1993 حملت عنوان " العلاقات المستقبلية و التعاون بين الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط" و هدفت إلى بحث الاحتمالات البعيدة المدى في اشترك مصر و إسرائيل و الأردن و لبنان و سوريا و فلسطين في عملية تكامل إقليمي.

فقد شكل مؤتمر برشلونة الذي انعقد في 28-29 يونيو 1995 هو المؤسس لإبرام اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و دول المتوسط , فكانت البداية مع تونس

³⁴¹ - سمير أمين و فيصل باشير, البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن(الوطن العربي و تركيا و جنوب

أوروبا), بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.198.ص 13

³⁴² - علي الحاج , مرجع سابق الذكر, ص 198

³⁴³ - نفس المرجع.

السياسة المتوسطية الفرنسية

1995 ثم المغرب الأقصى 1996 أما الجزائر فوقع على الاتفاقية سنة 2002 بسبب الظروف التي كانت تعيشها.³⁴⁴

فتهدف فرنسا من هاته الشراكة في بعدها الاقتصادي إلى:

- إقامة منطقة اقتصادية مزدهرة و تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة في حوض المتوسط.

- تحسين شروط معيشة السكان و خفض الفوارق التنموية بين الضفتين.

- زيادة الاستثمارات و المساعدات المالية المقدمة للشركاء المتوسطيين.

- تشجيع الحوار الأوروبي المتوسطي في سياسات الطاقة.

- إقامة منطقة التجارة الحرة في سنة 2010 بتخفيض الرسوم الجمركية تدريجيا.

- تقديم المساعدات المالية و المعونة الفنية لتحديث الصناعة في شكل قروض و

منح.³⁴⁵

فيظهر من خلال إعلان برشلونة كيف أن فرنسا استطاعت إدراج بنود تخدم مصالحها

و أمنها الاقتصادي بالمنطقة في شقه الاقتصادي و المالي و هي الطاقة, الاستثمار,

رفاهية المنطقة لما قد يؤثر عكس ذلك على رفاهيتها و ما يسببه ذلك من الهجرة لها.

فقد شاركت في مؤتمر برشلونة 27 دولة متوسطية من بينها 8 عربية و 4 غير عربية

و بالإضافة للـ 15 دولة التي يتألف منها الاتحاد الأوروبي , و لم تتم دعوة ليبيا إلى

حضور المؤتمر بسبب العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها.³⁴⁶

و بالتالي فقد كانت الشراكة الاورومتوسطية أحسن إستراتيجية اعتمدت عليها فرنسا

لتحقيق أهدافها ليس فقط الاقتصادية , فقد كان إعلان برشلونة الخطوة الأولى في تقنية

إستراتيجية اقتصادية لتحقيق المطامع الفرنسية بالمنطقة (الطاقة , استثمار , استقرار

اقتصادي , الحد من الهجرة).

فقد اعتمدت فرنسا على سياسة المساعدات المالية كسياسة اقتصادية للشراكة

الاورومتوسطية لتحقيق أهدافها فعملت في إطار الاتحاد الأوروبي على تأهيل البرامج

و دعم الاستثمار الخاص و خلق مناصب شغل و التقليل من الآثار الناتجة عن وضع

منطقة التبادل الحر. و قد اعتمدت في ذلك آليات مالية من خلال برامج ميدا للمساعدات

³⁴⁴ - Euro-Mediterranean Partnership/ Barcelona Declaration". Op.cit .p 2

³⁴⁵ - idem.

³⁴⁶ - The Barcelona Process: five Years on(1995-2000) (Luxembourg : Office for Official publicationn of the European Communities.2000 .pp 11-13

السياسة المتوسطية الفرنسية

, و هي أوضح سياسة اقتصادية لفرنسا و أوروبا بالمنطقة فهو برنامج مقابل لبرنامج phare³⁴⁷ الذي وضع لصالح بلدان وسط و شرق أوروبا . فهذا البرنامج يشكل الإدارة المالية الرئيسية للاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الاورو-متوسطية و يهدف إلى تقديم المساندة المالية و التقنية لإصلاح الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية للدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية. فقد قام الاتحاد الأوروبي بتمويل العديد من المشاريع في المنطقة المتوسطة في الشراكة الأوروبية-متوسطية عبر برامج "ميدا" مثل برنامج التعديل البنيوية و تطوير التنمية الريفية في المغرب (بقيمة 9 مليون يورو) برنامج دعم إصلاح التربية في تونس (بقيمة 40 مليون يورو³⁴⁸) . كما أنها قامت في إطار برنامج ميدا بتمويل عملية إعادة تأهيل الإدارة العامة اللبنانية (32 مليون أورو) خلال الفترة 1996-1999 فقد عملت فرنسا للبنان خلال سنة 1999 ب 46.8139 مليون أورو .³⁴⁹

و في عام 2000 استثمرت فرنسا في تفعيل سياستها الاقتصادية بالمنطقة المتوسطة من خلال زيادة قيمة المساعدات المالية المخصصة لها , فقد خصص الاتحاد الأوروبي مبلغ 5.35 مليار يورو و 4.6 (4.6 مليار دولار) عبر برنامج ميدا2 بين 2000-2006 و هو استثمارية لبرنامج ميدا 1 يهدف الى استثمارية مساندة الاتحاد الأوروبي لإصلاحات الاقتصادية في دول المتوسط. و يركز برنامج ميدا2 خصوصا على المسائل الاجتماعية و البيئية و حقوق الإنسان وتنمية الموارد البشرية, فقد خصص البنك الأوروبي لاستثمار قروضا مالية جديدة لدولة المنطقة بقيمة 7.4 مليار يورو للفترة نفسها.³⁵⁰

فالمساعدات التي تقدمها فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي للدول المتوسطة هو في الأساس إستراتيجية فرنسية لتحقيق مكاسب ليس فقط اقتصادية بل أمنية و ثقافية. فهاته

1- Euro Mediterranean Partnership, European union ,Newsletter of delegation of the european union commission in Lebanon, pp 10

2-Euro-Mediterranean Partnership.MEDA Programm,European Commission.External Relations, Publications units.Brussels.July .1999.pp8-9

3-The Annual Report of the MEDA Programme 1999, Commission of the European communities.Brussels.20 December2000.p 4³⁴⁹

4- Emmanuel Duluy et Karim Sader ,La politique Européenne en méditerranée plus que le libre échange³⁵⁰

et moins que l'adhésion" – qu'en est il aujourd'hui . un rappelle des enjeux et des limites de la cooperation :www.iris-France.org/docs/pdf/2007

السياسة المتوسطة الفرنسية

المساعدات التي قدمتها إلى الدول المنطقة بهدف تطوير اقتصادياتها شكلت تحدياً جديداً للدول المتوسطة نظراً لما تفرضه عليها من شروط سياسية و اجتماعية و اقتصادية كبيرة , فهي تؤدي إلى زيادة النفوذ الفرنسي بالمنطقة و هو ما دفع هاته الدول إلى عدم إنفاق سوى ربع قيمة المساعدات التي خصصها الاتحاد الأوروبي لهذه الدول في الفترة الممتدة بين عامي 1995-1999. و ذلك بسبب القواعد التي فرضت عليهم على تطوير و تحسين الإصلاحات الاقتصادية في الدول المستفيدة من هذه المساعدات و عدم إقدام هاته المساعدات لأجل الإصلاحات الاقتصادية و تطوير الأنظمة السياسية نتيجة إدراك فرنسا انه في عالم يفرض التكتل الاقتصادي و عولمة الاقتصاد , تلزم الجميع بكسر القواعد التقليدية للحدود

السنوات	حجم المساعدات (مليار فرنك)
1970	553
1975	344
1980	318
1981	334
1982	293
1983	297
1984	131

جدول 12: حجم المساعدات الاقتصادية الفرنسية للجزائر 1970-1984
المصدر : André Nouschi, La France et le monde arabe, Librairie Vuibert, Paris, 1994, p78

الجزائر	1 ميذا					2 ميذا			المجموع
	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	
			41	95	28	30.2	60	50	304.2
المجموع	173	403	981	941	937	852.3	710.6	620.8	5618.7

جدول 13: برنامج ميذا للمساعدات الموجهة للجزائر بمليون أورو

المصدر [http://www.Europa.Eu.int/comm/external-relations/Algérie,IDEM](http://www.Europa.Eu.int/comm/external-relations/Algérie>IDEM)

وجب على فرنسا و الاتحاد الأوروبي عامة , التكتل مع الجنوب فهي تدرك أنها تفتح أمامها مجالات و أسواق كبيرة في المنطقة المتوسطة³⁵¹ .

³⁵¹ - علي الحاج, مرجع سابق الذكر, ص 222.

السياسة المتوسطة الفرنسية

و لذا فهي تهدف من وراء الشراكة الاورو-متوسطة إلى تحسين أداء الدول المشاركة في هاته الشراكة , لما ينعكس ذلك إيجابا أو سلبا و ذلك بالاعتماد بالمبادئ الديمقراطية و الحريات و البنى الاقتصادية الحديثة.

إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هل استطاعت فرنسا حصاد ما كانت تأمله من خلال إستراتيجية الشراكة الاورو-متوسطة?

لقد غلب الدور الاقتصادي و المالي لسياسات دول الاتحاد الأوروبي على حساب أدوارها الأخرى السياسية و الأمنية , و ازدادت مسؤوليتها الاقتصادية على الصعيد الدولي , و ذلك من خلال مشاركتها في تقديم المساعدات الاقتصادية و المالية للدول الفقيرة . كما أنها تحولت من الممولين الأساسيين لعملية السلام في الشرق الأوسط و خصوصا للسلطة الفلسطينية , فتساهم مع الاتحاد الأوروبي بنحو 45/ من المساعدات المقدمة للفلسطينيين . فيظهر واضحا أن فرنسا تود التركيز على الإستراتيجية الاقتصادية بدلا منها عسكرية أو سياسية بالمنطقة , فيظهر ذلك من خلال القضية الفلسطينية فرغم استمرار تأكيدها على السلام العادل و الشامل في الشرق الأوسط و " مبدأ الأرض مقابل السلام", لكنها لم تود القيام بدور سياسي يتعدى ذلك و لم تود تفعيل شراكة في هذا الميدان كما كان حماسها عليه في مجال السياسة الاقتصادية و ربما يمكن تفسير ذلك أساسا لسببين :

- على اعتبار أن فرنسا تتصرف داخل الاتحاد الأوروبي , فإن عدم وجود سياسة خارجية أوروبية موحدة و تضارب موقف فرنسا مع موقف بعض الدول بالمنطقة المتوسطة كالأزمة العراقية التي عارضت فيها فرنسا و ألمانيا العمليات العسكرية الأمريكية - البريطانية ضد العراق في مطلع 1999-2002 .
 - العجز على بلورة سياسة أوروبية مستقلة على السياسة الأمريكية المؤيدة لإسرائيل في المنطقة المتوسطة نظرا لهيمنة النفوذ الأمريكي بكل المنطقة.
- و بالتالي فإن انجازات السياسة الاقتصادية الفرنسية من خلال الشراكة الاورو-متوسطة تبقى مسيرة برشلونة أسيرة" عملية السلام" في الشرق الأوسط. على الرغم من الرغبة الفرنسية في الفصل بين القضايا الاقتصادية و باقي القضايا , و كانت الدول الغربية لا رغبة لها , تتشارك في ميادين الربح و تترك الميادين الشائكة و هو ما يمكن التعبير عنه شراكة "حسب القيس" *partonariat sur mesure*.

و لذا ربما كان اذكى من فرنسا لو فكرت في التخلص نهائيا من منطقة الشرق الأوسط و التركيز على المغرب العربي ,على الأقل لن تلقى رفضا و لا مشاكل سياسية صعبة الحل .فربما وجب التخلي عن فوائد المنطقة نتيجة لتعطيلها لتطور السياسة الفرنسية بالمنطقة المتوسطة.

و هو ما أدى بتفكير ساركوزي منذ فترة حملته الانتخابية في وجه جديد و إستراتيجية جديدة اقتصادية و هو مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. فهل استطاعت هاته الإستراتيجية الابتعاد عن هفوات عملية برشلونة و ما الجديد الذي أتت به أم أنها مجرد إعادة التذكير بنفس البرنامج.?

تم التوقيع على الاجتماع التأسيسي لمشروع (الاتحاد من أجل المتوسط) بحضور 43 دولة تشكل حدود 25% من إجمالي دول العالم وتضم حدود 800 مليون مستهلك وتعتبر من أكبر المناطق الاستهلاكية عالمياً، أين يمكن لهذا الاتحاد الاستفادة من مبلغ 13 مليار دولار كانت مخصصة للاستفادة منها في الشراكة الأورو - متوسطة ولم تستخدم في إطار مسيرة برشلونة التي انطلقت عام 1995 ويمكن لهذا الاتحاد استثمارها في المجالات التي يراها مناسبة،³⁵² وبالتالي يمكن أن يكون مكملاً للشراكة الأوروبية المتوسطية ولذلك السؤال المطروح الآن هو هل هذا المشروع جديد أم هو استكمال لمشاريع سابقة؟! وأعتقد أن الجواب عن هذا السؤال يكمن في الأهداف الحقيقية للمشروع وخاصة (الأهداف الاقتصادية)، وهذا ما ركز عليه الاجتماع التأسيسي الأول من خلال التوجه وإقامة المشاريع الاقتصادية التالية:

- 1 - إقامة المنشآت والمؤسسات الخاصة لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث والمحافظة على نظافته انطلاقاً من أهميته للدول الأوروبية والمتشاطئة عليه، ولاسيما أن أكثر من 30% من المبادلات الدولية تتم عبره وخاصة المبادلات النفطية.
- 2- التوجه نحو تطوير الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة من ناحية ضخامة الأموال التي تبحث عن مجالات استثمارية جديدة ولاسيما في مجال الإنتاج السلي، إضافة إلى الدمج بين (رأس المال المالي والإنتاجي). ما يساعد في تطوير دول الضفة الجنوبية واندماجها مع دول الضفة الشمالية في مسيرتها الاقتصادية، ولاسيما أنها

³⁵² - حيان احمد سلمان, الاتحاد من اجل المتوسط بين الأهداف السياسية و الاقتصادية:

<http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid=479>

تحتوي على مواد أولية كافية لتحقيق النهضة التنموية والانطلاقة الاقتصادية في مرحلة تشهد منافسة عالمية للسيطرة على المواد الأولية وإعادة ملامح الصراع على الموارد.

3- التوجه والسعي الحثيث لاستخدام الطاقة الشمسية (الطاقة المتجددة) ولاسيما بعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط وتجاوز البرميل الواحد عتبة 140 دولاراً ومن المتوقع أن يرتفع في المستقبل وهذا ما دفع الدول المتطور للبحث عن بدائل من النفط والعمل لاستخدام السلع الزراعية للحصول على الوقود الحيوي ما أدى إلى تعميق الأزمة الغذائية ولاسيما بعد القرار الأميركي بتحويل 25% من إنتاجها الزراعي من (القمح- الذرة- فول الصويا.. إلخ) إلى وقود حيوي مثل (الميثانول- الإيثانول) وبرأينا أن من أسباب هذا القرار هو الضغط على الدول المنتجة للنفط والمواد الأولية الأخرى لتخفيض الأسعار وتأمينها بالأسعار المناسبة والتي تضمن استمرار العمل الاقتصادي في الدول الصناعية وبما يضمن استمرار تراكم الأرباح والقيم المضافة ونهب ثروات البلاد الفقيرة وتعميق الهوة التنموية وتجاوز مرحلة الركود الاقتصادي التي تعانيه الدول الصناعية... إلخ.

4- التركيز على تطوير مشاريع البنية التحتية والمؤسسات الإنتاجية. ما يسهل انتقال وانسياب السلع والخدمات ولهذا تمّ التركيز على تطوير الطرق البرية والبحرية وبشكل خاص النقل البحري ولاسيما بعد الارتفاع الكبير في مصاريف النقل التي تصل إلى حدود 20% وأكثر من التكلفة الإجمالية للسلعة وبالتالي في حال تطويره يمكن تقليل وخفض التكلفة الكلية ولاسيما أن العلاقات التبادلية بين دول الضفتين كبيرة وتتجاوز تجارتها الخارجية وأقصد بذلك (المستوردات + الصادرات) أكثر من 60% من إجمالي التجارة الخارجية لدول الجنوب مع الإشارة إلى أن دول الجنوب تصدر (المواد الأولية ونصف المصنعة) في حين دول الشمال تعتمد تصدير (السلع المصنعة الاستهلاكية والإنتاجية) ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع. ولهذا بدأت دول الضفة الشمالية تتلمس المخاطر الاقتصادية الكبيرة من التوسع الكبير في التمدد الاقتصادي الأميركي والصيني والياباني في القارة السمراء والدول العربية.³⁵³

هذه هي أهم المشاريع الاقتصادية التي انبثقت عن المؤتمر التأسيسي لهذا الاتحاد وهي تعتبر بمثابة محرض ومولد لمشاريع أخرى مستقبلية إذا ما نجح هذا المشروع وهذا

³⁵³ - مصطفى نور الدين عطية، "الاتحاد من أجل المتوسط: الأهداف والعقبات"، جريدة السفير

البنية <http://www.haoamish.com/spip.php?article145>

يتوقف على مقدار الانسجام بين البنية التنظيمية والاقتصادية له و ما لا يختلف عن المشاريع الاقتصادية السابقة و هو ما يصب في هدف واحد و هي تحقيق المصالح الاقتصادية الفرنسية بالمنطقة ولعل أهمها هو تعميم الليبرالية الاقتصادية وتكشف هذا الهدف التقارير الأوروبية الرسمية التي ترسم لخلق منطقة للتبادل التجاري الحر مع عام 2010 على النمط الذي تتبعه أمريكا مع جيرانها. وبطبيعة الحال يضاف هدف ضمان الطاقة والسوق للسلع التكنولوجية الغربية وتنظيم عملية الهجرة عبر قنوات تصب في احتياجات الغرب للأيدي العاملة المرتفعة الكفاءة. وأصبح تنظيم الهجرة والحد منها حيويًا لأوروبا نظراً لتوسيع الاتحاد الأوروبي إذ بأوروبا أكثر من 20 مليون عاطل وبالتالي فاستيعاب هذه البطالة بتشجيع أو تسهيل حركة الأيدي العاملة سوف يخفض من نسبة البطالة بدول الاتحاد ويساعد على ذلك أن الاتفاقية الأوروبية تحرر حركة السلع ورأس المال والأفراد. ولكن ليتم ذلك يلزم أن تقوم دول المتوسط بغلق حدودها لمنع الهجرة "المتوحشة" غير الرسمية.³⁵⁴ وبالتالي الاتحاد من أجل المتوسط يبقى إستراتيجية فرنسية جديدة لأجل تحقيق مصالح تقليدية بالمنطقة .

المطلب الثالث: الإستراتيجية الثقافية في السياسة المتوسطة الفرنسية :

لقد أدركت فرنسا منذ زمن بعيد أهمية الجانب الثقافي في الحفاظ على أمنها و تحقيق مصالحها , و قد ساعدها في ترسيخ سياستها الثقافية بالمتوسط و خصوصاً المغرب العربي ثلاث عوامل هيكلية و هي :

- 1- الامتداد التاريخي للمصالح الفرنسية بالمغرب العربي خصوصاً, و هو ما يفسر بقاء فرنسا كشريك قوي بالمنطقة على المدى القصير و المتوسط على الأقل.
- 2- النخب السياسية و الاقتصادية في المنطقة و هي نخب فرنكوفونية ذات ولاء قوي لفرنسا.

- 3- تركز سلطة فرنسا في المنطقة على التبعية الثقافية و اللغوية ³⁵⁵.

و هو ما ساعد فرنسا على تبني استراتيجية ثقافية استناداً لهاته العوامل, فقد أدركت فرنسا مبادئ البنائية خصوصاً في فكرة الهوية و كيف أن للهوية دور كبير في التغيير السياسي , فالفرد أساساً يتأثر في تشكيل هويته بالمجتمع الذي يعيش فيه أي المبادئ,

³⁵⁴ - نفس المرجع .

³⁵⁵ - عبد الإله بلقزيز , "الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي " , المستقبل العربي, العدد 259, سبتمبر 2000, ص44

السياسة المتوسطية الفرنسية

المعتقدات, و اللغة التي يعيش فيها و هي التي تشكل هويته التي تظهر من خلال اتخاذه القرارات على المستوى الدولي³⁵⁶.

فأدركت فرنسا أن الإستراتيجية الثقافية استنادا للمبادئ البنائية لها مفعول أقوى, و هو ما يفسر حصرها على صبغ الهوية المتوسطية بهوية فرنسية سواء من حيث اللغة أو المعتقدات (ونقصد بها طريقة التعليم) فقد حرصت فرنسا منذ فترة الاستعمار على نشر لغتها بمستعماراتها , و أن تحل محل اللغات الوطنية و هو ما أدى إلى تشويه الهوية الوطنية لهاته الشعوب المستعمرة.³⁵⁷ و هو ما يثبت أن اللغة احد أهم المعايير الهوياتية , فقد اعتمدت فرنسا في سياستها على تزويد هاته البلدان بالمعلمين و الخبراء و الفنيين , و تقديم المنح الدراسية في المعاهد و الجامعات الفرنسية لربط هاته الدول نفسيا و ثقافيا و اقتصاديا بفرنسا. في محاولة لإتباعها بها و تعذر انفكاكها عنها³⁵⁸.

و بالتالي قبل التطرق إلى السياسة الفرنسية الثقافية في المشرق و المغرب العربي لابد من التأكيد على أسس الإستراتيجية الثقافية في كلاهما و التي تدور حول فكرة طمس الهوية العربية لصالح هوية فرنسية. و هو ما يمكن تفسيره استنادا للمقاربة البنائية فقد قال سابقا الجنرال ديغول في مذكراته "بالنسبة لمن يتكلمون لغتنا و يشاركوننا في ثقافتنا لابد من مساعدتهم , إذا كانت إدارتهم جديدة و اقتصادهم ناشئ و مآليتهم مضطربة فهم يشاركوننا هويتنا و لذا وجب التعاون و إياهم"³⁵⁹.

و لذا فأسس الإستراتيجية الثقافية الفرنسية بالمنطقة ترتكز على أهم مكونات الهوية: - اللغة (نشر الفرنكوفونية): و ذلك من خلال نشر اللغة الفرنسية على حساب اللغات الوطنية (العربية).

- القيم : و ذلك من خلال المحاولة في تغيير مبادئ و قيم و طرق تفكير شعوب هاته المجتمعات و قبول النموذج الفرنسي و القيم الفرنسية و ذلك عن طريق المساعد في التاطير و التكوين و البعثات العلمية.

- الدين : يبقى هذا من خلال المحاولات الخجلة و المستترة الفرنسية للتصير و ذلك خصوصا في دول المغرب العربي.

³⁵⁶ -Jean jaque roche. Op.cit.pp40

³⁵⁷ - محمد ولد محمد سالم , الوجه القبيح للاستعمار في المغرب العربي-www.alkhaleej.ae/.../8ebac875-d7f2-4de2-898a-x

³⁵⁸ - الحسان بوقنطار, المرجع سابق الذكر, ص98

³⁵⁹ - 1-Rigout , " Les relations culturelles et extérieures de la France". Et DGRCSST. " le projet culturel exterior de la France.

و تبقى هاته الأسس أساس الإستراتيجية الفرنسية سواء بالشرق أو المغرب العربي و هو ما سنتناوله , إلا انه وجب الإشارة إلى سبب تقسيم الإستراتيجية الثقافية الفرنسية بالشرق و المغرب , فهذا ليس لخصوصية منطقة عن أخرى فكلاهما منطقة عربية³⁶⁰ , و إنما لخصوصية السياسة الثقافية الفرنسية بالمغرب العربي عنها بالشرق (و سوف نتطرق لهاته الخصوصية في المبحث القادم).

الفرع الأول: السياسة الثقافية الفرنسية في المشرق العربي :

إن سياسة فرنسا بالشرق العربي متواضعة على ماهي عليه بالمغرب العربي و يرجع ذلك لعدة أسباب لعل أهمها :

- البعد الجغرافي بين هاته البلدان و فرنسا مقارنة بالمغرب العربي.
- عدم خضوع معظمها للاستعمار المباشر الفرنسي كما هو الحال بالمغرب العربي.
- نوع العلاقات بين فرنسا و هاته الدول و توترها في مرات عديدة مثل العدوان الثلاثي على مصر , الأزمة السورية الفرنسية من جهة , و وقوع المنطقة من جهة أخرى في حيز الاهتمام الأمريكي.

إلا أن هذا لا ينفي محاولة فرنسا تطوير العلاقات الثقافية مع دول المنطقة و ذلك منذ القدم , إلا أن التعليم الفرنسي كان موجه و كما صدر عن مذكرة من وزارة الخارجية الفرنسية موجه إلى جمهور معظمه مؤلف من غير المسلمين في المشرق العربي و ذلك لأن هذا التعليم يقوم به نوعان من المؤسسات أولها المدارس الفرنسية و المؤسسات الدينية , و ثانيهما المدارس الرسمية , فتستقبل المدارس الفرنسية قسما كبيرا من تلاميذها من الأقليات الاثنية و الدينية في هذه الأقطار و ذلك خصوصا بسوريا مصر و لبنان , كما أنهم عملوا على إنشاء مركز ثقافي في بغداد سابقا لتعليم اللغة الفرنسية , كما فتحو مدرسة الإخوة المريميين بدمشق التي أغلقت سابقا في 1945 بسبب الأزمة السورية الفرنسية . كما أن العدوان الثلاثي سابقا على مصر في 1956 سببا في قطع العلاقات الثقافية بين فرنسا و دول المشرق العربي باستثناء لبنان , و هو ما أدى لتدني العلاقات الثقافية بينهم في هاته الفترة , لتعود على ما كانت عليه بدءا من إبرام اتفاقيات أيفيان

³⁶⁰ - انظر : رياض الصيداوي , مشروع المغرب العربي , فكرة فرنسية هدفها محاربة القومية العربية:

<http://www.alfikrarabi.org/modules.php>

بين فرنسا و الجزائر و ما تلاه من إعلان استقلال الجزائر في 1962 و هنا بدأت دول المشرق العربي تعيد علاقاتها الثقافية و السياسية و الاقتصادية مع فرنسا. و ابتداء من هاته الفترة زادت وتيرة العلاقات الفرنسية العربية الثقافية , فاستأنف المعهد الفرنسي للدراسات العربية بدمشق نشاطه في أعداد المستعربين الفرنسيين و إصدار المنشورات العلمية , كما قدمت فرنسا 25 منحة دراسية في جامعاتها لطلبة سوريين و 40 منحة للتعاون التقني و 10 أفساط سنوية لدراسة طلاب سوريين في مؤسسات التعليم العالي الفرنسية في بيروت . كما عملت فرنسا في إطار سياستها الثقافية في مصر على إبدال الإيطالية بالفرنسية كلغة للتبشير بالفاتيكان. و منه رغم التأثير المحدود للسياسة الثقافية الفرنسية بالمشرق العربي إلا أنها لم تتوقف أبدا على محاولة نشر ثقافتها.

الفرع الثاني : السياسة الثقافية الفرنسية في المغرب العربي :

انتهجت فرنسا في أقطار المغرب العربي سياسة ثقافية استعمارية ترمي إلى هيمنة اللغة الفرنسية على اللغة العربية و سيادة الثقافة الفرنسية على الثقافة العربية الإسلامية³⁶¹, فعملت على نشر التعليم باللغة الفرنسية³⁶². وواصلت فرنسا سياستها الثقافية حتى بعد استقلال هاته الدول , فقد كان التعاون الثقافي و التقني بين فرنسا و الأقطار المغربية احد المبادئ الموجهة للسياسة الخارجية الفرنسية القائمة على تثبيت و تحديث علاقات الهيمنة مع دول العالم الثالث. ففي رسالته للجمعية الوطنية الفرنسية دافع الجنرال ديغول في 1962/12/11 بحماس على نشر اللغة و الثقافة الفرنسية" من اجل حل اكبر قضايا القرن ال20 تدريجيا".

و استمرت السياسة الثقافية الفرنسية حتى بعد استقلال هاته الدول, فقد تركت بصماتها على البنية الثقافية لهذه الدول فقد نجحت في فرض اللغة الفرنسية كرمز للمعاصرة

³⁶¹ - عبد الملك مرتاض , الوضع اللغوي في المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة ليس على ما يرام;

www.Alriyadh.com

³⁶² - علي محافظة, فرنسا والوحدة العربية 1945-2000, بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, 2008, ص 398

ووسيلة التأهيل المهني و الانفتاح على العالم الخارجي , فقد عملت فرنسا على صياغة سياستها الثقافية في شكل تعاون و تبادل بين الحضارتين و هو ما اصطلح عليه تسمية التعاون الفرنسي- المغرب العربي . فعملت على ضبطه فرنسا في شكل اتفاقات قانونية إلا أنها مجحفة في حق دول المغرب العربي , فكانت تحجب حقيقة الاغتصاب الذي تمارسه الثقافة الفرنسية السائدة على البناء الثقافي في هذه المنطقة , فمجالات الحضور الثقافي الفرنسي في دول المغرب العربي اخدت عدة صيغ عن طريق الاختراق الذي تمارسه وسائل الإعلام المكتوبة و المسموعة و كذلك الكتب و المطبوعات الفرنسية التي تغزو أسواق المنطقة³⁶³.

و تعتبر منطقة المغرب العربي المنطقة التي تظهر فيها أسس الإستراتيجية الثقافية الفرنسية بوضوح , و قد ساعدها على ذلك كون المنطقة مستعمرة قديمة لها . كما أن القرب الجغرافي سمح بالتدفق السريع للثقافة الفرنسية فركزت في سياسة الثقافة على أهم مكونات الهوية و ذلك من خلال:

- **نشر الفرنكوفونية** : أدركت فرنسا منذ القدم أن اللغة هي احد أهم مكونات الهوية و لذا عملت منذ فترة الجمهورية الرابعة على نشر الفرنكوفونية كوسيلة للهيمنة الثقافية, و لم تعفى المنطقة المغاربية من هاته السياسة فقد عملت فرنسا على نشر اللغة الفرنسية.³⁶⁴ فالمتأمل في المشهد الثقافي بالدول المغاربية يدرك أن اللغة الفرنسية لازالت سيدة الموقف فيها , فكبريات الصحف المؤثرة ناطقة باللغة الفرنسية و عدد مشاهدي القنوات الفرنسية من سكان المغرب العربي تجاوز 70/ حسب ما تذهب له دراسة فرنسية و التي أوصت بوضع خطة ميزانية لربط سكان المغرب العربي بوسائل الإعلام الفرنسية المرئية منها على وجه الخصوص³⁶⁵.

ففي ظل النظام الجديد تقدم الفرنكوفونية نفسها بديلا حضاريا و مشروعا سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا ترعاه دولة فرنسا و تسعى إلى توظيفه كسلاح تشهره في وجه العولمة لتضمن به بقاءها على الساحة الدولية³⁶⁶.

³⁶³ - حسان بوقنطار, مرجع سابق الذكر, ص 100

³⁶⁴ - شعيب الساوري , هناك مد للثقافة الفرنسية في المغرب اكثر من الفترة الاستعمارية :

<http://diwanalarab.com/spip.php>

³⁶⁵ - عبد الناصر المغري, "الفرنكوفونية و محنة اللغة العربية بالمغرب", مجلة البيان, 2008/1/26:

www.blafrancia.com

<http://almoslim.net/mode/84740> 1426/5/18

³⁶⁶ - يحيى أبو زكرياء , الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي:

السياسة المتوسطة الفرنسية

فتعمل فرنسا على نشر الفرنكوفونية بطريقة تنظيمية , فقد عقد مؤتمر القمة الأول للدول الناطقة بالفرنسية بدعوة من الرئيس ميتران في 1986 في باريس أين حضره 41 رئيس دولة و رئيس حكومة , و عقد الثاني في كيبك Quebec بالكندا في 1987 أين حددت أولويات القطاعات الفرنكوفونية , و من تم الثالث بعاصمة السنغال بدار Dakar في 1989 أين ركز على التعليم و التدريب . و من تم قرر إنشاء مؤسسات هذه المنظمة في قمة 1991 ليليه قمة 1993 و 1995 و 1997 أين عين بطرس بطرس غالي الأمين العام السابق للأمم المتحدة أمينا عاما لمنظمة الفرنكوفونية, و استمر في عقد مؤتمراته فحتى و لو كان للمنظمة طابع عام لا يشمل سوى الجانب الثقافي فقد عملت مثلا في قمة 2002 على إدانة الإرهاب إلا أن فرنسا تعتبر المنظمة وسيلة لتمير و الحفاظ على اللغة الفرنسية و الثقافة الفرنسية بالمنطقة.³⁶⁷

السنة	مكان القمة
1986	فارساي;باريس
1987	كيبك
1989	دكار
1991	باريس
1993	(port- luis) موريس
1995	bénin كونوتو
1997	هانوا (فياتنام)

جدول 14: جدول القمم الفرنكوفونية

المصدر : Guillaume le quintrec, la France dans le monde depuis 1945, editions du seuil, janvier 1998 P54

فقد أشار تقرير إحصائي صدر في جويلية 1999 مؤشر عليه من طرف أمانة وكالة ما بين الحكومات للفرنكوفونية خلص واضعوه إلى إعادة تأكيد نقطة أساسية و هي أن الجزائر تبقى الدولة الثانية بعد فرنسا من حيث الحجم الديموغرافي للنخبة الفرنكوفونية التي تحمل جنسية البلد أي قبل دولة أوروبية و جارة أيضا كبلجيكا التي تتخذ من الفرنسية لغتها الرسمية , و لعل هذه المفارقة هي التي دفعت المؤسسات و الهيئات

السياسة المتوسطة الفرنسية

الثقافية و التعليمية الفرنكوفونية إلى الإصرار على توسيع برامجها المختلفة وفق مسارين اثنين:

أولاً: الارتكاز على المصالح الثقافية الرسمية التابعة للسفارة الفرنسية بهاته البلدان كوسيط و نقطة وصل أساسية تنفذ لا هذه البرامج ميدانيا.

ثانياً : محاولة تخطي و تجاوز الهيئات الحكومية الرسمية بالتعامل مباشرة مع مؤسسات المجتمع المدني و المدارس الخاصة و دور النشر و مراكز البحث و أيضا الباحثين و الأساتذة كشخصيات فردية³⁶⁸.

و قد رفضت الحكومة الجزائرية الانتماء إلى المنظمة الدولية للفرانكفونية، وهذا الرفض تنظر إليه القيادة الفرنسية بكثير من الامتعاض ورغم ذلك فإن الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" سبق له أن شارك بصفة ملاحظ في قمتين لهذه المنظمة عامي 2002، و 2004م.. وتضم المنظمة 55 دولة، تريد فرنسا أن تضيف إليها الجزائر؛ ليصبح تعدادها 56 دولة. ويبقى هذا الرفض الجزائري له علاقة بالموقف الفرنسي من عدم تقديم الاعتذار الرسمي عن الاستعمار، والمجازر التي ارتكبتها قواتها في الجزائر من عام 1830م إلى 1962م.

الإقليم	الدول المشاركة منه
فرنسا و حواشيها	فرنسا – موناكو – لوكسامبورغ – سويسرا – بلجيكا – بروكسل
البلقان	رومانيا – بلغاريا – مولدافيا
أمريكا الشمالية	كندا – كيبيك – nouveaux Brunswick
الكرائيب	هايتي – دومينيكا – سان لوسي
الهند الصينية	لاوس – فيتنام – كامبودج
PaCifique	– فانواتو
العالم العربي	المغرب – موريتانيا – تونس – جيبوتي – مصر – لبنان
المحيط الهندي	مدغشقر – Maurice – comores – eychelles

السياسة المتوسطة الفرنسية

إفريقيا	بينين - بوركينافاسو - جمهوريو إفريقيا المركزية - كونغو - ساحل العاج - غابون - سينيغال - تشاد - طوغو - كامرون بورندي - رواندا - زائير
	ألبانيا - أرمينيا - إسرائيل - أوروغواي
غياب تام	للجزائر

جدول 15: الدول المشاركة في قمة كونوتوا الفرنكوفونية

المصدر، Guillaume le quintrec, la France dans le monde depuis 1945, éditions du seuil, janvier 1998
P 56

من جهة أخرى تحاول فرنسا عن طريق إنشاء اتحاد دول البحر الأبيض المتوسط أن تنزعم هذا الاتحاد، وبالتالي تتمكن من نشر اللغة والثقافة الفرنسية. ويرى الخبراء أن إستراتيجية "ساركوزي" لا تقتصر على إنشاء فضاء اقتصادي متوسطي بحت، بل إنه يطمح إلى جعله بمثابة النادي الفرنسي لدول حوض المتوسط، الذي تمارس فرنسا من خلاله قوتها الناعمة ثقافياً، ولغوياً، وحضارياً. ويذكر غسان سلامة وزير الثقافة اللبناني الأسبق أن "الفرانكفونية وضعت نصب عينها منذ إنشائها مهمة أن تحمل إلى (الجوقة العالمية) موسيقى لغتها والثقافات التي شربت من ماء هذه اللغة، وهي مفهوم سياسي جغرافي حديث النشأة". أما المترجم بشير السباعي فيعرفها قائلاً "إنها تعني الصوت الفرنسي". ومن الناحية السياسية ودور الفرانكفونية فيها فإننا نجد أن كلمتي "الفرانكفونية"، و"فرانكفونيون" قد دخلتا إلى القاموس السياسي، حيث تم تعريف الفرانكفونيين بتعريف أشمل مما ذكر سابقاً من التعريفات، وهو "أنهم هؤلاء الذين يتقنون اللغة الفرنسية، ويقرؤون الأدب الفرنسي، ويستمعون إلى الموسيقى الفرنسية، ويعرفون تاريخ فرنسا وأعلامها عبر التاريخ، ويترجمون لأشهر الكتاب والمفكرين الفرنسيين إلى لغاتهم الحديثة".³⁶⁹

ظهر أول تجمع فرانكفوني عام 1969م خارج فرنسا في مدينة "نيامي" (عاصمة النيجر) على يد مجموعة من القيادات الأفريقية التي نادى بضرورة إقامة منظمة دولية

السياسة المتوسطة الفرنسية

تجمع بين الدول التي تشترك في اللغة والثقافة الفرنسيتين، وبالتالي لم تكن فكرة فرنسية مباشرة، بل فكرة الرئيس السنغالي "ليوبولد سنجور"، والرئيس التونسي "بورقيبة"، والنيجيري "حماني دييوري".

ويجدر بنا أن نبين أن المنظمة الدولية للفرانكفونية (OIF) التي حلت مكان وكالة التعاون الثقافي والتقني (ACCT) أصبحت بمثابة الأمانة العامة لمختلف المؤسسات الفرانكفونية من ناحية وضع الخطط والبرامج، ومتابعة تنفيذها والإعداد لمؤتمرات القمة، وينضوي تحتها في الوقت الحالي الهيئات التالية:-

— الوكالة الجامعية للفرانكفونية (AUF)، وتشمل أكثر من 400 مؤسسة جامعية ومدارس كبيرة ومعامل ومراكز أبحاث.

— الجامعة الدولية الفرنسية للتنمية الأفريقية "جامعة سنجور" بمدينة الإسكندرية المصرية، وتهدف إلى إعداد الكوادر العليا ولاسيما في البلاد الأفريقية.

— الجمعية الدولية لرؤساء البلديات في البلدان الفرانكفونية.

— قناة التلفزيون الدولية للفرانكفونية (5TV) الموجهة إلى أكثر من 300 مليون مشاهد فرانكفوني.

وتضم المنظمة خمساً وخمسين دولة، منها ثلاث دول تشغل صفة مراقب وهي (بولندا وسلوفينيا وليتوانيا).. وتجتمع هذه الدول جميعها على رابطة اللغة المشتركة، وهي اللغة الفرنسية التي يبلغ عدد الناطقين بها من سكان دول المنظمة 500 مليون شخص منهم 175 مليوناً تعد الفرنسية لغتهم الأولى، وتبلغ ميزانية المنظمة الفرانكفونية 150 مليون يورو سنوياً.

ومن الجدير بالذكر أن الثقافة الفرنسية مدعومة أيضاً بـ 1060 مركزاً ثقافياً موزعة على 140 دولة، وتقدم دروساً باللغة الفرنسية إلى أكثر من 370 ألف طالب، وتؤدي دوراً بارزاً في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والدول الموجودة فيها.

وقد وجه معارضوا الفرنكوفونية نقداً شديداً لهاته المنظمة و دور فرنسا فيها , فيرى الكاتب الافريقي اوليفيه ميلهو (olivier milhoud): "أن فكرة الفرنكوفونية يكتنفها الغموض , فالفرنكوفونية تشير إلى فضاء يتكلم فيه الناس اللغة الفرنسية منذ العهد الاستعماري مع أنها كمنظمة ولدت خلال تصفية الاستعمار, و يتسأول كيف يمكن للفرنكوفونية أن تتجاوز الاستعمار ..""

من المعروف أن اللغة الفرنسية قد فرضت على الشعوب التي استعمرتها بالقوة من قبل المستعمرين و النخب المحلية , و خلال هاته الفترة الاستعمارية صاغ الجغرافي الفرنسي **اونيزيم ريكلو** onésime reclus سنة 1880 كلمة "فرنكوفونية" أطلقها لتصنيف المناطق الجغرافية التي تتكلم الفرنسية³⁷⁰.

فقد استطاعت فرنسا من خلال سياسة الفرنكوفونية أن تفرض هيمنتها في المجال الثقافي , و يقول ذلك كاتب إفريقي هو **نغوي واثيونغ** ngugi wa thiong حين انتقد الهيمنة الذهنية للفرنكوفونية على الشعوب الإفريقية : " أن الهيمنة على لغة شعب من قبل لغات الأمم المستعمرة تعد عاملا حاسما في الهيمنة على العالم الذهني للشعب المستعمر" فحتى و لو تعلن المنظمة الفرنكوفونية التنوع اللغوي عبر العالم فان فرنسا ترفض هذا التنوع بداخلها³⁷¹.

فقد عملت فرنسا على التركيز الثقافي كوسيلة لتوسيع هيمنتها الثقافية عن طريق نشر اللغة الفرنسية و الثقافة الفرنسية في مجال التعليم , البعثات العلمية فقد عملت فرنسا على محاولة إبراز القيم الفرنسية و ذلك عن طريق :

- **المساعدة في التاطير و التكوين** : فقد اعتمدت فرنسا في بادئ الأمر سياسة المساعدات في التاطير و التكوين , من خلال بعث الأطر الرسمية لضمان سير مختلف المرافق في فترة ما بعد الاستقلال خصوصا في إطار التعليم و هو ما ساعد على تكوين الطلبة المغاربة تكوين فرنسي³⁷². و ذلك من خلال 3 طرق :
- إما وضع أعوان فرنسيين رهن إشارة هذه البلدان القيام ببعض المهام بشكل مباشر , و هو النوع الذي كان سائدا خصوصا في بداية الاستقلال مع الفقر الذي كانت تعرفه مختلف الإدارات في هذه البلدان.
- المساهمة في تكوين الأطر الوطنية التقنية و ذلك إما في المكان عينه من خلال المساعدة على إنشاء و تسيير بعض المؤسسات مثل: المعهد الجزائري للنפט أو المدارس الوطنية للإدارة في هذه البلدان.
- **البعثات** : و تتم في الاتجاهين سواء من خلال الحضور بواسطة مؤسسات فرنسية متمركزة في هذه البلدان بغية نشر التعليم و الثقافة و تتولى أساسا إدارة و

³⁷⁰ - علي محافظة, المرجع السابق الذكر, ص 409

³⁷¹ - نفس المرجع , ص ص 411-412 .

³⁷² - حسان بوقنطار, مرجع سابق الذكر, ص 98.

تسيير المؤسسات التعليمية و المراكز الثقافية في البلدان التي توجد فيها مثل المركز الثقافي الفرنسي CCF , أو من خلال المنح العلمية للطلبة الجزائريين بفرنسا فكل هذا ساعد و لازال يساعد على نشر القيم الفرنسية و إعطاءها بعد عالمي أو حتى إقليمي و قبول النموذج الفرنسي³⁷³.

كما أن فرنسا تسعى إلى اعتماد هدف آخر يهدف للتصير من خلال المحاولات الخجلة و المستترة الفرنسية للتصير, و هو الحال الذي تعرفه خصوصا دول المغرب العربي . و بالتالي فمن خلال المنظمة الفرنكوفونية استطاعت فرنسا إيجاد الإطار التنظيمي لتحقيق سياسة ثقافية بالمنطقة.

ومنه فإن فرنسا حاولت من خلال اعتمادها استراتيجيات اقتصادية و أمنية و ثقافية الوصول إلى تحقيق أهدافها بالمنطقة, فيمكن القول أن فرنسا أصبحت تعتمد الاستراتيجيات المشتركة الأوروبية أكثر من اعتمادها السياسات الفردية, خصوصا في الميدان الأمني و الاقتصادي, في حين نجد أن المجال الثقافي لازال يعرف في معظمه عمل فرنسي منفرد, ويرجع ذلك أساسا لكون المصالح الثقافية الفرنسية بالمنطقة في نشر ثقافتها الخاصة لا يمكن أن تحقق في ظل عمل أوروبي إلا أن هذا لا ينفى إدراج فرنسا بعض الأهداف الثقافية من خلال الإطار الأوروبي (برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط).

المبحث الثالث: التوجهات الخارجية للسياسة المتوسطة الفرنسية :

لقد حاولت فرنسا من خلال سياستها المتوسطة الوصول إلى مكانة عالمية تضاهي المكانة الأمريكية من خلال التوجه نحو المنطقة المتوسطة, فقد أدركت فرنسا أن المنطقة المتوسطة تمثل آخر فرصة لها في الحصول على مكانة عالمية من خلال سياسة إقليمية, و لذا عملت فرنسا جاهدة على إثبات اللوم ا و لكل العالم أنها المسؤولة على كل ما يحدث بالمنطقة, و هو ما استوجب منها حضور دائم في هاته المنطقة, التي لا تخلو من التوترات و المشاكل ذات الطابع العالمي. و هو ما يجبر فرنسا على تبني توجهات و مواقف تثبت زعامتها للمنطقة كما تدعيه. و لعل الحكم على قدرة فرنسا في تبني سياسة متوسطة فعالة يظهر من خلال توجهاتها إزاء قضايا المنطقة, و بالتالي ما

مدى قدرة فرنسا في تبني سياسات فعالة و مستقلة عن السياسات الأمريكية إزاء قضايا المنطقة المتوسطة و خصوصا قضية الصحراء الغربية و القضية الفلسطينية ؟

المطلب الأول :خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا المتوسطة :

إن منطقة المغرب العربي تحتل مكانة مميزة في السياسة المتوسطة الفرنسية يمكن القول أنها تختلف في استراتيجياتها عن سياسة فرنسا مع باقي الدول المتوسطة³⁷⁴ فثمة أسباب تاريخية و حضارية مشتركة و جيواستراتيجية تدفع لهاته السياسة خصوصا بعد فترة الحرب الباردة أين وجدت فرنسا المجال أمامها لإعادة إحياء دورها القيادي و التاريخي بالمنطقة. فالبحت في موضوع خصوصية المغرب العربي في سياسة فرنسا يحتاج إلى قراءة واضحة للتاريخ. و فهم معمق للجغرافيا و دراسة انعكاسات المعطيات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.³⁷⁵

و إمكانية استيعاب الواقع الدولي في ضوء نتائج المستجدات الدولية و أثرها في المسرح الدولي و هو ما يدفعنا للتساؤل حول هاته الدوافع التي أعطت خصوصية مغربية في السياسة الفرنسية و كيف عبرت عن هاته الدوافع و المصالح و نأخذ مثال القضية الصحراوية و هو ما يمكن أن يعطينا نظرة تساعدنا في فهم السياسة الفرنسية اتجاه دول المغرب و أهدافها لأجل الوصول إلى نوع الإستراتيجية التي تتبعها فرنسا مع دول المنطقة فهل هي إستراتيجية تعاونية كما تظهر عليه أم إستراتيجية هيمنة ؟

الفرع الأول: محددات السياسة الفرنسية في المنطقة المغربية:

إن المحددات التي تتحكم في السياسة الفرنسية في المنطقة لم تتغير و لن تتغير فالمصالح الفرنسية في هاته المنطقة تعرف استمرارية و هو ما يفسره كل مرة زيارة الرؤساء الفرنسيين منذ ديغول , ميتيران شيراك و حتى ساركوزي حاليا. فهاته الزيارات تدور كلها حول نفس القضايا³⁷⁶ و على الرغم من بروز مؤشرات على

³⁷⁴ - بوقطار الحسان , المرجع سابق الذكر. 93

³⁷⁵ - خالد شوكان, فرنسا و المغرب العربي - شراكة الولاء للمستعمر, كاتب و صحفي تونسي في الشؤون المغربية

[Http](http://www.islamonline.net/servlet_stallite)

www.islamonline.net/servlet_stallite

³⁷⁶ - يحيى أبو زكرياء , المغرب العربي بين فرنسا و أمريكا :

اندرج مواضيع أخرى من تارة لأخرى على أجندة هؤلاء الرؤساء فتبقى بصفة عامة كما ترى "كاترين كولونا" الناطقة الرسمية باسم الرئاسة الفرنسية أن السياسة الفرنسية المغاربية تندرج في إطار ما يعرف بـ "الحوار السياسي المنتظم" فستظل فرنسا حبيسة بعض المحددات في صلتها بالدول المغاربية³⁷⁷ وهي محدّدات مرتبطة عموماً بمصالح فرنسا لا بمصالح المستعمرات السابقة التي تطالب دائماً بأن تظل متخلفة و فقيرة و مستقرة في الوقت ذاته" و هاته المحددات كما يلي:

1 المصالح الجيوستراتيجية :

المغرب العربي متسع جغرافي يعتبر من البحر الأبيض المتوسط كما أن إقليمه اليابس يعتبر جزءاً لا يتجزأ من القارة الإفريقية و يشكل كتلة متناسقة و متماثلة لا تتخللها حواجز أو فواصل طبيعية مما هياء تشابهاً في الظروف المناخية و تقارباً في نشاط السكان.³⁷⁸ كما أن المغرب العربي يعتبر اقرب أجزاء إفريقيا اتصالاً بأوروبا إذ يقع في شمال غرب القارة السمراء. إضافة إلى ذلك المجموعة البشرية المغاربية يبلغ تعدادها ما يقارب 75 مليون نسمة أي ما يعادل 30 بالمائة من سكان الوطن العربي في 1993. موزعة على رقعة جغرافية تزيد مساحتها على 6 ملايين كلم². أكثر من نصفها صحراء و تمتد هاته المساحة من الحدود الشرقية لليبيا إلى شواطئ موريتانيا أي ما يعادل 45.4/ من مساحة المنطقة العربية.³⁷⁹ و ازداد الاهتمام الفرنسي بالمغرب العربي في فترة ما بعد الحرب الباردة حيث بدأت تظهر في بعض دوله حركات إسلامية تطالب بالتمسك بالهوية العربية كما أن قيام بعض الجماعات بإعمال عنف داخل بعض دول المغرب. و تعرض المصالح الفرنسية في هذه الدول للخطر³⁸⁰. فتهدف باريس إلى الحفاظ على مسالتين أساسيتين :

[Http:// www. Alhaqaeq .net/ rqid](http://www.Alhaqaeq.net/rqid)

³⁷⁷ - خالد شوكتات, فرنسا و المغرب العربي - شراكة الولاء للمستعمر. كاتب و صحفي تونسي في الشؤون المغاربية:

[http : www.islamonline.net/servlet_stallite](http://www.islamonline.net/servlet_stallite)

³⁷⁸ - علي الحاج, مركز سابق الذكر, ص 161

³⁷⁹ - حسان بو قنطار, مرجع سابق الذكر, ص 92

³⁸⁰ - مصطفى الفيلالي , المغرب العربي الكبير نداء المستقبل , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1999, ط2 ص 25

السياسة المتوسطية الفرنسية

أولهما: ضمان بقاء الدول الثلاث في إطار يسمح لباريس بالتأثير على مواقفها فيما يتعلق بالقضايا الدولية المتفجرة و في مقدمتها قضية الحرب ضد الإرهاب.

و ثانيها : ضمان استقرار هذه الدول باعتبار انه جزء لا يتجزأ (حسب رأي باريس) من استقرار بلدهم حيث يعيش قرابة 5 ملايين مسلم في فرنسا و كثيرا ما تنتظر إليهم على أنهم خزان بارود قابل لانفجار³⁸¹.



خريطة 5: دول المغرب العربي

المصدر : fr.wikipedia.org/wiki/Maghreb

- المصالح الاقتصادية:

يعتبر المغرب العربي منطقة نفوذ اقتصادي فرنسي منذ 1831 تاريخ احتلال فرنسا الجزائر و على الرغم من تفريطها في إدارة المنطقة المغاربة بشكل مباشر كما كان الشأن إبان الحقبة الإستراتيجية فإن فرنسا استطاعت أن تبقي تونس المغرب و الجزائر ضمن فلكها الاقتصادي من خلال آليات ما يعرف بـ "الاستعمار الجديد" أو "الاستعمار الغير مباشر" الذي يعتبر من حيث الجدوى أكثر فائدة لفرنسا من الاستعمار القديم أو التقليدي.³⁸² و تنتظر فرنسا إلى المغرب العربي على انه الخط الأحمر في نفوذها

³⁸¹ - خالد شوكات, نفس المرجع.

³⁸² - حسان بوقنطار , مرجع سابق الذكر, ص 104

السياسة المتوسطة الفرنسية

البلدان	الجزائر	المغرب	تونس
البطالة (نسبة البطالة)	11.8	9.8	14.1
عدد العاملين (نسبة البطالة)	9.380	11.390	3.593
الاستثمار الخارجي (بالملايين الدولارات)	12	32.9	26.2
الاستيراد (بملايين الدولارات)	60510	12750	15510
التصدير (بملايين الدولار)	26250	28500	18020

جدول 16: الاقتصاد و ديموغرافيا في المغرب العربي :

المصدر / www.wikipedia.fr/maghrebarabe

البلدان	الجزائر	المغرب	تونس
السكان (بالملايين)	34.8	34.4	10.4
النمو الديموغرافي (النسبة المئوية)	1.22	1.55	0.99
الأمل في الحياة	72.1	70.94	75.12
الكثافة (السكان في المتر مربع)	15	77	63
الأمية (النسبة المئوية)	26.5	34.2	19.1

المصدر/ www.wikipedia.fr/maghrebarabe

الدولي مستعدة لخوض صراع من اجله حتى و لو كان منافسها من حجم الو م ا فتمتلك اليوم فرنسا شبكة كبيرة من المصالح في المغرب العربي في مقدمتها المصالح الاقتصادية فالمنطقة تتوافر على معادن و مصادر مهمة للطاقة و الصناعة أهمها النفط, الغاز الطبيعي (ليبيا و الجزائر) و الحديد و الرصاص و الفوسفات (تونس المغرب و موريتانيا)³⁸³

فنتصدر الدولة الفرنسية قائمة الشركاء و المستثمرين على السواء في الدول الثلاث بنسبة تتناهن الثلث 30% في أرقام المبادلات و الاستثمارات كما تعد زبونا هاما للجزائر في مجال المحروقات و لتونس في مجال السياحة و زيت الزيتون و للمغرب في الصادرات الزراعية

و النسيج و بعض مشتقات الفوسفات³⁸⁴ و هو ما يدفع فرنسا إلى تبني سياسة خاصة مع هاته الدول رغم ما عرفته العلاقات الفرنسية الجزائرية من خلاف حول النفط نتيجة لتخالف إستراتيجية الدوليتين حول أهمية النفط فقد كانت فرنسا تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم في حين الجزائر أدركت أهمية النفط في تفعيل اقتصادي و هو ما دفعها لمحاولة زيادة سعر البرميل منه إلا أن القضية انتهت لصالح فرنسا و هو ما يثبت أن سياسة الهيمنة تبقى هي الأساس³⁸⁵.

فيمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للمنطقة المغاربية بالنسبة لفرنسا في :

- 1- أهمية السوق المغربي كسوق تام أمام الصادرات الأوروبية تكمن في مجال المشروعات التنموية التي توفر فرصا استثمارية للطرف الأوروبي فهناك عدد من المشاريع المغاربية قامت بتنفيذها شركات أوروبية مثل النهر الصناعي العظيم في ليبيا و مشروع القطار المغربي إضافة إلى تحسن القدرات الشرائية في البلدان المغاربية يسهم في انتعاش برنامج الصادرات فرنسا³⁸⁶.
- 2- إن الاحتياطي و الإنتاج و الصادرات المغاربية من النفط الخام و الغاز الطبيعي و المسيل و كذلك المشتقات النفطية النفطية و منها : البلاستيكية الأسمدة و خامات الحديد و الفوسفات و اليورانيوم و كلها تلعب دور مميزا في إمداد الاقتصادي الأوروبي بالطاقة³⁸⁷. و تحقيق الإستراتيجية لهذا الاقتصاد فكل الزيارات الفرنسية تبقى في هذا الإطار الحرص على إمداد فرنسا بمتطلباتها النفطية * فحتى الرئيس ساركوزي الذي أكد على أنه جاء بسياسة مغايرة عن سياسة سابقه بقت زيارته للمغرب العربي أساسا لطبخ صفقات لتأمين إمداد فرنسا بالمحروقات فعلى الرغم من العلاقات الصعبة بين الجزائر و فرنسا إلا أن هذا لم يمنع الرئيس ساركوزي من محاولة طبخ صفقة بين شركة "سونتراك" الجزائرية و "غازدي فرانس" الفرنسية لتأمين إمداد فرنسا بالمحروقات على

384 - نفس المرجع , ص 106

385 - حسان بوقنطار , ص 109

386 - علي الحاج, المرجع السابق, ص 165

387 - حسان بوقنطار, المرجع السابق الذكر, ص 105

السياسة المتوسطة الفرنسية

المدى البعيد و بأسعار تفضيلية³⁸⁸ فرنسا لا تتراجع أمام مصالحها الاقتصادية بالمنطقة حتى و لو كانت علاقاتها السياسية بالمنطقة توترا و هذا أن أكد شيئا يؤكد أن العلاقة بين الطرفين تغلب عليها الهيمنة فقد رفض ساركوزي الاعتذار الذي طلبته الجزائر بعد قانون 23 فيفري الذي ينص على أن الاستعمار كان ايجابي على هاته الدول رغم أن هذا الاعتذار كان مرتبطا بالتوقيع على معاهدة صداقة بين فرنسا و الجزائر و التي لازالت عالقة منذ عهد شيراك (مارس 2003) إلا أن ساركوزي تخلص من هاته المعاهدة نهائيا و طرح رؤية جديدة للعلاقات تقوم على " الانجازات العملية و المشاريع الملموسة بدل النصوص و المعاهدات "³⁸⁹ فرنسا تتعامل مع الجزائر من منظور الهيمنة تقبل ما تريد و ترفض ما تريد حتى و إن لم تكن حقيقة في مركز المهيمن خصوصا بعد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة أين خسرت فرنسا حصتها النفطية لصالح الوم ا .

3 دور الفوائض المالية النفطية في خلق فرص واسعة أمام الشركات الفرنسية ممن بيوت الخبرة و الدراسات الاقتصادية و الاستثمارات إلى فروع المصارف الأوروبية و المغاربية إلى جانب الشركات الهندسة و المقاولات³⁹⁰.

ب - الفرنكوفونية :

القلق الفرنسي حيال نفوذ باريس في المغرب العربي ليس قلقا اقتصاديا و استراتيجيا فحسب بل هو قلق ثقافي أيضا³⁹¹. فرنسا ترتبط بالمنطقة المغاربية بصلات داخلية و خارجية وثيقة لا يمكن تجاوزها بسهولة و قد أكد الرئيس الفرنسي السابق " شارل ديغول" على أهمية العناصر الثقافية و الاجتماعية في تدعيم مصالح فرنسا في المنطقة المغاربية حين دعا الفرنسيين (مع استقلال الجزائر عام 1962) إلى الإبقاء على الفرنكوفونية (ناطقة بالفرنسية) إن أرادوا الحفاظ على تدفق بترولها في قنواتهم و

www.suissinfo.ch/ara/front.html

³⁸⁸ -رشيد خشانة, الغاز ... "بيت القصيد في جولة ساركوزي المغاربية"

³⁸⁹ - نفس المرجع .

³⁹⁰ - علي الحاج, المرجع, سابق الذكر , ص 165

³⁹¹ - نقصد بالمغرب شمال إفريقيا فالمغرب محاطة بالمحيط الأطلسي في الغرب و المتوسط الشمال و الشرق و الصحراء من الجنوب حيث أن الجغرافيين العرب قديما سموه " جزيرة المغرب" , لمزيد من المعلومات حول المغرب العربي ارجع إلى:

*Jean Bisson, Jean Francois Troin, Le Grand Maghreb, 2003

هيمنة سلعهم على سوقها فتسعى فرنسا على هيمنة النخب الناطقة بالفرنسية على مراكز القرار. انطلاقا من قاعدة " أن خير مكان يحافظ على مصالح فرنسا في المغرب العربي هم المغاربة الناطقون بالفرنسية و المؤمنون بما يسمى بقيم الحضارة الفرنسية و على رأسها العلمانية"³⁹²

ففي ظل النظام الجديد تقدم الفرنكوفونية نفسها بديلا حضاريا و مشروعا سياسيا و ثقافيا و اقتصاديا ترعاه دولة فرنسا و تسعى إلى توظيفه كسلاح تشهره في وجه العولمة لتضمن بقاءها على الساحة الدولية و تفتح من خلاله فضاءات لإنعاش اقتصادها و تعزيز موقعها في وجه النزعة الانجلو- أمريكية³⁹³ و يحتل نظام التربية و التعليم ضمن هذا التوجه موقعا أساسيا كخطة تعتمد فرنسا لبسط فرنكوفونيتها و لذلك فان من أهم مصالحها الحفاظ بكل الوسائل للنهوض بلغتها و حماية ثقافتها في مختلف محمياتها و مستعمراتها الإفريقية التي تعتبر امتدادا لوجودها³⁹⁴ و يمكن التأكيد أن منطقة المغرب العربي على اعتبار أنها مستعمرات فرنسية سابقة كانت الأكثر ناثرا بهاته السياسة . وهو ما يثبت مرة أخرى أن السياسة الفرنسية بهاته المنطقة هي سياسة هيمنة لا تعاون من خلال الأهداف الفرنسية في نشر الفرنكوفونية و طمس اللغة العربية للهيمنة على اللغة و التعليم و الجرائد و كل وسائل الإعلام و بالتالي الهيمنة على عقول هاته الشعوب.

ج- المهاجرون:

و بالإضافة إلى الهم الفرنكوفوني الذي تحمله فرنسا على الصعيد المغربي . أبرزت الأزمة الطاحنة التي بدأت تعيشها الجزائر منذ بداية الـ 90 آت هما آخر للساسة الفرنسيين كثيرا ما أقلقهم في السنوات الأخيرة و هم الخمسة ملايين من المسلمين الذين يعيشون في فرنسا و تحولوا إلى مواطنين في دولتها و يبدي الكثير من الساسة

³⁹² - Moatassime Ahmed, Langage du Maghreb face aux enjeux culturels euro- méditerranéens, l'Harmattan, novembre 2006
p 57

<http://almoslim.net/mode/84748>

³⁹³ - يحي أبو زكرياء, الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي:

³⁹⁴ - عبد الناصر المقرري , الفرنكوفونية و محنة اللغة العربية بالمغرب, مجلة البيان, 2008/1/26

الفرنسيين انزعاجهم من أن يشكل المهاجرون المسلمون فيها قواعد خلفية لما يسموه بالإرهاب خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن هؤلاء المهاجرين ما يزال ولأثم لدولهم الأصلية. و أن نقمة بعضهم على مستعمر بلدانهم السابق لا تقل عن نقمة شعوب بلدانهم التي ينحدرونا منها . والتي ما تزال تنتظر لفرنسا بعين الريبة و الشك في نواياها إزاء واقعهم و مستقبلهم.³⁹⁵

فيبقى مشكل الهجرة هي النقطة الحساسة التي لاستطيع فرنسا فرض سياستها المهيمنة . فلو أدرك نابليون في 1830 تاريخ بداية غزو المغرب العربي أن شعوب هاته البلدان هي من ستغزوا فرنسا و يشكلوا خطرا عليها في القرن 21 لربما فكر قبل أن يقوم بذلك.

كما أن المنافسة الأمريكية في المنطقة وما شكلته من تهديد لمناطق نفوذ فرنسية قديمة. اشعر فرنسا بالتهديد على مصالحها و هو ما أدى إلى تفعيل علاقاتها بدول المنطقة حتى الجزائر و ذلك حتى لا تخسر هاته الدول كما انه من مصلحة فرنسا تقسيم السياسة المتوسطية إلى مغاربة و ومشرقية فكما يرى في ذلك رياض الصيداوي أن فكرة المغرب العربي فكرة فرنسية أساسا تهدف لتقسيم الوطن العربي إلى جزئين في سبيل إرضاء النفوذ التاريخي لفرنسا في المنطقة . فقد وجد هذا المفهوم صدى ايجابيا في فرنسا التي يطلق سكانها على سكان هذه المنطقة Les Maghrébins المغاربة. و ذلك لأجل تفريق المغاربة عن العرب و كأن المغاربة ليسوا عرب³⁹⁶. كما أن فرنسا من جهة أخرى أدركت أن القضية الفلسطينية سوف تعطل فرنسا على تحقيق مصالحها و سوف تجعلها تدور في نفس الفلك خصوصا و صعوبة التسوية السلمية لهذا النزاع و لذا أدركت ضرورة تقسيم المنطقة إلى مغربية أين تستطيع فرنسا التحكم في المنطقة و الهيمنة عليها, فهي منطقة مقارنة بالشرق العربي قليلة التوتر و منطقة تتمتع فيها

³⁹⁵ - Marjorie Lister , The European union and the South : Relations with developing countries, Taylor and Francis Ltd,1997 pp 100-102

³⁹⁶ - رياض الصيداوي ,مشروع المغرب العربي فكرة فرنسية هدفها محاربة القومية العربية:
http://www.alfikralarabi.org/modules.php.New_file8=article8sid4939

فرنسا بكلمة مسموعة. و هو ما دفعها إلى إعطاء أهمية خاصة في سياستها للمغرب العربي. إلا أن التواجد الأمريكي الحالي اثر سلبا في حسابات فرنسا بالمنطقة المغاربية.

الفرع الثاني: سياسة التوازن, الموقف الفرنسي من القضية الصحراوية:

تحتل القضية الصحراوية مكانة مهمة في منطقة المغرب العربي ففي عام 1975 دخلت القوات المغربية و الموريتانية إلى الصحراء الاسبانية تحت ذريعة اتفاقية مع مدريد عندما كان (فرانكو) يحتضر و بهذا بدا الصراع على إقليم بمساحة فرنسا و تعداد سكان مدينة (ليون) و هو غني بالفوسفات و السمك و ربما النفط.³⁹⁷ و هكذا حولت حركة التحرير المحلية (البوليزاريو) بنادقها عن اسبانيا ووجهتها نحو الغزات الجدد³⁹⁸. و قد ساندت الجزائر منذ البداية حق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره و اعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية بينما اعتبر المغرب إقليم الصحراء الغربية جزءا من المغرب التاريخي و بحكم تدويل الصراع و أهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للقوى الكبرى فإن نزاع الصحراء الغربية لم يعد إقليميا و أثار اهتمام القوى الكبرى.³⁹⁹ خصوصا و أن الجزائر و المغرب اكبر قوتين بالمغرب العربي, يتواجدان على طرفي نقيض و بالتالي فالقضية الصحراوية قضية حساسة بالمنطقة و هو الأمر الذي أدركته فرنسا ذات المصالح مع المغرب و الجزائر.⁴⁰⁰ فالانحياز لطرف يعني خسارة الطرف الآخر و هو ما تدور حوله اشكالياتنا فكيف تصرف فرنسا مع هذه القضية و هل استطاعت فعلا تبني " سياسة متزنة " حيال الجزائر و المغرب ?

مع وصول جيسكار ديستان إلى السلطة حرص ظاهريا على تأكيد الخيارات السابقة أي تميز العلاقات مع الجزائر كما كان الحال في فترة ديغول الذي حرص على البقاء و تمييز التعاملات مع الجزائر و هذا الذي يرجع أساسا لأن ديغول كان يريد أن يمحي

³⁹⁷ - راغب السرجاني , "حل مشكلة الصحراء الغربية":

www.islamonlinestory.com/article
-Khadija Mohsen ,Trente ans de conflit au Sahara occidentale. Ifri, programme , Maghreb2008

³⁹⁸

³⁹⁹ - عبد النور بن عنتر, مرجع سابق الذكر , ص 83

⁴⁰⁰ 2-André Pauterd, "dix ans de relations franco-maghrébine", Revue française d'étude politique
africaines. No63(mars 1971)p 45

من ذاكرة الفرنسيين خروج فرنسا من الجزائر جبرا. و ذلك بإعادة تفعيل علاقات مع الجزائر لإثبات استمرارية هيمنة فرنسا و بالرغم من أن جيسكار تبني موقفا حياديا إزاء الصراع في شمال- غرب إفريقيا غير أن التطورات التي عرفتھا القضية فيما بعد لم تترك أمام فرنسا خيار آخر سوى التورط أكثر⁴⁰¹ فلم يخف الرئيس الفرنسي معارضته لإنشاء دويلة صغيرة mini état في الصحراء و ظهر ذلك جليا حين زودت فرنسا آنذاك موريتانيا بالمساعدات العسكرية بعد أن سخرت الجزائر قوات " البوليساريو" ضد موريتانيا حليفة المغرب. فقد توطدت العلاقات بين المغرب و فرنسا خصوصا بعد التحرك المشترك للطرفين في "الزائير"⁴⁰² و لكن مع الانقلاب الذي أطاح بنظام " المختار ولد دادة" في موريتانيا 15 يوليو 1978 و انسحاب موريتانيا من القضية الصحراوية اشتد التوتر بالمنطقة و هو ما صاحبه تغير القيادة لصالح اليسار بفرنسا الذي استرجع التصور الديغولي في تعامله مع المنطقة خصوصا و أن الحزب الاشتراكي الفرنسي ما فتىء يؤكد على ضرورة إعطاء أهمية خاصة للدولة غير المنحازة التي تروم الانفلات من الهيمنة الاقتصادية الأمريكية و هو حال الجزائر المكسيك و الهند آنذاك.⁴⁰³

إلا أن هذا لم ينفي سياسة التوازن مع دول المغرب العربي عدا ليبيا التي استمرت العلاقة متوترة بسبب المواقف المتعارضة للطرفين إزاء المشكلة التشادية⁴⁰⁴ و يرجع اهتمام فرنسا بالمغرب العربي أساسا لعدة أسباب يمكن حصرها في :

- التطور الذي سجله موقف المغرب إزاء مشكلة الصحراء حيث استجاب لمبدأ تنظيم استفتاء "تأكيدي" و "مراقب" في صحرائه أين لعبت فرنسا دورا مهما في تجسيد هذا المبدأ.

401 - الحسان بوقنطار, مرجع سابق الذكر, ص 189

402 - راغب السرجاني , حل مشكلة الصحراء الغربية:

403 - الحسان بوقنطار, المرجع السابق الذكر, ص 190

404 - نفس المرجع.

- الدور المتنامي للدبلوماسية المغربية التي نشطت بشكل ملحوظ فيما يتعلق بالبحث عن تسوية لازمة الشرق الأوسط.
- بتوازي مع ذلك فإن المغرب يرتبط بعلاقات وثيقة مع بلدان الخليج لاسيما السعودية أين لعب دورا مميزا في إقناعها بعدم سحب ودائعها (30 مليون) من المصارف الفرنسية.⁴⁰⁵
- كوسيلة لقطع الطريق أمام التواجد الأمريكي في المغرب.
- و هو ما انعكس على عدة قرارات فرنسية كمشاركة المغرب في مؤتمر القمة الإفريقي الفرنسي و قبول عضوية المغرب كاملة (لم يكن في السابق سوى ملاحظ) و الموافقة على بيع 24 طائرة من نوع ميراج 2000 (mirage) و كذلك مساندة فرنسا للمغرب فيما يتعلق بقرار القاضي بتنظيم استفتاء تحت مراقبة دولية في الصحراء الغربية⁴⁰⁶. و قد استمر الميول الفرنسي نحو المغرب حتى فترة جاك شيراك الذي وطد علاقات شخصية بينه و بين الرئيس المغربي فقد بدا واضحا مساندة فرنسا على مر تاريخ المغرب في القضية الصحراوية خصوصا بتشجيع الصحراويين قبول " الحكم الذاتي الواسع في إطار السيادة المغربية" أي "الحل الثالث" فتعتبر فرنسا أن انتصار صحراوي سوف يزعزع استقرار المغرب الذي تنتظر منه فرنسا أن يدخل المملكة عهد التحرير الاقتصادي و السياسي⁴⁰⁷ و هو ما يتعارض مع خطة السلام الأممية القاضية بتنظيم استفتاء نزيه في الإقليم يسمح للصحراويين بممارسة حقه في تقرير المصير و حتى في حث فرنسا الجزائر و المغرب على الشروع في حوار ثنائي مباشر فهذا الموقف يتبنى ضمنا الأطروحات المغربية و هو ما يعني في حالة قبول الجزائر ذلك إقرار الجزائر أن نزاع الصحراء الغربية هو نزاع بين دولتين و ليس أقلية و دولة و هو ما فندته الجزائر مرارا. و كذا سوف يؤدي ذلك إلى إسقاط حق الشعب الصحراوي

⁴⁰⁵ - Maurice Barbier , Le conflit du Sahara occidental, Paris , publié par l'Harmattan, 1982 , pp303-304

⁴⁰⁶ - حسان بوقنطار, المرجع سابق الذكر, ص 196

⁴⁰⁷ - نفس المرجع.

في تقرير مصيره و بالتالي فتح الباب أمام معاودة الصراع المسلح بين المغرب و البوليزاريو⁴⁰⁸.

و مع مجيء ساركوزي للاليزيه أكد أن الأمور ستتغير نحو الحياد خصوصا بعد زيارة الرئيس ساركوزي للجزائر في 4 ديسمبر 2007. ففرنسا تدرك في لعبتها الجيوبوليتيكية بالمغرب أن سياسة التوازن في علاقاتها مع الجزائر و الرباط هي التي تسمح لها بالحفاظ على الاستقرار بالمنطقة غير مبالية أن سياسة فرنسا اتجاه المنطقة لا تؤدي سوى لإشعال النار إزاء القضية الصحراوية مما لن يؤدي أبدا للاستقرار بالحوض المتوسط ففرنسا تدرك ذلك نظريا, فقد صرح الرئيس ساركوزي في حوار مع جريدة Le Quotidien التونسية بمناسبة زيارته للمغرب العربي في 10 و 11 جويلية 2007 " أن كثيرا ما أدركت انه وجب جعل المتوسط فضاء للتعاون فقد ذكرت هذا مرارا , فمستقبل فرنسا و أوروبا بالمنطقة المتوسطة و لذا وجب الحفاظ على استقرار هاته المنطقة " أما في الجانب العملي ففرنسا تعمل عكس ذلك فلا زالت تدعم العنف و التمرد على حقوق الإنسان بالصحراء الغربية و ضرب عرض الحائط احتياجات الشعب الصحراوي⁴⁰⁹.

و بالتالي كيف يود ساركوزي إقرار السلام في المنطقة دون حل مشكلة الصحراء و إشعال النار فيها عن طريق مساندة الطرف المغربي و الامبالاة بشرعية قرارات الأمم المتحدة فأين مقولات فرنسا أنها دوما مع الأمم المتحدة و مدافعة على حقوق الإنسان و حق الشعوب في تقرير مصيرها فلماذا لا تظهر في قضية الصحراء الغربية هاته المبادئ و بالتالي فلا يمكن الحكم باتزان السياسة الفرنسية إزاء المغرب و الجزائر خصوصا و أننا لا نستطيع تفسير عدم اهتمام فرنسا بالجزائر كما هو الحال مع المغرب رغم أن فرنسا تحتاج للجزائر في المنطقة فهي رمز للقوة بالمنطقة و تحتاج لها لتلبية مصالحها الاقتصادية الطاقوية و

408 - عبد النور بن عنتر, المرجع السابق الذكر , ص 84.

409 - Yucef Ibrahim, le sahara occidental et la france :

<http://www.kaosenlared.net/noticia/france-colonialiste-et-sahara-occidental>

كذا في ميدان المبادلات التجارية مع فرنسا فالجزائر تفوق المغرب فهل يرجع ذلك أساسا لأن فرنسا هي التي لم تستطيع نسيان فشلها في استعمار الجزائر و بالتالي فسلوك فرنسا إزاء القضية الصحراوية منبثقا أساسا من روحها الاستعمارية و هي نفس الروح التي دفعت بفرنسا لرفض الاعتراف بالمجازر التي قامت بها في الجزائر عكس إيطاليا التي استطاعت تجاوز العظمة الكاذبة و الماضي حين اعترف الرئيس الإيطالي برلوسكوني Berlusconi بضحايا الاحتلال الإيطالي لليبيا و خطأ بذلك خطوة نحو الأمام .

المطلب الثاني: فرنسا إزاء القضية الفلسطينية :

على امتداد الحقبة التاريخية التي درسناها احتكت الدبلوماسية الفرنسية بجملة من القضايا التي وضعت خياراتها على المحك فلا شك أن منطقة الشرق الأوسط ظلت تحتل مركز الصدارة و الاهتمام في استراتيجيات القوى العظمى. و لعل أهم الصراعات ذات البعد العالمي التي وجدت فرنسا نفسها مجبرة على التعامل معها الصراع العربي-الإسرائيلي⁴¹⁰. و لكن لن نقوم بالتطرق لهذه القضية عن طريق رصد مختلف مواقف فرنسا إزاءها بل سوف نحاول الكشف عن مدى مردودية مواقفها و فعالية توجهاتها و دوافعها لاتخاذ هاته المواقف أي مدى قدرة فرنسا في التأثير بفعالية على صيرورة الأحداث التي عرفت المنطقة و ما مدى استقلالية مواقفها عن الموقف الأمريكي خصوصا.

- فرنسا و الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1967

مع بدا إسرائيل اعتداءاتها الجوية المتواصلة على الحدود السورية منذ 1966 قامت حكومة البعث في سوريا على الرغم من خلافها الشديد مع عبد الناصر إلى طلب العون منه و الذي قبل المساعدة.⁴¹¹ و جاء العدوان الإسرائيلي الواسع على قرية سموع الأردنية في 13/11/1966 لتنظم الأردن لمعاهدة الدفاع المشترك المصري-السوري و في يونيو 1967 شنت إسرائيل عدوانها على مصر الأردن و

⁴¹⁰ - حسان بوقنطار, مرجع سابق الذكر, ص 153

⁴¹¹ - علي محافظة, مرجع سابق الذكر, ص 267

سوريا أين استطاعت احتلال شبه جزيرة سيناء و قطاع غزة و الضفة الغربية من الأردن و مرتفعات الجولان السورية خلال ستة أيام⁴¹². أما موقف فرنسا من الحرب فقد كان متميزاً عن موقف الدول الكبرى الغربية حيث قررت القيام بعمل مزدوج من أجل إنهاء أزمة الشرق الأدنى عن طريق اقتراح مؤتمر لكبرى الدول الأربع المسئولة عن حماية السلام⁴¹³ و حذرت من هذا الصراع على اعتبار أن الدولة البائدة في استعمال السلاح لن تتال مواقفها ودعمها⁴¹⁴ و كان قد التقى الجنرال ديغول مع وزير خارجية إسرائيل 1967/5/24 و حذره من أن تكون إسرائيل البائدة و قد أعلن بعدها ديغول بعد بدا الحرب في 1967/6/5 بإدانة إسرائيل لأنها كانت البائدة بالقتال⁴¹⁵ و تأسست في باريس "جمعية التضامن الفرنسي-العربي" سنة 1967 في أعقاب العدوان الإسرائيلي على البلاد العربية و تولت مجلة شهرية بعنوان فرنسا-البلاد العربية ناطقة باسمها . الدفاع عن العرب في هذا الصراع و قد وصف ديغول إسرائيل بأنها دولة توسعية تسعى إلى مضاعفة عدد سكانها عن طريق هجرة اليهود إليها و طالب بجلاء القوات الإسرائيلية عن الأراضي العربية المحتلة و قد أثرت هاته التصريحات ردود فعل سلبية من إسرائيل و اعتبرتها اهانة حيث اتهم ديغول بالعداء للسامية كما أن فرنسا أصرت على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 242 (الصادر في 1967/11/22) و الداعي للدول الكبرى في النظر في أزمة الشرق الأوسط فقد أقر ديغول انه يفضل حلاً عن الطريق الدولي يكون أساسه الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة و هو ما رفضته إسرائيل.⁴¹⁶

و مع مجيء بومبيدو استمر الوضع على ما هو عليه فقد حاول اتخاذ سياسة متزنة حين أكد بمسالة عدم المساس بوجود إسرائيل و لكنه انتقد موقفها المتطرف و السلبي⁴¹⁷ فرفض إعادة النظر في الموقف الفرنسي من الصراع العربي-الإسرائيلي و لم يقبل برفع الحظر على تزويد إسرائيل بالسلاح بينما وافق على بيع ليبيا

⁴¹² - سمير مطاوع , الأردن في حرب 1967, عمان: عمرو للنشر و التوزيع. 1988 ص 51.

⁴¹³ - علي محافظة , مرجع سابق الذكر, ص 269

⁴¹⁴ - للمزيد من المعلومات حول حرب يوليو 1967 انظر محمد فوزي, حرب الثلاث السنوات. 1970/1967 بيروت: دمشق, دار المستقبل العربي. 1984.

⁴¹⁵ - Cahiers de l'Orient contemporain.vol 69.(février 1968)pp 45-46

⁴¹⁶ - " les principes de la solidarité franco- arabe», France – pays arabes (juillet – aout 1974) p 3

⁴¹⁷ - علي محافظة , مرجع سابق الذكر , ص 279

الطائرات المقاتلة ودبابات فرنسية في ديسمبر 1969 خوفاً من أن تتجه ليبيا للاتحاد السوفيتي لشرائها و هو ما أثار غضب إسرائيل و أنصارها فدبرت تهريب خمسة طرادات حربية من ميناء شيربور الفرنسي إلى إسرائيل⁴¹⁸.

و بالتالي كان الموقف الفرنسي إزاء القضية الفلسطينية في أكثر صوره وضوحا في مرحلة حرب 1967 خصوصا في فترة ديغول و هو ما يثير تساؤلنا فقد كانت فرنسا تكن علاقات جيدة مع إسرائيل في الـ 50 آت فما سر هذا التغيير و ما دوافع الانحياز الفرنسي للعرب⁴¹⁹.

- إن الاهتمام بالقضية الفلسطينية يدخل في إطار سياسة فرنسا العربية فهي خطوة واسعة نحو "تحرير" فرنسا من ارتباطها العضوي بإسرائيل دون الإضرار بأمنها و بذلك أتاح لفرنسا مجال أوسع في العالم العربي حفاظا على مصالحها التقليدية⁴²⁰.

- و على المستوى الدولي كان تحرك فرنسا السريع يستهدف "ملء الفراغ" الذي نشأ نتيجة تدهور العلاقات بين قسم كبير من الدول العربية و الـ 1 و بذلك تتقذ التوازن بين الشرق و الغرب في الشرق الأدنى من الاختلال الحتمي لو أن الاتحاد السوفيتي استطاع الانفراد بدور المؤيد الوحيد للعالم العربي و لقضاياها الجوهرية⁴²¹.

- و من ناحية أخرى كانت فرنسا ترجوا بوجودها السياسي القوي في المنطقة أن تصبح حاجزا يمنع القوتين الأعظم من تحقيق الوفاق بينهما على حساب أوروبا العربية و مصالحها باحتكارها التسوية السلمية في الشرق الأدنى و ما يترتب عليه من تقسيم مناطق النفوذ بينهما أو باختلافهما بحيث يترتب على ذلك تصعيد المواجهة بينهما و الاستقطاب و اختلال الاستقرار في المنطقة و ما يثبت ذلك إصرار فرنسا على المباحثات الرباعية⁴²². و هو ما يفسر سياسة فرنسا في المنطقة فقد كان "تقرير جيانيني" في يوليو 1963 الذي يوصي بزيادة نفوذ فرنسا في الشرق الأدنى و ذلك

⁴¹⁸ - Roussel, Georges Pompidou (paris.J.C. lattés.1984) pp 320-323

⁴¹⁹ - علي محافظة , نفس المرجع .

Romain Yakentchouk, La politique étrangère de l'union européenne, L'Harmattan, 2005, p353

⁴²⁰ -

-Ibid⁴²¹

⁴²² -سعد الدين إبراهيم, المرجع سابق الذكر, ص 82

بعد التورط في النزاعات الإقليمية و بمراجعة بعض الاتجاهات القديمة في سياستها⁴²³

- فرنسا و حرب أكتوبر 1973

كانت هزيمة العرب في حرب جويلية 1967 عميقة الأثر في أنظمة الحكم العربية و لاسيما في الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل وهو ما أدى لحرب رمضان التي بدأت في 1973/10/6 و انتهت في 1973/10/22 كان الهدف تحرير الأراضي العربية المحتلة منذ سنة 1967 أين جسدت التضامن العربي فرغم المكاسب العسكرية المحدودة إلا أنها كانت ذات نصر معنويا كبير و منذ 1973/10/16 مارست الدول العربية المنتجة للنفط ضغوطا على الدول الغربية بتخفيض صادراتها من النفط بنسبة 5/ كل شهر حتى يتم الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة و الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني فوضعت الدول العربية لقائمة بالدول الصديقة التي تزودها بالنفط من دون أي تخفيض⁴²⁴ و هاهي سياسة فرنسا بالمنطقة العربية بدأت تعطي ثمارها فقد كانت فرنسا في قائمة الدول الصديقة فقد بقي في فترة بومبيدو جورج الموقف كما كان سابقا فقد صرح بومبيدو لاحترامه الوجود الإسرائيلي منتقدا الموقف السلبي و المتطرق لقادته و قال في تصريح له في 1973/11/15 سياستنا في الشرق الأدنى غير مفهومة الذي بعضهم لأنه ينظر إليها نظرة تجارية محضة و هذا سخر فالسياسة الفرنسية نحو الشرق الأدنى تقرر سنة 1967 من قبل الجنرال ديغول الذي لم يؤسس سياسة على دوافع اقتصادية و قال وقتها سياسة فرنسية لا تصنع في البورصة وكان بإمكانه أن يقول أيضا أنها لا تصنع من النفط و على أية حال لو لم يتصرف إلا من جني المال و لاسيما في بيع الأسلحة فلن يجد زبونا أفضل من إسرائيل التي كانت مستعدة ليس لشراء كل ما نريد فحسب و إنما أيضا للمساهمة في تمويل أعمال البحث العلمي⁴²⁵

إلا أن هذا لا يعني أن فرنسا كانت قد لعبت دورا مؤثرا في القضية الفلسطينية فلو كان الأمر كذلك لحلت القضية و هو ما يدفعنا للتساؤل عن أسباب محدودية التأثير الفرنسي

⁴²³ - نفس المرجع ,ص 76

⁴²⁴ - الحسان بوقنطار , مرجع سابق, ص 157

⁴²⁵ - علي محافظة , مرجع سابق الذكر , ص 279

- ففي الحقيقة رغم الميول الفرنسي للعرب فإنها لم ترق إلى إستراتيجية بديلة للإستراتيجية الأمريكية بالمنطقة و يرجع ذلك لعدة أسباب
- إن فرنسا بطبيعتها الامبريالية لا يمكن أن تتناقض كلياً مع الو م ا فقد أكدت التطورات مدى تغلغل نفوذ الو م ا و تساعد دورها فقد تميز موقفها بالتطور الحذر و البطئ بمعنى أنها اكتفت بتطوير منظورها لهذه المسألة دون أن تحدث قطيعة كاملة مع الموقف الأمريكي فقد عجزت فرنسا عن فرض وجهة نظرها و القاضية بإيجاد تسوية لهذا الصراع من خلال مشاورات الأعضاء الأربع الدائمين في مجلس الأمن فقد تبين كيف أن الو م ا أجهضت هذا المسلسل و استأثرت بحل المشكلة بوسائلها الخاصة و مبادراتها المنفردة مثل مشروع روجرز.
- كما أن المحيط الداخلي لفرنسا أو على الأصح في فترة ديغول لم يكن يسمح له بالتحرك بفاعلية اكبر لاسيما و أن الرأي العام الفرنسي كان مشحوناً بمشاعر التعاطف والتضامن مع إسرائيل ومناوئاً لكل ما هو عربي⁴²⁶.
- إضافة لذلك مدى توافر الوسائل لدى فرنسا التي تعطي لدبلوماسيتها إمكانات التأثير و هكذا و حتى و لو افترضنا جزافاً أن فرنسا أرادت التدخل فعلياً خلال العمليات الحربية بين الطرفين فسوف تعجز عن تحقيق ذلك نظراً لعدم امتلاكها لإمكانات حل الأزمة فقد طورت فرنسا القوة النووية متجاهلة تدعيم الأسلحة التقليدية و هو ما ظهر في حرب يونيو 1967 فغياب تدخل فرنسا يرجع أيضاً إلى أنه من المستحيل اللجوء إلى السلاح النووي في مثل هاته الحروب إلا تحت طائلة تدمير النظام الدولي فالذي لعب دوراً حاسماً هي الأسلحة التقليدية و لذا برزت القوة الفرنسية غير عملياتية⁴²⁷.
- بداية تغير الموقف الفرنسي ما بعد 1973**

مع موت بومبيدو تولى جيسكار ديستان الحكم في 1973/4/2 و الذي خرج على سياسة سلفه و انتهج سياسة جديدة تختلف بصورة جذرية عن السياسة الخارجية الديغولية فقد تميزت المرحلة بتنسيق سياسة فرنسا مع الو م ا فقد تميزت السنوات التي تلت الأزمة النفطية لسنة 1973 بتراكم الفائض المالي من عائدات النفط و هو الذي وجد طريقه للعالم الغربي فقد ساهم في إيجاد أسواق جديدة زودت الاقتصاد الغربي بدم جديد و هنا كانت قد عملت الدعاية الصهيونية على تشويه الحقائق و

⁴²⁶ - سعد الدين إبراهيم , مرجع سابق, ص 86

⁴²⁷ - حسان بوقنطار, نفس المرجع سابق الذكر, ص 159

تحولت عروض العرب الاستثمارية إلى صيغة ذات مضمون أخلاقي " هل تقبل خيانة بلد صغير شجاع (إسرائيل) ببضع نقاط من النفط" وهو ما أدى تسميم الرأي العام الأوروبي فترجع العرض العربي في الاستثمارات و خضع للحماية الأمريكية .⁴²⁸ و كان من بين أول قرارات جيسكار في قضية الشرق الأوسط رفع الحظر على تزويد دول الشرق الأوسط باللائحة الفرنسية و كانت فرنسا قد وقعت عقد بيع 17 طائرة ميراج' مع الكويت 1974 فكان لجيسكار موقفا معارضا لموقف ديغول 1967 فقد كان حزبه (اتحاد الجمهوريين المستقلين) في عهد بومبيدو و ديغول التنظيم السياسي الوحيد في الأكثرية الرئاسية الأقل تأييدا للسياسة العربية لفرنسا⁴²⁹ و كان من بين قادة الحزب المؤيدين لإسرائيل و رغم بداية بروز من جديد فرنسا قريبة لإسرائيل بقى العرب يعتبرون سياسة فرنسا في عهده استمرارا لما كانت عليه في عهد سابقه و استغل الرئيس الفرنسي الجديد الوضع لتحقيق مكاسب اقتصادية أين كان اهتمام المسؤولين الفرنسيين حين زيارتهم للمنطقة مركز على النفط العربي الذي كانت واردات فرنسا منه تصل إلى 85/ من هذه المادة في 1975⁴³⁰ . فقد كان التظاهر الفرنسي بالاهتمام بهذه القضية أساسا نتيجة تحقيق أهداف اقتصادية و كسب ثقة هاته الدول التي هي مستعدة لكسب فرنسا كإحدى القوى الكبرى في صفها .

و من جهة أخرى نلاحظ اخذ الموقف الفرنسي إزاء القضية بعدا أوروبيا فقد عملت فرنسا منذ حرب 1973 على تجنيد حلفاءها من أجل تبني سياسة موحدة كقوة ثلاثة مقابل القوتين الاخرتين و بالطبع فإن هذه السياسة وجدت استمراريتها و برزت تجلياتها على الأخص في تعاملها مع الصراع العربي-الإسرائيلي بدءا بتصريح نوفمبر 1973 و انتهاء ب" إعلان البندقية" و رغم ذلك فقد ظلت الممارسة الأوروبية محدودة و يظهر جليا من خلال الاعتداء الإسرائيلي الأول على لبنان في 1982 كيف أن الموقف الفرنسي و الأوروبي كان ضعيف فرغم إصدارهم بلاغا في 9 جويلية 1982 استنكروا فيه هذا العدوان إلا أن الأعضاء لم يكونوا يتشاطرون كلهم هذا الرأي خصوصا ألمانيا إلا أن

⁴²⁸ - علي محافظة , مرجع سابق الذكر , ص 280

⁴²⁹ Samir Kassir et Farouk Mardam- bey Kassir, Itinéraires de Paris a Jérusalem. La France et le conflit livres de la revue d'études palestiniennes. 2 vols (Washington .DC. Institut des -israélo- arabe. Les études palestiniennes.1992-1993) vol 2.1958-1991.p 217

⁴³⁰ - علي محافظة , مرجع سابق الذكر , ص 283

فرنسا ميتيران كان يدعوا لتخطي مستوى التصريحات الأوروبية فحتى أحداث صبرا و
432 شتيتلا لم تحرك عزيمة الأوروبيين في اتخاذ ترتيبات عملية قمينة بردع إسرائيل .⁴³¹
إلا أن ما يسجل على فرنسا في فترة ميتيران انه اعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية
واستقبل الزعيم المرحوم ياسر عرفات و قرر رفع مستوى مكتب المنظمة بباريس و
بذلك أضفى الشرعية عليها باعتبارها ممثلة للشعب الفلسطيني كما اعترف بحق الشعب
الفلسطيني في إقامة وطن له و بتقرير المصير و قد ساندت فرنسا موقف رئيس
المنظمة الفلسطينية عندما امتنعت الو م ا عن التصريح له بدخول الأراضي الأمريكية
للمثول أمام الأمم المتحدة

و بالتالي رغم محاولات أوروبا في المشاركة في القضية الفلسطينية سواء فرديا
أو أوروبيا إلا أنها و إن كانت لها بعض المواقف التي ساعدت العالم العربي إلا أنها
إجمالا عجزت على التأثير في مجرى الأحداث و أثبتت تباعد بين الخطاب و الممارسة
في بعض الأحيان و الاكتفاء بالبحث عن توازن صعب بين مرغبات مختلفة و حتى بعد
غياب الاتحاد السوفيتي أين أمكن لها في إطار الاتحاد الأوروبي أن تلعب دورا موازيا
للفوز الأمريكي بالمنطقة فقد عجزت أن تكون لها مواقف مختلفة عن الأمريكية فلازال
يلاحظ حتى الآن تغلب القرارات الأمريكية في القضية الفلسطينية عن غيرها فالقضية
الفلسطينية أحسن مثال يثبت عجز قيام سياسة متوسطة فرنسية قادرة على التحكم في
المنطقة فلازالت فرنسا أمام الو م ا صغيرة فحتى فكرة سياسة أوروبية موحدة بالمنطقة
فشلت أمام قدرة التأثير الأمريكية حتى على بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي فلازال
الأمريكيون هم من يتحكم في خطوط اللعبة و تسيير مسلسل السلام منذ السبعينات و من
المحقق أن دور فرنسا أو أوروبا يمر عبر واشنطن و هو ما لم يتردد في الاعتراف به
المسؤولين الفرنسيين مثل " كلود شيون' عندما صرح " لا يمكن لنا أن نفعل الشيء
الكبير لا نحن و لا المجموعة الأوروبية و من هنا المسؤولية الكبرى للو م ا
.....⁴³³

فمن خلال المواقف الفرنسية إزاء قضايا المنطقة يمكن الوصول إلى أن فرنسا
لازالت لا تستطيع تبني مواقف بالمنطقة غير خاضعة للمواقف الأمريكية, سواء

431 - حسان بوقنطار ,مرجع سابق الذكر, ص ص 163-164

432 - نفس المرجع , ص 165

433 - نفس المرجع .

السياسة المتوسطة الفرنسية

بالقضية الصحراوية أين لم تستطع فرنسا لحد الآن حتى الانحناء إلى طرف من الطرفين (الجزائر - المغرب) و حل المشكلة, و حتى في القضية الفلسطينية أين تبقى المواقف الفرنسية سوى تصريحات و تنديدات فقط تحت غطاء أوروبي لازال لم يصل حتى لتوحيد سياسته الخارجية.

خاتمة الفصل الثاني :

إن السياسة المتوسطة الفرنسية تعتبر احد أهم توجهات السياسة الخارجية الفرنسية و ذلك يرجع أساسا لمدى أهمية هاته السياسة في نظر فرنسا, فالمنطقة تمثل فرصة فرنسا في تحقيق حلمها الذي لطالما لم تصبوا له و هو الوصول إلى مكانة عالمية مرموقة, ففرنسا بذكائها تركز دوما على الأهداف التي لا تحتاج لإمكانات كبيرة و تحقق لها مصالح مهمة, إضافة لما تحققه لها من مصالح أمنية, تكمن في الحفاظ على أمنها و استقرارها من توترات هاته المنطقة و مصالح اقتصادية, طاقوية وتجارية بالدرجة الأولى إضافة إلى مصالح ثقافية لا تقل أهمية. و بالتالي فالمنطقة تشكل ربحا لفرنسا في كل الجوانب, و هو ما يجعلنا نحكم أن السياسة المتوسطة الفرنسية إحدى أولويات السياسة الخارجية الفرنسية و هو ما جعلها تعمل على تجسيدها بعدة استراتيجيات خصوصا أوروبية, و رغم ذلك فإن فرنسا لازالت لحد الآن لم تصل إلى تحقيق كل أطماعها بالمنطقة, أين يظهر ذلك من خلال مواقفها إزاء قضايا المنطقة. و لعل الفصل اللاحق أحسن من سيثبت لنا مدى نجاح السياسة الفرنسية بالمنطقة خصوصا في ظل الظروف الدولية الجديدة .

الفصل الثالث: تحديات انعكاسات و آفاق السياسة المتوسطة الفرنسية:

المبحث الأول: تحديات السياسة المتوسطة الفرنسية

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة المتوسطة الفرنسية

المبحث الثالث: آفاق السياسة المتوسطة الفرنسية

مقدمة الفصل الثالث :

"المتوسط لن يكون سوى لقائد واحد قوي و مهيمن و هو الذي يطورها
في كل الميادين , و إلا سوف يكون مسرح نزاعات"

ماهان

لقد عرفت فرنسا بالمتوسط عموما حضورا فعالا سواء اقتصاديا, امنيا, أو ثقافيا
إلا أن التطورات و التحولات التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة أدت إلى تغير نظرة
العالم للعديد من القضايا و حتى للعديد من مناطق العالم, فباتت المنطقة المتوسطة ذات
أهمية في استراتيجيات الدول الكبرى في العالم. هاته المنطقة التي كانت تعتبرها دوما
فرنسا نفوذها التقليدي , فاستمرارية السياسة المتوسطة الفرنسية باتت تتأثر بعوامل
عديدة سواء على المستوى الدولي, الداخلي أو الإقليمي وهو ما نحاول دراسته في هذا
الفصل , و لذا يدور بحثنا حول إشكاليين أساسيين:

الأول: التحديات الجديدة التي أصبحت تؤثر في استمرارية السياسة المتوسطة الفرنسية
و تتحكم في مستقبلها وبالتالي كيف نتوقع مستقبل السياسة الفرنسية بالمنطقة المتوسطة
في ظل التحديات و التهديدات التي تواجهها?

أما الشق الثاني فهو يخص تأثيرات السياسة الفرنسية على دول المنطقة فما هي
انعكاسات السياسة الفرنسية على الدول المتوسطة خصوصا السلبية منها و كيف يمكن
لهاته الدول مواجهة أثارها السلبية ?

المبحث الأول : تحديات السياسة المتوسطة الفرنسية :

تواجه السياسة المتوسطة الفرنسية جملة من التحديات التي تؤثر على فعالية سياستها
وقدرتها على تحقيق أهدافها و تطبيق استراتيجياتها , و لعله يمكن تقسيم هاته التحديات
إلى ثلاث أنواع تختلف باختلاف بيئتها و صعوبة فرنسا من التخلص منها, و هو ما
أثار إشكالنا فما مدى تأثير التحديات التي تواجهها السياسة المتوسطة الفرنسية على
استمراريتها و هل تغيرت فيما يخدم الطرف المتوسطي?

المطلب الأول: على الصعيد العالمي: التنافس الأمريكي الفرنسي في المتوسط:

تصطدم كل سياسة في تعاملها اليومي بعراقيل و ضغوطات خارجية كثيرا ما تؤثر على صيرورتها, فإن السلوك الخارجي الفرنسي بوصفه عملا, يندرج ضمن رؤية متكاملة استهدفت في روحها تغيير قواعد الممارسة الدولية, من خلال إحداث شقوق في النظام العالمي برمته. و لذا كان لابد أن يطرح تساؤلا حول مدى قدرة فرنسا على تطويع المحيط الخارجي الذي تتحرك ضمنه,⁴³⁴ أو بالأحرى ما مدى قدرة هذا المحيط في تغيير السياسة الفرنسية إزاء المتوسط ? و نقصد هنا الو م ا على اعتبارها أصبحت احد أهم منافسي فرنسا في المنطقة المتوسطة , فهذا لا ينفي وجود منافسين آخرين لفرنسا إضافة للو م ا كالصين إلا أننا ارتأينا إلى تناول الو م ا و ذلك خدمة لأهم التساؤلات التي طرحناها بالفصل الأول, والتي مفادها تأثير الو م ا على سياسة فرنسا الخارجية , فهل اثر ذلك على سياسة فرنسا إزاء المنطقة و هل استطاعت فرنسا منافسة العملاق الأمريكي الذي يود مشاطرتها في الكعكة? فسوف نحاول من خلال هذا المبحث إظهار الدور الذي تلعبه المنافسة الأمريكية - الفرنسية حول المنطقة المتوسطة, في توجيه السياسة الفرنسية إزاء المتوسط , هذه المنافسة التي تعتبر امتدادا لمسار طويل من العلاقات بين فرنسا و الو م ا و ما تميزت به من نقاط توافق و اختلاف جعلت من البلدين " حليفين و متنافسين قويين على الساحة الدولية في آن واحد".⁴³⁵

فقد احتلت مسألة العلاقات بين البلدين حيزا مهما في اهتمامات الساسة و المحللين خصوصا منهم الفرنسيين و الأمريكيين,⁴³⁶ فالعلاقات الفرنسية - الأمريكية لم تكن بسيطة كما تطرقنا له في الفصل الأول, و ترجع السياسة الفرنسية إزاء الو م ا لفترة ديجول لكونه رسم بقوة نوعية الصلات التي ينبغي أن تسود بين الطرفين, و دعى لمحاربة كل تبعية للو م ا حيث قال: " نريد حلفاء و لا نريد زعماء "⁴³⁷ كما توقع بعض المحللين الأمريكيين انقطاع العلاقات الأمريكية الأوروبية بسبب سياسة فرنسا, حيث نجد **William Hankins** يقول " الخطر الأكبر على حرية , امن , و سلامة الو

⁴³⁴ - حسان بوقنطار, المرجع سابق الذكر, ص 278.

⁴³⁵ - René Schwok , « Les relations entre l'Union Européenne et les Etats-Unis : analyse critique de l'approche " dissociative" » *études internationales* (n 01 , volume 29, mars 1998) p 107

⁴³⁶ - حسان بوقنطار, المرجع السابق الذكر, ص 219

René Schwok , OP.CIT. P 107

م ا ربما لن يأتي في مطلع القرن الـ 20 من أعدائنا المعلنين , و لكن من أصدقائنا الذين يحلمون بمراقبة اقتصادنا و محاصرة العملاق الأمريكي.⁴³⁸

و تظهر هذه المنافسة بينهما خصوصا بالمنطقة المتوسطة, فتحولت المنطقة إلى ساحة للصراع السياسي و الاقتصادي المكشوف بين فرنسا و الو م ا , التي وضعت ثقلها في المدة الأخيرة في هذه المنطقة بغية إنهاء احتكار فرنسا في هذه المنطقة فما مصالح الو م ا في المنطقة ؟

الفرع الأول : المصالح الأمريكية في المنطقة المتوسطة :

إن مفهوم المصلحة القومية الأمريكية يتحدد أساسا بمفهوم الأمن القومي, الذي توسع كثيرا بعد الحرب الباردة و خصوصا في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001 , و هو يشمل ضمان المصالح الأمريكية الأمنية, و الاقتصادية و التي أصبحت منتشرة عبر العالم بصورة مختلفة , و في هذا الصدد فإن المصلحة القومية تقسم وفق الجغرافيا السياسية إلى ثلاث أنواع :

- 1- المصالح الحيوية :** و هي المصالح من الدرجة الأولى , و الو م ا مستعدة لخوض حرب في حال وقوعها تحت يد قوى مناوئة لها, و مثال ذلك منطقة الشرق الأوسط .
- 2- المصالح المهمة :** و هي أقل من الأولى, إلا انه يجب الحفاظ عليها بالوسائل الدبلوماسية و تقديم المساعدات, و يمكن إدراج منطقة المغرب العربي فيها.
- 3- المصالح المفيدة :** و هي في آخر سلم الأهمية بالنسبة للو م ا , و يكفي مراقبتها من بعيد و يدخل في هذا الإطار دول العالم الثالث التي لا تتمتع بثروات طبيعية كبيرة⁴³⁹.

و إذا أخذنا بعين الاعتبار فكرة ثانية مهمة بالنسبة للإدارة الأمريكية, و هي فكرة الدولة المحورية و هي الدول التي تتمتع بأهمية إستراتيجية, و مقياس تحديد هذه الدول هو مدى تأثيرها في الاستقرار الجهوي و الدولي و الذي ينعكس أساسا على المصلحة الأمريكية. لذلك يجب تدعيم استقرار هذه الدول, و في هذا الإطار قدم الباحثون بول كندي , روبرت شاس , ايميلي هيل , لائحة للدول المحورية و التي تضم المكسيك,

البرازيل, الجزائر, مصر, جنوب إفريقيا, تركيا, الهند, و اندونيسيا⁴⁴⁰ و هو ما يمكننا من تفسير الاهتمام الأمريكي بالمتوسط خصوصا بعد ال11 سبتمبر 2001 و منه يمكن تقسيم المصالح الأمريكية بالمنطقة إلى نوعين :أمنية سياسية و اقتصادية و هذا لا ينفي المصالح الثقافية إلا أن الو م ا تبقى أهدافها الثقافية محدودة مقارنة بالمصالح الثقافية الفرنسية , فالمصالح الثقافية الأمريكية بالمنطقة لا تختلف عن مصالحها الثقافية العالمية, في نشر النموذج و الثقافة الأمريكية في كل العالم.

1- المصالح الأمنية و السياسية :

بعد نهاية الحرب الباردة وجدت الو م ا نفسها قوة كبرى عالميا, و هو ما جعلها تهتم بشؤون العالم ككل و من بينهم المنطقة المتوسطة خصوصا المشرق العربي, فقد أدركت الو م ا أن العدو التالي لم يبقى العدو الأحمر بل أصبح العدو الأخضر أي الإسلام, و هو ما جعلها تحاول فرض هيمنتها على العالم الإسلامي, بما فيه شقه المتوسط فالملاحظ للأحداث الدولية يجد أن الو م ا كانت دوما في مركز الأحداث بهاته المنطقة خصوصا في القضية الفلسطينية , و إن لم تكن المصلحة هنا مصلحة الو م ا بل مصلحة إسرائيل , حسب قول ميرشايمر في مقال له أين ابرز كيف أن الو م ا تتصرف حسب المصلحة الإسرائيلية و ليس الأمريكية, فالو م ا لازالت تلعب دورا مهما و منحاز لإسرائيل في القضية الفلسطينية و في المنطقة المطلة عليها من سوريا, لبنان, الأردن, فالو م ا تدرك أن هاته المنطقة إستراتيجية خصوصا بعد سقوط العراق, و التخوف من قيام قيادات في هاته الدول من شكل القيادة العراقية و ما يؤثر ذلك على استقرار الو م ا , خصوصا و إن كانت هاته القيادات تملك الأسلحة النووية, فالفوبيا الأمريكية من الإرهاب أو بالأحرى الإسلام (في ظل صراع الحضارات) من جهة و من ديكتاتوريات مشابهة للعراق سابقا , و خوف اليهود بالو م ا من أن تكون قوة بالمنطقة أقوى من إسرائيل من جهة أخرى, جعلت مصلحة الو م ا بالمنطقة تتعدى المصالح المهمة لتصبح مصالح حيوية تتعلق بأمن و استقرار الو م ا, و هو ما يفسر لحد بعيد عدم ترك الو م ا المجال لفرنسا في التدخل بالقضية الفلسطينية .

أما بالمنطقة المغاربية فإن الاهتمام الأمني و السياسي يبقى حديث العهد مقارنة بالجانب الشرقي من المتوسط و يرجع أساسا لفترة ظهور الإرهاب, فهذا لا ينفي وجود علاقات

(مثل ماهو الحال مع المغرب) أو توترات (كما هو الحال مع ليبيا)⁴⁴¹ فقد كانت الوم ا تنظر مثلا للجزائر في الفترة المظلمة من حياتها نظرة حياد نوعا ما , خصوصا في المرحلة ما بين 1992-1995 فقد أبقت الوم ا على جزء من علاقاتها مع الحكومة الجزائرية, إلا أنها و على الطرف الآخر أبقت على اتصالاتها السرية مع قيادي الجبهة الإسلامية في أمريكا و أوروبا تحسبا لأي طارئ , و رغم التطبيع الجزئي في فترة 1995-1998 إلا أن

الوم ا بقت تعتقد أن ما يحدث بالجزائر مواجهة بين سلطة قائمة و معارضة مسلحة , و هو ما دفعها لحضر بيع الأسلحة للجزائر, و تقليص تمثيلها الدبلوماسي فيها⁴⁴² . فحتى هاته الفترة كانت الوم ا تعتبر منطقة المغرب العربي منطقة متوترة خصوصا الجزائر , و لكن دون أن يؤثر ذلك عليها و هو ما جعلها تترك المهمة لفرنسا . إلا أن وصول الأعمال الإرهابية إلى أوروبا, و بداية استهداف المدنيين من طرف الجماعات المسلحة بدأت

الوم ا تعتبر الجزائر دولة محورية و استقرارها مهم جدا للمنطقة ككل⁴⁴³ . و هذا ما عبر عنه الرئيس بيل كلينتون في تقريره السنوي الذي قدمه للكونغرس و المتعلق بالإستراتيجية الأمنية الأمريكية بالقرن ال21 و جاء فيه " نحن نهتم باستقرار و ازدهار منطقة شمال إفريقيا " و رغم ذلك صنف الجزائر ضمن فئة الدول الفاشلة (failed state) و أدرج اسمها ضمن travel warning و هي الدول التي يحذر من السفر إليها. إلا أن المصالح الأمنية اتجاء منطقة المغرب العربي بدأت مع أحداث 11 سبتمبر 2001, و التي مست نيويورك و واشنطن و اهتز لها العالم, و التي أدت إلى إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية خصوصا اتجاء المنطقة المتوسطة . فقد أثرت إيجابا زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لواشنطن 2001/11/2 حيث أجرى محادثات مع عضو مجلس الشيوخ السيد كينيدي, و السيد ديفيد ليسار رئيس الشركة الأمريكية للدراسات الهندسية هالبرتون, السيد كولن باول المستشار الأمريكي المكلف بالشؤون

441 - الحبيب الجحاني , المغرب العربي و الصراع الدولي :

www.libyaforum.org

442 - احمد مهابة , الجزائر بين المشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية , السياسة الدولية , العدد 128, افريل 1997. ص138

443 - خير الدين العايب , الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي :

www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01/01-18/099456.htm

الخارجية , و اجتمع مع الرئيس جورج وولكر بوش فعلق احد مسؤولي البيت الأبيض عن هذا اللقاء

بقوله :⁴⁴⁴ "أن اللقاء كان روتينيا و ظهر الرئيس الأمريكي و كأنه غير مهتم بالأمر, إلا أن الرئيس الجزائري عرف كيف غير مسار اللقاء تماما عندما قال أن الجزائر التي اكتوت بنار الإرهاب لعشرية كاملة تحس ما أحاط ببلدكم و ليس لها أن تكون سوى متضامنة مع الوم ا " و بهذا كانت بداية تنسيق و تعاون أمريكي جزائري و مغاربي عموما.

أما الاهتمام الجيوبوليتيكي, كان يحتل مركزا مهما في الإستراتيجية الأمريكية و هو ما جعل مستقبلها السياسي محط انشغال عميق لأمريكا و حلفاءها , لأن تدهور الأوضاع في الجزائر بقيام حرب أهلية سيهدد امن منطقة البحر المتوسط و كذا أسواق النفط و الغاز, كما سيؤدي إلى انفجار النزاعات بين التيار المعتدل و التيار المتطرف في العالم الإسلامي, كما أن الأعمال الإرهابية للجماعات المتطرفة سوف تزيد من إمكانية وصولهم للسلطة و هو ما يهدد الأمن الدولي مما سيؤدي إلى اختلال في أسواق الطاقة العالمية⁴⁴⁴, و هو ما يؤثر على المصالح الأمريكية. إضافة إلى إمكانية انتشار هذا التيار الراديكالي إلى الدول المجاورة كتونس و المغرب و وصوله حتى للشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة حيوية في السياسة الأمريكية و هو ما تخشاه, كما أن أحداث ال11 سبتمبر جعلت الوم ا تدرك أهمية المنطقة المتوسطة و كيف أن لهاته المنطقة قدرة في التأثير على الاستقرار العالمي.⁴⁴⁵

2- المصالح الاقتصادية :

للوم ا مصالح اقتصادية هامة إضافة للمصالح الجيوسياسية في المنطقة المتوسطة, فهي تدخل ضمن الإستراتيجية الأمريكية للأمن الطاقوي **stratégie de sécurité énergétique**, التي تحددت أطرها بعد حرب الخليج الثانية أين تعتبر التمويل الطاقوي مسألة حيوية لاقتصادها الوطني, فقد تبلورت هذه الإستراتيجية في المنطقة بتشجيع الإصلاحات الاقتصادية بها و توفير الوسائل المالية, لخلق سوق موحد. فمن

⁴⁴⁴-Yahia Zoubir , la politique étrangère

américaine au Maghreb :

<http://meria.ide.articl/journal fr/2006/jv1no 1a8.html>

⁴⁴⁵ - Smail Kouttroub ,La politique maghrébine des état- unis:

<http://saharadumaroc.net/spage.asp?rub=28953>

السياسة المتوسطة الفرنسية

مصلحة الوم السيطرة على الموارد الطاقوية التي تدرج ضمن استراتيجياتها العالمية للسيطرة على الموارد الطاقوية في العالم ككل , و خصوصا منطقة جنوب المتوسط أين صرح " ريتشارد جاكسون" المكلف بشؤون شمال إفريقيا في كتابة الخارجية, في مؤتمر انعقد في واشنطن لتحليل المصلحة الأمريكية في المنطقة المتوسطة في 1996: " تشكل الجزائر خصوصا بهذه المنطقة لاعب هام ,فهي منتج هام للبترول و الغاز ذوي النوعية الرفيعة, فالجزائر في 1994 شكلت البلد الذي حققت فيه أهم الاكتشافات البترولية في العالم".

فيعود الاهتمام الأمريكي الاقتصادي بالمنطقة المتوسطة إلى سعي الوم ا في اكتساب أسواق جديدة ضمن الطبيعة الجديدة للصراع الدولي , أين احتلت السياسية و الاقتصادية أهمية كبرى.⁴⁴⁶

و انطلاقا من عرض المصالح الأمريكية في المنطقة المتوسطة يتضح لنا أهم المحاور التي يمكن لهاته الأخيرة أن تنافس فيها فرنسا .

الدول	الانتاج برميل في اليوم ¹⁰³	تغيرات الإنتاج في ال 10 سنوات
الجزائر	2 092	+ 50%
ليبيا	1 722	+ 19%
مصر	696	- 26%

الجدول 17 :أهم الدول المتوسطة المنتجة للغاز

الفرع الثاني : مظاهر المنافسة الأمريكية- الفرنسية في المنطقة المتوسطة :

1 المظهر السياسي و الأمني:

إن المظهر السياسي و الأمني يعتبر من أكثر المظاهر وضوحا للوجود الأمريكي بالمنطقة , و كذا منافسته للوجود الأوروبي عامة و الفرنسي خصوصا في المتوسط ككل سواء في جنوب المتوسط أو الجزء الشرقي منه. فالوم ا تعتبر الحوض المتوسط منطقة إستراتيجية, فهو بوابة نحو الخليج

⁴⁴⁶ - Bernard Ravenel, « L'Algérie entre la France et les Etats Unit », revue d'étude et de critique sociale(n12, printemps/été 1999) p163

الفارسي , ففي فترة حرب الخليج الأولى 1990-1991 عملت على تمرير 90% من جنودها و الأسلحة عبر المتوسط سواء بحرا أو جوا, و في حرب الخليج الثانية مع العراق لعبت نفس الدور. فقد أدركت الوم أهمية هذه المنطقة فأهميتها متعلقة بأهمية منطقة الشرق الأوسط في استراتيجياتها فهي مجالها الحيوي . فالمشروع الأمريكي بالمتوسط أكثر طموحا من المشروع الفرنسي فهو يشمل " الشرق الأوسط الكبير" من المغرب إلى باكستان⁴⁴⁷ فقد عملت أحداث 11 سبتمبر 2001 على مساعدة الوم ا و إعطاءها الحجة لتدخل بالشمال الإفريقي, هاته المنطقة التي لم تهتم كثيرا الوم ا في التواجد بها سابقا, رغم أنها كانت تقيم علاقات دبلوماسية مع العديد من دولها (خصوصا المغرب) .

و بالتالي فالمصلحة الحيوية للوم ا تبقى بالشرق الأوسط أما الحوض المتوسط فهو وسيلة لتحقيق هذا الغرض أكثر منه هدف قبل أحداث ال 11 سبتمبر 2001 , أما بعدها فقد اتخذت منطقة شمال إفريقيا بعدا اميا في الإستراتيجية الأمريكية. فيمكن تقسيم مظاهر المنافسة الأمريكية لفرنسا في المتوسط في شقين سياسي و امني :

أ- المظهر السياسي :

يمكن تقسيم نوعين من المنافسة الأمريكية لفرنسا بالمتوسط سياسيا و هما :

- المنافسة الأمريكية لفرنسا في شمال إفريقيا .
- المنافسة الأمريكية لفرنسا في الشرق الأوسط .

و لقد اتبعنا هذا التقسيم للأسباب التالية : و ذلك أساسا لأن منطقة شمال إفريقيا كانت دوما منطقة نفوذ تاريخية لفرنسا, و المنافسة الأمريكية بها حديثة العهد فالمنطقة كانت تمثل **مصالح هامة** قبل ال 11 سبتمبر لتتحول نحو **مصالح حيوية** بعدها , عكس منطقة الشرق الأوسط التي تمثل المجال الحيوي للوم ا خصوصا فيما يخص القضية الفلسطينية و التي تعتبر أساس التدخل الأمريكي بالمنطقة نتيجة لما يتعلق ذلك بأمن إسرائيل, و كذا إن هاته المنطقة تمثل أهم إمداد أمريكي بالطاقة .

⁴⁴⁷ - Yahia Zoubir , la politique étrangère américaine au Maghreb :

فالتدخل السياسي الأمريكي بمنطقة شمال إفريقيا بدا يظهر أساسا بعد أحداث الـ 11 سبتمبر و كان الفضل في ذلك لازمة الجزائر, فالوم لم تهتم قبل 2001 بوضع الجزائر و اعتبرتها مجرد مشاكل داخلية , إلا أن هاته أحداث الـ 11 سبتمبر أدخلت الجزائر ضمن " الدول المحورية" في الإستراتيجية الأمريكية و من هنا كانت بداية المنافسة الحقيقية بالمنطقة⁴⁴⁸. فقد عملت الو م ا على الحفاظ على الوضع القائم في المغرب العربي فحرصت على عدم إحداث أي تغييرات جذرية تمس سياسة هذه البلدان , خاصة بعد تنامي الحركة الإسلامية في الجزائر و التي يمكن أن تؤثر حسب المنظور الأمريكي بطريقة أو بأخرى على مسار السلام في الشرق الأوسط أو بالأحرى على امن إسرائيل نظرا للارتباط الجغرافي, السياسي, الأمني, الاقتصادي للمنطقتين , و هو ما يبرر بالدرجة الأولى احتلال منطقة البحر الأبيض المتوسط الأهمية البالغة في إطار الترتيبات الأمنية و السياسية الجديدة لواشنطن⁴⁴⁹, و هو ما يثبت أساسا أن نقطة الاهتمام الأساسية الأمريكية هي امن إسرائيل و القضية الفلسطينية.

فقد اعتمدت الو م ا سياسة ذكية, ففي الفترة التي كانت منشغلة بحرب الخليج الثانية لم تلي اهتماما للمنطقة و خصوصا لازمة الجزائرية, معتمدة سياسة تقليدية قائمة على ترك المكان و المبادرة لحليفاتها الفرنسية⁴⁵⁰, و لكن مع مجيء **Bill Clinton** بدأت تتدخل الو م ا بالمنطقة , فقد عملت على تدعيم الحوار بين الحكومة و الجبهة الإسلامية للإنقاذ , فأبدت الدبلوماسية الأمريكية خيبة أملها أمام قرار الرئيس زروال بوضع حد للحوار مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ⁴⁵¹.

و انطلاقا من مواقف الو م ا من الأزمة الجزائرية برزت أول مظاهر التنافس بينها و بين فرنسا حول المنطقة بسبب اختلافها في السياسات المتبعة نتيجة تضارب المصالح , فالرهان الحقيقي للوم ا هو التسيير و الانفراد بالمسائل الجيوبوليتيكية في المنطقة . فالاختلاف الفرنسي - الأمريكي في التعامل مع الحركات الإسلامية

⁴⁴⁸ - احمد المالكي , المغرب العربي في ميزان التنافس الاورو- الأمريكي :

<http://www.alarab.com.qa/détails.php?docId=3703>

Yahia Zoubir , la politique étrangère américaine au Maghreb :

⁴⁴⁹ -

<http://meria.ide.articl/journal fr/2006/jv1no 1a8.html>

Robert Mortimer , « Les états Unis face a la situation Algérienne », *monde arabe Maghreb/ Machrek*(n⁴⁵⁰ -149 jui-sep1995) p 05

⁴⁵¹ -Idem

يعود إلى ما قبل بداية الأزمة الجزائرية، ففي مرحلة التعايش الأولى سنة 1988 و التي كان فيها " شارل باسكو" وزير الداخلية الفرنسية تعرض لانتقادات عديدة من طرف دبلوماسي أمريكي مكلف بملف الإرهاب، و مقيم بباريس ، حيث كان يعتبر هذا الأخير أن موقف فرنسا من واضعي القنابل فيه الكثير من المجاملة، و عندما انعكست الأمور جاء دور باسكو في مرحلة التعايش الثانية، للتهجم على دعم أمريكا للحركات الإسلامية ووجه انتقادات لنفس الدبلوماسي المكلف بالملف الجزائري بواشنطن ، حيث اتهمته بباريس بامتلاك علاقات ضيقة مع أنور هدام ، و ذهب لمقابلة رابح كبير خلال جولته الأوروبية.

و بالتالي ففرنسا كانت تهدف دعم النظام الجزائري و استمراره في الحكم بينما تراهن واشنطن على إمكانية وصول الإسلاميين إلى السلطة ، فبقيت العاصمتين الفرنسية و الأمريكية تتبادلان التهم رغم فتح المجال لحوار بين كلينتون و ميتيران في جوان 1994⁴⁵². فقد اختلفت تحاليل الدولتين فيما يتعلق برهانات الظاهرة الإسلامية بسبب اختلاف المصالح الوطنية لكل واحد منهما، فالو م ا تهدف إلى حماية مسار السلام في الشرق الأوسط و عدم تعرض النظم العربية المؤيدة لهذا المسار لأية اضطرابات سياسية بتأثير من الإسلاميين الجزائريين، كما تعتبر فرنسا أن منع وصول آثار الأزمة الجزائرية إلى داخل التراب الفرنسي هو هدف محوري، بالإضافة إلى حماية النظم القائمة في المغرب العربي و التي تعد اكبر مؤيدي المصالح الفرنسية في المنطقة ليتجلى أكثر التنافس بعد ال11 سبتمبر أين عملت الو م ا بعد إدراكها لسلبية الإرهاب على توطيد العلاقات مع هاته الدول و شمل ذلك حتى ليبيا ، أين بدأت التطبيع معها (رغم بعض المعارضين) خصوصا منذ 2001 في إطار التعاون ضد الإرهاب.

أما المنطقة الشرقية فهو نوع آخر من العلاقات، و ذلك لأن المنافسة هنا فرنسية للو م ا فالاهتمام الأمريكي بالمنطقة قديم يسبق الاهتمام الفرنسي (و لا تخص بذلك فترة الانتدابات و إنما فترة الحرب الباردة)، و لذا فتجد فرنسا تحديا كبيرا في منافسة الو م ا في المنطقة سواء وحدها أو في إطار الاتحاد الأوروبي الذي لم يصل بعد إلى توحيد سياسته الخارجية فقد اثبت مرارا فرنسا فشلها أمام الو م ا في

⁴⁵² -Jean lesieu , « paris-Washington: divergences de fond » , express (11/08/1994) p 13

التدخل أو تسوية مشاكل المنطقة, خصوصا في القضية الفلسطينية و حتى في مشكلة الصحراء الغربية أين تكفي فقط بالتصريحات .

ب- المجال الأمني :

إن أحداث ال11 سبتمبر كان لها دور كبير في تفعيل الإستراتيجية الأمريكية الأمنية في المنطقة و منافسة فرنسا بوضوح , فعمدت الوم ا على تكيف المعطيات الجديدة و الاستفادة منها لتحقيق استراتيجياتها الشاملة عن طريق الحلف الأطلسي معتبرة إياه قوة السلام من الشرق الأوسط إلى شمال إفريقيا⁴⁵³ , فاعتمد الوم ا على الناتو كوسيلة لتطوير علاقات شراكة أمنية وثيقة مع عدة بلدان في منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط الموسع⁴⁵⁴ , رغم أن فكرة توسيع الناتو لجنوب المتوسط قديمة⁴⁵⁵ . و مع انتهاء الحرب الباردة استطاعت الوم ا إقناع حلفاءها بضرورة بقاء الحلف و توسعه نحو الجنوب المتوسطي⁴⁵⁶ , و بهذا اعتمدت الوم ا الحوار الأطلسي- المتوسطي عبر الناتو كوسيلة لتثبيت وجودها السياسي و الأمني بالمنطقة خصوصا أن المشروع جاء أساسا كرد فعل على المبادرة الأوروبية للدفاع, و هو ما دفع الوم ا إلى معارضة و رفض طلب فرنسا في تولي القيادة الجنوبية للحلف. و من هنا بدأت أولى مظاهر التنافس الأمريكي-الأوروبي حول المنطقة المتوسطة اعتمادا على الناتو الذي ضم إسرائيل, المغرب, تونس و موريتانيا ثم الأردن,⁴⁵⁷ أما الجزائر فقد تغيبت لغاية 2000 نتيجة للالزمة الداخلية التي كانت تعيشها , أما سوريا و ليبيا فقد أقصيتا من الحوار بدعوى دعمهما للإرهاب, و أما إسرائيل فقد ضغطت على الوم ا لأجل إدخالها. وهو ما يثبت أن الوم ا هي من تسير الحلف لصالحها, فقد عملت نتيجة للعلاقات المتوترة التي عرفت الوم ا مع ليبيا و سوريا بإقصاءهما لتبقى حاليا سوريا و لبنان غير منظمين للحوار الأمني الأطلسي-

453 - محمد أسامة عبد العزيز, "الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو", السياسة الدولية, عدد145, افريل 2001, ص 208

454 - الحوار الأطلسي المتوسطي : مشروع استعماري جديد :

<http://tadamone.com/news.php?crtend>

455 - تعود فكرة توسيع الناتو لل50 أت عندما أرادت فرنسا أن تجعل المنطقة تحت مظلة الحلف, و ذلك لاختفاء ثورة التحرير

الجزائرية, فقدت القوات الأطلسية المساعدة للقوات الفرنسية في حربها ضد الجزائر .

456 - ميشال أبو نجم, ماذا يريد الناتو من مبادرة الحوار السياسي مع الدول العربية :

<http://www.aawsat.com/details.asp?section>

457 - نفس المرجع .

السياسة المتوسطة الفرنسية

متوسطي رغم انتماءهما للمنطقة المتوسطة⁴⁵⁸ و هو ما يؤشر بأن العدو الجديد للو
م ا بالمنطقة بعد العراق قد تكون سوريا أو لبنان.
فيهدف " الحوار المتوسطي " حسب وثائق الناتو إلى ضرورة تعزيز الأمن و
الاستقرار و تشجيع علاقات حسن الجوار, و التفاهم المتبادل ,و عدم التمييز, و
مفاضلة الذات, و قد عرف الحوار المحطات التالية :

1994	انطلاق الحوار المتوسطي التحاق مصر, إسرائيل , موريتانيا, المغرب و تونس
1995	الأردن يلتحق بالحوار
1997	وضع أول عمل سنوي للحوار
1999	اتخاذ خطوات لتعزيز الحوار في قمة واشنطن
2000	الجزائر تلتحق بالحوار
2002	توسيع الأبعاد السياسية و العملية في قمة براغ
2004	دعوة بلدان الحوار في قمة اسطنبول إلى إنشاء إطار موسع و أكثر طموحا لتحويل الحوار إلى شراكة حقيقة بشكل مواز . و منه أطلقت مبادرة اسطنبول للتعاون التميزة كمكملة.

الجدول 18: أهم محطات الحوار المتوسطي

⁴⁵⁸ - عبد النور بن عنتر, المرجع سابق الذكر. ص 167.

السياسة المتوسطية الفرنسية

المصدر: التعاون الأمني مع منطقة البحر الأبيض المتوسط و الشرق الأوسط الموسع.

www.otan.nato.int

- قمة اسطنبول الأطلسية :

جاءت بعد 10 سنوات من إطلاق الحوار الأطلسي-المتوسطي⁴⁵⁹ أين تبنا وثيقة بعنوان " أجندة أكثر طموحا و توسيعا للحوار المتوسطي"⁴⁶⁰ و التي ورد فيها أن الحلفاء قرروا رفع الحوار إلى شراكة حقيقية, فقد تبنت معظم المقترحات الواردة في وثيقة براغ و بهذا دشنت قمة اسطنبول طورا جديدا في الحوار المتوسطي للحلف .

فقد سعت الو م ا من خلال قمة اسطنبول إلى إعطاء شرعية لمرحلة ما بعد حربها على العراق من خلال ضم هذه الدول حيث تزامنت المبادرة مع احتلال العراق . إلا أن هذا الحوار عرف محدودية خصوصا و انه يبقى يصطدم بالصراع العربي-الإسرائيلي و أن المشاكل التي تعاني منها المنطقة هي من نوع الأمن الغير العسكري, مما يجعل دور الحلف محدودا⁴⁶¹ .

و بالتالي رغم المشاكل الذي يعاني منها الحوار متوسطي-أطلسي إلا انه أثبت بوضوح الاهتمام الأمريكي بالمنطقة و منافسته للوجود الفرنسي و الحوار الاورو-عربي سابقا و الاورو-متوسطي حاليا, فتظهر المنافسة الأمريكية الفرنسية من خلال تكريس التفوق العسكري الأمريكي الاستراتيجي في منطقة المتوسط, من خلال إحكام سيطرتها على قيادة الضفة الجنوبية للحلف الأطلسي فتحاول الو م ا إبقاء سيطرتها العسكرية على كل أجنحة الحلف الأطلسي, بما فيها القيادة الجنوبية للحلف المتمركز في نابولي الفرنسية و هو الأمر الذي تتحفظ إزاءه باريس التي تحاول تشكيل هيئات عسكرية, و استقطاب دول الجنوب المتوسطي لمقاربتها بخصوص ميثاق الأمن و الاستقرار في المتوسط .

و قد ردت فرنسا على المنافسة الأمريكية مع ثلاث دول أوروبية اسبانيا, إيطاليا, برتغال في 15 ماي 1995 بإنشاء وحدات عسكرية للتدخل في مواجهة ما تراه يمثل

⁴⁵⁹ - لأجل معرفة الفرق بين الحوار الأطلسي-المتوسطي و مبادرة اسطنبول للتعاون ارجع إلى : الحوار الأطلسي-المتوسطي و مبادرة اسطنبول للتعاون

www.otan.nato.int

⁴⁶⁰ - عبد النور بن عنتر, المرجع السابق الذكر, ص 178

⁴⁶¹ - عبد النور بن عنتر, المرجع سابق الذكر, ص 180

السياسة المتوسطة الفرنسية

تهديدا أمنيا لها, هذه القوات التي طالما عملت فرنسا على تشجيع قيامها كمبدأ داع إلى الانفصال عن الناتو في الدفاع عن أوروبا و مصالحها, و هي **الاوروفور** و **الاورومافور**: قوة الانتشار السريع الأوروبي, و القوة البحرية الأوروبية , و مهمتهما حفظ السلام و الأمن الدوليين .

و سعيًا من الوم ا إلى محاصرة و إفشال هذا المشروع الأوروبي و في نطاق مناقشتها لها, عملت على توحيد الأطر العسكرية للمنطقة من خلال تكثيف الزيارات الرسمية لإطاراتها العسكرية, و توطيد التقارب العسكري مثل التقارب العسكري الجزائري-الأمريكي من خلال دورات التكوين التي استفاد منها ضباط جزائريون, و كذا التمارين العسكرية الجزائرية الأمريكية في المتوسط , فقد تم التعاون الأمريكي مع دول منطقة المغرب العربي و فق برنامج IMET لتمرين التكوين العسكرية الدولية و يستفيد منها ضباط جيوش المنطقة , فتحصلت تونس على قيمة 1.669 مليون دولار للتكوين العسكري , كما فتحت الوم ا قروضا لشراء عتاد عسكري أمريكي فالجزائر في 1999 تحصلت على قروض عسكرية أمريكية بقيمة 75 مليون دولار للتكوين العسكري.

و أمام حدة التنافس الأمريكي لفرنسا بالمنطقة و على الرغم من كون فرنسا إحدى أهم دول المعسكر الغربي إلى جانب الوم ا, إلا أنها و بسبب تهديد هذه الأخيرة لمصالحها اتخذت فرنسا موقع معاكس لها في العديد من المناسبات, حيث عملت و بطرق مختلفة على محاربة التواجد الأمريكي في هاته المناطق. فقد عملت فرنسا في هذا الإطار على تجديد الحوار السياسي مع الجزائر, فشهدت سنة 2001 زيارات مكثفة قام بها مسئولين فرنسيون إلى الجزائر , حيث قام كاتب الدولة الفرنسي للسياحة بزيارة إلى الجزائر في 2 إلى 29 جانفي ثم رئيس المجلس الاقتصادي و الاجتماعي من 28 إلى 90 جانفي من نفس السنة.

و بالتالي رغم الانعكاسات السلبية للتنافس الأمريكي الفرنسي على المنطقة المتوسطة, إلا أن نوع العلاقات بين فرنسا و الوم ا جعلت فرنسا تطمح دوما أن يكون لها تأثير أوضح و انجح من التأثير الأمريكي خصوصا بالمنطقة , و هو ما انعكس إيجابا في الميدان السياسي و الأمني على الدول المتوسطة و خصوصا المغاربية, التي كانت تعاني في الفترة الأخيرة من العزلة نتيجة لمشاكلها الداخلية

فالاهتمام الأمريكي بالمنطقة بعد أحداث 11 سبتمبر أين أصبحت هاته الدول ضحية لا عدوة أدى إلى إعادة الاهتمام الفرنسي بالمنطقة تحت نفس المنظور.

ب- المظهر الاقتصادي :

لقد كانت الأطماع الاقتصادية تحتل الصدارة خصوصا قبل نهاية الحرب الباردة , و رغم الاهتمام بالبعد الأمني و السياسي بعد سقوط الاتحاد السوفياتي, إلا أن هذا لم ينفي بقاء أهمية البعد الاقتصادي, فقد عملت الوم ا على تدعيم التعاون و تطوير الشراكة مع الدول المتوسطة⁴⁶² الذي ترك هذا التحرك الأمريكي بالمنطقة وقعا كبيرا على فرنسا, فقد أدركت الوم ا الأهمية الاقتصادية للمنطقة فهاته الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط يمر عبرها 1/5 من التجارة العالمية, كما أن المنطقة المتوسطة تشكل سوقا استثمارية مهمة إضافة للإمكانيات الطاقوية و البترولية المهمة بها⁴⁶³.

فقد زاد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة في ظل وجود مؤشرات بوجود بترول في موريتانيا و السنغال و ربما الصحراء الغربية, علاوة على الحديث عن أنبوب مستقبلي للبترول ينطلق من البحر الأحمر و يصل إلى المحيط الأطلسي, و يحمل النفط السوداني و, السعودي و, الليبي و الجزائري و ذلك المكتشف في إفريقيا الغربية⁴⁶⁴ و لذا عملت الوم ا على تدعيم التعاون و تطوير الشراكة مع المنطقة المتوسطة و خصوصا المنطقة المغاربية من خلال دعم الاندماج الجهوي, و تشجيع التطور الاقتصادي و الاستقرار

السياسي, و تدعيم التجارة و الاستثمارات معتبرة القطاع الخاص أساسا لتطوير اقتصاديات دول المنطقة, و من تم ضرورة إدراجه في الشراكة , و هذا ما جعلها تخصص 2.5 مليار دولار كدفعة أولى لتدعيم التعاون الاقتصادي مع المغرب العربي. و هو ما ينصب أساسا في الإستراتيجية الأمريكية العالمية للسيطرة على المواد الطاقوية , فقد تفوقت الوم ا على فرنسا من حيث حجم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات في الجزائر, و من هنا يظهر التنافس الاقتصادي

⁴⁶² -Abdellatif el Aziz , Quand la politique prime sur l'économie:

<http://www.maroc.hebdo.press.ma/mhinterent/>

⁴⁶³ - وليد نوبهض , ساركوزي... الأطلسي و الأوروبي و المتوسطي , العدد 23. 2117 يونيو 2008-14-10

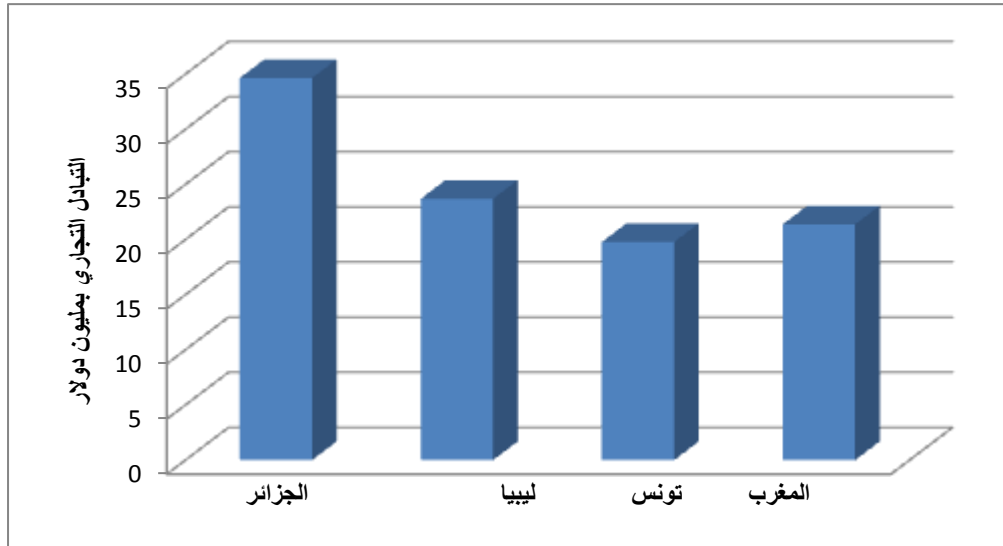
<http://www.alwasatnews.co/2117/news/read/301812/1html>

⁴⁶⁴ - حوض البحر الأبيض المتوسط , الساحة الإقليمية لهجمات الليبرالية الجديدة:
www.liban.attac.org/

السياسة المتوسطة الفرنسية

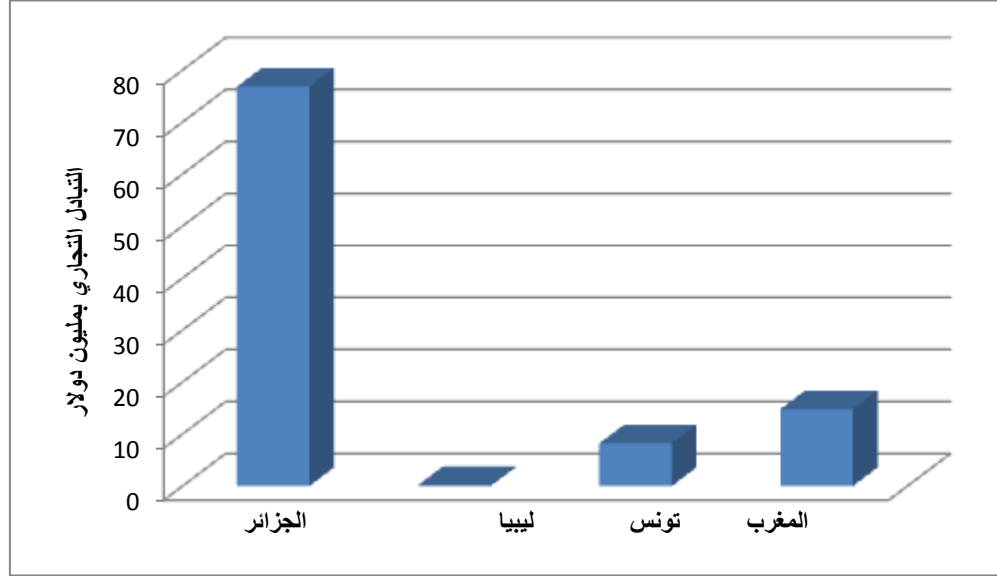
بينهما, فقد عملت فرنسا على التركيز في خطاباتها على الإصلاحات الاقتصادية و التحول إلى اقتصاد السوق مع تطوير وسائل الاتصالات و قطاع البنوك, و تسيير أفضل للمديونية , يهدف إلى تشجيع دول المنطقة على تبني قيم الليبرالية تجسيدا لأحد الأهداف الأولية للسياسة الخارجية لما بعد الحرب الباردة.

و قد استطاعت الوم منافسة فرنسا في مجالها الحيوي, فمثلا الجزائر أهم شريك فرنسي سابق قامت بتخفيض الاعتماد على المساعدات الفرنسية, فقد أبعدت فرنسا شيئا فشيئا, فقد صرح "روبرت بيلترو" عن مساعدة أمريكا للتخلي عن المساعدات الفرنسية في تصريح له في افريل 1996 قائلا: " الجزائر أهم دولة في شمال إفريقيا, و بالإضافة إلى الأهمية الجيو استراتيجية التي تلعبها في الإستراتيجية الجهوية, فإن المصالح الأمريكية تحتوي أيضا استثمارات أمريكية عامة و خاصة في قطاع المحروقات الجزائرية". فاكنتحت الشركات الأمريكية حقول النفط الجزائرية على حساب الفرنسية, إضافة إلى إبرام مجموعة من العقود مع شركات أمريكية عالمية بالمنطقة كشركة " كوكاكولا " بيبسي كولا " مايكروسوفت" في قطاع المعلوماتية فكل هاته المظاهر تبين المنافسة الأمريكية الواسعة لفرنسا.



المظهر 01 : المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع دول المغرب العربي خلال سنة 2000

السياسة المتوسطة الفرنسية



المظهر 02: المبادلات التجارية الأمريكية مع دول المغرب العربي خلال سنة 2000

و قد تعدى ذلك سياسة الشراكات الثنائية مع الدول المتوسطة لتبسط سيطرتها الاقتصادية بخلق مجال تجاري و اقتصادي متوسطي-أمريكي فقامت بوضع مشروع *Eizenstat* الذي يخص المنطقة المتوسطة في ميادين الشراكة و التعاون و يمس كل المجالات خاصة منها الاقتصادية كمشروع يضاهي " الشراكة الاورو-متوسطة".

فحتى الحرب الباردة كان اهتمام الوم ا يتركز خصوصا بالخليج العربي, احد أهم المراكز النفطية, أما المنطقة المتوسطة فلم تكن في سلم الأولويات خصوصا منطقة المغرب العربي التي كانت تتركها لفرنسا حليفها . والتي لعبت دور حاجز بالمنطقة للاتحاد السوفياتي , و لكن مع انتهاء الحرب الباردة فكرت الوم ا في استرجاع المنطقة, فقد بدا ذلك بالدار البيضاء في 1994 أين أقامت الوم ا ملتقى

اقتصادي- دبلوماسي حول الشرق الأوسط و إفريقيا الشمالية, فقد ارتبط هذا الملتقى بعملية السلام بالشرق الأوسط و الذي يهدف كمرحلة لاحقة لحرية تنقل البضائع, رؤوس الأموال, و الأشخاص .

ومن تم قرر في عمان 1995 إنشاء بنك إقليمي للتعاون و التنمية , و غرفة للتجارة فتهدف هاته المبادرة لتمويل السلام رغم أنها بقيت من دون مخرج يتلاءم و

السياسة المتوسطة الفرنسية

التصورات الأمريكية، و المكانة المرتقبة لإسرائيل⁴⁶⁵، و ذلك لتعلقها أساسا بمسألة السلام في الشرق الأوسط . إلا أن هذا لم يمنع الوم ا من وضع مبادرة جديدة في 1998 و هي مبادرة " ايزنستات" و المتعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الوم ا و المغرب العربي، فقد سميت كذلك نسبة لمهندسها ستيفوارت ايزنستات نائب كاتب الدولة المكلف بالشؤون الاقتصادية و الذي تخص هاته المرة المنطقة المغاربية ، و تهدف هذه المبادرة إلى تحقيق الأمن، الرفاهية الاقتصادية، المستقبل الديموقراطي للمنطقة. و ذلك من خلال تكثيف التبادل الاقتصادي بين الوم ا و دول المغرب العربي و فتح أسواق، و تشجيع الاستثمار، و تفعيل الحوار و تنطلق المبادرة من أربعة مبادئ :

- تقوية الحوار على أعلى مستوى بين الشريكين.
 - تسريع الإصلاحات البنوية .
 - إعطاء دور خاص للقطاع الخاص.
 - كسر الحواجز المابين إقليمية.
- و تضم المبادرة في المرحلة الأولى تونس، و الجزائر ،و المغرب و تهدف الوم ا من خلالها إلى كسر الاحتكار الأوروبي و الفرنسي خصوصا للمنطقة⁴⁶⁶ و الوصول لمنطقة تبادل حر أمريكية مغاربية ماثلة لل Association (ANAS) des nation de l'Asie du sud-est فيقول ايزنستات: " "" هاته الدول لابد أن تأخذ معايير للحفاظ على أمنها و في نفس الوقت اقتصادها"" . فالمشروع علاوة على كونه يعزز التواجد الأمريكي في فضاء تصل كتلته الديموغرافية قرابة 90 مليون نسمة تتضاعف في الـ 15 سنة مقبلة فإنه سمح منذ بداية الـ 90 آت بتوسع معدلات المبادلات.
- و قد علق السفير الفرنسي بتونس على هذا المشروع في جوان 1999 بقوله أن "" هذه المبادرة تنقصها المصادقية، و أنها ليست سوى رد فعل تجاه النجاح الذي لقيه مؤتمر بالروم.⁴⁶⁷

⁴⁶⁵- Abdellatif el Aziz , Quand la politique prime sur l'économie:

<http://www.maroc.hebdo.press.ma/mhinterent/>

⁴⁶⁶ - عمر نجيب , فرنسا و الزحف الأمريكي في المغرب العربي.:

<http://www.libyaforum.org>

⁴⁶⁷ - هو ملتقى ضم 11 دولة متوسطة للتعاون حول طرق التعاون بينهما

فتبقى هاته المبادرة أحسن طريقة أمريكية لأجل الحفاظ على أمنها في المنطقة, إضافة إلى الوجود الفرنسي و في الحقيقة أن هاته المبادرة ماهي إلا خطوة أولى نحو مبادرة و هي " الشرق الأوسط الكبير" لمنطقة تمتد من المغرب لباكستان⁴⁶⁸. فقد اقترح الرئيس الأمريكي السابق بوش للعالم العربي في 9 ماي 2003 برنامجا اقتصاديا لمنطقة للتبادل الحر بين الوم ا و بعض الدول المتوسطة, مماثل لاتفاق موقع بين واشنطن مع إسرائيل و الأردن. و خطوات إضافية بحلول 2013 :

- مساعدتهم للدخول بال OMC .
- التفاوض حول اتفاقات ثنائية للاستثمار.
- المساعدة الإنمائية لبناء القدرات التجارية في سياق العولمة.
- الدعم من اجل إصلاح القوانين التجارية الدعم المشترك لشفافية المالية العامة.
- إضافة لذلك رفع الحواجز التجارية بين الوم ا و الشرق الأوسط في غضون 10 سنوات.

فهاته القضية جد مهمة لأنه بصرف النظر عن بلدان النافطا (ALENA) لا يوجد سوى إسرائيل, الأردن, سينغابور, و الشيلي الذين يتمتعون بامتياز اتفاق للتجارة الحرة مع الوم ا .

فبالرغم من احتلال العراق لازال الأمريكيون يعتمدون الإغراءات الاقتصادية لأجل تفعيل عملية السلام⁴⁶⁹, فالهدف أساسا يبقى (سواء مع إدارة كلينتون سابقا أو بوش) سياسي و امني بالمنطقة , و هو العمل على قبول إسرائيل بالمنطقة وفقا لمتطلبات هذه الأخيرة, أي باعتباره قوة كبيرة لا تملك فقط الأسلحة التقليدية و أسلحة الدمار الشامل, بل أيضا كقطب اقتصادي مهيم, و بالتالي خنق أي اعتراض ممكن. و يظهر ذلك من خلال اشتراط الوم ا في مساعدتها قبول فكرة اندماج إسرائيل بالمنطقة, فمثلا الاتفاق الأمريكي الأردني للتبادل الحر لم يتم سوى باتفاق مماثل له بين الأردن, و إسرائيل⁴⁷⁰.

⁴⁶⁸ - Abdellatif el Aziz , Quand la politique prime sur l'économie:

<http://www.maroc.hebdo.press.ma/mhinterent>

⁴⁶⁹ - Abdenour Benantaar , L'Amérique , L'Europe et Les arabe :

<http://www.cairn.info/revue-outr-terre-2004-2-page-141-pdf>

⁴⁷⁰ - Idem

السياسة المتوسطة الفرنسية

و بالتالي تبقى المصالح الأمريكية الأهم بالمنطقة المتوسطة مصالح أمنية
إسرائيلية رغم وجود مصالح اقتصادية, لتظهر من جديد فكرة ميرشايمر في
أن الوم تعمل لمصلحة إسرائيل و ليس الوم , فالوم مستعدة هنا لتقديم
تسهيلات و مساعدات اقتصادية مقابل قبول إسرائيل .
فتبقى المنافسة الأمريكية لفرنسا بالشق الشرقي من المتوسط اشد و بمخالب
أقوى مقارنة على ما هو الحال بالجهة الغربية منه , و قد أدركت فرنسا مدى حيوية
المنطقة في الإستراتيجية الأمريكية لذا نلاحظ أنها تحاول التركيز على المنطقة
المغربية .

المطلب الثاني : على الصعيد الداخلي : إمكانات محدودة و سياسة عالمية :

لقد أرادت فرنسا من خلال سياستها المتوسطة -كما تطرقنا له - لعب دور عالمي , و
أمام هذا المشروع الكبير اصطدمت بعدة تحديات إضافة إلى التحديات الخارجية , و هي
تحديات مرتبطة بفرنسا نفسها و هو ما جعلنا نطرح إشكال أساسي يتمحور حول مدى
توفر فرنسا لقدرات ذاتية لممارسة سياسة عالمية فعالة.
في الحقيقة إن الإجابة على هذا السؤال يقودنا لتحدي مهم تصطدم به السياسة المتوسطة
الفرنسية فلا بد من التذكير إلى أن السياسة الخارجية الفرنسية ليست حكرًا على
الدبلوماسي و الجندي , بل هي ذلك الإفراز أو الانعكاس الخارجي لأهم الانشغالات
الداخلية, و هو ما يقودنا إلى تصنيف تحديين أساسيين داخليين:
الأول : و يتعلق أساسا بقدرة و قوة فرنسا في لعب دور عالمي مقارنة بإمكانياتها .
الثاني : البنية الداخلية الفرنسية و مدى قبول كل مؤسسات اتخاذ القرار لتبني سياسية
فرنسية متوسطة .

الفرع الأول : إمكانات ذاتية محدودة :

لقد كان انجاز المشروع الديغولي الخارجي يتطلب قدرة رأسمالية فرنسية على بناء
اقتصاد وطني معاصر و مستقل , و قوة عسكرية تسمح لها بلعب الدور الذي تريده .
فحاول ديغول إعادة هيكلة الاقتصاد الفرنسي في اتجاه اذماجها في المشروع الامبريالي
العالمي, و جعل الاحتكارات الفرنسية أكثر قدرة على المزاومة و الصمود في وجه
المنافسة ما بين الامبريالية. إلا أن العديد من الضربات التي لحقت بفرنسا, أثبتت لها

محدودية قوتها فأحداث ماي 1976⁴⁷¹ أعطت للمشروع الديغولي ضربة قاضية و عرته من مظاهر الخلل و القصور فيه . فقد كانت لها انعكاسات سلبية على الاقتصاد الفرنسي و بالتالي على مركز فرنسا في العالم . فقد وصل بها الحال إلى غاية طلب مساعدة البنوك المركزية الغربية⁴⁷².

فأعراض مرض الاقتصاد الفرنسي برزت للعيان , مع الأزمات النفطية المتوالية , و يمكن أن نجملها في :

أ - **التبعية النفطية** : ففرنسا تعيش في تبعية مزدوجة متفاقمة على مستوى المواد , حيث تستورد أغليبتها , و لاسيما النفط.

فهذا الفقر الطاقوي قلص "هامش" الاستقلال الفرنسي , فمخاطر التبعية الطاقوية تبقى قائمة بغض النظر عن تقلبات السوق النفطي , و ذلك لكون فرنسا كجميع الدول المستهلكة تؤدي ثمن هذه المادة عن طريق الدولار , فالتقلبات المستعمرة لهذه العملة و ميلها نحو الارتفاع تكلف الخزينة الفرنسية مبالغ ضخمة كثيرا ما تسببت في تعميق عجز ميزان المدفوعات .

ب - لم يكن العنصر النفطي أو الطاقوي بصفة عامة إلا معبرا عن حقيقة البنيات الاقتصادية الفرنسية , من حيث كشف عن غياب ديناميكية و حيوية لدى المؤسسات الإنتاجية , التي مازلت تتسم بهيمنة بنيات ثقيلة و صلبة غير قادرة على الاستجابة و الرد بالسرعة الأزمة على التحديات التي تواجهها . إضافة إلى ذلك رغم اهتمام فرنسا بتنشيط سلاحها النووي , إلا أن قدراتها العسكرية لا تسمح لها بمضاهاة القوة الأمريكية . فرغم أن فرنسا تحتل المرتبة الخامسة عالميا اقتصاديا إلا أن هذا لا يخفي التبعية النفطية , و الخلل في ميزان المدفوعات.⁴⁷³ إضافة إلى أن سياسة فرنسا بالمتوسط تكلف فرنسا الكثير خصوصا فيما يخص المساعدات و القروض التي تقدمها لدول المغرب العربي (سبق التطرق لها) و هو ما يبقى عباء على الاقتصاد الفرنسي .

الفرع الثاني : غياب التوافق الداخلي :

⁴⁷¹ - يتعلق الأمر بإضرابات طلابية رافقتها مظاهرات عمالية صاخبة أدت إلى زعزعة المؤسسات الفرنسية و انتهت بفرار الجنرال ديغول إلى ألمانيا مؤقتا و هي ما تثبت أن مشروع ديغول الامبريالي فشل.

⁴⁷² - الحسان بوقنطار , مرجع سابق الذكر , ص 200

⁴⁷³ - Guillaume le quintrec.op.cit.p32

من خلال ما تطرقنا له في الفصل الأول, فإن للمؤسسات الداخلية تأثير كبير في صنع السياسة الخارجية و كما وصلنا له, فمؤسسات السياسة الخارجية لا تختلف في ذلك, فقد شكل اختلاف رؤى هاته المؤسسات حول المنطقة المتوسطة و اختلاف آراءهم حول نوع العلاقات خصوصا مع إسرائيل من جهة, مقابل الدول العربية من جهة أخرى, كان من بين التحديات الداخلية للسياسة المتوسطة الفرنسية, و التي ظهرت على شكل تدبدب في علاقاتها مع هاته الدول فتارة تتحاز للجانب العربي على حساب الإسرائيلي, و تارة يظهر انحيازها للجانب الإسرائيلي, و هو ما يؤول دون وصولها لكسب ثقة حتى طرف من الطرفين. و بالتالي هذا يؤثر على فعالية سياسة فرنسا المتوسطة.

و من جهة أخرى أضيف حديثا مشكلة الجالية العربية الإسلامية القاطنة في فرنسا, و التي تقدر ب 5 ملايين مسلم. و أمام **الاسلاموفوبيا**⁴⁷⁴ التي يعاني منها الغرب بما فيها فرنسا, فتبقى شريحة كبيرة من الرأي العام الفرنسي لازالت لا تقبل فكرة اندماج عرب و مسلمون في مجتمعها, و هو ما أدى في العديد من الأحيان إلى تشابكات بالشوارع الفرنسية.

و بالتالي برزت خاصية بارزة دمغت مجرى السلوك الخارجي الفرنسي إزاء المنطقة المتوسطة, تكمن في ذلك الانفصام الواقع بين القرارات الرسمية و إدراك الرأي العام لها. فقد يندهش الملاحظ و هو يتتبع تفاعلات هاته السياسة الخارجية إزاء المنطقة بوجود خطين متقابلين :

الأول رسمي واقعي : و هو الذي بلورته مختلف القيادات المتعاقبة بأساليب مختلفة نتيجة مصالحها مع المنطقة.

أما الثاني وجداني : مناهض للأول و مقاوم له يمتد عبر شرائح المجتمع الفرنسي, إلا أن هذا لا يعني أن الرأي العام أو المجتمع الفرنسي كله مناهض لتلك السياسة, بل نريد إلى أن نشير إلى أن هناك من الرأي العام ما يناقض السلوك الرسمي الفرنسي إزاء المنطقة. و كما تطرقنا في الفصل الأول إلى أهمية هذا العنصر في صياغة السلوك

⁴⁷⁴ - يقصد بالاسلاموفوبيا هي الظاهرة التي حلت بالمجتمعات الغربية نتيجة الأعمال الإرهابية التي عرفتها دولهم و دول أخرى لا تنتمي لنفس منظومتهم و التي يظنون أنها لصيقة بالإسلام, فأصبحوا ينظروا للإسلام كدين حرب و إرهاب و ذلك نتيجة الأفكار التي يرسخها حكامهم في أدمغتهم.

الخارجي , فوجب التطرق إلى تأثيره على مدى صيرورة السياسة المتوسطة الفرنسية⁴⁷⁵ .

فحتى و لو لا يظهر هذا التحدي بوضوح نتيجة لميكانيزمات صنع القرار الفرنسي, فكما اشرنا سابقا, فرئيس الجمهورية يحتكر على السياسة الخارجية إلى حد اعتبارها بمثابة مجال خاص به, إضافة إلى افتقارها لكل رقابة برلمانية , فحتى الرئيس ميتران من اليسار الفرنسي الذي درج على انتقاد هذه الوضعية قبل توليه الرئاسة لم يجد حرجا في التأقلم معها لاحقا .

فقد أبدى الرأي العام عن تعاطفه مع إسرائيل, فهاته الحقيقة تتأكد باستمرار حتى و لو أنها لا تشكل مجمل الرأي العام لكن أغليبيته. فمثلا بسبب السلوك العدواني لجيرانها العرب خلال 1967 و في استطلاع حول السؤال : في حالة نزاع بين إسرائيل و البلدان العربية مع من تتعاطف ؟ كان الجواب إسرائيل 58 % البلدان العربية 2 % و حتى خلال حرب 1973 عبر 55% من الفرنسيين عن عدم ارتياحهم إزاء تصرف بلادهم بالشرق الأوسط , مقابل 30% أعلنوا عن مساندتهم لها.

و على الرغم من غزو إسرائيل للبنان و تورطها سابقا في مذابح صبرا و شتيلة , فإن استطلاعا للرأي العام اثبت أن 37% من المستجوبين عبروا عن تعاطفهم مع إسرائيل , في حين لم يتجاوب مع مطامح الشعب الفلسطيني سوى 21%⁴⁷⁶ .

و حتى في الحرب على غزة في 2009 فقد اقر العديد من الفرنسيين إلى استنفار الطريقة الإسرائيلية في الحصول على حقوقها , فلم يستنفروا سوى الطريقة و ليس الغاية وراء ذلك, فلم يمنع ذلك من بقاء بعض الفرنسيين مساندين للهدف الإسرائيلي. و الحال نفسه فيما يخص مسألة الجاليات العربية الإسلامية بفرنسا , فقد اقر إحصاء أن أكثر من 38% من الفرنسيين لا يحبذون وجود جاليات عربية إسلامية بفرنسا , خصوصا بعد أحداث ال 11 سبتمبر 2001 و يرفضون حتى توطيد العلاقات مع العالم الإسلامي, لما ما سيحبذ ذلك من الهجرة هاته الشعوب نحوهم . كما أن هذا الرفض ليس فقط على مستوى الرأي العام , بل يصل حتى للأحزاب , ففي اليمين عبر الحزب الوطني على خطر المهاجرين على امن فرنسا و ضرورة تطهير البلاد منهم, فحتى و

⁴⁷⁵ - Philippe Daumas , " la politique française au Proche-Orient et l'opinion publique", Etudes Gaulliennes.(juillet-décembre 1977) p42

⁴⁷⁶ - الحسان بوقنطار, مرجع سابق الذكر , ص ص 206-209

إن يبدو متناقضا مع الأفكار الصهيونية فيبقى كليهما يؤمن بضرورة القضاء على العنصر العربي.

أما الوسط فيبقى " الاتحاد من اجل الديمقراطية الفرنسية" من أكثر المساندين لإسرائيل, أما اليسار فبقى نلمس تعاطفهم إزاء إسرائيل.⁴⁷⁷

و بالتالي فيبقى عدم التوافق بين الخيارات الرسمية الفرنسية في سياسة تعاونية فرنسية , و الآراء الداخلية, له دور كبير في تهديد هاته السياسة و مستقبلها . فبدفعا للتفكير في دور جماعات الضغط اليهودية بفرنسا داخل مؤسساتها , فهل يمكن مقارنة بعد بضع سنين بين التغلغل اليهود بفرنسا على ما هو عليه بوم , فوجب على فرنسا معالجة هذا المشكل الداخلي أولا.

المطلب الثالث : على الصعيد الإقليمي : في إطار الاتحاد الأوروبي:

من الطبيعي أن تصطدم كل سياسة في تعاملها اليومي بعراقيل و ضغوط خارجية كثيرة ما تؤثر على صيرورتها, إلا أن السياسة المتوسطة الفرنسية إضافة للضغوط الداخلية , العالمية التي تصطدم بها فإن خيارها في اعتماد بعدا أوروبيا في سياستها المتوسطة فرض عليها تحدي من نوع ثالث, فمصير السياسة المتوسطة أصبح مرهونا بفعالية الاتحاد الأوروبي , فصحيح أن فرنسا استطاعت أن تجذب الاتحاد الأوروبي نحو المنطقة المتوسطة , كوسيلة لتحقيق مصالح لها بالمنطقة لم تكن لتحقيقها بمفردها. إلا أن هاته السياسة لم تكن سهلة و لازالت لم تفي بعد بالغرض المنشود منها , و ذلك لأنها بهاته الوسيلة , ربطت نجاح سياستها المتوسطة بنجاح تجربة الاتحاد الأوروبي و اكتمالها . و بالتالي فإن التحديات التي يواجهها أعضاء الاتحاد الأوروبي (من توحيد للسياسة الخارجية, مشاكل داخلية بين الأعضاء....الخ) أصبحت نفسها تحديات السياسة الخارجية الفرنسية. فما هي هاته التحديات التي تواجه السياسة الفرنسية المتوسطة في بعدها الأوروبي ?

في الحقيقة تتأثر السياسة المتوسطة الفرنسية على المستوى الأوروبي بتحديين رئيسيين, يتمثل الأول : في توحيد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي, و ذلك أساسا لما اثر ذلك على مواقف هاته الدول المتشنتة إزاء القضايا المتوسطة , و على رأسها القضية الفلسطينية.

أما الثاني : وهو لا ينقص أهمية عن الأول , و تتمثل في العلاقة بين الثنائي الألماني - الفرنسي , و تصادم سياساتها (التوسع نحو الشرق أو الجنوب).

الفرع الأول : على صعيد توحيد السياسة الخارجية الأوروبية:

- إن الاتحاد الأوروبي يعاني من عدة مشاكل و تحديات نذكر أهمها :
- تأثير العولمة الاقتصادية على التنمية ببلدان الاتحاد الأوروبي , و ما يؤثر ذلك عليها من خلال المنافسة و الأزمة الاقتصادية.
 - مسألة الأمن داخل الاتحاد الأوروبي , و تضم الأمن الطاقوي, الأمن البيئي, و التوسع الجديد إضافة إلى التحديات الداخلية و أهمها : مشكلة الهوية , و الحدود , و هو تحدي التوسيع أو التعميق.
 - التحدي الديموغرافي من شيخوخة هجرةالخ.
- إلا انه يبقى تحدي ضرورة توحيد السياسة الخارجية في صدارة التحديات عامة , و التي تؤثر على السياسة الفرنسية متوسطة خصوصا⁴⁷⁸.
- إن توحيد السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي تعتبر من اكبر التحديات التي تواجه السياسة الفرنسية بالمتوسط , فالتحدي الأساسي يبقى في توحيد السياسة الأمنية و السياسة الخارجية و لذلك فإن السؤال الأساسي يكمن فيما إذا كانت دول الاتحاد الأوروبي تمتلك فلسفة مشتركة مقاربة لأنشطتها و مشاريعها في المنطقة المتوسطة , و للشراكة الاورو-متوسطة على الخصوص⁴⁷⁹ , و بالتالي يبقى المشكل الأساسي لفرنسا فيما إذا كان أعضاؤها يشاطرونها أساسا خيارها المتوسطي ؟ فمثلا اللاعبون الأوروبيون المختلفون يعطون على المستويين النظري و العملي أجوبة مختلفة لأسئلة تتمحور حول أسس مبادرة برشلونة و معناها و أهدافها.

ففي بروكسل عاصمة الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال , يرى كل طرف هذا المؤتمر بشكل مميز, ففي حين يرى بعض المسؤولين أن المبادرة ليست سوى تعبير عن مسؤولية أوروبا الإنسانية و التنمية إزاء جيرانها الجنوبيين في المتوسط , فإن مسؤولين آخرين خصوصا (فرنسا) , و سياسيين أوروبيين آخرين يعتبرون أن

مبادرة الاتحاد الأوروبي المتوسطة تشكل تعبيراً عن سعي أوروبا للتوصل إلى امن مشترك في محيطها الأوسع.

فيظهر كيف أن عدم تبني أعضاء الاتحاد الأوروبي مواقف مشتركة في القضايا المتوسطة كيف يؤثر ذلك على المصالح الفرنسية في المنطقة, و يظهر هذا خصوصاً في القضية الفلسطينية فتعارض مواقف الأعضاء , آل دون إعطاء وزن للاتحاد الأوروبي , فمثلاً بريطانيا ترى انه يجب على السياسة الأوروبية تجاه المنطقة المتوسطة أن لا تكون متعارضة مع السياسة الأمريكية, و هو ما يرجع فرنسا للتحدي الأول و هو المنافسة الأمريكية لها.

فتوحيد السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي على الصعيدين الإقليمي (المتوسط) و الدولي تشكل ابرز التحديات التي يواجهها الاتحاد الأوروبي على صعيد علاقاته الخارجية , و خاصة و أن طريقة صنع القرار الأوروبي تظل أكثر تعددية , لأن هذا الأخير يأتي كحvisلة مواقف و مصالح متعددة⁴⁸⁰ . فهو لا يتحدث دائماً حول المسائل المتعلقة بهذه المنطقة بلغة واحدة . وبالتالي فعدم توحيد سياسات دول الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة خارجية موحدة يشكل اكبر عقبة في طريق تبوء هذا المركز الدولي المنافس للوم ا على الصعيد العالمي, كما أن عدم توحيد هذه السياسات لا يؤثر في دوره الإقليمي و دور فرنسا فحسب , و إنما ينعكس ذلك على دوريهما عالمياً. فقد أدى امتناع ألمانيا عن التصويت في اقتراعين للجمعية العمومية للأمم المتحدة يتعلقان بالمستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة , إلى عدم تقديم الاتحاد الأوروبي نفسه كلاعب موحد على الصعيد الدولي. و لذلك فإن عدم توحيد السياسة الخارجية الأوروبية لا يخدم المصلحة الفرنسية, و الخطة التي وضعتها فرنسا في اعتماد غطاء أوروبي أكثر قوة لتحقيق مصالحها , و لعب دور أساسي في رسم الخريطة المستقبلية لهذه المنطقة. و إلا فانه سيبقى يلعب دوراً رديفاً للدور الأمريكي.

الفرع الثاني: العلاقات الفرنكو-ألمانية:

مرت فرنسا و ألمانيا بعلاقات متوترة فقد كانت هاتين القوتين الأوروبيتين عدوتين تقليديتين قامتا باجتياز حروب طاحنة عبر العصور. وأدى اجتياح ألمانيا الهتلرية فرنسا

السياسة المتوسطة الفرنسية

أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تواجد حالة من عدم الثقة المتبادلة وهو ما يطرح تساؤل العديد من الباحثين في المسائل الأوروبية حول مستقبل علاقات هاتين الدولتين و ما قد يؤثر ذلك على السياسة المتوسطة الفرنسية خصوصا و انه أصبح يطغى عليها الطابع الأوروبي. و هو ما يجعل مسألة نوع العلاقات الفرنكو-ألمانية مسألة مهمة لما تشكله من تأثير على هاتاه السياسة .

في الحقيقة بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها أخذت علاقة الجارتين الأوربيتين، ألمانيا وفرنسا، في التحسن. فبعد مرور خمس سنوات فحسب على انتهاء تلك الحرب راوضت وزير الخارجية الفرنسي السابق روبرت شومان فكرة بناء علاقات وثيقة بين ألمانيا وفرنسا. وكانت هذه الفكرة غير معقولة آنذاك كون أن فرنسا وألمانيا عدوتين تقليديتين قامتا باجتياز حروب طاحنة عبر العصور. وأدى اجتياح ألمانيا الهتلرية فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية إلى تواجد حالة من عدم الثقة المتبادلة، كان التفكير حتى في مجرد تجاوزها ضربا من ضروب المستحيل. ولكن مساعي شومان تكلفت بالنجاح. والدليل على ذلك الكلمة التي ألقاها الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول في سبتمبر/أيلول عام 1962 في بون وترديده عبارات: "تحيا بون. تحيا ألمانيا. تحيا الصداقة الألمانية الفرنسية." وبعد مرور بضعة أشهر على ذلك صدق المستشار الاتحادي السابق كونراد أديناور والرئيس ديغول في الـ 22 من شهر يناير/كانون الثاني 1963 على معاهدة الصداقة الفرنسية الألمانية، أو ما يعرف باتفاقية الإليزية. و اتفق الجانبان على العمل الوثيق في كل المجالات السياسية — وبصفة خاصة السياسة الخارجية والأمنية والدفاعية، والسياسة الاقتصادية والمالية. وقد أخذت اللقاءات الدورية للقمة الألمانية الفرنسية شكل مجلس وزراء ألماني فرنسي. بعد ذلك تحولت العلاقة بين ألمانيا وفرنسا من مجرد علاقة تم إقامتها بواسطة المعاهدات إلى صداقة شخصية بين القادة الألمان والفرنسين. و أثمرت الصداقة الحميمة التي ربطت المستشار الألماني السابق هيلموت شميت بالرئيس الفرنسي فالري جسكار ديستان عن بلورة فكرة مشروع العملة الأوروبية المشتركة يورو في نهاية السبعينيات. وأكمل هيلموت كول المشوار مع فرانسوا ميتران.⁴⁸¹ و الجدير بالذكر أن تعاونهما وضع حجر الأساس للاتحاد الأوروبي، وشكلت إزالة آثار الحرب نقطة البداية

لهذا الاتحاد. وقد تم ذلك من خلال عدد كبير من المشاريع الثنائية والجماعية. ومن بينها على سبيل المثال مشروع تبادل الشباب بغية تأهيلهم وزيادة معارفهم، ومشروع قوات التدخل السريع الأوروبية. وأصبحت الصورة الخالدة لميتران وكول وهما يمشيان يداً بيد بجوار مقابر الجنود الذين في الحرب العالمية رمزاً للصدقة الألمانية - الفرنسية. أما العلاقة الحميمة بين المستشار الألماني غيرهادر شرودر والرئيس الفرنسي جاك شيراك فقد نتجت عن تعدد الزيارات وتوحد المواقف في كثير من القضايا العالمية الهامة،⁴⁸² ولعل أبرزها تكوين المحور الفرنسي الألماني والذي انضمت إليه روسيا لاحقاً والذي بدا معمودية النار في الساحة الدولية من خلال رفض الحرب على العراق عام 2003. إلا أن هذا لا ينفي استمرارية التوترات من فترة لأخرى إذ أن فرنسا لم تشارك قط بأي قدر من الحماس في عملية التوسعة، بينما أدى ابتكار عملة اليورو إلى نشوء توترات خطيرة بين فرنسا وألمانيا أثناء الفترة من العام 1993 إلى العام 1999. كما لم يسفر القرار الذي اتخذته فرنسا بالتخلي عن التجنيد العسكري الإلزامي في العام 1996، بينما استمرت في إجراء التجارب النووية، عن تحسين العلاقات بين الدولتين إلا قليلاً. ولقد كانت سنوات **جاك شيراك** الأخيرة في الرئاسة سبباً في الوصول إلى الطريق المسدود، الذي بلغ ذروته في شهر ماي 2005 بسبب التصويت الفرنسي برفض المعاهدة الدستورية التمهيدية للاتحاد الأوروبي.⁴⁸³

فطبيعة العلاقات الفرنسية - الألمانية تؤثر لا محال على السياسة المتوسطة الفرنسية فباريس التي شعرت بوطأة الوحدة الألمانية ما لبثت أن اتجهت إلى الجنوب وإلى حوض المتوسط على أمل أن تصطاد منه موارد مادية وسياسية تساعد على استعادة مكانتها الأوروبية والدولية. في هذا السياق جاءت الشراكة المتوسطة بعد ست سنوات من سقوط جدار برلين عام 1989. ولكن الزعامة الألمانية كانت أكثر حذراً من أن تترك لباريس وحدها حرية الحركة وانتزاع مواقع النفوذ في الإطار المتوسطي، فسارعت إلى الدخول على خط الشراكة الأوروبية - متوسطة وإلى الاضطلاع بدور كامل وفاعل في هذه الشراكة.

⁴⁸² - أورليك غيروت، إعادة المحرك الفرنسي الألماني في أوروبا للعمل: www.europesworld.org

⁴⁸³ - دومينيك موزي، عودة الزعامة الفرنسية الألمانية: <http://www.al-jazirah.com.sa/2009jazz/oct/28/du1.htm>

وتكررت محاولات الاستفراد الفرنسي بالمتوسط وبدوله بعد وصول نيكولا ساركوزي إلى الرئاسة الفرنسية عبر دعوته إلى تأسيس الاتحاد المتوسطي. ولكن هذه المحاولات اصطدمت مرة أخرى برفض ألماني صارم عبرت عنه المستشار الألمانية انغيلا ميركل نفسها في نهاية عام 2007 عندما قالت إن مشروع ساركوزي المتوسطي لن يبصر النور، ودعت إلى تحسين إطار الشراكة الاورو - متوسطة لكي يتم داخل جدرانه تطوير العلاقات بين دول الشراكة. بالفعل تم لميركل ما أرادته في ظل تحول كبير في موازين القوى القارية. فمن المؤكد أن فرنسا اليوم هي غير فرنسا القرن العشرين. فالعلاقة بين باريس وبرلين اليوم تختلف اختلافاً كبيراً عن العلاقة بينهما خلال الستينات. والعلاقة بين نيكولا ساركوزي وانغيلا ميركل لا تشبه في شيء العلاقة التي قامت بين الرئيس الفرنسي شارل ديغول والمستشار الألماني كونراد اديناور. فهذه العلاقة الأخيرة لعبت دوراً مهماً و «دراماتيكياً»، كما يقول مؤرخو السوق الأوروبية، في تكوين «قاطرة» الاندماج القاري الأوروبي. أما ألمانيا ميركل وفرنسا ساركوزي فإنهما تسيران في طريق مختلف كما جاء في تحليل في صحيفة «لوموند» الفرنسية كتبه ارنو لوبارمونتييه، المتخصص في شؤون الرئاسة الفرنسية إذ قال: «الغربة بين البلدين تتعمق بصورة يومية تقريباً». هذا المسار جعل البلدين يتطلعان، كما أضاف، «إلى خارج الاتحاد الأوروبي. ففيما تتجه ألمانيا إلى بناء علاقات وثيقة مع روسيا والصين، يتجه ساركوزي إلى نزع الطابع الأوروبي عن سياسة بلاده»⁴⁸⁴

اصطدمت سياسة ساركوزي المتوسطية بمعارضة ألمانية قوية، فهل تتمكن باريس على رغم هذه المعارضة، في نهاية المطاف، من تحقيق أهدافها؟ فرنسا لا تملك جيوش نابليون التي تغلبت على دول القارة ولكنها لا تزال تحتفظ بشيء من الأرصدة التاريخية والسياسية والاقتصادية التي تسمح لها بالتفتيش عن مواقع النفوذ والقوة. فرنسا تحتل المرتبة السادسة بين دول العالم من حيث حجم اقتصادها، وهي تحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والصين من حيث حجم إنفاقها العسكري. ثم إن فرنسا تحظى بحيوية رئيسها الفائقة التي، وإن سببت له المتاعب أحياناً، إلا أنها توفر لباريس حضوراً دائماً وملحوظاً على مسرح الأحداث الدولية. هذه المقومات جعلت الرئيس الفرنسي يتصور

أن حكومته تستطيع تعويض خسائر فرنسا الأوروبية من طريق إحياء نفوذها في المنطقة المتوسطة.

و بالتالي فالعلاقات الفرنسية – الألمانية لازالت تشكل تحديا على السياسة الفرنسية عامة و السياسة الخارجية الفرنسية عامة و السياسة المتوسطة الفرنسية خصوصا و أن فرنسا تعتمد على الغطاء الأوروبي لتحقيق مصالحها المتوسطة ففرنسا الآن في مأزق يستدعي منها التعاون مع ألمانيا لأجل تحقيق مصالحها المتوسطة أين تبقى هاته المصالح وسيلة لكي تثبت فرنسا نفسها كقوة أمام ألمانيا التي خسرت أمامها في الماضي. فهامي فرنسا تحتاج لألمانيا لكي تثبت لهاته الأخيرة أنها لازالت تتمتع بمكانة مميزة.

المبحث الثاني: انعكاسات السياسة الفرنسية على البلدان المتوسطة :

لقد حاولت فرنسا تحقيق مصالحها بالمنطقة المتوسطة بإتباع استراتيجيات عديدة كما تطرقنا له لأجل أن تصل إلى تحقيق أهدافها السياسية و الأمنية و الاقتصادية و الثقافية , فقد اعتمدت الغطاء الأوروبي في تحقيق ذلك أكثر منه الغطاء الفردي سواء اقتصادي, سياسي أو ثقافي إلا أن ما يثير اهتمامنا هو مدى تجاوب الطرف الجنوبي مع الإستراتيجية الفرنسية فهل تجاوب الطرف الجنوبي مع المصالح الفرنسية و هل أثرت هاته الإستراتيجية عليه ؟

في الحقيقة لقد كان للسياسة الفرنسية بالمتوسط آثار ايجابية وسلبية كأي سياسة فبعد مضي أكثر من 19

سنة من إعلان برشلونة الذي يعتبر الخطوة الأولى الأكثر جدية في السياسة المتوسطة الفرنسية والتي تلتها عدة مؤتمرات لا تختلف في مضمونها عليه فإن فكرة الاتحاد من اجل المتوسط الفرنسية أثبتت فشل مسار برشلونة في تحقيق العديد من الأهداف المنوطة منه وذلك يرجع أساسا للتأثيرات السلبية لهاته المشاريع على بلدان جنوب المتوسط فما هي الآثار السلبية للسياسة الفرنسية المتوسط ⁴⁸⁵

المطلب الأول : آثار السياسة الفرنسية على البلدان المتوسطة :

يمكن الوصول إلى أن فرنسا تهدف إلى السيطرة على المنطقة و الهيمنة عليها من خلال تقادي مشاكل المنطقة السياسية (إرهاب , هجرة...الخ) و استغلال مزايا المنطقة

⁴⁸⁵ حيان احمد, سلمان الاتحاد من اجل المتوسط بين الأهداف السياسية و الاقتصادية :

<http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid>

الاقتصادية و كذا فرض هيمنتها الثقافية على حساب اللغة و الثقافة العربية و الدين الإسلامي, ففرنسا تهدف إلى فرض نوع جديد من الاستعمار بمحاولة تطبيق النموذج الأمريكي العالمي المهيمن (الهيمنة الاستقرارية) على مستوى إقليمي فيمكن القول أن السياسة الفرنسية لا تأخذ بعين الاعتبار مصالح و امن الدول الجنوبية من المتوسط و لا حتى هويتهم ويظهر ذلك جليا من خلال مسار برشلونة و باقي الاستراتيجيات إلى غاية الاتحاد من اجل المتوسط حاليا

فيعد مشروع الاتحاد من اجل المتوسط نسخة منقحة ل"مسار برشلونة أو " عملية الشراكة الاورو-متوسطية" بهدف تحقيق السلام في الشرق الأوسط و إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول 2010 و التي وصفها الرئيس الفرنسي ساركوزي بالتجربة الفاشلة فمثلا و أن يبدو شكليا مشروع يهتم بسبل التعاون المشترك سواء سياسيا من خلال مكافحة الإرهاب, الهجرة السرية, المخدرات أو اقتصاديا من خلال التعاون و الاستثمار و تطوير مصادر الطاقة الشمسية الخ أو حتى ثقافيا من خلال تشجيع حوار الحضارات بدلا منه صراع الحضارات فالحديث عن اتحاد أو شراكة أو سياسة متوسطية فرنسية يكسب فيها الكل كما وعد الرئيس الفرنسي ساركوزي الأطراف المشاركة في الاتحاد هو تضليل سياسي فالتناقض بين الطرف الفرنسي و الأوروبي عامة و الطرف الجنوبي يجعل من الصعب قيام شراكة فتبقى النظرة المهيمنة هي أساس هاته العلاقات ⁴⁸⁶.

ففي المجال السياسي:

فمشروع الاتحاد من اجل المتوسط على سبيل المثال كغيره من الاستراتيجيات الفرنسية جاء أساسا ليذهب بالدول العربية إلى جملة من التنازلات السياسية في غير صالحها و التي ستدفع الثمن باهضا مقابل تحقيق بعض الانجازات البسيطة و يمكننا أن نوجز بعض هاته التنازلات في النقاط التالية :

– أسبقية الانشغال الأوروبي بالقضايا الاقتصادية على حساب الجانب السياسي، الذي قد يتسبب في المزيد من الخلافات والتباينات بين أعضاء الاتحاد.

486 -- نبيل شبيب, الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي:

السياسة المتوسطية الفرنسية

- تنافس الدول الأوروبية للاستئثار بالسوق العربية، وهي سوق كبيرة لتصريف المنتجات الأوروبية بسبب الازدياد الكبير في عدد السكان مقابل الضعف في الإنتاج.
- الاستمرار في محاربة "الإرهاب"، وتمرير التعريف "المغرض"، باعتبار المقاومة إرهاباً.
- هجوم محتمل على إيران بعد عزلها عن حلفائها "المحتملين" بدخولهم الاتحاد من أجل المتوسط (مثل سوريا).
- حيوية تأمين البحر المتوسط إستراتيجياً، وضم دول المتوسط لهذه الإستراتيجية لوضع يده عليها تحت قيادة كل من حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي بشكل مباشر تحت مسمى جديد "الشراكة".
- تنظيم عملية الهجرة "الإيجابية" للأيدي العاملة المبدعة، التي تصب في احتياجات الغرب.
- هاجس الهجرة السرية لدى بلدان الضفة الشمالية للبحر الأبيض وكيفية محاربتها.
- تزويد دول الضفة الجنوبية للبحر الأبيض بالتكنولوجيات الدقيقة للاستفادة منها دون بيعها لها، وخاصة في المجال النووي مع أولوية ضمان استغلال مصادر اليورانيوم والبتترول لصالح الضفة الشمالية للبحر الأبيض.
- مشروع "الإتحاد من أجل المتوسط"، لا يختلف جوهرياً عن المشروع الأمريكي من أجل "الشرق الأوسط الكبير" الذي مات لحظة ميلاده.
- توكيل الولايات المتحدة فرنسا لتنفيذ مشروعها في المنطقة، من خلال لعب فرنسا الدور الأساسي المنوط لها داخل الإستراتيجية الأمريكية العالمية.
- محاولة تفكيك جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية، كبعد إستراتيجي، الأمر الذي نبه إلى خطورته الزعيم الليبي معمر القذافي.

السياسة المتوسطة الفرنسية

- دخول الدول العربية الاتحاد بشكل فردي، وليس من خلال جامعة الدول العربية، لتبقى بلا وزن عند لحظة المساومة.
 - نظرة ساركوزي الاستعمارية، بأن وحدة العرب صورية، ويجب التعامل مع كل دولة على حدة.
 - القضاء الفعلي على أي قوة محلية مهددة لمصالح الغرب وإسرائيل أو في أضعف الأحوال تدجينها.
 - أي تشدد من طرف دول المغرب العربي مع مشروع الاتحاد من أجل المتوسط له عواقبه على مستقبل المهاجرين المغاربة والهجرة إلى أوروبا.
 - إشكالية الانحياز الأوروبي لإسرائيل "التاريخي" رغم سياستها العدوانية، واحتلالها للأراضي العربية وعدم حل القضية الفلسطينية وعودة اللاجئين.
 - التطبيع المجاني مع إسرائيل.
 - إلهاء تركيا بعضويتها في "الاتحاد من أجل المتوسط"، مقابل استبعاد ضمها إلى الاتحاد الأوروبي.
- وفي السياق نفسه، استنتج "ديني سيفير" في افتتاحية مجلة "Politis"، الأسبوعية المستقلة، في 12 يونيو/ تموز 2008، تحت عنوان: "ظلال على المتوسط"، بأن الهدف من مشروع "الاتحاد من أجل المتوسط"، هو تحقيق نقطتين إستراتيجيتين:
- النقطة الأولى:** إبعاد سوريا عن القضية الفلسطينية من خلال التوصل لحل مع إسرائيل بشأن هضبة الجولان، خاصة وأن كثيرا من القيادات العسكرية الإسرائيلية طالبت بذلك علنا. فمشاركة إسرائيل في "الاتحاد من أجل المتوسط" يجبر البلدان العربية على علاقات معها "كشريك" فرض عليها ولم يتم باختيارها.
- أما النقطة الثانية:** فهي "جوهر" عمل الاتحاد من أجل المتوسط، إبعاد سوريا عن الجمهورية الإسلامية في إيران، من خلال سلة من الحوافز الغربية، خاصة الأمريكية

السياسة المتوسطية الفرنسية

منها، في المجالات السياسية، الاقتصادية والعسكرية. وبالتالي — كما يقول سيفير — فان إيران سوف تجسد بمفردها "المقاومة" للدفاع عن القضية الفلسطينية المركزية في المنطقة. فهل هذا هو هدف الإستراتيجية الأوروبية، يتساءل سيفير؟

أخيراً، التحرك الفرنسي ومن خلاله أوروبا، في جنوب المتوسط، تحكمه الرؤية الغربية القائمة على أن المنطقة (خاصة العربية)، تمثل مجموعة من التحديات الواجب التصدي لها، في المجالات السياسية، الأمنية، الحضارية، الثقافية، الاجتماعية والبيئية (المنافسة الأمريكية على المنطقة، تنامي ظاهرة الهجرة السرية والجريمة المنظمة، الإرهاب العابر للحدود، تبييض الأموال وتجارة المخدرات، تلوث البحر الأبيض المتوسط، ندرة المياه الصالحة للشرب... الخ).

وإضافة إلى ذلك فإن السياسة الفرنسية عامة لها انعكاسات سلبية متعددة على العالم العربي، من أهمها:

- تقسيم العرب في علاقتهم مع فرنسا و أوروبا إلى ثلاثة أقسام: دول متوسطية انخرطت في الشراكة عام 1995، ودول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت اتفاقية التعاون المشترك مع الاتحاد الأوروبي في العام 1988 وتحاول تطوير التعاون إلى شراكة، ودول خارج السياقين السابقين.
- إن السياسة المتوسطية الفرنسية تهدف لنفي وجود الهوية العربية الموحدة، وفي المقابل يعد الجانب الأوروبي نفسه طرفاً واحداً متكاملًا بالرغم من وجود دول فيه غير متوسطية. فهو لم يراعِ ترابط المصالح السياسية والتاريخية والأمنية والإستراتيجية والاقتصادية بين الدول العربية، وبينها جميعاً وبين الدول الأوروبية. وقد غاب عن بعض الأوروبيين أن المفهوم الاستراتيجي للمتوسطية يشمل العالم الأورو - متوسطي من هلسنكي إلى مسقط، وأن هذا العالم له مصالح مشتركة وما يحدث في جزء منه يؤثر في باقي الأجزاء. كما أن في هذا التوجه نوعاً من التوازن في العلاقات الأوروبية - العربية، يضمن عدم تجزئة النظام الإقليمي العربي.
- يحاول فرنسا تكريس مركزيتها حيال العالم العربي، ففي الوقت الذي يُمثل الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة بمؤسساته العليا، أي المفوضية

الأوروبية العليا، فإنه لا يتعامل مع جامعة الدول العربية كمؤسسة جامعة للعرب، إذ تحضر كطرف مراقب.

- تتعامل فرنسا و الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية غير المتوسطة من زاوية مختلفة للتعامل مع الدول المتوسطة، فهو يركز مع الدول المتوسطة على إقامة منظومة اجتماعية - اقتصادية - سياسية - ثقافية - فكرية، بينما يركز مع الدول العربية الخليجية على الأولويات الاقتصادية والتجارية التي تتعلق بالنفط والاستثمارات والمشاريع والأسواق.⁴⁸⁷

أما المجال الاقتصادي:

تنطوي السياسة الاقتصادية الفرنسية في المنطقة المتوسطة من خلال الشراكة الأورو-متوسطة على عدد من الآثار السلبية نذكر أهمها :

- إن محاولة تطبيع العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية و إسرائيل من خلال الشراكة الاقتصادية التي تطمح إليها فرنسا قد تؤدي إلى تعريض المنطقة العربية لعدد من الاضطرابات و الأخطار الإسرائيلية التوسعية . و تحت ذريعة مواجهة الإرهاب من قبل السياسات الأوروبية لن تتم إلا تصفية بعض القوى القومية المعارضة للسياسات الغربية و إقامة نظم سياسية موهلة في التبعية .
- قد تسهم السياسة الاقتصادية الفرنسية في إحكام ربط السوق المتوسط بالسوق الرأسمالية . بعض المكتسبات التي حققتها الاقتصاديات المتوسطة في بناء بعض القطاعات الإنتاجية إضافة إلى خلق علاقة اقتصادية ثلاثية الأضلاع بين أوروبا , إسرائيل و المتوسط الأمر الذي يترتب عليه:
- أن تكون إسرائيل دولة مقبولة في المنطقة و قابلة للتعايش الطبيعي مع جيرانها, و استبدال العلاقة العدائية بعلاقات تجارية , اقتصادية و ثقافية.
- إعادة التكوين السياسي للمنطقة بحيث يتكرس لها مفهوم سياسي جديد يؤدي إلى طمس و تغييب الهوية العربية⁴⁸⁸.
- التمايز في عقد اتفاقات الشراكة الاقتصادية الأوروبية ما بين البلدان المتوسطة و إسرائيل , فهي تتبع سياسة الكيل بالمكيالين . فبمقارنة اتفاقات الشراكة

⁴⁸⁷ - محمد قيراطر, سياسة فرنسا الجديدة في عهد ساركوزي:

<http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html>

⁴⁸⁸ - جلال احمد أمين , " مشروع السوق الشرق أوسطية و مشروع النهضة العربية", المستقبل العربي, السنة ديسمبر 1993, العدد 178, ص 42

الاورو- تونسية أو الاورو- جزائرية باتفاق الشراكة الاورو-إسرائيلي يتبين أن هذا الاتفاق يمنح إسرائيل مزايا و شروطا تفضيلية في مجالات الزراعة و الصناعة و التجارة. كما يسمح لها بالمشاركة في اللجان التي تتولى البحوث و التنمية من دون ان يعطيها حق التصويت, و هذا وضع جديد لا يمنح لدولة من خارج الاتحاد الأوروبي.⁴⁸⁹

- قد تؤدي الشراكة الاورو-متوسطة إلى تعطيل إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية تدريجية جزئيا أو كليا , تعطى من خلالها البلدان المتوسطة الأعضاء معاملة تفضيلية لا تسري على البلدان الغير متوسطة كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي الذي يعطي أعضاءه معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء فيه. فتعطيل إمكانية قيام وحدة اقتصادية عربية أو قيام ما هو اقل منها كسوق عربية مشتركة سيؤدي إلى إحباط قيام اتحاد عربي تدريجي جزئيا أو كلياً .

- إن آثار منطقة التجارة الحرة المقترح إنشاؤها في 2010 من خلال مشروع الشراكة, لها انعكاسات على الصناعة التحويلية المتوسطة القائمة و على مقدرة هاته الدول في المستقبل على إقامة صناعات متقدمة غير موجودة في الوقت الراهن . و إن إقامة منطقة تجارة حرة بين كتلة أوروبية ضخمة و موحدة و متقدمة جدا من حيث مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة و أقطار متوسطة و صغيرة و متفرقة و اقل تقدما بكثير من حيث مستوى التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من جهة أخرى , قد تؤدي إلى تكريس تخلف الأخيرة.⁴⁹⁰

و الخطر الأهم لمنطقة التجارة الحرة هو تأثيرها المباشر في الحد من تطوير صناعات تحويلية متوسطة غير قائمة حاليا أو قائمة على نطاق محدود. كما أن انفتاح الأسواق المتوسطة من دون حماية على استيراد سلع مصنعة متطورة و ذات تقنية عالية كمنتجات صناعات الكمبيوتر و الالكترونيات و الصناعات الطبية يؤثر سلبا على إمكانية هاته الأخيرة في منافستهم .

489 - محمد الأطرش , " المشروعان الأوسطي و المتوسطي و الوطن العربي " المستقبل العربي , السنة 1997 , العدد 210 , ص 18

490 - علي الحاج, مرجع سابق الذكر, ص 252.

- قد تؤدي منطقة منطقة التجارة الحرة إلى استفحال البطالة في الأقطار المتوسطة عبر الأثر السلبي في اغلب الصناعات التحويلية المتوسطة القائمة و عبر المزيد من الحرية الاقتصادية الداخلية و المزيد مما يسمى بالخصخصة , إلا انه يمكن التخفيف من هذه البطالة من خلال الاستثمارات الأوروبية المحتملة في البلدان المتوسطة⁴⁹¹.

- تقوم السياسة الفرنسية على الانتقاء و عدم التكافؤ , فهي تميز بين حرية تبادل السلع و حرية انتقال الأشخاص . فتزيل الحواجز أمام الأولى و تضعها أمام الثانية خوفا من المهاجرين , وبهذا تتغافل عن مشكلات المنطقة , و بشكل خاص الهجرة غير المشروعة . كما أن ازدياد الانتشار الثقافي الغربي في بلدان المنطقة سيؤدي إلى تعاظم نفوذ الحضارة الغربية و إلى تفوق النشاط الاقتصادي الغربي فيها على حساب النشاط الاقتصادي المحلي.⁴⁹²

أما المجال الثقافي :

فيمكن حصر الانعكاسات السلبية للسياسة الفرنسية في رغبتها في نشر الثقافة الفرنسية على حساب اللغة العربية و الثقافة الإسلامية , فحتى و إن أكدت في جل ميثاقات الشراكة الاورو-متوسطية أو حتى من خلال العمل المنفرد من خلال المنظمات الفرنكوفونية , فتبقى هاته الاستراتيجيات نظرية فقط , فقد بقي مسار الشراكة الاورو-متوسطي حكرا على الحكومات و المؤسسات الرسمية و لم يتم إشراك المجتمع المدني و الشعوب في تفعيله , رغم أنهم يركزون على الدور المهم للمجتمع المدني . كما أن حوار الثقافات و الحضارات بقت حبر على ورق فلم يوضع أي برنامج عمل في مؤسسة مختصة يقوم بذلك⁴⁹³ , فحتى المؤسسات الفرنكوفونية جاءت لتعمل في اتجاه فرض النموذج الفرنسي دون التحوار و التعرف على النموذج العربي و أحسن دليل على ذلك الرفض الفرنسي للجالية العربية , التي تمثل ثقافة مختلفة و التخوف من تأثر المجتمع الفرنسي بالثقافة العربية.

491 - غسان سلامة , " أفكار أولوية عن السوق الأوسطية " :التحديات " الشرق أوسطية " الجديدة و الوطن العربي , بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1994 , ص 40

492 - علي الحاج , مرجع سابق , ص 253

493 - سالم حسين , قراءة في مسار : الشراكة الاورو-متوسطية بعد عشر سنوات 1995-2005 :

و بالتالي ففرنسا تعتمد الشراكة و التعاون كغطاء فقط و ليس كهدف لأجل تحقيق أهدافها و مصالحها دون الاكتراث بهاته الدول, ففرنسا تريد انتزاع ثمن سياسي لما تعتبره " دعما اقتصاديا"⁴⁹⁴.

و رغم ذلك تبقى هناك نقاط ايجابية في السياسة المتوسطة الفرنسية تستطيع أن تستفيد منها الدول المتوسطة، فبالرغم من السلبيات الموصوفة أعلاه، فإنّ الشراكة ضرورية لبناء مصالح مشتركة وعلاقات اقتصادية فاعلة في شتى المجالات، وانطلاقاً من هذه المصالح فإنّ الآفاق لتأسيس شراكة عربية – أوروبية حقيقية تبقى حيوية مفتوحة، بحكم الحاجة العربية إلى الخبرة الأوروبية مقابل الحاجة الأوروبية إلى المواد الأولية وإلى الأسواق العربية.

و يمكن رصدها في :

- فمن الناحية الاقتصادية :

* استفادت هاته الدول المتوسطة من العديد من المبالغ المالية كمساعدان (مثل في ميذا 1 ميذا 2....الخ).

* إضافة إلى إنشاء بنك اورو-متوسطي مع تسهيلات للاستثمار ممول من الاتحاد الأوروبي كوسيلة للسماح بالدخول للعولمة و ربح بعض النقاط للنمو .

* إضافة إلى الاستفادة من البعثات العلمية .

* التبادل التكنولوجي في صالح دول الجنوب مثل الإرادة الفرنسية في توقيع اتفاقيات "مميزة" في ميدان تطوير القوة النووية المدنية الأسلحة...الخ⁴⁹⁵.

- أما من الناحية السياسية :

فقد سمح الاهتمام الفرنسي بالإرهاب و المشاكل بالمنطقة من إعطاء صدى عالمي للقضية فقد سمحت بتشديد التعاون ضد الإرهاب, أين اعتمدت الدول المغاربية الخمسة إستراتيجية مشتركة لمكافحة الإرهاب و كذا من خلال تشديد للتعاون بينهم لأجل محاربة شبكات الهجرة السرية, فالاهتمام الفرنسي بقضية الهجرة و الإرهاب و المخدرات.....الخ اثر ايجابا, خصوصا و أن هاته القضايا تقلق الطرف

⁴⁹⁴ - حيان احمد سلمان,الاتحاد من اجل المتوسط بين الأهداف السياسية و الاقتصادية :

<http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&file=article&sid>

⁴⁹⁵ - مصطفى نور الدين ,عطية الاتحاد من أجل المتوسط : الأهداف والعقبات جريدة السفير اللبنانية :

<http://www.haoamish.com/spip.php?article145>

السياسة المتوسطة الفرنسية

الجنوبي. فقد قامت فرنسا في إطار الشراكة الأورو - متوسطة بإقامة دورات تدريبية و مساعدة هاته الدول في معالجة قضية الإرهاب و الهجرة . فهاته الخطوة سمحت بالتعاطي بين فرنسا و أوروبا من جهة و دول المنطقة في القضية بصفة سلمية و اكتساب ثقة كل طرف في الآخر.

ثم أنّ هذه الشراكة خيار استراتيجي أساسي لجميع أطرافها، وليس مجرد تجمع ظرفي لتعظيم المنافع أو درء الأضرار، وهناك مجموعة عوامل دفعت إلى هذا المشروع، منها التوجه العالمي نحو مزيد من الاندماج والتكتل الاقتصادي، إضافة إلى بناء منطقة آمنة ومستقرة لشعوب صفتي المتوسط، كما أنّ التجمع المتوسطي يُصنّف ضمن إرهابات بناء النظام العالمي الجديد.

فمع الأحداث الكبرى التي أفرزتها نهاية مرحلة الحرب الباردة وجدت الدول العربية نفسها وجهاً لوجه أمام المساعي الأمريكية - الإسرائيلية الرامية إلى رسم خريطة جديدة للمنطقة تحت شعار تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي، وفي ظل غياب قطب دولي آخر يعادل الولايات المتحدة وجدت في أوروبا طرفاً يمكن أن يحقق نوعاً من التوازن في الصياغات الإقليمية الجديدة عبر النظام الشرق أوسطي، من خلال تشجيع الدور الأوروبي في عملية السلام ليكون عنصراً ضابطاً باتجاه التوازن وزيادة فرص السلام الحقيقية

المطلب الثاني: العمل المتوسطي لمواجهة الآثار السلبية للسياسة المتوسطة

الفرنسية :

أمام التحديات التي تواجه دول المتوسط إزاء السياسة الفرنسية خاصة و أوروبية عامة و أمام الآثار السلبية التي تفرزها هاته السياسة و جب على هاته الدول العمل على تغيير مسار هاته السياسة بما يخدمها أولاً فالسياسية الفرنسية و كما تظهر عليه لا تكثرث بآثار سياستها السلبية على هاته الدول و لذا و جب على هذه الدول أن تعمل على الحد من هذا الإجحاف .

فدول المتوسط الجنوبي تتمتع بقدرات و إمكانيات كانت هي السبب في اهتمام فرنسا بها و الاستفادة من علاقات شراكة و في نفس الوقت فهي سلاح ضغط عليها , خصوصاً و أنّ سياسة فرنسا تختلف عن السياسة الأمريكية , ففوة فرنسا لا تسمح لها باعتماد وسيلة القوة عكس ما تقوم به الوم ا حالياً و كما كانت تقوم به فرنسا سابقاً و هي نقطة

السياسة المتوسطة الفرنسية

ايجابية وجب على الدول المتوسطة إدراكها , ففرنسا لن و لا تستطيع اعتماد أسلوب العنف لتحقيق مصالحها بالمنطقة خصوصا أمام المنافسة الأمريكية لها بالمنطقة. و بالتالي فبإمكان الدول المتوسطة اعتماد أساليب الضغط دون التخوف من الرد الفرنسي العنيف.

فبنظرة عامة نجد أن فرنسا هي التي تحت رحمة الدول المتوسطة سواء اقتصاديا (النفط) أو امنيا (وصول الإرهاب لها) أو سياسيا (أملها الأخير في احتلال مكانة عالمية على حساب هاته الدول) و رغم ذلك لازالت فرنسا تتصرف دون مراعاة ذلك , فقرار فرنسا في إبقاء الجزائر في قائمة الدول الخطيرة بعدما قامت الوم ا بذلك إثباتا بأن فرنسا لا تؤخذ بالحسبان الجانب الفاخر في سياستها المتوسطة, فالدول المتوسطة لن تخسر في حالة عدم نجاح ذلك بقدر فرنسا و حتى أوروبا .

و لذا وجب على الدول المتوسطة التعاون في هذا الإطار خصوصا من الناحية الاقتصادية على اعتبار أن التعاون الاقتصادي بين دول المتوسط أكثر نجاحا من تعاون سياسي أو امني , و لذا وجب على الدول المتوسطة القيام على تحقيق مشروع عربي أو متوسطي يهدف إلى تحقيق التكامل العربي و تنشيط السوق العربية المشتركة و ذلك بالعمل على تدارك ما فاتها من مجهودات, لصوغ رؤية عربية واضحة تحاول على أساسها توجيه المسار بما يمكنها من كسب موقع الشريك الحقيقي و المساهمة – جماعيا – بفعالية في الشراكة الأوروبية بحيث يضمن تكافؤ المصالح و توازن المنافع. و لذا وجب على هاته الدول قبل الدخول في عمل مشترك إدراك قبل كل شيء أنها دول عربية أولا قبل أن تكون متوسطة, فكلمة متوسطة تخدم أهداف أوروبية تتمثل في إبعاد تركيا من المنظومة الأوروبية و إدخال إسرائيل للمنظومة المتوسطة. و من تم تفعيل العمل العربي لمواجهة الآثار السلبية الناتجة من السياسة الفرنسية يكمن من خلال :

- 1- إنشاء اتحاد اقتصادي يساعد على الحد من تهميش الدور العربي الجماعي في ممارسة أي دور إقليمي و يجعل التعاون المتوسطي الذي تطرحه فرنسا من خلال سياستها الاقتصادية تعاونا فعالا لا يقتصر فيه الدور العربي على دور المتلقي القابل لكل ما يعرض عليه دون أن يكون له رأي في صوغ المشروع المتوسطي.

- 2- وضع إستراتيجية عربية للتنمية الاقتصادية ضمن نظام اقتصادي يخدم المتطلبات العربية و يؤمن استقلالية النشاط الاقتصادي العربي و يحد من التبعية للخارج.
- 3- تفعيل عمل المؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و المالية العربية و مراجعة أساليب عملها و القيام بعملية تأهيل شاملة حتى تتمكن من كسب المواقع التي تتيح لها فرصة التفاوض كشريك متكافئ مع فرنسا و أوروبا .
- 4- تغليب العامل الاقتصادي في التعاملات بين هاته البلدان على العامل السياسي لما بإمكان الاعتماد المتبادل من زيادة الانجراحية *vulnérabilité* بين هاته البلدان و هو ما يسمح بحل الخلافات السياسية نتيجة الروابط الاقتصادية بينهم .
- 5- العمل على إنشاء كتلة ثقافية عربية للحد من الآثار السلبية للسياسة الثقافية الفرنسية خصوصا بالمغرب العربي و كذا آثار الالتزامات التي تفرضها منظمة التجارة الدولية . WTO و التشديد على الاندماج من خلال المدخل الثقافي.
- 6- حل المشاكل و النزاعات الجهوية دون الاعتماد على القوى الأجنبية و في مقدمتها فرنسا خصوصا فيما يخص القضية الصحراوية . وذلك في شكل عمل عربي لا أجنبي. و كذا في القضية الفلسطينية فلا بد أن تدرك الدول العربية أن فرنسا لن تعمل على حل القضية بل ستعمل على إدخال إسرائيل في المنطقة .

المبحث الثالث : مستقبل السياسة المتوسطة الفرنسية :

لقد عرفت السياسة المتوسطة الفرنسية عدة تطورات خصوصا منذ اعتمادها غطاء الشراكة

الاورو - متوسطة , من برشلونة إلى سياسة الجوار , إلى الاتحاد من اجل المتوسط . فقد حققت فرنسا من خلال سياستها المتوسطة هاته عدة أهداف كانت تصبوا لها سواء اقتصادية , سياسية أمنية أو ثقافية⁴⁹⁶ , إلا أن هذا لا يعني أن السياسة المتوسطة الفرنسية نجحت تماما في تحقيق كل أهدافها , بل إن هاته السياسة لازالت تعاني من مشاكل عدة و يمكن رصد أهمها في:

- لازالت السياسة الفرنسية لم تستطع الوصول إلى التسوية السلمية في القضية الفلسطينية, أو حتى التأثير الايجابي فيها . فلازال الموقف الفرنسي في القضية

⁴⁹⁶ - Benjy , Le projet français d'union méditerranéenne, entre volontés ambitieuses et réticences légitimes. Avril 2008 :

<http://mjsaube.info/blog/index.php?2008/4/02/473-le-projet-francais-d-union-mediterranee-entre-volontes-ambitieuse-et-reticences-legitimes>.

السياسة المتوسطة الفرنسية

- الفلسطينية لا يعاكس أو يناقض الموقف الأمريكي, و هو كما وصلنا له سابقا دليل على ضعف السياسة المتوسطة الفرنسية .
- لم تستطع فرنسا إيجاد حل للقضية الصحراوية التي تأثر سلبا على إمكانية قيام الاتحاد المغربي, فلازالت السياسة الفرنسية إزاء المشكلة بدون تأثير فهي تعمل على انتهاج سياسة توازن بين طرفي القضية , تارة تساير الجزائر, و تارة تساير المغرب . و هو الموقف الذي لن يؤدي إلى حل القضية و بالتالي حتى عندما كانت الفرصة لفرنسا للتأثير في قضية ما دون التدخل الأمريكي لم تستطع ذلك.
 - لم تستطع فرنسا التحكم لحد الآن في ظاهرة الهجرة , فرغم القوانين الصارمة التي تتخذها فرنسا إلا أنها لازالت تعاني من هذا المشكل. و هو ما يثبت أن السياسة المتوسطة الفرنسية لم تستطع تحقيق احد أهم أهدافها الحد من الهجرة .
 - لم تستطع فرنسا الحفاظ على امن و استقرار المنطقة خصوصا فيما يخص الإرهاب, و الذي استطاع حتى للوصول إلى أراضيها .
 - و حتى من الناحية الاقتصادية لم تستطع فرنسا تحقيق مصالحها الاقتصادية, خصوصا أمام المنافسة الفرنسية والصينية و حتى الروسية حديثا , حيث أن فرنسا فقدت ميزتها في الشريك رقم واحد بدول المغرب العربي لصالح الو م ا خصوصا.
- فكل هاته السلبيات تؤكد أن السياسة المتوسطة الفرنسية لم تصل بعد إلى سياسة كاملة قادرة على تحقيق مصالحها بالمنطقة , فهاته السياسة لازالت تعاني من العديد من المشاكل التي قد تؤثر على مستقبلها من التحديات التي تواجهها سواء على الصعيد الداخلي, أين يؤثر عدم توحيد السياسة الخارجية الأوروبية و المناطق الألمانية لفرنسا على تزعم الاتحاد. إضافة إلى المنافسة الأمريكية و الصينية و حتى الروسية حديثا على المنطقة المتوسطة , وهو ما يؤثر سلبا على فعالية السياسة الفرنسية المتوسطة. فما مستقبل السياسة الفرنسية بالمنطقة المتوسطة في ظل التحديات التي تواجه فرنسا بالمنطقة من جهة , و رفض هاته الدول المتوسطة للسياسة الفرنسية من جهة أخرى ؟ لا يخفى على احد أن السياسة الفرنسية بمنطقة البحر المتوسط في ورطة كبيرة , فعملية برشلونة

(المعروفة رسمياً بالشراكة الاورو - متوسطة) التي بدأت عام 1995 كوسيلة للحد من الهجرة و التهديد الخارجي عبر إنشاء مساحة من " السلام و الازدهار و الاستقرار المشتركة", اصطدمت بمشكلات المنطقة السياسية و الاقتصادية العصية على الحل.⁴⁹⁷ فبعد مرور أكثر من 18 سنة من مسار برشلونة , الذي يعتبر أول خطوة جادة في إطار السياسة الفرنسية بالمتوسط عرف نقذ كبير, فيؤكد العديد من المحللين على عدم قدرة مسار برشلونة على تحقيق كل الأهداف التي كانت تصبوا لها فرنسا من خلاله فمسار برشلونة لم يستطع تحقيق الأهداف التي جاء من اجلها : منطقة مستقرة و أمنة, نمو اقتصادي و ازدهار للمنطقة و, حوار ثقافي و اجتماعي بين الطرفين.⁴⁹⁸

ففي المجال السياسي: فالمشروع لم يستطع الوصول إلى الإصلاحات التي كانت متوقعة منه , فقد ظلت الهياكل السياسية تحت سيطرة الأنظمة الاستبدادية , كما أن عملية برشلونة لم تحسن من حالة حقوق الإنسان . فالمشروع في وجهه السياسي لم يستطع أن يحقق المطامع السياسية و الأمنية الفرنسية, من خلال الوصول إلى امن و استقرار المنطقة و هو ما يؤثر على امن و استقرار فرنسا من خلال التحكم في أنظمة حكم هاته الدول.⁴⁹⁹

أما من الناحية الاقتصادية : فالإصلاحات التي وجب أن تسرع من عملية النمو الاقتصادي و تخلق مناصب شغل جديدة بالملايين , و جذب الاستثمار الخارجي نحو هاته البلدان لم تحقق هاته الأهداف. فيرى الملاحظون لعملية الشراكة الاورو متوسطة أن عملية برشلونة لم تساعد على تحسين مستوى المعيشة و لا على تخفيض نسبة البطالة , و هو الأمر الذي أدركه دول المنطقة المتوسطة و هو ما جعلهم يتجهون نحو شركاء جدد مثل الوم ا و الصين.

أما من الناحية الاجتماعية و الثقافية : فرغم إنشاء في 2005 المنظمة الاورو - متوسطة للحوار الثقافي, إلا أن التبادل الثقافي كان محدوداً نتيجة غياب مؤسسات المجتمع المدني و هو ما كان احد أهم أسباب فشل الحوار.⁵⁰⁰

⁴⁹⁷ - جورج جوفي, ما مصير الاتحاد المتوسطي الذي يقترحه ساركوزي? :

<http://WWW.CARNEGIEENDOWMENT.ORG/ARB/?fa=showetarticle=20598>

⁴⁹⁸ - سالم حسين, قراءة في مسار: الشراكة الاورو متوسطة بعد عشر سنوات 1995-2005 :

<http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=news>

⁴⁹⁹ - Anne-Catherine Zoller , La cooperation euro-méditerranéenne. :

<http://www.hemispheres.be/spip.php?article346>

⁵⁰⁰ - أي مستقبل للاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلقه ساركوزي?

<http://almahdy.net/vb/showthread.php?t=9639>

السياسة المتوسطة الفرنسية

فبصفة عامة مسار برشلونة لم يستطع تحقيق معظم الأهداف التي جاء من أجلها , و هو ما ينطبق على السياسة المتوسطة الفرنسية التي لم تستطع الوصول إلى تحقيق كل أهدافها من خلال مسار برشلونة, و ما يثبت ذلك ولادة مشاريع جديدة على نفس الشاكلة كوسيلة لتحقيق ما لم يستطع مسار برشلونة تحقيقه, مثل السياسة الأوروبية للجوار التي ولدت في 2002 كوسيلة لإعادة إحياء الشراكة الاورو-متوسطة . هاته الأخيرة التي لازالت لم تحقق الكثير, فأمام فشل و لو نسبي للسياسات التي اتبعتها فرنسا لتحقيق أهدافها بالمنطقة يبقى مستقبل السياسة الفرنسية المتوسطة بعدة عوامل نذكر أهمها :

1- التحديات التي تواجهها السياسة الفرنسية بالمنطقة.

أ- المنافسة على المنطقة : تبقى المنافسة الأمريكية و حتى الصينية على المنطقة تؤثر على مستقبل السياسة الفرنسية خصوصا اقتصاديا, فشركاؤها التقليديين خصوصا بالمغرب العربي اتجهوا نحو الوم ا و الصين كمستثمرين جدد و هو ما بإمكانه أن يخرج فرنسا إلى الهامش و هو ما قد يؤثر سلبا على استمرارية السياسة المتوسطة الفرنسية.

ب- المشاكل الداخلية الفرنسية و الإقليمية التي تعمل على جذب فرنسا نحو أوروبا (الشرقية) دون الجهة الجنوبية , خصوصا ألمانيا, التي لا تزال تحاول في إطار التناطح على القيادة بينها و بين فرنسا على جذب الاتحاد الأوروبي نحو الشمال دون الجنوب . و هو ما قد يؤثر على فعالية السياسة المتوسطة الفرنسية مستقبليا, خصوصا و أن فرنسا لن تستطيع تبني سياسة بالمتوسط منفردة و بالتالي ما قد يؤدي الى تلاشي السياسة الفرنسية المتوسطة أو على الأقل تلاشي أولوية سياسة متوسطة فرنسية .

2- المواجهة العربية لسلبات السياسة الفرنسية بالمنطقة :

فلازالت الدول المتوسطة و على رأسها الجزائر و ليبيا ترفض الإجحاف الذي تتميز به السياسة الفرنسية المتوسطة بالمنطقة , أين تهتم بتحقيق مصالحها دون الاكتراث لسلبات هاته السياسة على الدول المتوسطة (كما تطرقنا له بالمبحث السابق) . فالانعكاسات السلبية للسياسة الفرنسية بدأت تعرف نوعا من الوعي لدى الطرف الآخر, فمستقبل السياسة المتوسطة الفرنسية مرهونا بمدى إدراك الطرف الجنوبي للإجحاف الذي تعرفه هاته السياسة, و مدى قدرتها على مواجهته و تغيير هاته السياسة بما يخدم

مصالحتها خصوصا و أنها تملك وسائل الضغط (الطاقة). و هو ما قد يؤدي إلى تغيير السياسة الفرنسية لمصلحتها.

3- القضية الفلسطينية : تبقى القضية الفلسطينية من اكبر المتغيرات التي تتحكم في مستقبل السياسة الفرنسية بالمنطقة خصوصا بعد أحداث غزة التي امتدت من ديسمبر 2008 إلى يونيو 2009 . و التي شكلت ضربة قوية للاتحاد من اجل برشلونة. فأكد السفير التشيكي في تونس **جارومير بريفراتسكي** الذي ترأست بلاده الاتحاد الأوروبي حاليا ل"سيوس انفو" أن مصر طلبت تعليق كل الاجتماعات المتوسطة " بالنظر الى استحالة عقد اجتماعات بمشاركة وفود إسرائيلية في الوقت الراهن" . وقد قام الرئيس الليبي بنفس الموقف و هو ما يثبت أن مستقبل نجاح السياسة الفرنسية مرهون كذلك بحل القضية الفلسطينية أو حتى اتخاذ مواقف مؤيدة لها ⁵⁰¹.

و في إطار كل هاته العوامل التي تؤثر على مستقبل السياسة الفرنسية المتوسطة, فنجاح أو فشل السياسة الفرنسية مستقبلا يبقى مرهونا بهاته العوامل التي قد تؤدي إلى استمرارية , تغيير أو بداية تلاشي أولوية السياسة الفرنسية المتوسطة .

فيبقى مستقبل السياسة الفرنسية المتوسطة حاليا مرهون بنجاح أو فشل الاتحاد من اجل المتوسط الذي يعتبر الخطوة الجديدة الفرنسية. هذا المشروع الذي عرف منذ ولادته عدة عراقيل سواء من الناحية الأوروبية, أين رفضت ألمانيا القيادة الفرنسية المشروع خصوصا و أن هاته الأخيرة لم تحترم في صياغتها للمشروع الحلفاء , فقد ظهرت بوضوح رغبة ساركوزي في قيادة الاتحاد و هو ما يثبت مرة أخرى أن المشروع يهدف أساسا لتحقيق مطامع فرنسية, و كذلك من الجهة الجنوبية أين عرفت تردد لمعظم الأعضاء خصوصا الجزائر و ليبيا. فمجمل العقبات التي يعاني منها الاتحاد بإمكانها أن تؤثر على مستقبل السياسة الفرنسية ⁵⁰² , فمنذ بدايته اصطدم بالنوايا و الأهداف

المتناقضة لأعضائه, فتطور الاتحاد المتوسطي حاليا أصبح مرهونا بتجاوب الدول الأخرى , فقد أبدت اسبانيا و ايطاليا عداوا واضحا إزاء المشروع , و كذا الحال مع ألمانيا التي عارضت المشروع إلى غاية قبول فرنسا لبعض التغيرات التي اقترحتها

⁵⁰¹ - رشيد خشانة , الحرب على غزة قصفت مستقبل الاتحاد من اجل المتوسط :

<http://saied2007.jeeran.com/archive/2009/2/798175.html>

⁵⁰² - محمد قيراطر , اتحاد ولد ميت:

<http://www.elaph.com/web/newspapers/2009/7/463471.html>

ألمانيا, أين أصبح يشمل كل دول الاتحاد الأوروبي⁵⁰³ و إضافة للمشاكل التي عانى منها الاتحاد مع ولادته فيبقى انضمام إسرائيل إلى الاتحاد سيعمل على تعطيل الاتحاد, الذي يعتبر أمل فرنسا الحالي في تحقيق أهدافها بالمنطقة.

فمستقبل السياسة الفرنسية في ظل التحولات الدولية سوف يبقى على الأقل للعشريات اللاحقة مرهون بالاتحاد الأوروبي, و خصوصا ألمانيا فسوف التي تشكل عائق بالنسبة إلى فرنسا , لفترة من الزمن, في توجيه الاتحاد نحو الجنوب , إلا انه يمكن القول أن رغبة ألمانيا في إطار الاتحاد المتوسطي في فرض وجودها , دليل على إدراكها أهمية هاته المنطقة لها . و هو ما يجعلنا نتوقع أن فرنسا لن تستغني عن سياسة الشراكة الاورو - متوسطة لفترة طويلة أخرى من الزمن في إطار الاتحاد المتوسطي , أو مشاريع لاحقة لا تختلف في مضمونها عليه.

أما التواجد الأمريكي بالمنطقة فمن المحتمل أن يشكل عائق مهما للسياسة الفرنسية المتوسطية, لن يصل إلى حد النزاع و ذلك بالرجوع إلى نوع العلاقة بين فرنسا و الوم ا عبر التاريخ , ففرنسا رغم أنها تظهر

استقلالية سياساتها على الأمريكية إلا أن هاته الأخيرة تبقى تؤثر فيها . و هو ما قد يؤدي إما لتعاون فرنسي - أمريكي أو أوروبي - أمريكي بالمنطقة كوسيلة فرنسية لأجل التحكم النسبي في العلاقات الأمريكية المتوسطية, أو تلاشي أولوية السياسة الفرنسية المتوسطية نحو سياسة فرنسية في منطقة أخرى.

أما عن نوع العلاقة بين دول جنوب المتوسط و فرنسا فتبقى مرهونة بمدى قدرة هاته الدول على مواجهة السياسة الفرنسية المجحفة , خصوصا و أنها تملك وسائل الضغط . وبالتالي يمكن الوصول أن مستقبل السياسة المتوسطية سيبقى و في العشرية اللاحقة محكم بنفس الأهداف و المصالح , و يتوقع أن الاهتمام الفرنسي بالمنطقة سيستمر رغم التحديات و العوائق التي تعاني منها سياستها . و لذلك فالسياسة الفرنسية للفترة اللاحقة تكون إحدى الثلاث :

إما الاستمرارية إذا ما استطاعت فرنسا التخلص من التحديات التي تواجهها .

⁵⁰³ - رشيد بداوي, الاتحاد من اجل المتوسط : نهاية لمشروع برشلونة?;

http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=16509&lang=ar

السياسة المتوسطة الفرنسية

أو **التغيير** بما يخدم الدول المتوسطة في حالة ما إذا استطاعت الدول المتوسطة مواجهة سلبيات السياسة الفرنسية.

أو **فقدان أهميتها** بمعنى أن السياسة المتوسطة الفرنسية لن تصبح إحدى أهم أولويات السياسة الخارجية الفرنسية , و ذلك في حالة ما إذا فرنسا لم تستطع التخلص من التحديات الإقليمية و الدولية التي تواجهها.

خاتمة الفصل الثالث :

إن السياسة المتوسطة الفرنسية لازالت لم تصل بعد إلى سياسة ذات بعد عالمي ثابتة و مستمرة قادرة على الصمود أمام التغيرات و التحديات, فلازال الطريق أمام فرنسا طويل لأجل الوصول إلى هاته السياسة, فهي تواجه العديد من التحديات داخلية و إقليمية و حتى دولية, فالمنافسة الأمريكية لفرنسا بالمنطقة تشكل اكبر تحدي لفرنسا خصوصا و أن فرنسا عادة تتفادى تصادم مصالحها مع المصالح الأمريكية, فكيف ستتصرف بالمنطقة في ظل تصادم مصالحهما, فهو يشكل اكبر تحدي لفرنسا, كما أن الاهتمام الفرنسي سوى بمصالحها بالمنطقة دون الاكتراث بمصالح الدول المتوسطة كان و سيكون عائق آخر أمام استمرارية هاته السياسة. و هو ساعدنا للوصول إلى أن غطاء التعاون و الشراكة التي يصيبغ العلاقات الأوروبية – المتوسطة والفرنسية – المتوسطة ليس سوى غطاء لتحقيق فرنسا مصالحها بالمنطقة بوسيلة جديدة و لا يهدف في داخله للوصول إلى تحقيق اعتماد متبادل بل هو اعتماد و استغلال من جهة واحدة.

الخلاصة

السياسة المتوسطة الفرنسية

كثيرا ما أثارت المواقف و السلوكات الفرنسية اهتمام الدارسين و السياسيين فلازالت السياسة الفرنسية تحض بتحليلات إعلامية و انشغالات علمية لا تحض بها غيرها من السياسات الأوروبية, فلعل السياسة الفرنسية تحتل المرتبة الثانية في التحليل و الدراسة بعد السياسة الأمريكية, و يرجع ذلك أساسا للمواقف و الاهتمامات الفرنسية التي عادة ما تكون على عكس ما يتوقع له أن تكون عليه مقارنة بإمكانياتها و قدراتها الموضوعية. ففرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي انسحبت من الحلف الأطلسي في فترة الحرب الباردة لتنظم له من جديد حديثا, كما أن فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي تتبنى مواقف علنية تتحدى السياسة الأمريكية في العديد من القضايا, كما أن فرنسا الدولة الأوروبية التي رغم سعيها الجاد نحو تفعيل الاتحاد الأوروبي إلا أن مواطنيها رفضوا الدستور الأوروبي. ففرنسا رغم إمكانياتها المتواضعة سعت إلى لعب دور عالمي و التواجد في كل العالم بإفريقيا, الشرق الأوسط, المغرب العربي والمتوسط, كما أنها من أكثر الدول اهتماما بحصولها على سمعة جيدة بالأمم المتحدة رغم أن معظم الدول الكبرى و خاصة الو م ا لا تبالي بهاته السمعة. فالسياسة الفرنسية من أذكي السياسات فقد استطاعت التواجد في كل مكان حتى و إن لم تستطع التأثير في العديد من القضايا .

و قد اهتم البحث بأحد أهم المسائل في السياسة الخارجية الفرنسية التي أثارت الكثير من النقاش و التي كونت لدينا الرغبة في تفسيرها و هي السياسة الفرنسية إزاء المنطقة المتوسطة, هاته المنطقة التي كانت فرنسا تنظر إليها سابقا كمجالها الحيوي و كدول ضعيفة, لتذهب الآن نحو التعاون و الشراكة معها. فالاهتمام الفرنسي بالمنطقة المتوسطة قديم العهد, فقد حاولت فرنسا مرارا الحفاظ على علاقاتها مع هذه الدول سواء كانت هاته الدول في حالات توتر أو في حالات سلم, و هو ما جعلنا نحاول فهم كل ما يتعلق بهاته السياسة خصوصا دوافعها, فقد اعتمد البحث في تفسير السياسة المتوسطة الفرنسية على العديد من الأدوات التفسيرية سواء نظرية (نظريات العلاقات الدولية) أو اعتمادا على المواقف و الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف (الشراكة الاورو - متوسطة) و قد خلص البحث إلى جملة من النتائج :

السياسة المتوسطية الفرنسية

أولاً : السياسة الخارجية الفرنسية لطالما كانت على مر التاريخ سياسة مفتوحة على غيرها من الأقاليم, و على الرغم من أن السياسة التوسعية الفرنسية انتهت مع انتهاء عصر العظمة الفرنسية إلا أن فرنسا لازالت تتعامل خصوصاً في فترة الحرب الباردة و ما بعد من هذا المنطلق. فالسياسة الخارجية الفرنسية تتحكم فيها **عقدة العظمة le Complex de Superiorité** و هو ما يظهر من خلال التواجد الفرنسي في العديد من قضايا العالم, و هو ما نستطيع الاعتماد عليه في تفسير العديد من المواقف الفرنسية التي لطالما بدت لنا غير واضحة و متناقضة مع إمكانياتها الموضوعية. كما أن **عقدة العظمة** الفرنسية تفسر لنا محاولة عدم الرضوخ الفرنسي للسياسة الأمريكية في العديد من القضايا, و كذا تفسر لنا الاهتمام الفرنسي بالمنطقة المتوسطة و جعلها احد أهم أولويات سياستها الخارجية رغم التوتر و الاستقرار النسبي الذي تعرفه المنطقة و الذي يهدد حتى الاستقرار الفرنسي. **فعقدة العظمة** أيضاً جعلت فرنسا لا تستطيع استيعاب خسارتها بالمنطقة المغاربية قديماً أين أثبتت للجميع حقيقة قوتها أمام مقاومة شعبية (الجزائر) و هو ما يفسر لنا إلى حد كبير استمرارية الاهتمام الفرنسي بالمنطقة.

و هو ما يدفعنا للحكم بعد دراسة القوة الموضوعية لفرنسا, أن فرنسا هي " **قوة متوسطة لكن ذات أهداف و توجهات عالمية** " فسياسة العظمة الفرنسية هي التي تفسر التواجد الفرنسي على مستوى عالمي رغم متوسطية قوتها و مشاكلها الداخلية و إمكانياتها المحدودة .

فقد يبدو لنا للوهلة الأولى أن **عقدة العظمة** التي كانت تشحن السلوك الخارجي الفرنسي و رغبة الانتساب لصفوف الأقوياء سذاجة في السياسة الفرنسية انتهت بها في خانة الصغار. في الحقيقة إن هذه السياسة ذكية فقد استطاعت فرنسا و لفترة طويلة من الزمن أن تظهر للعامة على أنها قوة كبيرة, فاستطاعت فرنسا أن تبعد الأطماع عليها خصوصاً في فترة الحرب الباردة و أن تظهر أمام مستعمراتها القديمة على أنها لازالت قوة كبيرة و أن تحتل مكانة مرموقة عالمية رغم محدودية قوتها.

ثانياً : نستطيع كذلك أن نفسر التوجه الفرنسي نحو أوروبا بمتغير القوة مرة أخرى, فقد أدركت فرنسا أن توجهاتها و أهدافها اكبر من إمكانياتها خصوصاً و ان فترة

السياسة المتوسطة الفرنسية

الحرب الباردة عرت القوة الفرنسية فبدأت تعرف مرحلة من الاوفول و الضعف في مواجهة عدة قضايا (يوغوسلافيا, حرب الخليج, القضية الفلسطينية) التي تدخلت فيها الوم ا, فبمجرد تدخل الوم ا لا تظهر تماما فرنسا على الساحة و هو ما اثر على فرنسا, فمن جهة هيمنة الوم ا على قضايا العالم بأسره بما فيها المنطقة المتوسطة أين أدركت فرنسا عدم قدرتها بعد فترة ديغول و تبنيه سياسة عربية فرنسية على الاستمرار في هاته السياسة خصوصا و أن المنطقة متوترة, ومن جهة أخرى تقاوي ألمانيا خصوصا اقتصاديا و التي لطالما كانت منافستها التقليدية, و أمام هذا الوضع الجديد أثبتت فرنسا مرة أخرى مرونة و ذكاء سياستها و هو ما جعلها تفعل فكرة أوروبا مندمجة تحت غطاء التعاون, كوسيلة جديدة للتكيف مع الوضع الدولي الجديد و هو ما يفسر الاهتمام الفرنسي دوما بتفعيل الاتحاد الأوروبي, و هو نتيجة ما يسمى " الحشمة من الاوفول " **La Hantise du Déclin** " فالحشمة من الاوفول هي التي أدت بفرنسا لتفعيل الاتحاد الأوروبي حتى يحقق لها العديد من الأهداف, ففرنسا أصبحت تفضل ألمانيا أقوى في ظل الاتحاد الأوروبي من ألمانيا قوية حرة التصرف, و كذا فالظروف الدولية التي أجبرت فرنسا على التعامل مع الوم ا بمرونة و تواضع. فالاتحاد الأوروبي هو فرصة فرنسا في تعديل طبيعة علاقاتها مع الوم ا و أخيرا تفعيل الاتحاد الأوروبي يعتبر ورقة فرنسا الأخيرة بالمنطقة المتوسطة التي تعتبر منطقة حيوية لها و لكن لا تستطيع القيام بهذا الدور بمفردها, ولذا فهي تحتاج للاتحاد الأوروبي قادر على تبني سياسة فعالة بالمتوسط و لذا فهي تسعى إلى تبنيه سياسة خارجية موحدة .

ثالثا: يتحكم في صنع السياسة المتوسطة الفرنسية عدة مؤثرات و مؤسسات تأثر في العديد من قرارات السياسة الخارجية عامة و المتوسطة خاصة, فتبقى السلطة التنفيذية هي من تتحكم في صيرورة السياسة المتوسطة الفرنسية. فديغول يبقى أول من وضع سياسة عربية فرنسية, فاهتمام ديغول بالمنطقة ظهر ذلك من خلال سياسته بالمنطقة ونفس الشيء بالنسبة للرؤساء الذين لحقوه ففي حين الديغولين اهتموا بالمنطقة ظهر ذلك من خلال سياستهم وميول قراراتهم للجهة العربية خصوصا في القضية الفلسطينية عكس غيرهم, ورغم ذلك هذا لا ينفي دور باقي

السياسة المتوسطة الفرنسية

المؤسسات سواء الرسمية أو الغير رسمية بما فيها جماعات الضغط، أين تلعب الجماعات اليهودية دور سلبي في صيرورة السياسة المتوسطة الفرنسية بما لا يخدم الجهة المتوسطة و العربية خصوصا بالقضية الفلسطينية، فرغم أن الجماعات اليهودية لا تملك نفس التأثير كما هي به بالوم إلا أن توجهاتها و امتلاكها لوسائل التأثير يؤثر على السياسة المتوسطة الفرنسية لحد ما .

رابعاً: يمكن تفسير السياسة المتوسطة الفرنسية بالرجوع إلى متغيرين أساسيين يخدمان بعضهما البعض و هما "الأمن" و "المصلحة", فالمصلحة أساسا تتمثل في تحقيق الأمن و لذا فهما لا يختلفان عن بعضهما

كهدف. ففي حين تفسر **الواقعية** السياسة المتوسطة الفرنسية بالرجوع إلى تحقيق مصلحة البقاء, أي لأجل تحقيق أمنها القومي الذي يعتبر أن الامن و الاستقرار في المنطقة المتوسطة يهدد مباشرة الأمن الفرنسي (التسلح-الإرهاب-المخدرات), و لذا ففرنسا تعتمد إزاء المنطقة المتوسطة سياسة هجومية من خلال الانتشار بالمنطقة وبسط نفوذها الاقتصادي الثقافي و حتى امنيا . أما الليبرالية التي تركز على مصلحة جماعات داخلية و التي كثيرا ما تكون اقتصادية هي السبب في التوجه الفرنسي نحو المتوسط, و كذا لأجل تحقيق الأمن الاقتصادي فالمصلحة الاقتصادية كانت أهم دوافع التوجه الفرنسي نحو المتوسط. أما البنائية فقد اعتمدت على مفاهيم غير مادية في تفسير هذا الاهتمام و هي الهوية و المعايير, التي ترى انه يمكن فهم مصلحة سياسة متوسطة لفرنسا انطلاقا من هويتها, أين يرى **وانت** انه من المصالح الوطنية التقدير الجماعي حول "من نحن" فالمصلحة أساسا تتأثر بهوية متخذ القرار, فبمجيء ديغول عمل على تفعيل السياسة العربية الفرنسية, فهوية متخذ القرار هي من تؤثر على توجهاته الخارجية و نتيجة لتزايد عدد المسلمين و المتوسطيين عامة بفرنسا أدركت فرنسا ما لهؤلاء العرب من تأثير على هوية المجتمع التي تعتبر أساس هوية متخذ القرار, و لذا تخوف فرنسا على أمنها الثقافي الهوياتي هو ما جعلها تتبنى سياسة دفاعية من خلال نشر الفرنكوفونية و هويتها في الدول المتوسطة. فاستطاعت نظريات العلاقات الدولية إعطاء تفسير دقيق للعديد من دوافع السياسة الفرنسية المتوسطة.

السياسة المتوسطة الفرنسية

خامسا: حاولت فرنسا تحقيق أهدافها و مصالحها بالمنطقة المتوسطة من خلال اعتماد عدة استراتيجيات فردية و جماعية, إلا أن الطابع الجماعي غلب على الإستراتيجية الفرنسية سواء اقتصادية, أمنية أو ثقافيا, فاستطاعت فرنسا الجر بالاتحاد الأوروبي نحو المنطقة المتوسطة لأجل تحقيقا مصالحها سواء اقتصادية من خلال ميكانيزمات الشراكة الاورو-متوسطة, أو امنيا من خلال اوروفورم, وحتى ثقافيا من خلال نشر الفرنكوفونية . فنجد أن فرنسا اهتمت بتنفيذ سياستها المتوسطة في إطار أوروبي و هو ما يثبت مرة أخرى أن فرنسا لم تعد قادرة على تحمل أعباء سياستها المتوسطة, ولذا فهي تعمل على إدراج العنصر الأوروبي بها و هو ما يفسر لحد بعيد الرفض الألماني للسياسة الأوروبية متوسطة, نتيجة إدراكه أن الاتحاد يمل لمصالح فرنسا الشخصية .

سادسا: إن العلاقات الأمريكية-الفرنسية كثيرا ما أثرت على التوجهات الخارجية الفرنسية عموما و المتوسطة على وجه الخصوص, فعملت فرنسا منذ خروج الوم من عزلتها على توجيه سياستها الخارجية بالنظر للسياسة الخارجية الأمريكية. فرغم أن القوة الأمريكية لا تضاهي القوة الفرنسية إلا أن فرنسا لا تتردد في اتخاذ مواقف معاكسة للسياسة الأمريكية و حتى في التوجه نحو المنطقة المتوسطة. فجاء أساسا لأجل تحقيق هدف فرنسا في احتلال مكانة عالمية, فوصلنا إلى أن صيرورة ومستقبل السياسة الفرنسية المتوسطة سوف يتأثر بنوع العلاقات الفرنسية-الأمريكية خصوصا أمام المنافسة الأمريكية بالمنطقة لفرنسا, فمادامت الوم بالمنطقة ففعالية السياسة الفرنسية المتوسطة تبقى محل شك, و يظهر ذلك جليا من خلال توجهاتها إزاء قضايا المنطقة خصوصا القضية الفلسطينية, أين لم تستطع التأثير و اكتفت بالتصريحات و نفس الشيء بالنسبة للقضية الصحراوية أين اكتفت باتخاذ سياسة التوازن. فلا بد على فرنسا أن تدرك أمام فشلها في تحقيق العديد من النقاط الهامة في استراتيجياتها المتوسطة (الحد من الهجرة, حل قضايا المنطقة, فشل مسار برشلونة وبوادر فشل الاتحاد من اجل المتوسط) انه على فرنسا أن تعيد النظر في سياستها بالمتوسط, متخذة بعين الاعتبار أن المصالح الأمريكية بالمتوسط خصوصا بالشق الشرقي منه تدخل ضمن مصالحها الحيوية (امن إسرائيل) و من المستحيل أن تترك الوم الفرصة لفرنسا بالمنطقة, على عكس منطقة المغرب العربي التي

السياسة المتوسطة الفرنسية

تبقى المصالح الأمريكية بها يغلب عليها الطابع الاقتصادي عن الأمني (رغم أهمية البعد الأمني).

سابعاً: إن السياسة المتوسطة الفرنسية كغيرها من السياسات الخارجية للدول الكبرى تسعى لتحقيق مصالحها دون الاكتراث بانعكاسات هاته السياسة على بلدان المنطقة, فالسياسة المتوسطة الفرنسية لا تخلوا من الانعكاسات السلبية على دول المنطقة سياسيا و اقتصاديا و امنيا و حتى ثقافيا رغم ما تحمله من مجالات للاستفادة منها. ولذا وجب على دول المنطقة أن لا تترك نفسها تقتسم بين القوى الأكبر منها مهما كانت المسميات (شراكة, تعاون) خصوصا و أن فرنسا لا تستطيع و لن تستخدم القوة في تسيير علاقاتها معها. و انطلاقا من هذا فلا بد على الدول المتوسطة أن تدرك أنها مسيرة اللعبة و لا تترك المبادرة الفرنسية و المصالح الفرنسية حكمة الملعب, خصوصا و أن لديها العديد من أوراق الضغط على فرنسا. فوجب عليها أن تسيير نحو إلغاء العديد من بنود الشراكة المجحفة, مثلا فيما يخص الهجرة الانتقائية التي تهدف إلى استغلال الكوادر, وان تصبوا إلى وضع سياسة موحدة للهجرة, وكذا أن تستغل هذا الضغط لأجل حل القضية الفلسطينية دون أن تقبل الوجود الإسرائيلي بالمنطقة, ففرنسا تهدف من خلال سياستها إلى إخراج تركيا من أوروبا, و إدخال إسرائيل للمنطقة وهو ما يؤثر سلبا على مستقبل القضية الفلسطينية .

المراجع

أولاً- المراجع بالعربية :

1- الكتب :

- 1- احمد, سعد, نوفل , العلاقات الفرنسية العربية من خلال موقف فرنسا من العناصر الأساسية للقضية الفلسطينية, الكويت: شركة كاظمة للنشر و التوزيع, 1992.
- 2- إسماعيل, صبري, مقلد, الإستراتيجية و السياسة الدولية: المفاهيم و الحقائق, بيروت :مؤسسة الأبحاث العربية, الطبعة الثانية, 1985.
- 3- العميد, إبراهيم, حماد, اتفاقيات التعاون الأمني العربي و الأوروبي : رؤية مستقبلية في العلاقات العربية و الأوروبية حاضرها و مستقبلها, باريس: مركز الدراسات العربية العربي- الأوروبي, 1997
- 4-أناروه, مالور, أنا و ديغول, ترجمة :عويدات , بيروت, 1982
- 5- بطرس ,غالي ومحمود, خيرى , عيسى, المدخل في علم السياسة, القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية, 1982
- 6- جيمس دوروتي, روبرت بالاستغراف, النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية, ترجمة: وليد عبد الحي, بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع, ط1, 1985 .
- 7- سعد الدين, إبراهيم و آخرون ,ديغول و العرب : العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي و الحاضر و المستقبل, ط1, عمان :منتدى الفكر العربي, 1990.
- 8- سعد حقي, توفيق, النظام الدولي الجديد :دراسة في مستقبل العرب بعد الحرب الباردة , عمان : الأهلية للنشر و التوزيع, 2002

السياسة المتوسطية الفرنسية

- 9- سعيد بوالشعير , القانون الدستوري و النظم السياسية, الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية, الطبعة الخامسة, 2003
- 10- سمير, أمين و فيصل, ياشير, البحر المتوسط في العالم المعاصر: دراسة في التطور المقارن (الوطن العربي و تركيا و جنوب أوروبا) , بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية, 1998
- 11- عبد الرحمن ,حسين, الطعاز , تركز السلطة لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة-نودج فرنسا-, منشورات جامعة قازيونس ط1. 2001.
- 12- عبد العزيز ,سليمان ,نوار, التاريخ الحديث لأوروبا منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية 1789- 1871 , القاهرة: دار الفكر العربي. 2002.
- 13- على الحاج ,سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة ,سلسلة أطروحات الدكتوراه, .بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية, 2005 .
- 14- علي ناصر, محمد , " دور أوروبا في النزاعات الداخلية العربية" في : العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها, باريس: مركز الدراسات العربية العربي-الأوروبي, 1997.
- 15- غسان ,سلامة , " أفكار أولوية عن السوق الأوسطية": التحديات " الشرق أوسطية" الجديدة و الوطن العربي , بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , 1994 .
- 16- فريد زكرياء, من الثورة الى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي , ترجمة: رضا خليفة, القاهرة : شركة الأهرام للترجمة و النشر.
- 17- قحطان ,احمد سليمان ,الخداني , الأساس في العلوم السياسية, دار مجدلاري للنشر و التوزيع , ط1 2004.
- 18- لويس دوللو, فرنسا و مكانتها في عالم اليوم ,ترجمة الأب مارون ,خورري و بهيج, شعبان, بيروت: منشورات عويدات, 1982
- 19- محمد السيد, سليم , تحليل السياسة الخارجية, القاهرة :مكتبة النهضة المصرية , الطبعة الثانية, 1998.

السياسة المتوسطة الفرنسية

- 20- محمد, صالح, المسفر, الاتحاد الأوروبي و أبعاد مشاريعه المتوسطة في العلاقات العربية الأوروبية حاضرها و مستقبلها , , باريس: مركز الدراسات العربية العربي- الأوروبي, ط1, 1997
- 21- مصطفى, الفيلاي, المغرب العربي الكبير نداء المستقبل, بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية, ط9.2, 1999
- 22- مطاوع , الأردن في حرب 1967, عمان: عمرو للنشر و التوزيع. 1988
- 23- منصف, السليمي , القرار السياسي الأمريكي. باريس : مركز الدراسات العربية الأوروبي, ط1, 1997
- 24- محافظة علي, فرنسا والوحدة العربية 1945-2000, بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية , ط1, 2008.
- 25- ناصيف, يوسف, حتى ,النظرية في العلاقات الدولية, بيروت: دار الكتاب العربي. 1985.

2- المجلات و الدوريات :

- 1- إبراهيم, عوض و آخرون, "مستقبل العلاقات العربية -الأوروبية بين الشرق أوسطية و المتوسطة" مستقبل العربي, العدد 205, السنة 1996.
- 2- احمد, مهابة , " الجزائر بين المشكلات الداخلية و التدخلات الخارجية " , السياسة الدولية , العدد128, افريل 1997
- 3- الهاشمي, الطرودي, " الفضاء الأوروبي المتوسطي الخلفيات و الأهداف و الاستراتيجيات", جريدة الحياة 1995/11/5
- 4- الخبر الأسبوعي , العدد من 03 إلى 09 ديسمبر 2001.
- بريجنسكي و آخرون , " السياسة الخارجية الأمريكية تحديات القيادة في القرن 21". , شؤون الاوسط , العدد 79/78, ديسمبر/ جانفي 1999 / 98.
- 6- جلال, احمد أمين , " مشروع السوق الشرق أوسطية و مشروع النهضة العربية", المستقبل العربي , العدد 178, السنة ديسمبر 1993.
- 7- صدقة, فاضل, "موجز نظرية السياسة الخارجية", مجلة التعاون, العدد 38, 1995.
- 8- عبد الإله, بلقزيز, " الولايات المتحدة و المغرب العربي من الاهتمام الاستراتيجي الى الاختراق التكتيكي", المستقبل العربي, العدد259, سبتمبر 2000.

السياسة المتوسطية الفرنسية

- 9- عبد الناصر, المقري , " الفرنكوفونية و محنة اللغة العربية بالمغرب " , مجلة البيان , 2008/1/26 .
 - 10- عبد النور, بن عنتر , " الدفاع الأوروبي و الأمن العربي " , شؤون الأوسط , عدد 65 , سبتمبر 1997 .
 - 11- علي اومليل , " الحلف الأطلسي و الإسلام " , مجلة الأمل , العدد 114 , مارس 1995 .
 - 12- عماد, يوسف و أروى, الصباغ , " مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط " , دراسات 17 , عمان : مركز دراسات الشرق الأوسط . 1996 .
 - 13- كوف دو مرفيل , " مبادئ السياسة الخارجية عند الجنرال ديغول " , مجلة الأمل , عدد 61 , عام 1987 .
 - 14- مالك, عوني , " موجز الرؤى الفرنسية عن التعاون في البحر المتوسط " السياسة الدولية , مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية, القاهرة : العدد 118 , أكتوبر 1994 .
 - 15- محمد, الأطرش , " المشروعان الأوسطي و المتوسطي و الوطن العربي " المستقبل العربي , العدد 210 , السنة 1997 .
 - 16- محمد , أسامة , عبد العزيز , " الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو " , السياسة الدولية , العدد 145 , افريل 2001
 - 17- محمد, سعدي , " الجنوب في التفكير الاستراتيجي الأمريكي " , المستقبل العربي , العدد 191 , جانفي 1995 .
 - 18- ناصيف, حتى , " مؤتمر برشلونة: التمهيد لهلسنكي متوسطية. " جريدة الحياة , 3/11/1995 .
 - 19- "نشر الثقافة الفرنسية " , مجلة المجتمع , العدد 1808
 - 20- نيرمين, النواوي , "الاتحاد الأوروبي و الشرق الأوسط" , السياسة الدولية , العدد 142 , السنة 2000
 - 21- وليد, محمود, عبد الناصر " التعاون المتوسطي بين مطرقة الهجرة و سندان التطرف " , السياسة الدولية , العدد 12 , افريل 1996
- 3- مواقع الانترنت :**

- 1- احمد المالكي , " المغرب العربي في ميزان التنافس الاورو-الأمريكي " في : <http://www.alarab.com.qa/détails.php?docId=370> France-eg.org/

السياسة المتوسطية الفرنسية

- 2- "الأحزاب السياسية في فرنسا" في : spia.php?article www.amba.
- 3- رشيد, خشانة, "الحرب على غزة قصفت مستقبل الاتحاد من أجل المتوسط" في : <http://saied2007.jeeran.com/archive/2009/2/798175.html>
- 4- الحبيب, الجنحاني, « المغرب العربي و الصراع الدولي » في : www.libyaforume.org
- 5- " الحوار الأطلسي المتوسطي : مشروع استعماري جديد " في : <http://tadamone.com/news.php?crtend>
- 6- " الوضع اللغوي في المغرب العربي عامة و الجزائر خاصة ليس على ما يرام " في : [www Alriyadh.com](http://www.Alriyadh.com)
- 7- الاتحاد الأوروبي فعالية ذات استقلالية ,سعيًا إلى سياسة موحدة" في : www.mafhoum.com/press5/atlas25.htm
- 8- " أي مستقبل للاتحاد من أجل المتوسط الذي أطلقه ساركوزي ؟ " : <http://almahdy.net/vb/showthread.php?t=9639>
- 9- جورج جوفي, "ما مصير الاتحاد المتوسطي الذي يقترحه ساركوزي ؟" : <http://WWW.CARNEGIEENDOWMENT.ORG/ARB/?fa=show>
- 10- حيان احمد سلمان الاتحاد من أجل المتوسط بين الأهداف السياسية و الاقتصادية في : <http://www.sawtalahrar.net/online/modules.php?name=News&fi>
- 11- "حوض البحر الأبيض المتوسط , الساحة الإقليمية لهجمات الليبرالية الجديدة" في : www.liban.attac.org
- 12- خالد شوكت, "فرنسا و المغرب العربي - شراكة الولاء للمستعمر", كاتب و صحفي تونسي في الشؤون المغاربية في : www.islamonline.net/servlet_stallite Http :
- 13- خير الدين العايب , "الجزائر دور محوري في النظام المتوسطي" في : www.azzaman.com/azzaman/articles/2002/01/01/01-18/099456.htm
- 14- راغب السرجاني , "حل مشكلة الصحراء الغربية" في : www.islamonlinestory.com/article
- 15- رشيد خشانة, الغاز... "بيت القصيد في جولة ساركوزي المغاربية" في : www.suissinfo.ch/ara/front.html
- 16- بداوي, الاتحاد من أجل المتوسط : نهاية لمشروع برشلونة ؟ « في : http://www.tanmia.ma/article.php3?id_article=16509&lang=ar
- 17- رياض, الصيداوي, "مشروع المغرب العربي , فكرة فرنسية هدفها محاربة القومية العربية" : <http://www.alfikralarabi.org/modules.php>

السياسة المتوسطة الفرنسية

18- سالم, حسين, "قراءة في مسار: الشراكة الاورومتوسطية بعد عشر سنوات 1995-2005 « في :

<http://www.elmokhtar.net/modules.php?name=news>

19- عبد الملك ,مرتاض , شعيب الساوري , " هناك مد للثقافة الفرنسية في المغرب اكثر من الفترة الاستعمارية " في :

[http:// diwan.alarab.com/spip.php](http://diwan.alarab.com/spip.php)

20- عبد الناصر, المغربي, " الفرنكوفونية و محنة اللغة العربية بالمغرب "مجلة البيان.1/26/2008:

www.blafrancia.com

21- عمر نجيب , " فرنسا و الزحف الأمريكي في المغرب العربي " في .:

<http://www.libyaforume.org>

22- محمد شريف, بشير, " الأمن الاقتصادي للناس " في :

www.islamonline.net/arabic/articles08.html

23- محمد, قيراط , "سياسة فرنسا الجديدة في عهد ساركوزي" في :

<http://www.alarabiya.net/views/2007/04/20/33667.html>

24- محمد, قيراط, "اتحاد ولد ميتا" في :

<http://www.elaph.com/web/newspapers/2009/7/463471.html>

25- مصطفى, نور الدين, عطية الاتحاد من أجل المتوسط : الأهداف والعقبات, جريدة السفير اللبنانية, في :

<http://www.haoamish.com/spip.php?article145>

26- مصطفى نور الدين عطية, الاتحاد من أجل المتوسط : الأهداف والعقبات, جريدة السفير اللبنانية:

<http://www.haoamish.com/spip.php?article145>

27- ميشال أبو نجم, " ماذا يريد النانو من مبادرة الحوار السياسي مع الدول العربية" في :

<http://www.aawsat.com/details.asp?section>

28- نبيل, شبيب , " الاتحاد الأوروبي المتوسطي على كف ساركوزي" في :

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1203758029153&pagename=Zone-Arabic-News/NWALayou

29- يحيى أبو زكرياء , " الغارة الفرنكوفونية على المغرب العربي " في :

Almoslim.net/node/84748

30- يحيى أبو زكرياء , " المغرب العربي بين فرنسا و أمريكا " في:

[Http// www. Alhaqaeq .net/ rqid](http://www.Alhaqaeq.net/rqid)

31- وليد نويهض, " ساركوزي.... الأطلسي و الأوروبي و المتوسطي " , العدد 2117.23

يونيو 2008-10-14 في:

<http://www.alwasatnews.co/2117/news/read/301812/1html>

32- يونس ذكور , " الرأي العام وقفة تاصيلية" في:

www.alwatan voice.com/content-66172

4- المذكرات:

- 1- سعود, صالح, السياسة الفرنسية حيال الجزائر للفترة 1962 - 1981. مذكرة ماجستير, جامعة بغداد :كلية الحقوق و السياسة , 1984

5- المحاضرات :

- 1- بوقارة حسين , محاضرات في السياسة الخارجية, السنة الأولى ماجستير , جامعة قسنطينة ,علاقات دولية ,2002-2003

ثانيا - المراجع بالأجنبية :

1-books / livres :

- 1-Annette Juneman, Euro Mediterranean relation after 11September:international,regional, and domestic Dynamics , Edition :Annette Junemann, 2003
- 2- Archibald Alison , histoire de l'Europe depuis le commencement de la révolution française en 1789 jusqu'à a nos jours, paris :alim,1855
- 3- Aziz Hasbi , Théories des relations internationales ,Paris : L'Harmatan, 2005.
- 4- Barry Buzan, People, State and fear: an Agenda for international Security Stadies in the post-cold War Era, 2nd Boulder, Lynne Reinner Publishers,1991.
- 5- Berbard Braum,Francis Collignon, La France en fiche ,Paris : Hermatan, 2008
- 6- Chaarillon Frédéric,politique étrangère-nouveaux regards, France :presses des science po,2000.
- 7- Dario Battistella, Théories des relations internationales, Presses de sciences po, 2003
- 8- Edgar, Furniss,de gaulle and the French army: a crisis in civil military relations; the 20th century fund, New York,1964.
- 9- Edgar, Furniss,France troubled ally:de gaulle's heritage and prospects.harper and Row,1960.

- 10- E.A.Kolodziej, French international policy under degaulle and pompidou:the politics of grandeur,cornell univercity,press:athaca and London
- 11- F. Bozo, La politique étrangère de la France depuis 1945, Paris : La Découverte, 1997
- 12- Gérard , Dussouy, quelle géopolitique au 20 ieme siècle,paris : complex, 2001.
- 13- Guillaume le quintrec,la France dans le monde depuis 1945,éditions du seuil, janvier 1998.
- 14- Guillaume Thibault, quelle stratégie industrielle pour la France face a la mondialization ,Paris :éditionsThecnip ,2008
- 15- Hans Morgenthau , Politics Among Nations, The struggle for power and peace,New York:Alfred Knopf,1985.5ed.
- 16- Hill C ,the changing politics of foreign policy .basingstoke.palgra;.2000.
- 17- Jacques ,Bourrienet , Le dialogue euro- arabe, centre d'études et de recherches internationales et communautaires, université d'Aix-Marseille3,paris, 1979
- 18- Jean, Jaque, Roche , Théories des relation internationales, paris: Montchrestien, 5 édition ,2004.
- 19- jean- J, Chevallier et autres, l'encyclopédie de la France et du monde, Paris :éditions de l'encyclopédie de l'empire français, tome second.
- 20- Jean, Paul ,bertaud, La révolution française, Paris :librerie académique pemin,2000
- 21- Maurice, Barbier , Le conflit du sahara occidental, Paris : publié par l'Harmattan,1982
- 22- Marie- Christine, kessler,la politique étrangère de la France: acteurs et processus, paris: presse de la fondation nationale des sciences politique,1999.
- 23- Moatassime, Ahmed, Langage du Maghreb face aux enjeux culturels euro- méditerranéens, l'Harmattan, novembre 2006
- 24- Marjorie, Lister , The European union and the South : Relations with developing countries,Taylor and Francis Ltd,1997
- 25- Niagalé, Bagayoko-penone,Afrique : les stratégies française, et américaine, l'Harmattan, décembre 2003
- 26-Pierre-Michel , Durand ,l'Afrique et les relation franco-américaines, Paris : L'Harmatan,2007
- 27- Réne, Souriac et Patrik, Cabanel, Histoire de la France-1750-1995 , paris : presse univercitaires du mirail.1996.tome1

- 28- Romain ,Yakentchouk, La politique étrangère de l'union européenne,L'Harmattan,2005,
29- Roussel, Georges Pompidou , paris.J.C, lattés,1984
30- Samuele Furfari,Le monde et l'énergie: enjeux géopolitique. Paris,l'harmattan , V1,2007.
31- Serge, berstein, Pierre, milza , histoire de la France au xx siècle, librairie academique perrin,V3 ,1999.
32- t. mahan , The problem of Asia an its Effect upon international Politicies,Boston: MA .,little.Brozn and company,1990.
33- Walter, Laqueur,Confrontation: the middle East and the world politics , London: Abacus,1974

2 - Periodicals , and working papers :

- 1-Abdenour, Benattar, " La sécurité national algérienne dans les années90:entre Sahara et la méditerranée ",The Maghreb Review,Vol 18, n.3-4.
2- Alex, Macleod ,” French policy toward Iraq since the Gulf war, A Realist Dream Case ?” paper prepared for the 40 th Annual Convention of the international studies association (I S A) ,Washington ,D C, Fubrery ,16-20-1999
3-Andrew, Moravisk ,”taking preference seriously: a liberal theory of international politics ”,international organization,4-51 autumn.
4-André, Pauterd."dix ans de relations franco-maghrébine»,Revue française d'étude politique africaines, no 63,mars 1971
5-B .Djilali, " Les accusations sur le nucléaire algérien reprennent" , revue algérienne Liberté, 23 _09_2009
6-Bernard ,Andrien , " point de vue : un problème majeur :le démembrement de la politique étrangère" ,relation internationales , n 3 , 1997.
7-Bernard ,Ravenel, " L'Algérie entre la France et les Etats Unit" , revue d'étude et de critique sociale, n12, printemps/été 1999
8-Baumann, Rainer and others ,”poxer and power politics: Neorealist foreign policy theory and expectation about German foreign policy”, Tubinger Arbietpapier Zur internationalen politik und Friedens forschung,Tubingen,Germany,Working paper , n30
9-Cahiers de l'Orient contemporain ,vol 69, février 1968
10-Claude, Bourdet " la politique arabe de la France a l'heure de la vérité" , témoignage chrétien ,15/1/1970.
11-Daniel , Collard , " La politique méditerranéenne et le proche orientale de George Pompidou»,politique étrangère n 3.1978 Euro-

- Mediterranean Partnership, European Commission. External Relations. Publications Unit. Brussels, May, 1998.
- 12-Euro-Mediterranean Partnership/ Barcelona Declaration". European Commission, Publications Unit .Euro-Mediterranean Conference, Barcelona, 27-28 November. 1995.
- 13-EuroMediterranean Partnership, Eurpoean union , Newsletter of delegation of the european union commission in Lebanon.
- findus elman , progress in international theory , appraising thefield combridge, mit press.
- 14-Frediric , Charillon, " peut il avoir une politique étrangère française", politique étrangère, Paris, Institut francais des relation international(IFRI), , v67, n4, 2002.
- 15-Gideon, rose, " Neoclassical realism and theories of foreign policy", world politics , vol 51, N 1, 1998
- 16-Henning , Boekle and others, " norms and foreing policy :construct foreign policy theory" , tùbinger arbeits papier zur inetrnationalpolitik und friendforschung, Germany , working paper, n 34.
- 17-Henri Froment Maurice, " une politique étrangère pour quoi faire" , Politique étrangère, n 262, été 2000.
- 18-John , Laughland , " L'Amérique contre l'Europe , surtout contre la France " , revue Française de Géopolitique , n 3, 2003
- 19-Khadija, Mohsen , "Trente ans de conflit au Sahara occidentale " , Ifri .programme maghreb, 2008
- 20- Jean, lesieu , " paris-washington: divergences de fond " , express (11/08/1994)
- 21- " les principes de la solidarité franco- arabe", France – pays arabes , juillet – aout 1974
- 22- Malvin, small et David , Singer , " The regimes , war and Democratic of proneness" , 1816-1965, relations international jurisalem , été 1976, vol , n 4
- 23-Martin ,tolchin, " New focus for CIA: Global economic, international" , Herald tribune , 14,4,1992.
- 24-Pascal, Bonifac , " La France est elle encore une grande puissance" , politique étrangère, Paris, Institut français des relation international(IFRI), v67, n4 , 2002.
- 25-Philippe, Daumas , " la politique française au Proche-Orient et l'opinion publique", EtudesGaulliennes , juillet-décembre, 1977

- 26-Philippe, Moreau, Defarges, " les états unis et la France : la puissance entre mythes et réalité", Ifri , ins,France des R.I , n 14
- 27-" Politique étrangère de la France", textes et document , la documentation – française,Avril- Mai- Juin.1982.
- 28-René, Schwok , " Les relations entre l'Union Européenne et les Etats-Unis : analyse critique de l'approche " dissociative" études internationales ,n 01 , volume 29, mars 1998
- 29-Rittberge ,Volker, Approaches to study of foreign policy ,derived from international relation theories," Tubinger Arbeitspapier Zur internationalen politik und Friedensforschung,Tubingen,Germany,Working paper , n30.
- 30-Robert, Mortimer , " Les états Unis face a la situation Algérienne, monde arabe Maghreb/ Machrek, n 149 jui-sep1995
- 31-Rodney, Wilson,"the economic Relation of the middle East: Toward Europe or Within the Region ?" Middle East,vol 48, no 2,spring 1994
- 32-Samir ,Kassir et Farouk, Mardam- bey Kassir, " Itinéraires de Paris a Jérusalem. La France et le conflit israélo- arabe". Les livres de la revue d'études palestiniennes. 2 vols (Washington .DC.Institut des études palestiniennes.1992-1993) vol 2.
- 33-Stanley ,Hoffman," A new World and its troubles" , foreign affairs, vol 69 ,1990.
- 34- Staneley, hoffman, « la France dans le monde de1979-2000 ». politique étrangère,été 2000.
- 35-The Barcelona Process: five Years on(1995-2000) Luxembourg : Office for Official publication of the European Communities.2000 .
- 36-Thierry de beaucé, " France :une diplomatie de sang froid" , politique international , n 80 ,été 1998.
- 37-" Trade between the European Union and its Mediterranean Partners ,European Union and its Partners in the Mediterranean" ,Europe commission .Publications unit.Brussels.January.1997
- 38-Weaver, ole, Buzan, Barry , and Lemaitre ,Pierre , " Identity, Migration and the New Security Agenda in Europe" , New York:st Martin's press, 1993

3- Internet Links :

- 1-Abdellah, AL Ashaal, " quelle réflexions sur la politique de la Française dans le monde arabe"dans :
www.archives.diplomatie.gouv.fr/cap/.../FD001169.pd
- 2-Abdellatif el Aziz , " Quand la politique prime sur l'économie" dans:

<http://www.maroc.hebdo.press.ma/mhinterent/>

3-Abdenour ,Benantaar , " L'Amérique , L'Europe et Les arabe" dans :

<http://www.cairn.info/revue-outr-terre-2004-2-page-141-pdf>

4-“Agence juive pour Israel” :

www.jewish

agency/agency.org/jew

5-Anne-Catherine Zoller , "La coopération euro-méditerranéenne" dans :

<http://www.hemispheres.be/spip.php?article346>

6-Benja , " Le projet français d'union méditerranéenne, entre volontés ambitieuses et réticences légitimes" , Avril 2008 dans :

<http://mjsaube.info/blog/index.php?2008/4/02/473-le-projet-francais-d-union-mediterraneenne-entre-volontes-ambitieuse-et-reticences-legitimes>.

7-Benoît, d'Aboville," L'Occident, l'Europe face aux nouveaux défis" ; ancien ambassadeur, représentant permanent de la France à l'OTAN , dans :

<http://www.diploweb.com/forum/ueotan07041.htm>

8-Bernard Ravenel , "Mer commune , Sécurité commune", dans:

<http://confluences.ifrance.com/numeros>

9-Charles, Saint-Prot, « la politique arabe de la France » , dans :

www.ipse-eu.org/Dossier-PDJ-19juillet07-Saint-Prot.pdf

10-Christine, Parsderfer" La politique méditerranéenne de l'union européenne" dans :

[http:// www.eurofric.org /dandc/98f.par.htm](http://www.eurofric.org/dandc/98f.par.htm)

11- « chronologie de l'histoire de la France », dans :

www.e-chronologie.org/france/france.php

12-« conseil représentatif des institutions juives de France »:

www.crif.org

13-EuroMediterranean Partnership," 5 years of Partnership 25 years of cooperation" ,Country Profiles ,EU. Maghreb. Bilateral Relation between the European Union and the three Mediterranean Partnership of the Maghreb (Algeria- Morocco- Tunisia) European commission External Relations. December

2000,in : <http://www.europa.eu.int/comm/external-relqtion>

14-Gérard, Kebabdjian , " Economie Politique du Régionalisme: le cas euro- mediterrannien".Professeure a l'université de paris5 , dans :

region- developpement.univ-tln_r19_kebabdjian.pdf

15-"la France face aux nouveaux défis globaux " , dans :

- http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/france_829/politique-etrangere_19080/france-face-aux-nouveaux-defis-globaux_68310.html
- 1--" La France a la loupe :les parties politique en France" ,janvier 2007,minister des affaires étrangère :dans www.france-France.politique.fr/partie politique.htm.
- 17- « la France », dans : <http://fr.wikipedia.org/wiki/France>
- 18-" Les relations Franco- Algérienne" . P1, dans : <http://www.France Diplomatie.fr> -
- 19-« partie politique en France » , dans : www..france politique.fr/htm. Politique
- « Population de la France » : http://www.ined.fr/fr/pop_chiffres/france/
- 20-« la France a l'ONU » : <http://www.franceonu.org>
- 21- " Quelles défis pour l' union européenne?" , dans : union-europeenne.cham.fr/
- 22-Randall Collins, “conflict and geopolitical theory” dans : <http://www.pineforge-com/upm-data/13296-chapter-randall collins-pdf>.
- 23-Smail Kouttroub , " La politique maghrébine des état- unis" dans : <http://saharadumaroc.net/spage.asp?rub=28953>
- 24-Stephen M Walt, “international relations: one world many theory” ,foreign policy : on www.geocities.com
- 25-Yahia .Zoubir , " la politique étrangère américaine au Maghreb" dans : <http://meria.ide.articl/journal fr/2006/jv1no 1a8.html>
- 26- Yucef Ibrahim, " le sahara occidental et la France" dans : <http://www.kaosenlare d.net/noticia/france-colonialiste -et-Sahara-Occidental>